

جامعة مولود معمري - تيزي وزو-



كلية الحقوق والعلوم السياسية
مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية

الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي

-دراسة حالة الشرق الأوسط-

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات متوسطة ومغربية في "التعاون والأمن"

إشراف الأستاذ:
د. خلفان كريم

إعداد الطالب:
حمياز سمير

أعضاء لجنة المناقشة:

د / كاشر عبد القادر، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزورئيسا

د / خلفان كريم، أستاذ محاضر "أ"، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية..... مشرفا ومقرا

د / أيت حمادوش لويبة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة الجزائر "3".....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 30 جوان 2014

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين اللذين كان لهما بعد الله تعالى الفضل الكبير في تربيته
وتعليمي.

إلى كل أفراد الأسرة.

إلى جميع طلبة العلم العاملين والمخلصين.

إلى الذين دأبوا على معرفة الرجال بالحق لا معرفة الحق بالرجال.

لكل هؤلاء وأولئك أهدي هذا الجهد الفكري.

كلمة شكر

" من يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد "

(سورة لقمان الآية:17)

لا يسعني بعد إتمام هذا البحث إلا أن أزجي جزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور خلفان كريم لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، ولما أسداه من صنائع وتوجيهات كان لها الفضل بعد توفيق الله تعالى في تصويب الأخطاء وتقويم الإعوجاج الذي اعتري هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم العضوية فيها، الأستاذة الدكتورة أيت حمادوش لويضة، والأستاذ الدكتور كاشر عبد القادر عرفانا بمجهوداته الجبارة في خدمة البحث العلمي.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة وإدارة قسم العلوم السياسية، وإلى جميع العاملين في المكتبة لتيسيرهم لنا الحصول على المادة العلمية.

ولكل من ساهم وقدم يد العون والمساعدة بالقليل أو بالكثير خالص الشكر والوفاء.

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول

المحددات المفاهيمية والنظرية لدراسة إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية

الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي.

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التدخل وسياسة القوة في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: سياسات التدخل الدولي: المفهوم والتاريخ.

المطلب الثاني: معايير تصنيف التدخل الدولي: دراسة في الأشكال والأنواع.

المطلب الثالث: موقع الظاهرة التدخلية في النظريات السياسية والقانونية.

المطلب الرابع: سياسة القوة في العلاقات الدولية بين الاعتبارات القانونية والرهانات الاستراتيجية.

المبحث الثاني: دراسة إيتيمولوجية لمبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: السياق التاريخي والنظري لمبدأ السيادة الوطنية.

المطلب الثاني: مبدأ السيادة الوطنية في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة: بين النص والممارسة.

المطلب الثالث: مبدأ عدم التدخل والاختصاص المحفوظ للدول.

المطلب الرابع: مبدأ عدم التدخل وحماية السيادة الوطنية.

المبحث الثالث: الإطار النظري لدراسة ظاهرة الإرهاب الدولي واستراتيجية الحروب غير المتوازية.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب الدولي: المفهوم والخطر.

المطلب الثاني: دراسة تأصيلية لمفهوم الاستراتيجية.

المطلب الثالث: الإرهاب الدولي والحروب غير المتوازية.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر

بين التحديات الأمنية ورهانات السيطرة العالمية.

المبحث الأول: التوجهات العامة للفكر الاستراتيجي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

المطلب الأول: تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي: من نظرية الاحتواء إلى عقيدة الاستباق.

المطلب الثاني: الخلفيات الفلسفية للحروب الاستباقية على الإرهاب: في إحياء مفهوم الحرب العادلة.

المطلب الثالث: موقع الحرب الإستباقية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

المطلب الرابع: دور الحلف الأطلسي كظهير استراتيجي في الحرب الأمريكية على الإرهاب.

المبحث الثاني: السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر.

المطلب الأول: الحركات الإسلامية: المفهوم، التصنيف والمرجعيات الفكرية.

المطلب الثاني: التأصيل الأمريكي لفكرة الإرهاب الإسلامي ومصادر تهديد المصالح الحيوية الأمريكية

في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.

المبحث الثالث: عولمة الحرب الأمريكية على الإرهاب ومشاريع الهيمنة العالمية: الرهانات والفرص.

المطلب الأول: التركيبة الإيديولوجية للمحافظين الجدد وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني: الأحادية الأمريكية ورهان السيطرة العالمية.

المطلب الثالث: البعد الجيوسياسي للحرب الأمريكية على الإرهاب.

المطلب الرابع: مستقبل النظام الدولي في ظل الحرب الأمريكية على الإرهاب.

الفصل الثالث

مضاعفات الاستراتيجية التدخلية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي

على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية وإقليمية للمنطقة الشرق أوسطية.

المطلب الأول: في تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: القيمة الاستراتيجية للمنطقة الشرق أوسطية وموقعها في العلاقات المكانية لقوى الهيمنة الدولية.

المطلب الثالث: مكانة المنطقة الشرق أوسطية في سلم الاستراتيجية الكونية الأمريكية.

المبحث الثاني: الإرهاب الدولي وإشكالية التدخل والسيادة في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: نماذج من التدخل المباشر في مجال مكافحة الإرهاب الدولي: دراسة حالي أفغانستان والعراق.

المطلب الثاني: نماذج من التدخل غير المباشر كأداة للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في مجال مكافحة

الإرهاب الدولي: قراءة في المبادرات الإصلاحية "مشروع الشرق الأوسط الكبير".

المطلب الثالث: انعكاسات التدخلات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب على سيادة وأمن الدولة في

منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الرابع: مآزق التدخلات الأمريكية في قوس الأزمات الإسلامي "الشرق أوسطي".

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي: بين قوة القانون وهيمنة القوة.

المطلب الأول: مشروعية التدخلات الأمريكية في القانون الدولي: حروب عادلة أم جائرة؟.

المطلب الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من التدخلات الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي.

المطلب الثالث: آليات مكافحة الإرهاب الدولي: بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية

متعددة الأطراف.

المطلب الرابع: أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية.

خاتمة.

قائمة المراجع.

الفهرس.

مقدمة

مقدمة:

التعريف بالموضوع:

تُعبّر الظاهرة التدخلية في أبعادها المضامينية الشاملة، عن سياسة القوة في العلاقات الدولية سواء كانت عسكرية، اقتصادية أم دبلوماسية، كما يشكل التدخل الدولي إحدى الظواهر السياسية المعبرة عن التركيبة الفوضوية والتنافسية للنسق الدولي الذي يتسم بعدم قوة نفاذ القانون نظرا لغياب السلطة العليا فوق الدول، فضلا عن كون السلوكيات التدخلية تعدّ من بين الخيارات الاستراتيجية المطروحة لتحقيق المصالح الحيوية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للقوى الكبرى، خاصة في كنف النظام الدولي الذي يتميز بمحدودية الموارد.

بالرغم من كون السلوكيات التدخلية تشكل إحدى الظواهر الثابتة والأصلية في تاريخ السياسة الدولية، إلا أنها في درجة كبيرة من الحركية والديناميكية تبعا للتغيرات الحاصلة على مستوى القانون الدولي وبنية ومنظومة العلاقات الدولية. ومن هذا المنطلق فإن الظاهرة التدخلية عرفت تطورات ملحوظة سواء من حيث الأشكال والأبعاد، أو حتى المبررات والمسوغات التي تتذرع بها قوى الهيمنة الدولية لشرعنة وتبرير السياسات التدخلية.

وتعدّ قضايا مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من بين المداخل الرئيسية التي توظفها القوى الكبرى لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي والتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي، بيد أن اللجوء إلى السياسات التدخلية والعدوانية في شؤون الدول ذات السيادة، من خلال الاستخدام الأحادي للقوة بدعوى مكافحة الإرهاب عادة ما يؤدي إلى خرق القواعد المعيارية والقيمية الضابطة والناظمة للتفاعلات التي تتم بين الوحدات السياسية المشكّلة للنسق الدولي، كمبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض دعائم السلم والأمن الدوليين نظرا لأهمية هذين المبدأين في دحر الفوضى وترقية النظام في النسق الدولي، فضلا عن توفير شروط السلام المستدام "La paix durable" والتعايش السلمي بين الدول.

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أحد التحولات الثورية في العلاقات الدولية، حيث أصبح الوضع الدولي يتميز بالتوتر والفوضى وعدم قوة نفاذ القانون، وذلك بالتلاعب بقواعد القانون الدولي عبر اللجوء إلى التأويلات والتفسيرات الموسعة لنصوص المواثيق الدولية لتبرير الحروب الاستباقية

على الإرهاب، والإطاحة بالحكومات وتنصيب أخرى عميلة، واللجوء أكثر إلى سياسات التدخل والعدوان وممارسة مختلف أساليب الهيمنة والقسر وبسط النفوذ وتنشيط الأجهزة الإستخباراتية والقواعد العسكرية على أراضي دول أجنبية، مما أدى إلى إفراز مضاعفات خطيرة على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن تهديد وحدتها الترابية، أمنها القومي واستقلالها السياسي.

يحاول الموضوع محل البحث والدراسة تفكيك إشكالية العلاقة الجدلية والغير المتناسقة بين الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي والتي تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة وأزمة السيادة الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن المنطقة شكّلت أحد المجالات الجيوسياسية الأكثر تأثرا بالحملة الأمريكية على الإرهاب، باعتبار الشرق الأوسط مثل إحدى الساحات الساخنة والمفتوحة أمام مختلف أساليب وتكتيكات التدخل الدولي سواء كانت قمعية مباشرة من خلال تحريك الجيوش النظامية وفقا للمنطق الكلاوزفيتزي "الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى" أو عبر تفعيل آليات وميكانيزمات التدخل والإختراق غير المباشر من خلال الضغوطات الاقتصادية والتدخلات الدبلوماسية لجر دول المنطقة وإدماجها في المشاريع الجيوليتيكية الصهيونية الأمريكية كمشروع الشرق الأوسط الكبير، أو الزج بها في دوائر التحالف الاستراتيجي والأمني الذي تقوده قوى الهيمنة الدولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كالحلف الأطلسي، فضلا عن التدخلات الأمريكية الهادفة لفرض إصلاحات جذرية على مستوى المناهج التربوية، قوانين الأسرة، الأنساق الثقافية والقيمية ومضامين الصحافة والإعلام وفي العمل الخيري، بل حتى الدين الإسلامي أصبح عرضة للتحديث والإصلاح، الأمر الذي ساهم في إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على سيادة دول المنطقة وأمنها القومي، وإنما أيضا على حق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية بشكل حر وسيد. فضلا عن الإجهاز على ما تبقى من النظام الإقليمي العربي. وعليه إن ما تسميه الولايات المتحدة حربا على الإرهاب تحولت في واقعها إلى حرب شاملة على السيادة الوطنية والشرعية الدولية.

ينطوي الإنطباع العام السائد في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية على فكرة أساسية مفادها أن مطلب الأمن القومي الأمريكي واحتواء ظاهرة الإرهاب الدولي لا يتحقق إلا عبر إجراء تغييرات وإصلاحات بنيوية وظيفية في النظام الإقليمي الشرق أوسطي. وتعتبر قضية الإصلاح السياسي وحماية حقوق الإنسان والتبشير بالديمقراطية وإحداث تغييرات على مستوى التركيبة السلطوية لدول المنطقة كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية التدخلية الأمريكية لاحتواء ما يسمى في الدوائر الأمريكية "بالإرهاب الشرق أوسطي". وعليه

فالاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي استندت في جانبها الأكبر على مضامين الطروحات الفكرية الكانطية المتمحورة حول فكرة "السلام الديمقراطي" باعتبار التبشير بالديمقراطية يشكل أحد منشطات السلام العالمي.

إذا كانت سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط ضحية للعبة صفرية في إطار الصراع القطبي والتنافس الإيديولوجي والاستراتيجي في مرحلة الحرب الباردة، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة وتآكل الشيوعية كعقيدة أفضى إلى بروز أوراق جديدة تحركها القوى الكبرى لشرعنة وتبرير السياسات التدخلية في شؤون الدول ذات السيادة، كعولمة حقوق الإنسان وإقرار مسؤولية الحماية، والدفاع عن الحقوق الديمقراطية من خلال تكريس حق التدخل الإنساني والديمقراطي. فضلا عن المساعي الأمريكية للتأصيل لمفهوم الدفاع الشرعي الإستباقي من خلال اللجوء إلى التأويلات الموسعة لنصوص المواثيق الدولية من أجل شرعنة المناورة الاستراتيجية الكبرى التي أُطلق عليها في الدوائر الأمريكية "بالحرب الكونية على الإرهاب"، الأمر الذي جعل من مبدأي عدم التدخل والسيادة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة قضية نظرية قانونية أكثر منها واقعية.

بيد أن بإمكان الدول أن تحافظ على سيادتها بإحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وأن تسعى جاهدة لعدم تحول أراضيها إلى ملاذات آمنة للإرهاب الدولي، وذلك تماشيا والمنطق الذي جعل من مفهوم السيادة أكثر مرونة ومشروطية بالتوافق مع الإلتزامات الدولية.

وعليه فالركائز المعيارية والقيمية التي أقرها مؤتمر واستقاليا 1648 كقدسية سيادة الدولة ومناعة حدودها، مبدأ عدم التدخل والمساواة بين الدول كقواعد أمرّة وناظمة للتفاعلات الدولية أصبحت في ظل التحولات الدولية الراهنة شديدة الهشاشة، خاصة وأن التدخل أصبح حق ثابت يكفله القانون الدولي ولكن التحدي الرئيسي الذي يواجه هذا الحق هو أن واقع الممارسة الدولية والشواهد الإمبريقية تكشف أنه أصبح محل تسييس على نطاق واسع وبالخصوص عندما يتم تغليب الرهانات الاستراتيجية والسياسية على الاعتبارات القانونية أثناء العمليات التدخلية ومن ثم التضحية بمبدأ السيادة الوطنية.

ويُلاحظ أن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي في المرحلة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001، باتت تشكل ورقة ناجحة تحركها القوة العظمى الأمريكية في الزمان والمكان المناسبين لتبرير التدخلات الدولية ليس فقط لاعتبارات أمنية، ولكن أيضا من أجل تحقيق المشاريع الجوسياسية عبر استكمال حلقات الانتشار العسكري الأمريكي على وجه البسيطة، وإقامة قواعد عسكرية كنقاط ارتكاز في المناطق التي

تحظى بأهمية بالغة على الصعيد الجيوستراتيجي ومن ضمنها المدار الجيوسياسي الشرق الأوسطي. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التدخلات الأمريكية في إطار الحرب الكونية على الإرهاب لا تخلو من الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية خاصة التحكم في الرهان الطاقوي في منطقة الشرق الأوسط الذي أصبح يشكل ضرورة استراتيجية لتكريس السيطرة الشاملة على النظام العالمي. وعليه فثمة تداخل واضح في منطقة الشرق الأوسط بين النفط، الإرهاب، الانتشار العسكري والاستراتيجي وسياسات التدخل الدولي.

إذا كان الإرهاب ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان وليست ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو بدين أو بحضارة بعينها بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل، وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، فإن الآليات المحكمة والكفيلة بالقضاء على الظاهرة تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية متعددة الأطراف تتماشى وقواعد القانون الدولي بدلا من الممارسات الانفرادية الأمريكية التي تقوم على قانون القوة وليس قوة القانون من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية، الأمر الذي عادة ما يؤدي إلى تغذية دوامة العنف والعنف المضاد ومن ثم تصاعد مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي.

بالإضافة إلى ضرورة معالجة الجذور والأسباب العميقة المنتجة لحركات الرفض والعنف الدولي التي عادة ما تظهر في شكل عمليات إرهابية تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول وتهدد السلام العالمي وتقوض دعائمه، ومن بين هذه الأسباب تجدر الإشارة إلى العنف البنيوي الذي يمارسه النظام الدولي ضد دول العالم الثالث، إضافة إلى ضرورة تجاوز سياسة "الكيل بمكيالين" وما يسمى "بالعدالة الانتقائية" أين يصبح القانون الدولي يعلو على البعض ويُعلى عليه من طرف البعض الآخر.

أهمية الدراسة:

يمكن إجمال أهمية الموضوع محل البحث والدراسة في النقاط التالية:

- تكشف الدراسة على أن قضايا مكافحة الإرهاب أصبحت تشكل مدخلا رئيسيا توظفه قوى الهيمنة الدولية لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي.
- توضح الدراسة العلاقة الإرتباطية بين ثلاثة متغيرات في درجة كبيرة من التفاعل بمنطقة الشرق الأوسط وهي: النفط، الإرهاب وسياسات التدخل الدولي.

- الوقوف على إبراز وتبيان كيف ساهمت الأهمية الجيواقتصادية والطاقوية للشرق الأوسط في تحول المنطقة إلى مركز استقطاب ومحور اندفاع سياسات التدخل الدولي بذريعة مكافحة الإرهاب.
- تتبع أهمية الدراسة في الوقوف على الطريقة التي يتم فيها التلاعب بقواعد القانون الدولي عبر اللجوء إلى التأويلات والتفسيرات الموسعة لنصوص المواثيق الدولية لتبرير سياسات التدخل والعدوان
- تبرز أهمية الموضوع في كونه يلقي الضوء على المضاعفات الخطيرة التي أفرزتها الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط.
- تتبع أهمية الموضوع في كونه يدرس التدخل كأحد الظواهر الثابتة والمتأصلة في تاريخ السياسة الدولية، ولكنه أيضا يعبر عن ظاهرة متغيرة ومتجددة بتجدد المبررات والمسوغات التي تسوقها الدول الكبرى لشرعنة العمليات التدخلية، تارة باسم حماية حقوق الإنسان ونصرة الديمقراطية أو باسم مكافحة الإرهاب تارة أخرى.
- كما تكشف الدراسة عن التحول الذي طرأ على مبدأي السيادة وعدم التدخل في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، حيث انتقلنا من النظرية المطلقة لمبدأي السيادة وعدم التدخل إلى النظرية المحدودة ومن هذا المنطلق فإن المفاهيم في العلاقات والقانون الدوليين هي عرضة للتحول والتبدل تبعاً لتغير الظروف والمعطيات الطارئة على المسرح الدولي.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الباحث في اختيار الموضوع يرجع إلى مبررات ذاتية وأخرى موضوعية:

المبررات الذاتية: ترجع بالأساس إلى الفضول المعرفي والدوافع الشخصية المتوفرة لدى الباحث لدراسة المواضيع التي هي في درجة كبيرة من التداخل والتفاعل بين كل ما هو استراتيجي وقانوني، صف إلى ذلك ضرورة كشف الستار عن الأوراق التي تحركها القوى الكبرى لتبرير السياسات التدخلية في شؤون الدول تارة باسم حماية حقوق الإنسان والتبشير بالديمقراطية أو بذريعة مكافحة الإرهاب تارة أخرى، فضلاً عن اللجوء للتأويلات الموسعة لنصوص المواثيق الدولية لتبرير العمليات التدخلية التي تعتبر الدائرة العربية والإسلامية من بين مسارجها الرئيسية.

وعليه فالرهان الأساسي المطروح أمام هذه الدول هو أن لا تكون في موقف المتلقي والمستوعب لهذه المفاهيم باعتبارها تتدرج ضمن المعارك القانونية، والحرب المفاهيمية التي توظف كمدخل لانتهاك

سيادة دول المنطقة. وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك هذه المفاهيم وإعادة تركيبها لتبيان تبعاتها الخطيرة على المنطقة. ومن هنا تبرز أهمية الموضوع والدافع من وراء اختياره.

المبررات الموضوعية: تكمن في كون الدراسة تلقي الضوء على المفاهيم الحيوية والمحورية التي يزرع بها حقل العلاقات الدولية كمفاهيم: التدخل الدولي، الأمن، السيادة، الاستراتيجية، الشرق الأوسط باعتباره يشكل أحد المجالات الجيوسياسية الأكثر حساسية في لعبة التوازنات الدولية، فضلا عن كون الموضوع يتناول التدخل الذي يعكس منطق حركة القوة كظاهرة ثابتة ومتأصلة في السياسة الدولية، ولكنه أيضا يعد ظاهرة متغيرة ومتجددة بتغير وتجدد المبررات التي تتدرج بها القوى الكبرى لشرعنة العمليات التدخلية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

إشكالية الدراسة:

يحاول الموضوع محل البحث والدراسة تفكيك إشكالية العلاقة غير المتناسقة بين الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي وأزمة السيادة الوطنية في منطقة الشرق الأوسط. ومن أجل فك خيوط هذه العلاقة الجدلية فإنه من الضروري التساؤل عن المضاعفات الخطيرة التي أفرزتها الأبعاد الكلية للاستراتيجية التدخلية الانفرادية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .؟

تنطوي هذه الإشكالية المركزية على التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار أن الإرهاب الدولي أصبح ورقة تحركها الولايات المتحدة الأمريكية في الزمان والمكان المناسبين للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي وإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي على حساب تفويض دعائم الشرعية الدولية وانتهاك سيادة الدول في منطقة الشرق الأوسط .؟
- كيف تحولت الحرب الكونية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب من خلال تفعيل ميكانيزمات التدخل الانفرادي إلى حرب شاملة على القانون الدولي وعلى سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط .؟
- كيف استغلت الولايات المتحدة الأمريكية شعار "الحرب على الإرهاب" كمدخل لتعزيز الهيمنة العالمية وترسيخ الأحادية القطبية في النظام الدولي؟

- وما هي الأبعاد الجيوسياسية للحرب الأمريكية على الإرهاب؟ أو بالأحرى كيف تتفاعل ثلاثية النفط، التموقع الاستراتيجي واستكمال حلقات الانتشار العسكري العالمي مع سياسات التدخل الدولي بدعوى مكافحة الإرهاب؟
- كيف ساهمت الأهمية الاستراتيجية والجيواقتصادية للشرق الأوسط في تحول المنطقة إلى أحد المسارح الرئيسية لمختلف أساليب وتكتيكات التدخل الدولي سواء كانت قمعية مباشرة أم غير مباشرة تحت مظلة الحرب الكونية على الإرهاب؟
- إذا كان الإرهاب ظاهرة عولمية تهدد المصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل، فهل يمكن أن تساهم الممارسات الانفرادية الأمريكية التي تقوم على منطق الاستخدام الأحادي للقوة في القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي بعيدا عن المقاربات الدبلوماسية والتعاونية متعددة الأطراف؟ وكيف تتفاعل جدلية القوة والقانون في إطار مكافحة الإرهاب الدولي؟

فرضيات الدراسة:

- من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية التي تحكمها علاقة طردية وسببية نظرا للترابط الشديد الموجود بين متغيرين أو أكثر.

الفرضية المركزية:

- بما أن الاستراتيجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة، فإنه من الطبيعي أن تؤدي إفراز مضاعفات خطيرة على السيادة الوطنية لدول منطقة الشرق الأوسط.

الفرضيات الثانوية:

- الأهمية البالغة التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط على الصعيد الجيواستراتيجي والطاقي جعلتها تشكل مسرحا رئيسيا للسياسات التدخلية الأمريكية بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي.
- هناك علاقة طردية سببية بين احترام مبدأ عدم التدخل وحماية السيادة الوطنية، وعليه إن تحقيق مناعة السيادة الوطنية في منطقة الشرق الأوسط مرهون بمدى احترام مبدأ عدم التدخل في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، ولذلك كلما كان هناك تناسق بين الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب مع قواعد القانون الدولي، كلما ازدادت فرص تعزيز مناعة سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط.

- تفترض الدراسة أن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي تعد من المداخل الرئيسية التي توظفها القوة العظمى الأمريكية للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي بالشكل الذي يعزز الهيمنة العالمية ويرسخ الأحادية القطبية في النظام الدولي.
- بما أن الإرهاب الدولي يشكل ظاهرة عولمية تهدد المصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل فإن الآليات الكفيلة بالقضاء عليه تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية متعددة الأطراف بعيدا عن النهج الانفرادي الأمريكي المولد لدوامة العنف والعنف المضاد ومن ثم تصاعد مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي.

متغيرات الدراسات:

تسعى الدراسة إلى تفكيك إشكالية العلاقة الموجودة بين متغيرين أساسيين: أحدهما مستقل آخر تابع وتحكمهما علاقة طردية سببية.

▪ الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، متغير مستقل.

▪ إشكالية التدخل والسيادة في منطقة الشرق الأوسط، متغير تابع.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن:

الاستراتيجية الانفرادية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي أدت إلى بلورة إشكالية التدخل والسيادة في منطقة الشرق الأوسط.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن مقتضيات الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع محل الدراسة تتطلب بالأساس الاعتماد ليس فقط على منهج واحد ولكن على عدة مناهج في إطار ما يُعرف "بالتكامل أو التركيب المنهجي"، ومن هذا المنطلق سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي المقارن: الذي يمكننا من رصد وتتبع التطور التاريخي الذي عرفته جدلية التدخل والسيادة في العلاقات الدولية، فضلا عن تبيان التطور التاريخي للاستراتيجية الأمريكية تجاه الإرهاب الدولي في محطات زمنية مختلفة والمقارنة بين هذه المحطات.

منهج دراسة الحالة: وذلك لدراسة حالة منطقة الشرق الأوسط في إطار الحرب الكونية التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب.

منهج تحليل المضمون: الذي يساعد على تحليل بعض النصوص والخطابات السياسية والوثائق القانونية التي تساهم في خدمة موضوع الدراسة.

المنهج الجدلي الديالكتيكي: الذي يساعد على مقارنة ديالكتيك التدخل والسيادة، جدلية القوة الصلبة "Hard power" والقوة الناعمة "Soft power" جدلية القوة والقانون، وذلك في ضوء الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

كما سيتم الاستعانة أيضا **بالاقتراب القانوني** لتبيان مدى تناسق الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب مع قواعد الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي.

الإطار النظري للدراسة:

من أجل الفهم الجيد للموضوع سيتم الاستعانة بإطار نظري متكامل يشتمل على المقاربات النظرية

التالية:

النظريات الأمنية: التي تساعد على دراسة ظاهرة الإرهاب كتهديد للأمن الدولي، فضلا عن إبراز التداعيات الخطيرة للاستراتيجية الأمريكية تجاه الإرهاب على سيادة دول الشرق الأوسط وأمنها القومي.

النظريات الليبرالية: التي تساعد على فهم ومقاربة التدخلات الدولية التي يتم تبريرها بشعارات ليبرالية كحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

النظرية الواقعية: من أجل تفسير السياسات التدخلية في شؤون الدول باسم الحرب على الإرهاب هدفا في تحقيق الرهانات الاستراتيجية والمصالح القومية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للقوى الكبرى.

نظرية النظم: التي تساعد على دراسة نظام إقليمي فرعي من النظام العالمي الشامل، وبالتحديد دراسة المضاعفات التي أفرزتها السياسات التدخلية الانفرادية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدولة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

النظريات الجيوبوليتيكية: التي تفسر كيف وظفت الولايات المتحدة ورقة الإرهاب الدولي كمدخل لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي وللتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي.

المقاربات القانونية: التي يمكن الاستعانة بها لدراسة مفاهيم السيادة، حظر اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية، عدم التدخل، باعتبارها ركائز أساسية يقوم عليها النظام القانوني الدولي.

الإطار الإيتيمولوجي والمفاهيمي للدراسة:

يتمحور موضوع الدراسة حول مجموعة من المفاهيم المفتاحية ومن بينها:

مفهوم التدخل: يشير التدخل بمفهومه الشامل إلى " تلك العملية الإرادية التي يتم إعدادها والتخطيط لها بصفة منظمة ومدروسة، وتقوم بها وحدة دولية سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول "تحالف" أو منظمة دولية سواء كانت عالمية أم إقليمية وذلك بالاستعمال التدريجي لوسائل الضغط والقهر عبر توظيف كل الأدوات السياسية، الاقتصادية، الدبلوماسية والعسكرية، بغية الحفاظ أو تغيير بنية أو تركيبة السلطة السياسية للدولة المستهدفة، أو حتى إعادة توجيه سياستها الخارجية، فالتدخل قد يتمثل في صورة غير مباشرة "غير قمعية" أو في شكل مباشر وقمعي، وهو الأمر الذي يفرز مضاعفات خطيرة على السيادة الوطنية، الاستقلال السياسي والشخصية الدولية للدولة المستهدفة".

مفهوم السيادة: لقد عرفها "جون بودان" في مؤلفه "الكتب الستة للجمهورية" على أنها السلطة العليا للدولة، أما خصائصها تتمثل في كونها: مطلقة، تتميز بصفة الديمومة، لا يمكن التنازل عنها، كما أنها غير قابلة للتجزئة.

يشير مفهوم السيادة على المستوى الداخلي إلى قدرة الدولة على بسط سلطتها داخل حدودها الإقليمية، أما على الصعيد الخارجي فهي تعني أن تكون الدولة في مأمن من كل أشكال التدخل الخارجي. ولكن ثمة حقيقة باتت ساطعة وهي أن السيادة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة يمكن فقط ان تكون مرنة وليست مطلقة خاصة في ظل عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية وهو الأمر الذي يقر أن نظرية السيادة المطلقة زمنها قد ولى.

الأمن: يشكل الأمن أحد المواضيع الحيوية التي يزخر بها حقل العلاقات الدولية، ويعد محورا أساسيا من محاور السياسة العليا للدولة "Hight policy" باعتباره يمثل القيمة الأساسية التي بمجرد توفرها يمكن تحقيق القيم الأخرى من اقتصادية واجتماعية وسياسية، فالأمن كان ولا يزال في صدارة انشغالات المجتمعات والأمم كونه يعد العامل الجوهري الذي يعزز مناعة الدولة ويحفظ الوجود الإنساني ويمنح الحياة الكريمة للفرد بما يتفق والقطرة التي جُبِل عليها الإنسان من غريزة البقاء وغريزة الدفاع. ويعتبر تعريف "باري بوزان" للأمن "Bary Buzan" (وهو يمثل أحد أقطاب الدراسات الأمنية) من أحدث التعريفات وأكثرها تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة إذ يعرف "بوزان" الأمن على أنه يشير إلى "العمل على التحرر من

التهديد" وفي سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، أما الأمن القومي فهو ينصرف إلى قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.⁽¹⁾

الاستراتيجية: يشير مفهوم الاستراتيجية إلى فن استخدام القوة لتحقيق هدف السياسة، أو هي عملية التخطيط والموائمة بين الوسائل والأهداف.

إذا كان مفهوم الاستراتيجية بمعناه الضيق يشير إلى فن استخدام وتوزيع الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياسية، فإن الاستراتيجية بمفهومها الشامل تعني تعبئة وتجنيد كل موارد الأمة العسكرية الاقتصادية، السياسية والدبلوماسية لتحقيق الأهداف والمصالح القومية.

الإرهاب: مثله مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية، فإن مصطلح الإرهاب بدوره عصي عن التعريف، خاصة في ظل غياب تعريف إجرائي يحظى بإجماع الباحثين حول مدلوله، ومن هذا المنطلق يمكن القول أنه ثمة مأزق معرفي ايبستيمولوجي في تعريف ظاهرة الإرهاب الدولي. ويشير التعريف المبسط لظاهرة الإرهاب "إلى الاستخدام المنظم والمخطط للعنف لتحقيق أهداف سياسية".

الشرق الأوسط: بالرغم من الأهمية التي حظي بها الشرق الأوسط في إطار الدراسات الجيوسياسية والإقليمية، إلا أنه لا يزال عصي عن التعريف، ويلاحظ أن الاستخدام الغربي لمصطلح الشرق الأوسط لا يتسم بالموضوعية، ذلك أن منظرو وصناع السياسة الغربية استندوا في تعريفهم وتحديد الحيز المكاني الشرق أوسطي إلى معايير واعتبارات استراتيجية أكثر منها جغرافية وذلك خدمة للمشاريع الجيوبوليتيكية لقوى الهيمنة الدولية. إن الدلالات المفاهيمية والاصطلاحية للشرق الأوسط تحمل في طياتها معنيين أساسيين، إذ يشير المعنى الضيق إلى المنطقة الواقعة بين حوض النيل وحوض الرافدين والممتدة من مصر إلى إيران. أما المفهوم الموسع فإنه ينصرف إلى ذلك الحيز الجغرافي الذي يمتد من المغرب إلى باكستان، وهو ما يطلق عليه في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط الكبير.

(1) Barry Buzan, *People, States and Fear, an Agenda for International Studies in the past Cold War End*, Lynn Rimmer publisher, 1991.pp.18-19.

للمزيد من التفصيل حول الأمن انظر:

- عبد النور بن عنتر، *تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية*، السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص62.

أدبيات الدراسة:

انطلاقاً من مسلمة التراكم المعرفي التي تطبع العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن هذه الدراسة ماهي إلا حلقة متصلة بمحاولات سابقة. ومن هذا المنطلق لقد تعددت الأدبيات السابقة التي اعتمدت عليها الدراسة تبعا لتعدد المتغيرات التي يتضمنها ويغطيها الموضوع محل البحث والدراسة. وبما أن الأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع من كتب، مجلات، مذكرات تخرج وغيرها من الدراسات العديدة التي يصعب حصرها، فإنه يكفي الإشارة إلى أهمها وأبرزها كالدراسة الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في كتاب جماعي تحت عنوان: "العرب والعالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" الذي تضمن مجموعة من المقالات التحليلية حول مضاعفات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المنطقة العربية.

دراسة السيد ولد أباه الصادرة تحت عنوان: "عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001"، حيث تناول فيها الإشكاليات الاستراتيجية والفكرية الناجمة عن الحدث، ضف إلى ذلك دراسة لسوسن العساف حول "استراتيجية الردع" حيث تناولت فيها العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر.

بالإضافة إلى دراسة كل من "Ken Booth" و"Tim Dunne" تحت عنوان: "Terror and the Future of Global Order" فضلا عن دراسة "Benjamin Barber" الموسومة بـ "Fears empire, War, terrorism, and Democracy." وغيرها من الأدبيات التي يصعب حصرها والتي ساهمت في خدمة الموضوع محل البحث والدراسة.

صعوبات الدراسة:

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت موضوع التدخل العسكري المباشر في إطار حروب أمريكا الاستباقية على الإرهاب، إلا أنه ثمة نقص في المادة العلمية التي اهتمت بموضوع التدخل غير المباشر بالرغم من كونه لا يقل خطورة عن السياسات التدخلية القمعية المباشرة، ولذلك نأمل أن تساهم هذه الدراسة في تغطية النقص الذي اعترى هذا الجانب، إضافة إلى ذلك كثرة المتغيرات التي يتضمنها موضوع الدراسة الأمر الذي يقتضي مجهودات كبيرة للتحكم فيها ولتغطيتها، فضلا عن تحديد العلاقات الارتباطية التي تحكمها بشكل منطقي ومتناسق. ولكن يبقى الهدف النهائي من البحث العلمي هو تجاوز مختلف الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث.

هيكلية وتصميم الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، فإن موضوع البحث يعالج إشكالية العلاقة غير المتوازنة بين الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي وأزمة السيادة الوطنية في منطقة الشرق الأوسط في مقدمة عامة وثلاثة فصول، وينقسم كل فصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، وينطوي كل مبحث على عدد من الطالب، وفي الخاتمة تم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

حيث جاء الفصل الأول من الدراسة ليلقي الضوء على المحددات المفاهيمية والنظرية لدراسة إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي من خلال التركيز على الإطار النظري للتدخل الدولي وسياسة القوة في العلاقات الدولية في المبحث الأول، ثم التطرق في المبحث الثاني إلى دراسة إيتيمولوجية لمبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في العلاقات الدولية، وفي المبحث الثالث تم التركيز على الإطار النظري لدراسة ظاهرة الإرهاب الدولي واستراتيجية الحروب غير المتوازنة.

أما الفصل الثاني، فقد اهتم بدراسة الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر بين التحديات الأمنية ورهانات السيطرة العالمية، من خلال التركيز على التوجهات العامة للفكر الاستراتيجي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب الدولي في المبحث الأول، ثم انصب المبحث الثاني على دراسة السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى عولمة الحرب الأمريكية على الإرهاب ومشاريع الهيمنة العالمية.

ثم جاء الفصل الثالث لينصب على دراسة مضاعفات الأبعاد الكلية للاستراتيجية التدخلية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال التطرق في المبحث الأول إلى دراسة جيوسياسية وإقليمية للمنطقة الشرق أوسطية، وفي المبحث الثاني تم معالجة إشكالية التدخل والسيادة في منطقة الشرق الأوسط في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، أما المبحث الثالث فقد اهتم بدراسة الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي بين قوة القانون هيمنة القوة .

وفي الخاتمة تم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

المحددات المفاهيمية والنظرية لدراسة

إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية

تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي.

مقدمة الفصل:

يعتبر التدخل من أقدم الظواهر التي عرفت العلاقات الدولية، كما تعكس في مضامينها وأبعادها الكلية والشاملة منطق حركة القوة في السياسة الدولية، سواء كانت عسكرية، اقتصادية أم دبلوماسية. فعلى الرغم من كون مبدئي عدم التدخل وحظر استخدام القوة يشكلان حجر الزاوية للعديد من النصوص والمواثيق الدولية، إضافة إلى كونهما يعتبران من المبادئ الراسخة والمستقرة في القانون الدولي، إلا أن الدول عادة ما تلجأ إلى العمليات التدخلية وإلى سياسة القوة لتحقيق أهدافها القومية ومصالحها الاستراتيجية.

لقد أقر ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من القواعد والمبادئ المعيارية المنظمة والمقيدة للسلوكيات الدولية، وذلك من أجل نقل العلاقات الدولية من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع، وفقا للتعبير الأثير عند هوبز "Hobbes". ومن بين هذه القواعد القانونية والمعيارية التي تساهم في تحقيق النظام ودحر الفوضى في المجتمع الدولي، تجدر الإشارة إلى مبدئي عدم التدخل والسيادة.

يُعد الإرهاب من أقدم الظواهر التي عرفت العلاقات الاجتماعية والإنسانية، كما أصبح في ظل المتغيرات الدولية الراهنة يشكل ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان، فضلا عن كونه يحتل موقع الصدارة في سلم أولويات السياسة العالمية المعاصرة.

وعلى الرغم من كون ظاهرة الإرهاب حظيت باهتمام واسع في إطار الدراسات القانونية والسياسية إلا أنها تبقى عصية عن التعريف ذلك أن مصالح القوى الكبرى تقتضي ذلك. ولكن ثمة إجماع دولي حول حقيقة باتت واضحة وهي أن الظاهرة الإرهابية تشكل جريمة دولية نظرا لكونها تهدد الحياة الإنسانية، الأمن القومي للدول، وتهدد السلم الدولي وتقوض دعائمه، فضلا عن كونها تمثل أحد التهديدات اللاتماثلية التي ساهمت في إحداث تحولات ثورية في الاستراتيجيات العسكرية والأمنية للدول من خلال بروز ما يعرف في الأدبيات العسكرية والأمنية باستراتيجية الحروب غير المتوازية.

المبحث الأول

الإطار النظري لظاهرة التدخل وسياسة القوة في العلاقات الدولية.

يشكل التدخل إحدى الظواهر التاريخية المعبرة عن سياسة القوة في العلاقات الدولية سواء كانت عسكرية، اقتصادية أم دبلوماسية. فبالرغم من كون مبدأي عدم التدخل وحظر استخدام القوة يشكلان حجر الزاوية للعديد من النصوص والمواثيق الدولية، فضلا عن كونهما يعتبران من المبادئ الراسخة والمستقرة في القانون الدولي، إلا أن واقع الممارسة الدولية يؤكد أن القوة والمصلحة الوطنية هي المعادلة الثابتة التي تحكم السياسة الدولية.

المطلب الأول

ظاهرة التدخل الدولي: المفهوم والتاريخ.

أ) الأصول التاريخية للظاهرة التدخلية:

يشكل التدخل إحدى الظواهر التاريخية الأصلية في السياسة الدولية، باعتباره من أقدم الظواهر التي عرفت العلاقات الدولية، بيد أن الظاهرة التدخلية هي في درجة كبيرة من التطور سواء من حيث الأشكال أو الأبعاد، وذلك تبعا للمتغيرات الحاصلة على مستوى بنية العلاقات الدولية.

ترجع الأصول التاريخية لظاهرة التدخل إلى العهد اليوناني القديم، حيث كتب مؤرخ الحروب البيلوبونيسية "Peloponnesian War" توسيديس أن كل من سبارتا "Sparta" وأثينا "Athens" كانتا تشكلان دولتان قطبيتان في نظام الدول -المدن- اليونانية، وهو الأمر الذي يحفز كل منهما للتدخل في شؤون الدول -المدن- الأقل قوة والأكثر ضعفا، فعلى سبيل المثال كانت المدن اليونانية ذات الأنظمة الديمقراطية تناشد تدخل أثينا، بينما كانت المدن ذات الأنظمة الشمولية تحظى بدعم ومساندة سبارتا "Sparta".⁽¹⁾

كان الإغريق شأنهم شأن الشعوب الأخرى ذات الحضارات والمدن المتقدمة نسبيا، يعتبرون أنفسهم جنسا راقيا من البشر، يتفوقون على الأجناس الأخرى التي عادة ما توصف بالبرابرة، ولذلك كان الإغريق ينظرون إلى الأجناس الأخرى بنظرة إستعلائية، إذ لا يصلح أفرادها سوى أن يكونوا عبيدا لهم،

(1) سالم برفوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 1994، ص 10.

وعلى هذا الأساس اقتصررت علاقات الإغريق مع الشعوب الأخرى "البرابرة" على عمليات التدخل والغزو، والإقتتال الوحشي، دون ضوابط قانونية أو أخلاقية.⁽¹⁾

لم تكن ظاهرة التدخل في العصور القديمة حكراً على اليونان لوحدهم، بل كانت الإمبراطورية الرومانية صاحبة السلطة العالمية "imperium mundi" تحتل موقع المهيمن على ضفاف المتوسط الذي كان يُعرف في زمن السلم الروماني "Pax Romana" بالماري نوستروم^(*) "Maré Nostrum"، حيث كانت الإمبراطورية الرومانية تتدخل في شؤون "توميديا" بشمال إفريقيا إبان حكم "يوبا الثاني"، "ماسينيسا" و"يوغورطا". إذ كانت هذه العمليات التدخلية تتخذ أشكالاً متعددة كالغزو العسكري المباشر والتحريض على الثورات الداخلية، وتدبير الاغتيالات السياسية والأعمال التخريبية، وهو ما يطلق عليه الفقهاء "بالتدخل الهدام".⁽²⁾

كانت السياسات التدخلية في القرون الوسطى ذات صبغة أخلاقية ودينية يتداخل فيها، العنف والخير، نظراً لكونها تستند إلى نظرية الحرب العادلة "Just War" التي نظّر لها كل من القديس "أوغوستينوس" و"توماس الإكويني" بالإعتماد على علم اللاهوت الأخلاقي "théologie morale" وعلى القانون الكنسي، فمثلاً كانت الحروب الصليبية "Croisades" التي شنّها المسيحيون "المؤمنون" تهدف إلى تطهير وإسترجاع الأراضي المقدسة التي استولى عليها "المسلمين" "الكفار" (حسب المنظور المسيحي-الصليبي).⁽³⁾

لقد أقر مؤتمر واستفاليا "westphalia" للسلام "1648" الذي وضع حداً للحروب الدينية^(**)، مجموعة من الركائز المعيارية المنظمة للتفاعلات الدولية ومن ضمنها مبدأ توازن القوى "Balance of power" كآلية أساسية لاستقرار النظام الأوروبي الذي كان يعبر عن مركزية العلاقات الدولية. انطلاقاً من هذا المبدأ يحق للدول التحالف والتدخل من أجل كبح الجراح التوسعية للقوى الساعية للتوسع والسيطرة الإقليمية، فضلاً عن ضرورة إعادة توازن القوى إلى نصابه كميكانيزم أساسي لاستقرار وانسجام النظام الأوروبي.⁽⁴⁾

(1) سمعان بطرس فرج الله، جبلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2008، ص 25.
(*) ماري نوستروم: أي بحرنا وهي عبارة أطلقها الرومان عندما كانوا في أوج قوتهم على حوض المتوسط بإعتباره يقبع تحت الهيمنة الرومانية.

(2) سالم برقوق، المرجع السابق، ص 11.

(3) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 33.

(**) الحروب الدينية أو حروب الثلاثين عاماً، نشبت في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت، وفي سنة 1648 أنعد مؤتمر واستفاليا للسلام ليضع حد لهذه الحروب الدينية التي دامت 30 عاماً.

(4) محمد خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، ط2، بنغازي: مطابع دار الحقيقة، 1977، ص 44.

كانت العمليات التدخلية في القرن التاسع عشر 19 تقوم على "مبدأ الشرعية الملكية"، حيث أكدت معاهدة باريس الثانية التي أبرمت في 20 نوفمبر 1815 على شرعية التدخل العسكري والدبلوماسي من أجل تثبيت عروض الملوك وقمع الثورات البرجوازية الآخذة في الانتشار في أوروبا وحتى في المستعمرات بأمريكا اللاتينية. ولذلك قيل أن الحلف المقدس^(*) كان يشكل نقابة تتولى الدفاع عن الملكية الأرستقراطية التي باتت مصالحتها مهددة من طرف الثورات البرجوازية، والفضل يعود للفقير "ميتزنخ" الذي تبني فكرة التدخل وعمل على دعمها في كل المؤتمرات التي عقدها الحلف المقدس.⁽¹⁾

وفي الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت الاستراتيجيات التدخلية ذات مضمون إمبريالي بامتياز باعتبارها تعكس التنافس الكولونيالي على مناطق النفوذ وعلى الأسواق التجارية ونهب ثروات دول العالم الثالث. ثم أخذت الظاهرة التدخلية تطورات جديدة سواءً من حيث الأشكال والمبررات وذلك تبعا للتغيرات الطارئة على النظام الدولي وعلى موازين القوى السائدة خلال كل مرحلة من مراحل تطوره⁽²⁾، وكذلك تبعا لتطور القواعد المعيارية "القانون الدولي" الناطمة للتفاعلات الدولية، فضلا عن تأثير التطورات التكنولوجية التي جعلت من الظاهرة التدخلية تأخذ أبعادا أخرى، حيث أصبحنا بصدد مفاهيم جديدة: كالتدخل المعلوماتي، ناهيك عن مفاهيم أخرى من قبيل التدخل الإنساني والتدخل الديمقراطي المعبرة عن تطور القانون الدولي.⁽³⁾

ب) التأصيل المفاهيمي لظاهرة التدخل الدولي "مقاربة مفاهيمية شاملة":

تعكس الظاهرة التدخلية في أبعادها الكلية والشاملة، منطق حركة القوة في السياسة الدولية سواء كانت عسكرية، اقتصادية أم دبلوماسية⁽⁴⁾، كما يشكل التدخل الدولي أحد الظواهر السياسية المعبرة عن التركيبة الفوضوية والتنافسية للنسق الدولي،⁽⁵⁾ فضلا عن كونه يُعتبر من بين الخيارات الاستراتيجية المطروحة لتحقيق الأهداف القومية والمصالح الحيوية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للقوى الكبرى.⁽⁶⁾

(*) يتكون الحلف المقدس من روسيا القيصرية، النمسا، بروسيا وبريطانيا.

(1) محمد خلف، المرجع السابق، ص 83.

(2) بوكرا إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: معهد الحقوق والعلوم الإدارية، مارس 1983، ص 8.

(3) Gareth Evans, Mohamed Sahnoun, la responsabilité de protéger, la commission internationale de l'intervention et de la souveraineté des États, Canada : Centre de recherches pour le développement international, décembre, 2001, p. 11.

(4) موسى الزعبي، ما الذي تغير في الحضارة الغربية الاستراتيجية أو التكتيك، ط1، دمشق: دار الشادي للنشر، 1995، ص 10.

(5) Hedly Bull, the theory of the anarchical society, New York :Columbia University press, 1977, p. 12.

(6) سالم برفوق، المرجع السابق، ص 9.

بالرغم من أن التدخل الدولي ظاهرة تاريخية قديمة تبعا لقدم العلاقات الدولية ذاتها، ناهيك عن كونها حظيت باهتمام واسع في إطار الدراسات القانونية والدولية، إلا أنه كمفهوم لا يزال يشوبه الغموض، باعتباره في درجة كبيرة من التعقيد والتداخل مع مفاهيم أخرى مشابهة كالعدوان "Agression" (*)، الغزو "invasion" (**)، التغلغل "interférence"، التورط "involvement" التأثير السياسي "influence" (***) وغيرها من المفاهيم الأخرى⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أنه ثمة "مأزق إبستمولوجي" في تحديد مفهوم التدخل الدولي، خاصة في ظل غياب تعريف جامع ومانع حول مضمونه، ذلك أن التعاريف التي قدمها الباحثين والفقهاء بشأن الظاهرة التدخلية هي شديدة التباين والاختلاف، وذلك تبعا لتباين مرجعياتهم الفكرية أو حتى أهدافهم ومقاصدهم الكلية من الدراسة.

بالرغم من الأزمة الاصطلاحية التي تتجلى بالأساس في إشكالية تحديد مفهوم الظاهرة التدخلية، غير أن هذا لا يمنع من تبني مجموعة من التعاريف التي تساهم في خدمة الموضوع محل البحث والدراسة.

يُعتبر التدخل الدولي ظاهرة مركبة باعتبار أبعادها المضامنية الشاملة لا تعكس فقط الاستخدام القمعي للقوة العسكرية، بل تمتد أيضا لتشمل كل صور الحصار الاقتصادي، والضغط الدبلوماسي، فضلا عن أساليب الجوسسة والدعاية الهدامة.⁽²⁾

ولذلك اعتمد كل من "بيتر شرايدر" "Peter Schraeder" و"ماكس بيلوف" "Max Beloff" على مقارنة تحليلية مركبة ومتعددة الأبعاد لدراسة الظاهرة التدخلية: "multi dimensionnelle"، وعلى هذا الأساس يطرح الأستاذ "بيتر شرايدر" في كتابه المعنون "التدخل في التسعينات: السياسة الخارجية للولايات المتحدة في العالم الثالث" تعريفا شاملا لظاهرة التدخل التي تشير إلى: "الاستخدام المحسوب والمخطط للأدوات

(1) سالم برقوق، المرجع السابق، ص 2.

(*) العدوان مفهوم عصي عن التعريف، فضلا عن كونه يعتبر من بين المفاهيم الأكثر إثارة للجدل في الدراسات القانونية والدولية.

(**) يشير مفهوم الغزو: إلى الإجتياح أو الهجوم على إقليم دولة بالقوة المسلحة كالغزو السوفيياتي لأفغانستان سنة 1979.

(***) يمثل التأثير الهدف النهائي للتدخل وعليه يمكن إختصار الفرق بين التدخل والتأثير في الجملة التالية: التأثير كهدف والتدخل كسياسة، أي أن التدخل يمثل السياسة التي يمكن التأثير بها على الدول الأخرى.

(2) Gareth Evans, Mohamed Sahnoun, op, cit, p 9.

السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل دولة معينة للتأثير في السياسة الداخلية و/أو الخارجية لدولة أخرى".⁽¹⁾

وفي السياق ذاته يرى "ماكس بيلوف" أن مفهوم التدخل ينصرف إلى "تلك المحاولات التي تقوم بها الدولة للتأثير على التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدول أخرى باستخدام درجات متباينة من القمع". انطلاقاً من هذا التعريف يؤكد "بيلوف" على أن الظاهرة التدخلية تأخذ عدة أشكال كالحرب النفسية، الحصار الاقتصادي، الحظر، الضغوطات الدبلوماسية، أساليب الجوسسة والدعاية الهدامة⁽²⁾، ولكن غالباً ما تبدأ لغة السيف عندما تقش ل لغة السياسة، ولذلك عادة ما يكون التدخل العسكري "القمعي" هو الخيار الأخير الذي تلجأ إليه الدول نظراً لارتفاع تكاليف الحروب وبالخصوص عندما تكون قراراتها لا تتصف بالعقلانية والرشادة.

ويذهب بدوره الأستاذ "شارل روسو" "Charle Rousseau" إلى تقديم تعريفاً لظاهرة التدخل الدولي يتصف بالشمولية إذ يرى أن التدخل هو "عبارة عن قيام دولة بتصرف، بمقتضاه تتدخل هذه الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى بغية إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف أيضاً بأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف أشكاله، كالضغط السياسي والاقتصادي والنفسي والعسكري".⁽³⁾

وفي ضوء هذه الرؤية الموسعة لمفهوم التدخل يطرح الدكتور "طلعت الغنيمي" تعريفاً لا يختلف كثيراً عن المفهوم الذي قدمه "شارل روسو" للظاهرة، حيث يرى "الغنيمي" أن التدخل هو "عبارة عن تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها.

ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق، ولكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية، ويضيف قائلاً أن "التدخل يتمثل في عدة أشكال سواء من حيث وسائله

(1) نقلاً عن: زهير بوعمامة، سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007، ص 26.

(2) سالم برفوق، المرجع السابق، ص 17.

(3) نقلاً عن: بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 188.

ومن حيث درجة حدته "شدته"، وعليه فالخط الفاصل بين مجرد الضغط الدبلوماسي على حكومة أجنبية والتدخل القهري في شؤونها الداخلية أو الخارجية هو خط شديد الميعة⁽¹⁾.

بينما يذهب الفقيه الكولومبي "أبيس" "JM. YPEZ" في تعريف التدخل على أنه "عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطانها في شؤون دولة أخرى، بصورة تفرض عليها خطأ معيناً تسير عليه بشأن مسألة أو عدة مسائل أو تسوية نزاع معين، ويضيف بأن التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما، وبأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة، ويتم باستعمال القوة أو بمجرد التهديد بها"⁽²⁾.

يرى الفقه السوفيياتي "الشيوعي" بأن مفهوم التدخل ينصرف إلى "فرض إرادة دولة على دولة أخرى، أو إنغماس في شؤونها الداخلية والخارجية، وبالتالي فهو صورة من صور إنتهاك السيادة الوطنية"⁽³⁾.

عبرت كتابات الفقيه السوفيياتي "كورفين" "E.A. Korovin" عن التصور الشيوعي لظاهرة التدخل الدولي الذي يأخذ إحدى الصورتين: إما أن يكون التدخل مسلح أو غير مسلح.

ويؤكد على هذا الرأي "لازاريف" "Lazarev" مستندا في ذلك على آراء "ستالين" فيقول: "إن التدخل له صورتان: فإما أن يكون مسلح مفتوح يأخذ شكل إدخال قوات مسلحة في إقليم دولة أجنبية، أو مستتر "حفي" "غير مسلح". و يمكن للتدخل "غير المباشر" أي يأخذ الصور التالية:

1- التدخل الاقتصادي: على شاكلة مشروع مارشال، ومذهب ترومان ويندرج ضمن هذا الإطار أيضا مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، والشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي "FMI" على دول العالم الثالث في إطار برامج التعديل الهيكلي.

2- عدم الاعتراف بالدولة أو الحكومة: وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى رأي الفقيه السوفيياتي "بوبروف" "Bobrov" الذي يعتبر أن عدم الاعتراف بالاتحاد السوفيياتي يشكل إحدى صور "التدخل الدبلوماسي" الذي سبب كثيرا من الأضرار للدولة الجديدة، خاصة في ظل استبعادها وتقزيم دورها في معاهدة فرساي للسلام وضم صربيا إلى رومانيا.⁽⁴⁾

(1) محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، القاهرة، منشأة المعارف، 1973، ص 462.

(2) نقلا عن: جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية -دراسة المفهوم والظاهرة-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010/2011، ص 83.

(3) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 474.

(4) نفس المرجع، ص 475، 476.

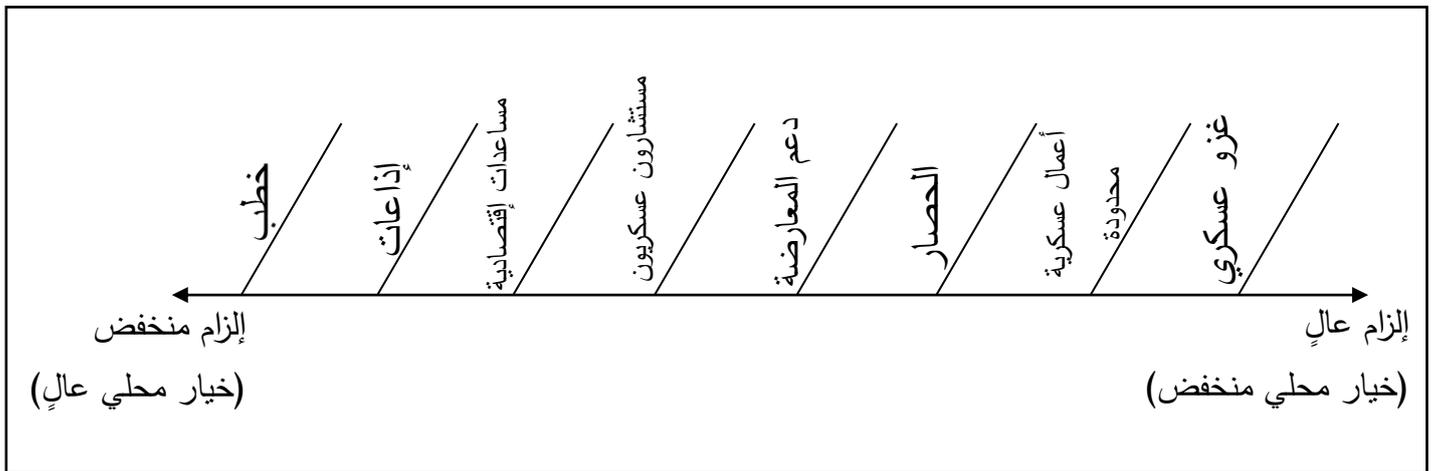
ويندرج ضمن التدخل غير المسلح "غير المباشر" في منظور الفقه السوفياتي كل من الصور والأشكال التالية:⁽¹⁾

- تمويل تشكيلات الثورة المضادة في داخل الدولة.
- الدعم المادي -المالي- والمعنوي للعملاء والأعوان.
- إرسال الجواسيس والإرهابيين والمخربين.
- إثارة الحروب الأهلية.

ويمكن إضافة ما يسمى بالتدخل الهدام "subversive intervention" للدلالة على أسلوب الدعاية وغيرها من الأعمال التي ترمي إلى إثارة ثورة أو صراع داخلي في الدولة المستهدفة.⁽²⁾

في كتابه "المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ" ذهب "جوزيف (س) ناي (الابن)" Joseph S. Nye إلى طرح مقارنة شاملة للظاهرة التدخلية إذ يرى أن التدخل بمفهومه الواسع يشير إلى ممارسة خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية للدولة ذات سيادة، في حين ينصرف المعنى الضيق للمفهوم إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى⁽³⁾ وعلى هذا الأساس يتراوح مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ بطريقة تدريجية من أقل صور القهر إلى أعلاها وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (1): يوضح المقارنة الشاملة لمفهوم التدخل.⁽⁴⁾



(1) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 191.

(2) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 465.

(3) جوزيف (س) ناي (الابن)، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993. ص 196.

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة.

انطلاقاً من هذا الشكل يتضح أن المقاربة الشاملة "الموسعة" لمفهوم التدخل تتراوح بين الإجماع المنخفض الذي قد يتخذ شكل خطاب يهدف إلى التأثير على السياسة الداخلية لدولة أخرى، فعلى سبيل المثال ناشد الرئيس "بوش" سنة 1990 الشعب العراقي للإطاحة برئيسه "صدام حسين".⁽¹⁾ إلى درجة الإجماع العالي الذي يقوم على تغليب لغة السيف وتحريك القوة المسلحة على شاكلة الغزو السوفياتي لأفغانستان "1979" ولتشيكوسلوفاكيا "1968"⁽²⁾ والغزو الأمريكي لجمهورية الدومينيكان "1965" وبنما "1989" وللعراق سنة "2003".

مرورا بكل أساليب الحصار الاقتصادي، الضغط الدبلوماسي، الدعاية الهدامة، أساليب الجوسسة، دعم المعارضة وإثارة الحروب الأهلية.⁽³⁾ وعليه فالتدخل الدولي ظاهرة مركبة باعتباره شديد الاتساع يُغطي عناصر وأساليب عسكرية وغير عسكرية.

بيد أن المقاربة الموسعة لمفهوم التدخل عادة ما يؤدي إلى التضحية بالدقة التنظيرية، فضلا عن افتقار المفهوم إلى البعد العملي "opérationnelle".

ومن هذا المنطلق ثمة مجموعة أخرى من الباحثين ممن يركزون على الطرح العسكري الضيق في تحديد مفهوم التدخل ولذلك يؤكد الأستاذ "غسان سلامة" على عنصر استعداد الدولة للجوء إلى القوة المسلحة لتحقيق أهدافها القومية ليس لأن الأدوات الأخرى هاشية، ولكن لأنها تطبع في معظم الأحيان سيرورة العلاقات الطبيعية -العادية- بين الدول وفي هذه الحالة يفقد التدخل مفهومه "العملي".⁽⁴⁾

ويندرج ضمن المقاربة الضيقة للتدخل التي تركز على البعد العسكري، التعريف الذي قدمه "مارتن وايت" "Martin Wight" في دراسته للظاهرة، حيث كتب قائلاً: "بأن التدخل يُعد عملاً مباشراً عنيفاً على مستوى العلاقات الدولية، لكنه لا يرقى إلى درجة الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر، وللتمييز بين الحرب والتدخل أُرِدَف قائلاً: "أن الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هذا التفاعل، وبهذا يكون سلوكاً عاكساً للتهديد باستخدام القوة العسكرية أو استعمالها الفعلي لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخلة"⁽⁵⁾ وهو ما يؤكد "لورانس" "Laurance" بقوله "إن جوهر التدخل يكمن في استخدام القوة أو التهديد بها" وعليه

(1) جوزيف (س) ناي (الابن)، المرجع السابق، ص 196

(2) Jean Claude Zarka, Relations internationales, Paris : édition ellipses, 2007, p. 35.

(3) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 476.

(4) نقلاً عن: زهير بوعمامة، المرجع السابق، ص 26.

(5) نقلاً عن: جمال منصر، المرجع السابق، ص 84.

فالظاهرة التدخلية بمفهومها العسكري الضيق تتصرف إلى "محاولة دولة معينة إلى فرض إرادتها على دولة أخرى عبر اللجوء إلى أسلوب الحرب وقوة السلاح".⁽¹⁾

يركز "ريشارد ليتل" "Richard Little" في مقارنته المفاهيمية للظاهرة على تدخل الطرف الثالث عند تأزم النزاع الداخلي في الدولة المفككة وذلك بفعل تأثير مفعول نظرية السحب أو الجذب (Pull Theory) أو قاعدة الدفاع أو الاستجابة "stimulus-response equations" أين تحاول أطراف الصراع الداخلي في الدولة الهجينة والمفككة طلب مساعدة أو توريث للخلفاء الخارجيين "الطرف الثالث" في النزاع الداخلي وعليه فالعملية التدخلية تحدث عندما يستجيب الطرف الثالث "الحليف الخارجي المستمال" لدافع تدخله هدفا في تحويل مجرى النزاع، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تدويل الصراعات الداخلية وذلك بفعل استمالة أو توريث الطرف الثالث في النزاعات المحلية.⁽²⁾

وتجدر الإشارة إلى أن استجابة الطرف الثالث "الحليف الخارجي" لدافع تدخله تأخذ عدة أشكال قد تكون قمعية باستعمال وسائل عسكرية أو غير قمعية عبر الحصار الاقتصادي، العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية...إلخ.

فعلى سبيل المثال حظي نظام "بشار الأسد" في الأزمة السورية بدعم أطراف وحلفاء خارجيين كالاتحاد الروسي، إيران وحزب الله اللبناني وفي المقابل نجد القوى الثورية مدعومة من قبل الدول الغربية، فضلا عن مساندة بعض الدول الإقليمية كالسعودية، تركيا... الأمر الذي أدى إلى تدويل الأزمة السورية، والجدير بالإشارة أن التدخل الغربي في الأزمة السورية أخذ عدة صور كالإمداد بالسلاح وممارسة مختلف أساليب الضغط الدبلوماسي والاقتصادي... بيد أنه في الأزمة الليبية وصلت درجة التدخل إلى الذروة وذلك بتدخل الحلف الأطلسي للإطاحة بنظام "معمر القذافي" ومن ثم تغيير التركيبة السلطوية للدولة الليبية بقوة السلاح.

الملاحظ أن تدخل الطرف الثالث في النزاعات الداخلية لا يتم بطريقة أوتوماتيكية -ميكانيكية- ذلك أن قرارات التدخل لا تتخذ بطريقة ارتجالية عفوية، بل عادة ما يتم إخضاعها بطريقة عقلانية ومدروسة لمقاييس وحسابات الربح والخسارة.

(1) نقلا عن: محمد خلف، المرجع السابق، ص 162.

(2) سالم برفوق، المرجع السابق، ص ص 18-19.

وهناك من الفقهاء والباحثين من يحلل ظاهرة التدخل بالتركيز على مدى مشروعية العمليات التدخلية من عدمها في هذا الصدد يعرف "جيرهارد فان جلان" التدخل على أنه "عمل دكتاتوري من طرف دولة ما في شؤون دولة أخرى بغية الإبقاء على النظام القائم فيها أو تغييره، وقد يكون التدخل مشروعاً أو غير مشروع ولكن كقادة عامة أو كأصل عام في القانون الدولي يعتبر المساس بسيادة الدولة، استقلالها وسلامة أراضيها عمل غير مشروع، ذلك أن القانون الدولي يهدف خصيصاً لحماية الشخصية الدولية للدولة".⁽¹⁾

انطلاقاً من التعاريف السابقة التي قدمت بشأن الظاهرة التدخلية يمكن التمييز بين ثلاثة مقاربات أساسية على الأقل:

أ- **المقاربة الأولى:** ذات نظرة موسعة لمفهوم التدخل نظراً لاعتمادها على منهج تحليلي مركب ومتعدد الأبعاد عند دراسة الظاهرة التدخلية التي تغطي أشكالاً وأساليب عدة تتراوح بين ما هو عسكري قمعي مباشر وبين ما هو غير عسكري وغير مباشر كالتدخل الدبلوماسي، والحصار الاقتصادي والحروب النفسية وأعمال الدعاية الهدامة والجوسسة وهناك أيضاً التدخل المعلوماتي الذي أفرزه التطور التكنولوجي، الأمر الذي يتيح للدول المتقدمة على الصعيد التقني فرص اختراق، أو إعادة تشكيل النظام القيمي للطرف للآخر، ناهيك عن ما يسمى بالحروب الإلكترونية التي هي من مخلفات العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية.⁽²⁾

ب- **المقاربة الثانية:** ذات نظرة جد ضيقة كونها تعاني من عيوب الاختزال باعتبارها قلصت من نطاق المفهوم وحصرته في الدائرة العسكرية الضيقة وذلك بالتركيز على التدخل العسكري الذي يقوم على الاستخدام القمعي للقوة المسلحة أو التلويح -التهديد- باستعمالها.

ج- **أما المقاربة الثالثة:** حاولت دراسة وتحليل العمليات التدخلية من زاوية مدى مشروعيتها من عدمها ولكنها تفر في نهاية المطاف على أن التدخل عمل خارج عن قواعد الشرعية الدولية، وهو الأمر الذي يقتضي شجبه وإدانته بدلاً من تضييع الجهد والوقت في البحث عن تعريف محدد له.

من أجل تجاوز هذا "المأزق الإيبستيمولوجي" و"الأزمة الاصطلاحية" التي تظهر بالأساس في إشكالية تحديد مفهوم التدخل الدولي التي تضاربت التعاريف بشأنه حاول كل من

(1) نقلاً عن: بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 189.

(2) ألفين توفلر، تحول السلطة، ترجمة: لبنى الريدي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص ص 189-190.

"جيمس روزنو" "J. Rosenau" و"هوارد ريغينس" تطوير مجموعة من المعايير التي تمكن من قياس الظاهرة التدخلية، فضلا عن جعل المفهوم أكثر عملية وإجرائية.

يذهب "جيمس روزنو" إلى طرح معيارين أساسيين من خلالهما يمكن الحكم أو التعرف على الظاهرة التدخلية وهما:⁽¹⁾

أ- اختراق الإتفاق "خرق العلاقات الطبيعية والعادية بين الدول".

ب- التأثير إيجابا أو سلبا على التركيبة السلطوية للدولة المستهدفة.

ومن هذا المنطلق فإن الحكم على السلوك الخارجي للدولة أنه يشكل عمل تدخلية كلما كان ذلك سلوكا خارقا للعلاقات الطبيعية "العادية" للعلاقات الدولية وكلما كان موجها بالأساس للحفاظ أو لتغيير تركيبة السلطة السياسية في الدولة المستهدفة، وعليه فهذين المعيارين "الشرطين" هما في درجة كبيرة من التكامل ومن خلالهما يمكن التعرف على الظاهرة أو العملية التدخلية.

يطرح "هوارد ريغيس" نموذجا آخر من خلاله يمكن حسم المأزق الاصطلاحي وذلك بتحديد شرطين أساسيين لتعريف ظاهرة التدخل وهما:⁽²⁾

أ) أن يكون السلوك الخارجي لدولة معينة مستهدفا للتأثير على الشؤون الداخلية أو على السياسة الخارجية لدولة أخرى.

ب) أن يكون العمل متبوعا بالتهديد، ذلك أن العملية التدخلية عادة ما تبدأ بسلوكات غير عنيفة "غير قمعية" ولكنها في نفس الوقت آخذة في التدرج من أقل إلى أعلى صور الإكراه والقهر خاصة عندما تفشل الوسائل غير القمعية في تحقيق النتائج المرجوة، أو عندما يكون مردودها بطيء لا يتناسب وحجم الأهداف المراد تحقيقها، ولكن تبقى الحرب هي الخيار أو الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول كما أنها تعبر عن ذروة العمل التدخلية.

انطلاقا من التحليل السابق يمكن الخروج بتعريف توفيقى شامل. وعليه فالظاهرة التدخلية من وجهة نظر "الباحث": "هي عملية إرادية يتم إعدادها والتخطيط لها بصفة منظمة ومدروسة، وتقوم بها وحدة دولية سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول "تحالف" أو منظمة دولية سواء كانت عالمية أم إقليمية

(1) جمال منصر، المرجع السابق، ص 86.

(2) سالم برفوق، المرجع السابق، ص 25.

وذلك بالاستعمال التدريجي لوسائل الضغط والقهر عبر توظيف كل الأدوات السياسية، الاقتصادية، الدبلوماسية والعسكرية، بغية الحفاظ أو تغيير بنية أو تركيبة السلطة السياسية للدولة المستهدفة أو حتى إعادة توجيه سياستها الخارجية، فالتدخل قد يتمثل في صورة غير مباشرة "غير قمعية" أو في شكل مباشر وقمعي، وهو الأمر الذي يفرز مضاعفات خطيرة على السيادة الوطنية، الاستقلال السياسي والشخصية الدولية للدولة المستهدفة".

في ضوء المقاربة المفاهيمية الشاملة للظاهرة التدخلية يمكن الخروج بنتيجة أساسية مفادها: أن ظاهرة التدخل تحتوي على العناصر التالية:

- أسلوب التدخل.
- صور التدخل.
- مضاعفات وأثار التدخل.

أسلوب التدخل: تعبّر الظاهرة التدخلية عن أسلوب أو سياسة القوة في العلاقات الدولية سواء كانت عسكرية، اقتصادية أم دبلوماسية، كما أن ظاهرة التدخل تقوم على لعبة القوة سواء بالتلويح أو التهديد باستخدامها أو باللجوء إلى استعمالها الفعلي.⁽¹⁾ وعليه فالتدخل الدولي يأخذ أسلوبين رئيسيين:

- أ- إما الاستخدام الفعلي للقوة.
- ب- أو التهديد باستعمالها.

إن تاريخ السياسة الدولية يؤكد على أن الظاهرة التدخلية، تعتبر من سمات الدول القوية باعتبارها إفراناً طبيعياً لإختلال موازين القوى في العلاقات الدولية، فتاريخ العلاقات الدولية يحفل بنماذج عدة لانتهاك سيادة الدول الضعيفة من طرف تدخلات الدول القوية مثل: التدخل السوفياتي في المجر سنة 1956، والتدخل الأمريكي في لبنان وجمهورية الدومينكان سنتي 1958 و 1965، التدخل السوفياتي في أفغانستان سنة 1979⁽²⁾، والتدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق سنتي 2001 و 2003. فضلا عن التدخلات الفرنسية المتكررة في إفريقيا الفرنكفونية.

بالرغم من الانطباع العام السائد لدى الكثير من الباحثين والفقهاء والذي يقوم على فكرة أساسية مؤداها أن التدخل هو حكر على الدول القوية فحسب. بيد أنّ هناك من يرى أنه حتى الدول الضعيفة

(1) موسى الزعبي، المرجع السابق، ص ص 9-10.

(2) Jean Claude Zarka, op, cit, p. 35.

بإمكانها القيام بعمليات تدخلية ويستشهدون في ذلك بتدخل تنزانيا في أوغندا سنة 1979 وكذلك الغزو الفيتنامي لكمبوديا⁽¹⁾، ولكن يبقى هذا الرأي لا يعدو أن يكون سوى مجرد إستثناء من القاعدة أو الأصل العام القائل بأن: الظاهرة التدخلية ما هي إلا إنعكاس للسياسات الدولية للقوى الكبرى.

صور التدخل: تأخذ العملية التدخلية شكلا مباشرا أو غير مباشر، كما تتم في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدولة المستهدفة.

أ- التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة:

إذا كان التدخل المباشر يعبر عن الاستخدام القمعي العنيف للقوة المسلحة، فإن التدخل غير المباشر ينصرف الاستعمال غير القمعي للقوة ويأخذ هذا الشكل عدة صور: كالدعاية الهدامة، إثارة القلاقل الداخلية في الدول المستهدفة، الجوسسة، المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية... إلخ⁽²⁾

ب- التدخل قد يكون في الشؤون الداخلية أو الخارجية:

1- الشؤون الداخلية: غالبا ما تؤدي السياسات التدخلية إلى إنتهاك الشؤون الداخلية للدول والتي

يمكن تحديدها في المجالات التالية:

- الشكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والدستوري للدولة.
- المسائل الاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية.
- النسق الإيديولوجي والثقافي للدولة، فضلا عن لغتها، معتقداتها الدينية وشخصيتها الحضارية.⁽³⁾

وعليه فالمساس بهذه المجالات يعد من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذلك أن الدولة لديها بشكل حر وسيد حق تقرير مصيرها واختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والدستوري.

2- الشؤون الخارجية:

لا تقتصر العمليات التدخلية على الأمور الداخلية فحسب، بل حتى الشؤون الخارجية للدول هي

محل إنتهاك وذلك بحسب الصور التالية:

(1) جوزيف (س) ناي (الابن)، المرجع السابق، ص 197.

(2) Gareth Evans, Mohamed Sahnoun, op, cit, p. 9.

(3) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 196.

- محاولة التأثير في السياسات الخارجية عبر إعادة توجيه دفتها بحسب ما تقتضيه مصالح الدولة المتدخلة.
- الضغوطات التي تمارس على الدول لجبرها للانضمام إلى تحالفات، تكتلات أو معاهدات معينة.
- الضغط على الدول هدفاً في إبعادها عن الخط الداعم للكفاح التحرري ضد الاستعمار الإمبريالي.
- محاولة التأثير على العلاقات الدبلوماسية، الاقتصادية والتجارية للدولة المستهدفة.

آثار التدخل: عادة ما تفرز العمليات التدخلية نوعين من الآثار:

- أ- على المستوى الداخلي "الدولة المستهدفة".
- ب- على المستوى الدولي الإقليمي "النظام الدولي ونظمه الفرعية والإقليمية":
(أ) **على المستوى الداخلي:** يمكن إبراز المضاعفات التي تحدثها السياسات التدخلية على المستوى الداخلي فيما يلي:
 - محاولة الحفاظ أو تغيير التركيبة السلطوية للدولة المستهدفة.
 - محاولة انتهاك حق الدولة المستهدفة في تقرير مصيرها واختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والدستوري بشكل حر وسيد.
 - انتهاك سيادة الدولة المستهدفة وأمنها القومي وحققها في البقاء.

(ب) الآثار على المستوى الدولي والإقليمي: ويمكن تحديدها في:

- تهديد السلم والأمن الدوليين وإثارة الفوضى في النسق الدولي.
- محاولة الحفاظ أو تغيير التوازنات الجيوسياسية الإقليمية بحسب ما تقتضيه المصالح الاستراتيجية للدولة/الدول المتدخلة.
- تعريض الأمن الإقليمي للخطر. (*)
- تقويض المبادئ المعيارية النازمة للتفاعلات الدولية مثل مبدأ عدم التدخل، مبدأ السيادة ومبدأ المساواة بين الدول...⁽¹⁾

(*) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى المضاعفات الخطيرة التي أفرزها التدخل الأطلسي في ليبيا على "الأمن الإقليمي المغربي".
(1) عصام جميل العسلي، دراسات دولية، سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص 20.

على الرغم من المضاعفات الخطيرة التي تفرزها السياسات التدخلية على سيادة الدول المستهدفة وعلى استقرار المجتمع الدولي ككل، ناهيك عن تقويض المبادئ المعيارية النازمة للتفاعلات التي تتم بين الوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي، غير أن الظاهرة التدخلية كانت ولا تزال تشكل أحد المعادلات الثابتة والراسخة في السياسة الدولية، كما أن الظاهرة هي انعكاس للمعطيات التالية:

- تعبر ظاهرة التدخل عن أحد مخرجات التركيبة الفوضوية للنسق الدولي.
- تعكس العمليات التدخلية اختلال موازين القوى في العلاقات الدولية.
- إن السياسات التدخلية هي انعكاس طبيعي ونتيجة منطقية لعدم قوة نفاذ القانون على المستوى الدولي وغياب السلطة المركزية العليا فوق الدول.⁽¹⁾
- إن السلوكات التدخلية والتنافسية تجد تفسيراتها في البيئة الدولية التي تتميز بمحدودية الموارد.

دوافع التدخل:

يعتبر اللجوء إلى السلوك التدخلية كخيار استراتيجي لتحقيق الرهانات المسطرة في مفكرة السياسة الخارجية للدولة ليس بالعملية العفوية أو الإرتجالية بل ثمة مجموعة من الدوافع الأمنية، الاقتصادية، الجيوسياسية، الإيدولوجية والسيكولوجية هي بمثابة الحافز لانتهاج السياسة التدخلية.

1- الدوافع الأمنية: تلعب الاعتبارات الأمنية دورا محوريا في دفع الدول إلى انتهاج السلوك التدخلية كخيار استراتيجي في السياسة الخارجية للدولة، ويلاحظ أنه كلما كان الدافع الأمني أكثر تأثيرا كلما كان العمل التدخلية أكثر قمعا وعنفا، فعلى سبيل المثال تدخلت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول 2001 في أفغانستان لدواع أمنية، أي لدحر التنظيمات الإرهابية التي باتت تضرب بقوة في عمق الأمن القومي الأمريكي.⁽²⁾

2- الدوافع الاقتصادية: تساهم العوامل الاقتصادية بشكل كبير في دفع الدول إلى تغليب الخيار التدخلية في السياسة الخارجية، لقد كانت ولا تزال الأهمية الطاقوية^(*) والحيواقتصادية للمنطقة الشرق أوسطية بمثابة الدافع والحافز للتدخلات الأمريكية المتكررة بالمنطقة، كما شكلت الأهمية النفطية الدافع

(1) Ken Booth, Security in anarchy, utopian realism in Theory and practice, International affairs, vol 67, N° 3, Jul, 1991, p 533.

(2) Richard B., Andres, The Afghan model in northern Iraq, in : Thomas G. Mahnken and Thomas A. Keaney: War in Iraq, planning and execution, New-York: Routledge, 2007, p. 53.

(*) تكمن الأهمية الطاقوية والاقتصادية للشرق "الخليج" في كونها تحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط.

الأساسي للتدخل الأطلسي في الأزمة الليبية 2012 وبالأعتبارات الاقتصادية ذاتها "اليورانيوم في النيجر" يمكن تفسير التدخلات الفرنسية المتكررة في إفريقيا الفرنكفونية.

3- الدوافع الجيوسياسية: تعتبر الأسباب الجيوبوليتيكية من بين العوامل الرئيسية التي تفسر السياسات التدخلية للقوى الكبرى، فعلى سبيل المثال كانت ولا تزال منطقة أوراسيا تشكل مركز إستقطاب ومحور إندفاع السياسات التدخلية للقوى الكبرى المتنافسة على السيطرة العالمية الشاملة، لقد كانت النظرية الجيوبوليتيكية "ماكيندر" بمثابة الحافز والموجه لتدخلات الدول الكبرى "بأوراسيا" وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي(*) ذلك أنه "من يسيطر على أوراسيا يسيطر على قلب الأرض" "Hert Land" ومن يسيطر على قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية، ومن ثم يهيمن على العالم⁽¹⁾.

إن هذه الدوافع الجيوسياسية ذاتها هي التي كانت ولا تزال تحكم التدخلات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ذلك أنه من يسيطر على الشرق الأوسط الذي يتميز بموقع جيواستراتيجي وثروات هائلة يسيطر على العالم، فضلا عن سعي الولايات المتحدة لاستكمال حلقات انتشارها الاستراتيجي والعسكري على المستوى العالمي وإيجاد نقاط ارتكاز حيوية بمنطقة الشرق الأوسط للهيمنة على المنطقة ومن ثم على العالم، ناهيك عن التموّج الاستراتيجي بالمنطقة لمراقبة بعض القوى الإقليمية كإيران، الصين والاتحاد الروسي.

4- الدوافع الإيديولوجية: عرفت مرحلة الحرب الباردة صراعا إيديولوجيا حادا بين القوتين العظمتين للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت كل قوة عظمى تتدخل في دائرة نفوذها للدفاع أو نشر الإيديولوجية التي تعتقها. وعليه فالاعتبارات المذهبية والإيديولوجية كانت بمثابة الدافع والحافز للتدخلات الدولية في حقبة الحرب الباردة.

فعلى سبيل المثال كان دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية نابعا من قناعة إيديولوجية راسخة في السياسة الخارجية الجزائرية ألا وهي دعم الحركات التحررية ومساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها.⁽²⁾

(*) عادة ما تطلق عبارة الاتحاد الروسي لتمييز الدولة الروسية بعد سقوط جدار برلين عن الاتحاد السوفياتي ذو القوة الإمبراطورية إبان الحرب الباردة.

(1) الأميرال بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص 24.

(2) سالم برقوق، المرجع السابق، ص 28.

5- **الدوافع السيكلوجية:** والتي ترجع بالأساس إلى الخصائص الشخصية والسيكلوجية لصانع القرار⁽¹⁾ فعلى سبيل المثال كلما كانت طبيعة شخصية صانع القرار عدائية كلما كانت أكثر ميلا لشن حروب تدخلية (شخصية أودولف هتلر)، وكلما كانت الشخصية مسالمة كلما كانت أكثر ميلا للترتيبات السلمية مثل (الشخصية الولسونية).

6- **الدوافع الإنسانية:** التي أصبحت مطروحة بقوة خاصة في ظل عولمة وتدويل حقوق الإنسان، وإقرار حق التدخل الإنساني والديمقراطي و بروز مفاهيم جديدة كالأمن الإنساني والحماية الدولية لحقوق الإنسان، بيد أن هذه المفاهيم أضحت محل تسييس وتوظيف على نطاق واسع من طرف القوى الكبرى الساعية لتحقيق رهاناتها الاستراتيجية على حساب تفويض سيادة الدول الأقل قوة والأكثر ضعفا، فضلا عن تفويض دعائم الشرعية الدولية على شاكلة التدخل في الصومال وكوسوفو... إلخ.⁽²⁾

المطلب الثاني

معايير تصنيف ظاهرة التدخل الدولي: دراسة في الأشكال والأنواع.

تغطي ظاهرة التدخل الدولي أشكال وأنواع متعددة من العمليات التدخلية، إذ يمكن تقسيمها وتصنيفها إلى عدة فئات وذلك تبعا لمعايير متباينة، حيث يندرج تحت كل معيار تصنيفي أشكال وأنواع مختلفة من العمليات التدخلية، وذلك على النحو التالي:

1- أنواع التدخل الدولي من حيث معيار عدد الأطراف الفاعلة:

إذا اعتمدنا على المعيار التصنيفي الذي يركز على عدد الأطراف الفاعلة في العمليات التدخلية فإنه يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من التدخلات الدولية:

أ- **التدخل الانفرادي "الأحادي" "Unilateral intervention":** الذي ينصرف إلى تلك السياسات التدخلية التي تقوم بها الدولة بطريقة أحادية عبر الاستخدام الانفرادي للقوة بعيدا عن قرارات الشرعية الدولية. عادة ما تكون التدخلات الانفرادية غير مشروعة نظرا لكونها لا تحظى بتفويض أو ترخيص تصدره المنظمة العالمية "مجلس الأمن" أو أحد المنظمات الإقليمية.^(*)

(1) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراق، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة: الدكتور وليد عبد الحي، الكويت: كاضمة للنشر 2004، ص 306، 309.

(2) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 341-361.

(*) يخضع استخدام القوة من طرف المنظمات الإقليمية إلى تفويض مجلس الأمن وهو ما يؤكد على الوصاية التي تمارس على المنظمات الإقليمية.

وعلى هذا الأساس غالباً ما يؤدي هذا النوع من التدخلات الدولية إلى إفراز مضاعفات خطيرة على السلم والأمن الدوليين وعلى السيادة الوطنية للدول، على شاكلة التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، وفي كوسوفو سنة "1999" وكذلك التدخل السوفياتي في أفغانستان سنة 1979.⁽¹⁾

ب- التدخل الجماعي "Collective intervention": يشير هذا النوع إلى تلك العمليات التدخلية التي تقوم بها مجموعة من الدول سواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة تطبيقاً لنظام الأمن الجماعي مثل: التدخل في العراق سنة 1991، أو في إطار عمليات حفظ السلام كالتدخل في الصومال سنة 1992 أو حتى عبر تحريك الأحلاف الدولية على شاكلة تدخلات الحلف المقدس لقمع الثورات البرجوازية المتنامية في أوروبا في القرن 18، فضلاً عن التدخلات المتكررة للحلف الأطلسي في أفغانستان 2001 وكوسوفو 1999 ومؤخراً في ليبيا 2012.

2- من حيث معيار صفة الفاعل:

انطلاقاً من المعيار التصنيفي الذي يركز على صفة الفواعل التي تقوم بالعمليات التدخلية من حيث كونها حكومية دولتية رسمية أو غير دولتية غير رسمية يمكن التمييز بين:

- أ- **التدخلات الدولية:** التي تقوم بها فواعل حكومية رسمية تكتسب صفة الدولتية "Etatique".
- ب- **التدخلات التي تقوم بها فواعل غير دولتية "Non Etatique":** كالتدخلات التي تمارسها المنظمات غير الحكومية خاصة في المجال الإنساني، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) ومنظمة العفو الدولية والتدخلات التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث.⁽²⁾

3- من حيث معيار الهدف:

تأخذ العمليات التدخلية طبقاً للأسباب والأهداف المتوخاة منها عدة أشكال يمكن تحديدها في:

- أ- **التدخل لحماية المواطنين في الخارج:** أثبتت السوابق التاريخية أن الدول الكبرى عادة ما تلجأ إلى السياسات التدخلية لهدف حماية رعاياها وممتلكات مواطنيها في الخارج خاصة في ظل تعرضهم لمعاملات تنتهك حقوقهم الأساسية، أو إذا كانت البلاد التي يتواجدون فيها تعرف حالة عارمة من

(1) Jean Claude Zarka, op, cit, p. 35.

(2) بوراس عبر القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، مصر: دار الجامعة الجديدة 2009، ص 207، 209.

الفوضى والإنفلات الأمني وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى: التدخل البلجيكي في الزاير (*) سنة 1960 بحجة الحفاظ على أرواح المواطنين البلجيكين، وكذلك التدخل الأمريكي في لبنان لإجلاء الرعايا الأمريكيين الذين كانوا يواجهون مخاطر الحرب الأهلية التي تفاقمت في البلاد، وبالأَسباب ذاتها تم تبرير التدخل الأمريكي في جمهورية الدومينيكان سنة 1965.⁽¹⁾

ب- التدخل لأسباب مالية: ظهر هذا النوع من التدخل على الصعيد الدولي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بحجة حماية المصالح المالية للرعايا في الخارج، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى التدخل الدول الأوروبية في مصر سنة 1880 بسبب ديون "الخدوي اسماعيل"، وفي سنة 1902 تدخلت عسكرياً كل من ألمانيا، إيطاليا في "فنزويلا" لإرغامها على تسديد ديونها.

ومن أجل منع هذه السلوكيات التدخلية ظهر مبدأ دراغو "Drago" (***) بمذكرته الشهيرة المؤرخة في 29 ديسمبر 1902 القاضية بعدم اللجوء إلى القوة في سبيل إستيفاء الديون التي تعقدها الدول، ثم جاءت "إنفاقية بورتز" للتأكيد على هذا المبدأ.⁽²⁾

ج- التدخل لدواع إنسانية: إن الهدف الظاهر من التدخل الإنساني يكمن في وقف الإنتهاكات السفارة والجسيمة لحقوق الإنسان، وقد ساهم كل من "ماريو بيتاتي" "Mario Bettati" و"برنارت كوشنير" في التنظير لهذا النوع من التدخل.

الواقع أن التدخل الإنساني أصبح حق يكفله النظام القانوني الدولي خاصة في ظل عولمة حقوق الإنسان وإقرار مسؤولية الحماية. بيد أن العمل الدولي أثبت أن التدخل الإنساني، عادة ما يحمل في طياته نوايا إمبريالية مضمرة مما جعله محل تسييس على نطاق واسع، إذ تحركه القوى الكبرى في الزمان والمكان المناسبين لتحقيق وكسب الرهانات الاستراتيجية على حساب تقويض السيادة الوطنية للدول المستهدفة.

د- التدخل الديمقراطي: الذي يشكل الوجه الآخر للتدخل الإنساني، فالظاهر أن هذا النوع من التدخل يهدف للدفاع عن الحقوق الديمقراطية على شاكلة التدخل الأمريكي لنصرة الديمقراطية في هايتي 1994 والتدخل الديمقراطي المزعوم في العراق 2003.⁽³⁾

(*) كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرف بالزاير سابقاً.

(1) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص ص 306-307.

(**) عُرف هذا المبدأ بمبدأ درافو نسبة إلى وزير خارجية الأرجنتين.

(2) محمد خلف، المرجع السابق، ص ص 108-109.

(3) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 378.

ولكن تبقى الديمقراطية نتاجا لتطور ونضج العملية السياسية الداخلية ولا يمكن فرضها عبر فوهات المدافع.

4- من حيث معيار المشروعية:

يندرج تحت هذا المعيار التصنيفي نوعين أساسيين من التدخلات الدولية وهي:

أ- **التدخل المشروع:** الذي يكون مبنيا على حق كما يرى "أوبنهايم"⁽¹⁾ "Oppenheim" بمعنى أن يكون ذو سند قانوني باعتباره يحظى بتفويض منظمة دولية "مجلس الأمن" مخولة بسلطة ترخيص استخدام القوة.⁽²⁾

كقاعدة عامة يعتبر التدخل في شؤون الدول عملا ومحضورا في القانون الدولي، بيد أن التدخلات المشروعة يمكن إدراجها في إطار الاستثناءات الواردة على هذه القاعدة والتي يمكن تحديدها في الحالات التالية:⁽³⁾

- التدخل الجماعي طبقا لميثاق الأمم تطبيقا لنظام الأمن الجماعي مثل التدخل في العراق 1991.
- التدخل في إطار الدفاع الشرعي عن النفس.
- التدخل الإنساني في إطار مسؤولية الحماية "الحماية الدولية لحقوق الإنسان".
- التدخل المضاد للتدخل

فضلا عن الحالات الأخرى التي سنأتي عليها في المطلب القادم.

أ- **التدخل غير المشروع:** ينصرف هذا النوع إلى تلك التدخلات الجائرة التي لا تكون مبنية على حق نظرا لافتقارها إلى السند القانوني أو التفويض الأممي الذي يضيف عليها صفة المشروعية.

ومن هذا المنطلق فهي عادة ما تكون بعيدة عن القانون والشرعية الدولية، فضلا عن كونها تنتهك السيادة الوطنية وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

(1) محمد خلف، المرجع السابق، ص 85.

(2) خليل حسين، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، عمان: دار وائل، 2004، ص 16.

(3) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص ص 465-470.

وخالصة القول: فالتدخلات غير المشروعة هي تلك التي لا تغطيها الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003 وتدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو 1999 والتدخل السوفياتي في أفغانستان 1979...إلخ.

وبالرغم من كون هذا التقسيم أقره مجموعة من الفقهاء على رأسهم الأستاذ "شارل روسو" و"جيرهارد فان غلان" بيد أنه لم يلق تأييدا من طرف الجانب الآخر من الفقهاء من أمثال الدكتور عبد "العزیز سرحان" الذي قال بصعوبة إيجاد معيار دقيق للتمييز بين التدخل المشروع والتدخل غير المشروع كما أن ترك الأمور للدول سوف يؤدي إلى إساءة تقديرها وسوف تعمل وفقا لمصالحها الذاتية والخاصة.⁽¹⁾

5- أنواع التدخل الدولي طبقا لأشكاله وصوره:

إن الاعتماد على المعيار التصنيفي الذي يركز على الأشكال والصور التي تتخذها العمليات التدخلية، سيؤدي إلى التمييز بين نوعين أساسيين من التدخلات الدولية وهي:

أ- **التدخل المسلح "المباشر"**: الذي يصفه الفقهاء بالتدخل الديكتاتوري باعتباره يجنح إلى الاستخدام القمعي للقوة العسكرية عبر تحريك الجيوش والقوات النظامية والأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعريض الأمن القومي للدولة المستهدفة للخطر، ناهيك تفويض سيادتها الوطنية وشخصيتها الدولية.

إن تاريخ السياسة الدولية عرف عدة نماذج من هذا النوع مثل: التدخل الأمريكي في بنما سنة 1954 وفي الدومينيكان سنة 1965، وفي كوبا 1956، فضلا عن تدخلات الحلف الأطلسي في كوسوفا "1999" وفي أفغانستان 2001 وفي ليبيا 2012.

ب- **التدخل غير المسلح "غير المباشر"**: على الرغم من كون هذا النوع من التدخل لا يقوم على استعمال القوة المسلحة بطريقة قسرية وعنيفة إلا أنه لا يقل خطورة عن النوع الأول باعتباره ينتهك سيادة الدولة واستقلالها السياسي، تظهر تجليات هذا النوع من التدخل في عدة أشكال، كالحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على الشيلي (1970-1973)، صف إلى ذلك الضغوطات الدبلوماسية، التجسس والتجسس المضاد، الدعاية وحرب الشائعات، التدخلات الهدامة والتخريبية، إثارة القلاقل الداخلية والحروب الأهلية في الدول المستهدفة.

(1) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 198.

وهناك من الفقهاء والباحثين من يرى أن العمليات التدخلية تأخذ أيضا صورتين أساسيتين: فإما أن تكون مفتوحة أو تكون خفية مستترة.⁽¹⁾

6- أنواع التدخل من حيث معيار توازن القوى:

يعتبر التدخل الدولي من بين الميكانيزمات الأساسية لتفعيل نظام توازن القوى، وعليه فالظاهرة التدخلية كعملية توازنية بإمكانها أن تأخذ أحد الشكلين التاليين:

أ- **التدخل الدفاعي "Defensive intervention"**: الذي يهدف إلى الحفاظ على موازين القوى الآتية والحيلولة دون تغيير الوضع القائم "status quo" باعتباره خادما للمصالح الاستراتيجية للدولة المتدخلة، وفي هذا السياق يمكن الإستدلال بالتدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا والمجر إبان حقبة الحرب الباردة.

ب- **التدخل الهجومي "offensive intervention"**: الذي يهدف إلى تغيير الوضع القائم وقلب موازين القوى الآتية وذلك من خلال التأثير في التركيبة السلطوية للدولة المستهدفة، حسب ما تقتضيه المصالح الحيوية للدولة المتدخلة وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التدخل الألماني-الإيطالي للإطاحة بنظام الحكم إبان الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939).⁽²⁾

7- يذهب الفقه السوفياتي إلى تحليل ظاهرة التدخل الدولي من منظور إيديولوجي، ولذلك يطرح "كورفين" "Korovin" نوعين أساسيين من التدخل وهما:⁽³⁾

أ- **التدخل الرجعي**: وهو الذي تقوم به القوى الرأسمالية الغربية كتجسيد لنظام النهب الإمبريالي ومن هذا المنطلق فهو يشكل صورة بائسة للرجعية، وبالتالي فهو غير مشروع.

ب- **التدخل التقدمي**: وهو الذي يقوم به الاتحاد السوفياتي والطبقة البروليتارية وفي هذه الحالة يكون التدخل مشروعاً ويشكل دعامة قوية للتقدم والكفاح ضد الإمبريالية.⁽⁴⁾

8- يقدم الدكتور محمد طلعت الغنيمي أربعة أنواع أساسية من التدخل الدولي وهي:

(1) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 475.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط4، الكويت: دار السلاسل، 1985، ص ص 276-277.

(3) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 206.

(4) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 465.

- أ- **التدخل العقابي**: الذي يتمثل في حالة القمع التي لا تصل إلى حالة الحرب كأن تقوم الدولة (أ) بفرض حضرا سلميا "embargo" على شواطئ الدولة (ب) بسبب انتهاك هذه الأخيرة لأحكام جوهريّة في معاهدة بين البلدين.
- ب- **التدخل الهدام "subversive intervention"**: للتدليل على الدعاية والأعمال التي ترمي إلى إثارة القلاقل الداخلية والحروب الأهلية في الدولة المستهدفة.
- ج- **التدخل الداخلي**: الذي يلعب دور الرافعة في الصراعات الداخلية مثل دعم الثوار على حساب السلطة المركزية في الأزمة السورية والليبية.
- د- **التدخل الخارجي**: كأن تتدخل الدولة (أ) في العلاقات الدولية للدولة (ب) على شاكلة تدخل إيطاليا في الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا.

المطلب الثالث

موقع الظاهرة التدخلية في النظريات القانونية والسياسية.

على الرغم من أن الظاهرة التدخلية حظيت باهتمام واسع في إطار الدراسات القانونية والدولية إلا أن تباين المرجعيات الفكرية والخلفيات الإيديولوجية جعل من التفسيرات التي قُدمت بشأنها في إطار الفقه الدولي ونظريات العلاقات الدولية هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف، وعليه سيتم التطرق إلى موقع التدخل في النظريات القانونية أولا ثم مكانتها في نظريات العلاقات الدولية ثانيا.

1- ظاهرة التدخل في النظريات القانونية "الفقه الدولي":

يعتبر التدخل استثناء من أصل عام راسخ ومستقر في القانون الدولي، ألا وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول، ذلك أن تحقيق التعايش السلمي وتعزيز التعاون الدولي يتنافى والسياسات التدخلية في شؤون الدول ذات السيادة، ولذلك صاغ "فاتل" في القرن التاسع عشر واجب عدم التدخل كحصن منيع لحماية شخصية الدولة واستقلالها السياسي.⁽¹⁾

بالرغم من أهمية مبدأ عدم التدخل في تلطيف الفوضى الدولية، وتعزيز فرص تحقيق السلم والأمن الدوليين، إلا أنه لا يخلو من استثناءات، ومن هذا المنطلق فإنه من الضروري التساؤل عن حدود مبدأ عدم

(1) محمد خلف، المرجع السابق، ص 78.

التدخل في العلاقات الدولية؟ وعن مدى مشروعية السياسات التدخلية في القانون الدولي؟ ثم ما هي التفسيرات التي قدمها الفقه الدولي لظاهرة التدخل؟

كقاعدة عامة، يعتبر التدخل عملاً محضوراً في القانون الدولي، بيد أنه ثمة مجموعة من الحالات الاستثنائية التي يكون فيها السلوك التدخلية مباحاً ومشروعاً، وقد حددها الفقه الدولي في الحالات التالية:

التدخل الجماعي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة: وذلك تطبيقاً لأحكام الفصل السابع في حالة وقوع العدوان، أو انقطاع السلم والأمن الدوليين وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى التدخل في العراق في إطار "عاصفة الصحراء" وحرب الخليج الأولى تطبيقاً لنظام الأمن الجماعي.⁽¹⁾

إن المبدأ الكامن من وراء مفهوم الأمن الجماعي هو أن الدول لن تجنح إلى السياسات العدوانية إذا أدركت مسبقاً أن ما سيلحق بها من دمار سيكون جسيماً، وفي هذا السياق يقول الرئيس الأمريكي السابق "ولسون" "Wilson": "لا يعتمد السلام على موازين القوى فحسب ولكنه أيضاً يعتمد على وحدة القوى وعلى الأمم أن تدرك أن هناك إجماعاً واحداً فقط وهو إجماع الكل ضد المخطأ "المعتدي"⁽²⁾. وعلى هذا الأساس يكون السلام مسؤولية جماعية باعتباره غير قابل للتجزئة.⁽³⁾

حالة الدفاع الشرعي: بمقتضى المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة يحق للدول فرادى وجماعات أن تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس على أن تتم هذه الممارسات بالتوافق مع ما يتخذه مجلس الأمن من إجراءات.⁽⁴⁾

يخضع استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي عن النفس للشروط التالية:⁽⁵⁾

أ- وقوع العدوان بشكل فعلي ومحقق، ب- شروط تتعلق بالدفاع كالتناسب، ج- خضوع حق الدفاع الشرعي لرقابة مجلس الأمن.

• **التدخل لحماية حقوق الإنسان:** أصبحت قضايا حقوق الإنسان في حقبة ما بعد الحرب الباردة محل انتهاك على نطاق واسع خاصة في ظل كثرة الصراعات العرقية وتنامي عدد الدول التصفوية

(1) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 466.

(2) نقلاً عن: أمين هويدى، التحولات الاستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكيا وحرب الخليج الأولى، القاهرة: دار الشروق، 1997، ص 21.

(3) مارتين غريفيس وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 82.

(4) راجع المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

(5) محمد خلف، المرجع السابق، ص 486-491.

والفاشلة، وهو ما جعل من التدخل الإنساني كحق يكفله للقانون الدولي في إطار مسؤولية الحماية، وذلك بفعل إسهامات مجموعة من المنظرين من أمثال: "Mario Bettati" و"Bernard Kouchner" بيد أن الفقه الدولي انقسم بشأن موضوع التدخل الإنساني بين مؤيد ومعارض.⁽¹⁾

ففي حين يرى البعض أن هذا النوع من التدخل ضروري لوقف الانتهاكات الجسيمة والسافرة لحقوق الإنسان خاصة في الدول التصفوية التي تنتهك المبادئ الإنسانية بإرتكاب مجازر ومذابح جماعية بحق مواطنيها. وعلى هذا الأساس يرى كل من "جروسيوس" و"قاتيل" و"قوشي" أن الاعتبارات الإنسانية تسمو على مبدأ عدم التدخل.

أما البعض الآخر فقد أعلن رفض التدخل الإنساني باعتباره ينتهك سيادة الدول، فضلا عن كونه يحمل في طياته نوايا إمبريالية مضمرة، توظفه القوى الكبرى لأغراض سياسية لخدمة مصالحها الاستراتيجية، كما أن التجربة التاريخية والممارسة الدولية أثبتت في كثير من الأحيان أن مآلات التدخل الإنساني غالبا ما تفرز نتائج عكسية.

بينما يذهب إتجاه آخر ومن بينهم لورانس "Lawrence" إلى اعتبار أن مثل هذا التدخل تسمح به قواعد الأخلاق الدولية ويقره الرأي العام الدولي وإن كان تصرف غير قانوني.⁽²⁾

- **التدخل المضاد للتدخل:** والذي يتجلى في تلك العملية التدخلية التي تقوم بها دولة ثالثة لمنع تدخل غير مشروع في شؤون دولة أخرى نظرا لكونه يتنافى ومصالح الطرف الثالث القائم بالتدخل المضاد أو باعتباره يلحق أضرار بالصالح العام الدولي ومن أمثلة هذا التدخل تجدر الإشارة إلى التدخل البريطاني في البرتغال سنة 1826 لمنع التدخل الإسباني فيها.
- **التدخل بناء على رضا الحكومة "intervention sollicitée":**⁽³⁾

يذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار أن هذا النوع من التدخل مشروعا، شريطة أن يتم بناء على دعوة صريحة من حكومة شرعية على شاكلة التدخل الروسي ضد المجر بناء على طلب النمسا سنة 1849 وتدخل ألمانيا سنة 1919 لمساعدة فنلندا ضد الاتحاد السوفياتي.

(1) جمال منصر، بارة عصام، التدخل الإنساني في الممارسات الدولية حقوق تحميها القوة أو قوة تبرزها الحقوق؟، الملتقى الوطني حول إستعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون وهيمنة القوة، تيزي وزو: جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية، 19-20 ماي 2013، ص ص 2-4.

(2) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 68.

(3) Jean Claude Zarka, op, cit, p. 35.

- التدخل استنادا إلى المواثيق العسكرية للأمن الجماعي كما ينص على ذلك الميثاق التأسيسي لمنظمة حلف الشمال الأطلسي في مادته الخامسة^(*) التي تقضي بالدفاع الجماعي والضمان المتبادل.
- التدخل في شؤون الدولة المحمية من طرف الدولة الحامية.
- التدخل لإجبار دولة متهمة بخرق القانون الدولي لإلزامها على احترامه.
- التدخل لحماية الرعايا وممتلكاتهم في الخارج.

التدخل الدولي في الفقه السوفياتي:

بالرغم من أن مبدأ عدم التدخل يشكل عنصرا جوهريا من عناصر الأساس الذي بني عليه المذهب السوفياتي في القانون الدولي، فضلا عن كونه يمثل أحد ثوابت السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي، غير أن جانب من الفقه الشيوعي من أمثال "Korovin" ذهب إلى تحليل ظاهرة التدخل من منظور طبقي كونها تشكل أحد وسائل الصراع الطبقي على المستوى الدولي، ومن هذا المنطلق، فالتدخل الدولي إما أن يكون تقدما مشروعا إذا قامت به الطبقة البروليتارية أو الاتحاد السوفياتي، وإما أن يكون معبرا عن صورة بأئسة للرجعية إذا قام به الحلف الأطلسي -الغربي-⁽¹⁾.

بيد أن اتجاه آخر من الفقه السوفياتي من أمثال "Lazarev" يعتبرون أن تقسيم التدخل إلى تقديمي ورجعي هو تقسيما غير علميا، ويذهبون بشكل عام إلى تغليب الفكرة القائلة بأن التدخل يؤدي إلى انتهاك مبادئ السيادة، والديمقراطية، فضلا عن كونه يشكل خرقا صارخا للتعايش السلمي والتعاون الدولي، وهو الأمر الذي يقتضي شجبه وإدانته.⁽²⁾

2- التدخل في نظريات العلاقات الدولية:

- التدخل الدولي في المنظور الواقعي:

على الرغم من أن الواقعية ليست نظيرة واحدة بل هي اتجاهات متعددة، إلا أنها تشترك في مجموعة من المسلمات يمكن تحديدها في: مركزية الدولة والقوة في السياسة الدولية، المصلحة الوطنية كهدف نهائي

(*) تنص المادة "5" من الميثاق التأسيسي للحلف الأطلسي: " لقد اتفق الأعضاء على أن أي هجوم مسلح يقع على واحدٍ منهم أو أكثر في أوروبا وأمريكا الشمالية يعتبر هجوما عليهم جميعا، ويجب أن يساعد كل منهم في حالة الهجوم المسلح، الفريق الذي يقع عليه الهجوم بمفرده أو بالتعاون مع غيره من الأطراف."

(1) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 476.

(2) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 206.

ومستمر في السياسة الخارجية للدولة، مركزية الإنشغالات الأمنية في ظل الفوضوية الدولية، وفي هذا المضمار فقط يمكن مقارنة وتفسير الظاهرة الداخلية.

يعبر التدخل الدولي في المنظور الواقعي عن التركيبة الفوضوية والتنافسية للنسق الولي، فضلا عن كونه يشكل إفرزا طبيعيا لاختلال موازين القوى على المستوى العالمي.⁽¹⁾

ولذلك يذهب الواقعيون إلى تحليل ظاهرة التدخل من المنظور توازن للقوى كأساس بنيوي للنظام الدولي، وعليه فالسياسات التدخلية من وجهة نظر الواقعية، تعد من الميكانيزمات الأساسية لتفعيل توازن القوى، فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة تتدخل في مجالها الحيوي لدحر الشيوعية في نصف الكرة الغربي على شاكلة التدخل الأمريكي في الدومينيكان "1965"، بينما كان الاتحاد السوفياتي يتدخل بمقتضى "مبدأ بريجنيف" للحفاظ على توازن القوى في دائرة نفوذه "Zone d'influence" المتمثلة في أوروبا الشرقية على شاكلة التدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا "1968".⁽²⁾

من الواقعيين من يعتبر أن التدخل يشكل أحد الخيارات الاستراتيجية المطروحة لتحقيق المصالح الوطنية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للدول ولذلك يرى "Hans Morgenthau" أن تاريخ السياسة الدولية منذ العهد اليوناني إلى يومنا هذا والأهم في صراع دائم ومستمر من أجل تسوية مصالحها المتضاربة. وعليه فالتدخل الدولي من منظور واقعي يعد وسيلة هامة لتحقيق المصالح الوطنية.⁽³⁾ خاصة في كنف بيئة دولية تتسم بمحدودية الموارد.

يرى التيار الهجومى للواقعية "offensive realism" بأن الأمن القومي للدولة يسمو وعلى الاعتبار القانونية والأخلاقية ومن هذا المنطلق، فبوسع الدول أن تشن تدخلات أو حروب استباقية من أجل دحر التهديدات قبل بروزها على شاكلة التدخل الأمريكي في أفغانستان 2001 والعراق 2003 في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب.

(1) سالم برقوق، المرجع السابق، ص 9.

(2) جوزيف (س) ناي الابن، المرجع السابق، ص 198-199.

(3) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 69.

وفي الأخير يمكن القول أنه على الرغم من أن الفكر الواقعي يعلي من شأن السيادة الوطنية إلا أن المصلحة الحيوية للدولة التي قد تكون: أمنية، اقتصادية أو جيولوليتيكية تسمو على الاعتبارات القانونية والأخلاقية، ذلك أن: السياسة الواقعية "Real politik" هي المبدأ الحاكم للسياسة الدولية.⁽¹⁾

- التدخل الدولي في النظريات الليبرالية:

يقوم المذهب الليبرالي على قيم: "الحرية، الفردانية والديمقراطية..."، كما يرى أن الفواعل الدولية هي أبعد من الدولة ولكن دونما تهميشها، وذلك بتوسيع مساحة التفاعل الدولي لتشمل كل النشاطات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الناشطة في المجال الإنساني، الأفراد والتنظيمات الإرهابية... إلخ وإذا كانت نظرية المجتمع الدولي التضامني قالت بضرورة التدخل لدواع إنسانية لرفع المعاناة والأزمات الإنسانية ووضع حد للانتهاكات الجسيمة والسافرة لحقوق الإنسان في الدول التصفية وذلك استنادا إلى عالمية حقوق الإنسان^(*) وإلى الترابط الموجود بين حفظ السلم والأمن الدوليين والدفاع عن حقوق الإنسان، ضف إلى ذلك الضرورة التي يملها الواجب الأخلاقي. ومن التضامنين من يذهب إلى القول بأن التدخل الإنساني مثله مثل الدفاع الشرعي عن النفس فهو يندرج تحت الاستثناء أن الواردة على حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

أما دعاء نظرية المجتمع الدولي التعددي فيعتبرون بأن مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل والاستقلال السياسي للدول هي فوق كل اعتبار، كما أن حقوق الإنسان تتميز بالخصوصية وليس بالعالمية ومن هذا المنطلق فإن التدخل الإنساني مرفوض وهو الأمر الذي يقتضي شجبه وإدانته⁽²⁾.

يزعم أنصار الطروحات المعيارية والكوسموبوليتانية بأن الإنسان الفرد-المواطن- يجب أن يكون في صلب السياسة الوطنية والعالمية ذلك أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفراد آمنين ولذلك يذهب "مارك هوفمان" للحديث عن التدخل الإنساني و"كريس براون" عن التدخل الديمقراطي والدفاع عن الحقوق الديمقراطية باعتبارها تشكل أحد منشطات السلام العالمي، بينما يؤكد "كارولين توماس" على عولمة حقوق الإنسان من أجل تعميم النمط الأمريكي والغربي على المستوى العالمي. بيد أن الممارسة الدولية أثبتت أن

(1) كولن جراي، السياسة العالمية كالمعتاد بعد 11 سبتمبر: تبرير الواقعية، في: كين بوث ونيتم ديون، عوامل متصادمة الإرهاب ومستقبل

النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005، ص 299.

(*) يؤكد إعلان فيينا (1993) أن حقوق الإنسان هي ذات صفة عالمية رافضة للنسبية، كما أنها متكاملة وغير قابلة للتجزئة والانتقاء.

(2) جوزيف (س) ناي الابن، المرجع السابق، ص 199.

الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما تسعى إلى توظيف "الوعاء القيمي لحقوق الإنسان والديمقراطية" من أجل انتهاك سيادة الدول والتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي.

- المدرسة الماركسية والتدخل:

ينطلق التحليل الماركسي لظاهرة التدخل الدولي من التركيز على دور المتغيرات الاقتصادية والتفاعل غير المتوازن بين المركز والمحيط: فالظاهرة التدخلية في المنظار الماركسي هي عملية خاصة بالقوى الإمبريالية والاستعمارية المتنافسة على الهيمنة في إطار نظام دولي محدود الموارد. وعليه فالتدخل والإمبريالية يمثلان وجهان لعملة واحدة من وجهة نظر ماركسية.

في كتابه الأهم "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" يرى "لينين" بأن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة التقدم وفي هذه الحالة تصبح عنيفة وعدائية وغالبا ما تشن حروب تدخلية لفتح أسواق تجارية والبحث عن مناطق النفوذ وعلى المواد الأولية على شاكلة ما وقع في الحرب العالمية الأولى بين القوى الإمبريالية المتنافسة على نهب ثروات دول العالم الثالث.⁽¹⁾

يذهب أنصار نظرية النظام العالمي التي يتزعمها "إيمانويل والرشتاين" "Immanuel wallerstien" إلى تحليل ظاهرة التدخل ضمن علاقة المركز والمحيط.

تتميز دول المركز بالقوة الاقتصادية والعسكرية الأمر الذي يجعلها تتمتع بالوضع المهيمن مقارنة بدول شبه المحيط ودول المحيط الأقل قوة والأكثر ضعفا، ونظرا لكون كفة ميزان القوى تميل لصالح دول المركز فهي غالبا ما تستغل هذه الميزة عبر اللجوء إلى سياسة القوة لتحقيق أحد الخيارات التالية: 1- الحفاظ على الوضع القائم "Status quo" الذي يضمن لها موقعها المسيطر في الاقتصاد العالمي، 2- فتح الأسواق التجارية والوصول إلى المواد الأولية، 3- شل حركة دول المحيط وشبه المحيط الساعية لتغيير الوضع القائم وبالتالي تهديد الوضع الهيمني "Hégémonique" لدول المركز في النظام الاقتصادي العالمي.

انطلاقا مما سبق يتضح أن التحليل الماركسي لظاهرة التدخل الدولي يركز على دور العوامل الاقتصادية، إلا أنه لا يكاد يميز بين التدخل كعملية أو كسياسة وبين العلاقات غير المتكافئة بين المركز والمحيط، وهو ما أوقعه في فخ الغموض التحليلي عند دراسته لظاهرة التدخل الدولي.⁽²⁾

(1) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص ص 177-178.

(2) سالم برقوق، المرجع السابق، ص 20.

المطلب الرابع

سياسة القوة في العلاقات الدولية: بين الاعتبارات القانونية والرهانات الاستراتيجية.

كانت ولا تزال السياسة بين الأمم تقوم على منطق القوة، وذلك بالرغم من تحريمها في العديد من النصوص والمواثيق الدولية، غير أن "سياسة القوة" "power politics" هي الاستراتيجية التي غالبا ما تلجأ إليها الدول في سعيها لتحقيق مصالحها القومية.

ولذلك سيتم الوقوف على دراسة:

1- استخدام القوة في القانون الدولي: بين الحظر والإباحة.

2- سياسة القوة والرهانات الاستراتيجية للقوى الكبرى.

1- استخدام القوة في القانون الدولي: بين الخطر والإباحة:

يعتبر مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر، ويشكل هذا المبدأ أحد القواعد الآمرة "Jus Cogens" والعرفية العامة الملزمة لجميع الدول "Erga Omnes" وذلك ليس فقط من أجل تحقيق استقرار المجتمع الدولي ككل، ولكن أيضا هدفا في حماية أمن وسيادة الوحدات السياسية المشكلة للنسق الدولي⁽¹⁾، وتزداد أهمية هذا المبدأ نظرا لكونه يعد شرطا أساسيا لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق التعايش السلمي بين الدول، ومن أجل ذلك يعتبر اللجوء إلى القوة عملا محظورا ومحرمًا في القانون الدولي.⁽²⁾

أ- مبدأ حظر استخدام القوة في عهد عصبة الأمم:

حتى عهد عصبة الأمم كانت الحرب هي الأداة المفضلة والمشروعة التي تلجأ إليها الدول لحل خلافاتها الدولية، وذلك بالرغم من أن قيام العصبة شكل خطوة حاسمة ومفصلية في عصر التنظيم الدولي، وذلك ليس فقط لأنها تمثل أول منظمة عالمية ولكن أيضا نظرا لضخامة وأهمية المقصد الذي من أجله أنشأت العصبة باعتبارها تنهض بمهمة تنظيم العلاقات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين.

بيد أنه باستثناء "الحرب العدوانية" ظل اللجوء إلى القوة في عهد العصبة عملا مشروعًا كأداة لتسوية المنازعات الدولية بعد استنفاد وفشل كل الطرق السلمية.

(1) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 11.

(2) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 1.

فإذا كان بروتوكول جنيف 1924 واتفاق لوكارنو 1925 قد أكدا على ضرورة التزام الدول بتسوية خلافاتها بالطرق السلمية والقضائية فإن ميثاق بريان كيلوج^(*) "1928" قد نص صراحة على تحريم الحرب بين الدول الأعضاء وفي هذا السياق تقر المادة الأولى: "على أن الدول الأطراف في الميثاق تعلن رسمياً باسم شعوبها، تحريم اللجوء إلى الحرب بهدف تسوية المنازعات الدولية، أو كأداة لسياستها القومية في معاملاتها المتبادلة".

وصفوة القول إن نظام العصبة لم يؤكد على إقرار قاعدة دولية تحرم اللجوء إلى الحرب والقوة بصفة مطلقة باستثناء الآليات والوسائل التي تهدف إلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.⁽¹⁾

2- مبدأ حظر استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة:

أكدت مذبحه الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمار على نطاق واسع، مدى خطورة اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية، وبالخصوص في ظل التطورات النوعية الحاصلة على مستوى التكنولوجيات التسليحية والتدميرية، والأمر الذي جعل من قضية حفظ السلم والأمن الدوليين الهدف الاسمي والمقصد الأهم الذي من أجله أنشأت المنظمة العالمية التي أكدت في ديباجة الميثاق على أن "شعوب الأمم المتحدة قد آلت على نفسها أن تتخذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف..."، ومن أجل تحقيق هذا الهدف المحوري الذي قامت عليه فلسفة الأمم المتحدة، قام الميثاق بتعبئة وحشد مجموعة من الآليات ولعل أبرزها ما أقرته المادة الثانية من الفقرة الرابعة التي شكلت حيز الزاوية لمبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، حيث نصت: "على أنه يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".⁽²⁾

يلاحظ أن نص المادة لم يكتفي بتحريم الاستخدام الفعلي للقوة فحسب، بل يمتد الحظر ليشمل حتى التهديد باستخدامها، ذلك أن التلويح أو التهديد باستخدام القوة يشكل الخطوة الأولى لاستعمالها الفعلي. فإذا

(*) من الجدير بالإشارة إليه هو أن ميثاق بريان كيلوج يتكون من ديباجة ومادتين فقط، حيث نصت المادة الأولى على تحريم الحرب كأداة لتسوية المنازعات بين الدول الأطراف، أما المادة الثانية فقد أكدت على ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية.

(1) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 62-71.

(2) محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مصر: دار الجامعة، (د.ت.ن) ص ص 229-230.

كان السلم يعني غياب الحرب فإن الأمن يشير إلى التحرر أو انعدام التهديد وعلى هذا الأساس يتأكد التزام الموجود بين مقصد حفظ السلم والأمن الدولي ومبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستعمالها.⁽¹⁾

كقاعدة عامة يعتبر اللجوء إلى القوة عملاً محظوراً في القانون الدولي، بيد أن فكرة القانون لا تتعارض بشكل مطلق مع ظاهرة القوة ولكن القواعد القانونية تسعى إلى تنظيمها بالشكل الذي يخدم الصالح العام الدولي⁽²⁾، ومن هذا المنطلق أقر الميثاق عدة استثناءات على القاعدة يكون فيها استخدام القوة مباحاً ومشروعاً وهي كالتالي:

أ- استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي: الذي كرسته المادة (51) من الميثاق، حيث أكدت

على أنه يحق للدول فرادى وجماعات أن تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس على أن

تتم هذه الممارسات بالتوافق مع ما يتخذه مجلس الأمن من إجراءات.⁽³⁾

يخضع استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي للشروط التالية⁽⁴⁾:

1- شروط تتعلق بتحقيق العدوان: وهو الأمر الذي يقتضي بالأساس تعرض الدولة على عدوان فعلي محقق.

2- شروط تتعلق بالدفاع ويمكن تحديدها في العناصر التالية:

أ- شرط اللزوم: بمعنى أن يكون تحريك الجيوش النظامية هو الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه

الدول أي بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى، فضلاً عن ضرورة توجيه الدفاع إلى مصدر

العدوان، ضف إلى ذلك الصفة المؤقتة لفعل العدوان الذي ينتهي بتدخل مجلس الأمن.

ب- شرط التناسب: الذي يتميز بكمية الدفاع، بمعنى أن تكون القوة المستخدمة متناسبة مع

حجم العدوان، فمثلاً: إذا تعرضت دولة لاعتداء بأسلحة تقليدية لا يحق لها الرد عليه

بأسلحة نووية.

(1) آخام مليكة، مهدي رحمانى، استعمال القوة في الثورات والقتال الداخلي بين ضوابط القانون الدولي واعتبارات المصالح الدولية، في: الملتقى الوطني حول استعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون وهيمنة القوة، تيزي وزو: جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية، 19-20 ماي 2013، ص 1.

(2) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 13.

(3) راجع المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

(4) محمد خلف، المرجع السابق، ص 486-491.

3- رقابة مجلس الأمن: إذ يتعين على الدول أن تلتزم بأخطار مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها للدفاع عن نفسها، وعليها أن تخضع لتعليماته في هذا الشأن، وذلك طبقاً للمادة "51" من الميثاق ويقوم المجلس بناء على المادة "40" من الميثاق بتقديم توصياته للدول.

وفي هذا السياق من الجدير الإشارة إليه أنه حتى "الدفاع الشرعي الجماعي" تضمنته المادة "51" وهو ما أقرته العديد من المواثيق العسكرية للأمن الجماعي مثل الحلف الأطلسي، حلف واسو...إلخ.

ج- استخدام القوة في إطار نظام الأمن الجماعي: يعالج الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الإجراءات والتدابير التي يتعين اتخاذها في حالة: "وقوع العدوان، تهديد السلم أو انقطاعه".⁽¹⁾

وبمقتضى أحكام الفصل السابع يحق لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير الكفيلة لحفظ السلم والأمن الدولي وإعادته إلى نصابه وذلك بشكل تدريجي بدءاً بالعقوبات المفروضة بموجب المادة "41"⁽²⁾، وانتهاءً باستخدام القوات البرية، البحرية والجوية تطبيقاً للمادة "42".⁽³⁾

وانطلاقاً مما سبق نلاحظ أن التدخل الإنساني لم يذكر صراحة في إطار الاستثناءات الواردة على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي جعل من المفهوم محل خلاف على نطاق واسع في الدوائر الأكاديمية والسياسية.

على الرغم من أن قاعدة حظر استخدام القوة، والاستثناءات الواردة عليها، أقرها ميثاق الأمم المتحدة بشكل واضح، إلا أن واقع الممارسة الدولية، لا يزال يعرف ظاهرة اللجوء إلى سياسة القوة وعلى نطاق واسع لتحقيق الأهداف والمصالح الاستراتيجية وهو ما يدفعنا لتناول موضوع سياسة القوة والرهانات الاستراتيجية للقوى الكبرى.

3- سياسة القوة والرهانات الاستراتيجية للقوى الكبرى:

تشكل القوة أحد المفاهيم المحورية في السياسة الدولية، وتُعد من الخيارات الاستراتيجية المطروحة لتحقيق المصالح الحيوية "Vital Interests" المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للقوى الكبرى، كما أن تأثير الدولة على الوحدات السياسية الأخرى في المسرح الدولي يتحدد بحجم ومقدار ما تمتلكه من قوة سواء كانت مادية أو معنوية.

(1) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 466.

(2) راجع المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة.

(3) راجع المادة (42) من نفس الميثاق.

ولكن السؤال المطروح هو ما مفهوم القوة؟ وما هو الدور الذي تلعبه في السياسة الدولية؟

مثله مثل "التدخل" فإن مفهوم القوة بدوره صعب التعريف، وهو ما أدى بـ "جوزيف ناي (الابن)" إلى وصف ظاهرة القوة على أنها مثل الحب إذ يسهل ممارستها ولكن يصعب تعريفها⁽¹⁾، بيد أن ثمة حقيقة باتت واضحة وهي أن القوة لم تعد ذلك المفهوم التقليدي الذي يقوم على مؤشرات فيزيائية: كالمساحة الجغرافية، حجم السكان، القوة العسكرية، التقدم التكنولوجي... بل أصبح المفهوم يشير إلى قدرة الدولة على تحويل هذه المعطيات الفيزيائية إلى تأثير فعلي على المسرح الدولي⁽²⁾، وفي هذا السياق يرى الأستاذ "روبرت كانتور" "Robert Cantor" أن العبرة ليس في امتلاك عناصر القوة ولكن في كيفية توظيفها وتحويلها إلى قدرة فعلية تضمن للدولة تحسين مكانتها من حيث التأثير والنفوذ في المجتمع الدولي". ومن هذا المنطلق يمكن التمييز بين نوعين من القوة:

- **القوة الكامنة "Potential Power"**: وتشير إلى المفهوم التقليدي للقوة أي إلى القوة في حالة السكون "مجموع القدرات الوطنية".
- **القوة الفعلية "Effective Power"**: وتتصرف إلى القوة المستخدمة الناتجة عن عملية تحويل القوة الأولى، بمعنى تحويل القوة من الحالة الستاتيكية إلى الحالة الديناميكية، من السكون إلى الحركة.⁽³⁾

الشكل رقم (2) يوضح: عناصر التمييز بين القوة الصلبة والقوة اللينة حسب جوزيف ناي.⁽⁴⁾

القوة الصلبة	القوة الناعمة	
الإغراء الأمر	واجبات طوعي	طيف أنماط السلوك
المدفوعات العقوبات	المؤسسات القيم الثقافية السياسية	أرجح الموارد المحتملة

(1) جوزيف (س) ناي (الابن)، المرجع السابق، ص 82.

(2) محمد سي بشير، إشكالية الأمن والقوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة المبادرات الأمنية في غرب المتوسط وسلم القوى بين ضفتي المتوسط، في: الملتقى الوطني حول استعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون وهيمنة القوة، تيزي وزو، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 19-20 ماي 2013، ص 3.

(3) زهير بوعمامة، المرجع السابق، ص 32.

(4) Joseph Nye. Soft power, the means to success in world politics, New York ; public Affairs, 2004, P. 8.

بينما يذهب "جوزيف ناي للحديث" عن:

- 1- القوة الصلبة **Hard power**: والتي تقوم على العصا (التهديد) والجزرة (الإغراء).
- 2- القوة اللينة **Soft power**: والتي لا تقوم على الإكراه والإجبار بقدر ما تقوم على الجاذبية الناتجة عن قوة القيم والمبادئ التي توظفها الدولة للتأثير على الآخرين.⁽¹⁾
- 3- وهناك أيضا من يطرح **القوة الذكية Smart power**: كمزيج بين القوة الصلبة والقوة اللينة.

تلعب القوة دورا محوريا في السياسة الدولية، باعتبارها تشكل الأداة الأهم التي توظفها الدول لتحقيق المصلحة الوطنية كهدف نهائي ومستمر للسياسة الخارجية، ولذلك كان السياسي البريطاني "ديزرائيلي" يقول: "ليس هناك صديق دائم ولا عدو دائم بل هناك مصالح دائمة"، كما أنّ القوة هي المتغير الأصيل والعامل الحاسم في إعلاء الأمن القومي كمصلحة عليا تتطلع إليها الدول، وفي هذا الصدد يرى "كلاوزفيتز": "أن الأمم ذات النشاط في السياسات الدولية تستعد دوما للخوض في العنف المنظم الذي يتخذ صورة الحرب، وأن الحرب هي استمرار للسياسة لكن تصبح ساحات الوغي، بديلا عن المذكرات الدبلوماسية".⁽²⁾

ونظرا لأهمية القوة في السياسة الدولية فإن هانس مORGANTHAU يرى في كتابه: "Politics among Nations" أن جوهر السياسة الدولية يكمن في الصراع من أجل القوة كظاهرة شاملة في الزمكانية الدولية وأن الدول دائما تبحث عن أحد الخيارات الثلاث في سياساتها الخارجية:⁽³⁾

- 1- الحفاظ على القوة: عبر دعم الوضع القائم والإبقاء على موازين القوى الآتية "status quo".
- 2- زيادة القوة (ذلك أن القوة التي لا تنمو تتآكل) غير تحقيق توسع إمبريالي.
- 3- التظاهر بالقوة "عرض العضلات" من أجل تحقيق السمعة والنفوذ.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن السياسة الدولية تقوم على قانون القوة لا قوة القانون، ذلك أن الدول عادة ما تلجأ إلى سياسة القوة لتحقيق مجموعة من الرهانات الاستراتيجية والتي قد تكون:

- 1- **أمنية**: كالحفاظ على السيادة الوطنية، الوحدة الترابية والاستقلال السياسي للدولة.

(1) Joseph Nye. Op.cit. p. 5.

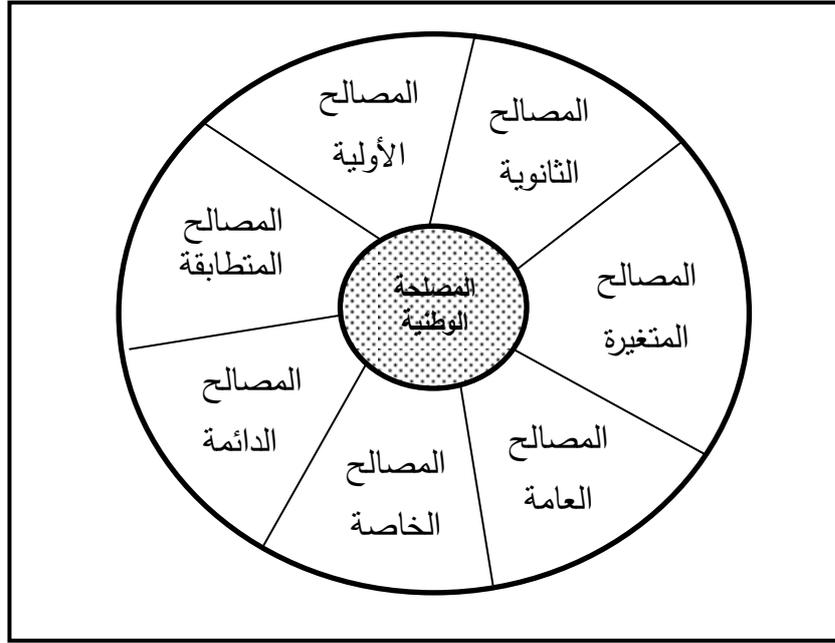
(2) نقلا عن: موسى الزعبي، المرجع السابق، ص 9.

(3) Hans J. Morgenthau, politics among nations, the struggle for power and peace, New-York: Alfred A. Knopf, 1985, p. 13-21-26.

2- جيوسياسية: مثل التوقع والانتشار في نقاط ارتكاز ذات أهمية جيوسراتيجية لضمان السيطرة العالمية

3- اقتصادية: تأمين الوصول إلى المواد الأولية والنفوذ إلى الأسواق العالمية كشرط أساسية للحفاظ على الوضع الهيمني "Hégémonique" في النظام الاقتصادي العالمي.

الشكل رقم (03): يوضح أنواع المصلحة الوطنية.(1)



وفي المحصلة النهائية يمكن القول أنه على الرغم من كون مبدأ حظر استخدام القوة يشكل أحد القواعد الآمرة التي تم إقرارها بشكل صريح في العديد من النصوص والمواثيق الدولية، إلا أنّ واقع العمل الدولي يقر على أن بين النص والممارسة أو بين القاعدة "و" والواقع "و" تقوم هوة شاسعة، ذلك أن لغة القوة قد طغت على لغة القانون، وهو الأمر الذي يؤكد على أن السياسة الدولية لا تحكمها المثل والأخلاقيات ولكن يحكمها منطق القوة لا قوة المنطق، ولذلك يقول "ماير روتشيلد": "إن قوانين الطبيعة تقضي دائماً بأن القوة هي التي تصنع الحقوق".(2)

(1) عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، القاهرة: مكتبة مدلولي، 2011، ص 174.

(2) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 12-16.

المبحث الثاني

دراسة إبتيمولوجية لمبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في العلاقات الدولية.

لقد أقر ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ المعيارية المنظمة والمقيدة للسلوكيات الدولية، من أجل نقل العلاقات الدولية من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع، وفقا للتعبير الأثير عند "هوبز" "Hobbes". ومن بين هذه القواعد القانونية والمعيارية التي تساهم في تحقيق النظام ودحر الفوضى في المجتمع الدولي، نجد مبدأي عدم التدخل والسيادة (اللذان سيشكلان محور الدراسة في ضوء هذا المبحث).

المطلب الأول

السياق التاريخي والنظري لمبدأ السيادة الوطنية.

1- التطور التاريخي لمفهوم السيادة الوطنية:

على الرغم من أن الأصول الحديثة لمفهوم السيادة الوطنية تعود إلى سلام وستفاليا "1648" المكرس لقدسية الدولة "العلمانية" ومناعة حدودها الإقليمية، إلا أن الجذور التاريخية لفكرة السيادة ترجع إلى العهد اليوناني القديم الذي كان له السبق في إرساء فن إدارة شؤون الدولة.⁽¹⁾

فكرة السيادة في العهد اليوناني القديم:

إذا كانت السيادة الوطنية بمفهومها الحديث هي وليدة معاهدة وستفاليا "1648" فإن الأصول التاريخية والفكرية لمفهوم السيادة تعود إلى العهد اليوناني القديم الذي عرف تقاليد جد متقدمة في تنظيم المجتمع السياسي، وفي تدبير شؤون الدولة -المدينة- التي كانت تحظى بنوع من الاكتفاء الذاتي والاستقلال السياسي.⁽²⁾

إن مدركات الفلاسفة اليونان لمفهوم السيادة هي شديدة التباين، وذلك بحكم اختلاف مشاربهم الفلسفية وتوجهاتهم المذهبية. فإذا كان أرسطو يرى في كتابه "السياسة" أن السيادة هي تعبير عن السلطة العليا في داخل الدولة رابطة إياها بالجماعة، فإن أفلاطون يعتبر السيادة لصيقة بشخص الحاكم، بينما يذهب اتجاه آخر من الفلاسفة إلى إقامة التماهي بين مفهوم السيادة وفكرة القانون.⁽³⁾

(1) مارتن غريفيش وتيري أوكالاها، المرجع السابق، ص 263.

(2) Dimitri Georges Lavroff, *Histoire des idées politiques*, Paris : Éditions Dalloz, 1998 p.8.

(3) حسن عبدو، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير في الدراسات الشرق أوسطية، جامعة الأزهر (غزة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010 ، ص 53.

السيادة في القرون الوسطى: "النظرية الثيوقراطية للسيادة".

تطورت فكرة السيادة في القرون الوسطى في ضوء المفاهيم اللاهوتية والنظريات الثيوقراطية التي جعلت من الحكام يجسدون الإرادة الإلهية على وجه البسيطة، ذلك أن نظرية الحق الإلهي تقر بأن إرادة السماء هي المصدر الأساسي للسلطة، وهو الأمر الذي يجعل من السيادة لصيقة بشخص الحاكم وبالتالي التأسيس للحكم المطلق الذي يقوم على الاستبداد والطغيان بلا قيد ولا رادع.⁽¹⁾

نظرا لكون نظرية الحق الإلهي تجعل من سلطان الحكام مطلقا بلا حدود ولا ضوابط، فقد حاول نفر من علماء اللاهوت وعلى رأسهم "توماس الإكويني" إجراء إصلاحات وتغييرات على هذه النظرية بغية التخفيف من وطئة طغيانها واستبدالها عبر إخضاع سلطة الحكام لقواعد القانون الإلهي.

مفهوم السيادة في نظرية الدولة الإسلامية:

في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تقبع تحت جور السلطان في ظلمات القرون الوسطى، ظهرت في جزيرة العرب أول دولة متعددة الأديان والعرقيات والثقافات وفي درجة كبيرة من التسامح، تكفل حق المساواة والمواطنة للنساء والعبيد وللمسلمين ولأهل الذمة^(*) في كنف دستور المدينة، بعد الهجرة النبوية. تقوم فكرة السيادة في النظرية الإسلامية على مفهوم مزدوج يؤكد من جهة على المصدر الشرعي للحق السيادي الذي يكمن في مبادئ الشريعة الإسلامية وعلى حق الأمة في الاختيار والبيعة والشورى، وشق عصى الطاعة في حالة خروج الحاكم على الشرعية .

وقد فصل في هذا الشأن الفقيه الدستوري المعاصر "عبد الحميد متولي" وكتب فيه العلامة "عبد الرزاق السنهوري"، كما تجدر الإشارة أيضا إلى إسهامات "توفيق الشناوي" في كتابه "فقه الشورى والاستشارة" والدكتور "محمد سليم العوا" في مؤلفه: "النظام السياسي للدولة الإسلامية".

وعليه فإذا كانت فكرة السيادة في اللاهوت الديني المسيحي تلاحقها شبهة الثيوقراطية، فضلا عن كونها تؤسس للاستبداد والطغيان، فإن النظرية الإسلامية للسيادة أقرت حق الرقابة الشعبية ضف إلى ذلك إمكانية الخروج على الحاكم في حالة تحقق الشروط الضرورية لذلك.⁽²⁾

(1) محمد نصر مهنا، علوم السياسة، الأصول والنظريات، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص ص 95-96.
(*) أهل الذمة، هم من غير المسلمين الذين يعيشون في كنف الدولة الإسلامية "دولة الخلافة"، بحيث لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين أي يتمتعون بحقوق متساوية مع المسلمين.

(2) محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص ص 79-83-85.

كان النظام الاجتماعي في عصر الإقطاع يقوم على الولاء الشخصي، بيد أن الصراع الحاد الذي نشب بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية، والذي انتهى بإضعاف سلطة أمراء الإقطاع والكنيسة لصالح الملوك الذين أصبحوا يشكلون السلطة المستقلة العليا في الدولة.⁽¹⁾

السيادة في العصر الحديث:

لعب أقطاب الفكر السياسي الحديث دوراً محورياً في بلورة مفهوم السيادة الوطنية، إذ يعتبر عدد غير قليل من الباحثين أن المفكر الفرنسي "جان بودان" "Jean Bodin" هو المنظر الأهم لفكرة السيادة الوطنية وهو ما يتجلى بالأساس في مؤلفه الشهير "الكتب الستة للجمهورية" "les six livres de la république" المنشور سنة 1576.

بالرغم من أن "جان بودان" نظّر بحق لمفهوم السيادة الوطنية إلا أن إسهاماته لم ترتقي بفكرة السيادة إلى الأفق الديمقراطي المطلوب، حيث استمرت كمظهر من مظاهر السلطة المطلقة باعتبارها تسمو على الأفراد وتعلو على القانون، غير أنها كانت تكتسي أهمية بالغة نظراً لكونها ترمي إلى التحرر من نظام الإقطاع ومن هيمنة البابا والإمبراطور الذي يتستر خلف المفاهيم الدينية لشرعنة الاستبداد والطغيان.

السيادة في ضوء نظريات العقد الاجتماعي:

مثله مثل "بودان" فقد ذهب الفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز" (1588-1679) إلى تأييد نظرية السيادة المطلقة للحاكم، بحيث يتمتع بسلطة مطلقة لا تعلوها سلطة أخرى في الدولة، بيد أن الموقف الذي اتخذته "هوبز" كان انعكاساً طبيعياً للحياة السياسية المضطربة التي عايشها، الأمر الذي دفعه لدعم الحكم المطلق.

فإذا كان "هوبز" من دعاة الحكم المطلق فإن جان لوك "John Locke" (1632-1704) عبر في كتابه "رسالتان في الحكم" الصادر سنة 1690 عن إيمانه بسيادة القانون وبالحرية السياسية للفرد وما يترتب عن ذلك من شرعية الثورة على حكم الطغيان الاستبداد ناهيك عن ضرورة الفصل بين السلطات لضمان الحقوق والحرية الأساسية.

(1) عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج3، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 359.

في كتابه العقد الاجتماعي الذي نشر عام 1762 أكد "جان جاك روسو" (1712-1778) على أن السيادة ما هي إلا تعبير عن الإدارة العامة، كما وصفها بأنها مطلقة وغير قابلة للتجزئة.⁽¹⁾

أما المفكر البريطاني "جون أوستين" "John Austin" (1790-1859) الذي يعتبر من رواد النظرية الكلاسيكية في السيادة، يذهب "أوستين" إلى تحديد نظرية السيادة من منطلق أن الدولة هي نظام قانوني توجد فيها سلطة عليا، تتصرف بوصفها المصدر النهائي للقوة. يرى أوستين أن السيادة يجب أن توضع بيد شخص واحد وليس لها أن تقسم بين أفراد الشعب. لم تسلم هذه النظرية من سهام النقد حيث عدت أنها غير ديمقراطية باعتبارها تؤسس للحكم المطلق.⁽²⁾

ساهمت فلسفة عصر التنوير "siècle des lumières" ونظريات العقد الاجتماعي المؤسّسة لنظرية السيادة الشعبية في اندلاع الثورات البرجوازية التي كانت تهدد عروش الملوك ومصالح الطبقة الأرستقراطية، حيث كانت الثورة الفرنسية "1789" هي الأكثر عمقا والأبعد أثرا.

ومع نجاح الطبقة الشعبية المتحالفة مع البرجوازية في الإطاحة بحكم الملوك ومصالح الطبقة الأرستقراطية تعززت أكثر فكرة السيادة الشعبية التي أصبحت تنص عليها العديد من الدساتير الوطنية للدول.

الجدير بالإشارة أيضا أن موضوع السيادة، يعد من المواضيع المحورية للعديد من المدارس الحديثة في العلاقات الدولية، كالمدرسة الواقعية التي تعلي من شأن السيادة الوطنية باعتبارها تشكل أحد المكونات والخصائص الجوهرية للدولة، وهو ما يميزها عن التنظيمات الاجتماعية الأخرى التي تفنقر إلى صفة السيادة، فالدولة في المنظار الواقعي هي المحتكر الوحيد للسيادة وبموجبها يمكن تحقيق مصالحها القومية.

إذا كانت المدرسة الواقعية تعلي من شأن السيادة الوطنية، فإن التيار الماركسي انتقد بشدة فكرة السيادة باعتبارها تمثل إحدى الأدوات الأساسية لخدمة مصالح الطبقة البرجوازية على حساب مصالح الأغلبية الكادحة من الطبقات البروليتارية. وتتجلى هذه الأفكار بشكل أخص في كتابات المفكر البريطاني "هارولد لاسكي" الذي يعدّ من أبرز المناهضين لفكرة السيادة الوطنية.

(1) حسن عبد الله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة، 2008، ص ص 53-54.

(2) نفس المرجع، ص 55.

الملاحظ أن التيار الماركسي يدعو إلى نقل السيادة من الطبقة البرجوازية إلى ديكتاتورية الطبقة البروليتارية تمهيدا لإقامة المجتمع الشيوعي المنشود.

كما تجدر الإشارة إلى أن المقاربات المعيارية والكوسموبوليتانية الجديدة التي ظهرت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة كعولمة حقوق الإنسان والديمقراطية، أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة كالأمن الإنساني، حق التدخل، مسؤولية الحماية وغيرها من العوامل الأخرى التي ساهمت في تراجع مفهوم السيادة الوطنية.⁽¹⁾

من خلال رصد وتتبع التطور التاريخي للسيادة يتضح أنه ثمة (3) اتجاهات على الأقل بخصوص موضوع السيادة الوطنية:

- (1) **الاتجاه الأول:** من دعاة السيادة المطلقة الذي يتزعمه "جون بودان" و"توماس هوبز".
- (2) **الاتجاه الثاني:** يمثله أنصار السيادة النسبية أو المحدودة مثل "روسو ولوك" وقد تعزز أكثر هذا الاتجاه خاصة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.
- (3) **الاتجاه الثالث:** ذو نزعة راديكالية رافضة لفكرة السيادة ويدعو إلى إلغائها ويمثله التيار الفوضوي والماركسي.

2- النظرية العامة للسيادة:

تعتبر السيادة الوطنية من بين القواعد المعيارية المنظمة للتفاعلات الدولية، وتعبّر عن إحدى الخصائص الجوهرية المرتبطة بالدولة الحديثة كتنظيم سياسي وقانوني، فالسيادة الوطنية تشكل أحد المحددات الأساسية المكرسة للوجود القانوني والسياسي للدولة⁽²⁾، فضلا عن كونها تعدّ العنصر الأهم الذي يميز الدولة عن الوحدات الأخرى ذات الطبيعة السياسية والاجتماعية التي لا تكتسب صفة الدولانية بحكم افتقارها لعنصر السيادة، ومن هذا المنطلق فإن الدولة ذات السيادة هي الكيان السياسي والاجتماعي الوحيد الذي يحق له احتكار أدوات القمع والإكراه المشروع والضروري للقيام بالوظائف الحيوية للدولة⁽³⁾ كالحفاظ

(1) مخلوف ساحل، إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في: العالم الاستراتيجي، العدد 6- الجزائر: مركز الشعب للدراسات، أكتوبر-2008، ص ص 21-22.

(2) نفس المرجع، ص 20.

(3) Dominique Chagnollaude, science politique, éléments de sociologie politique, Paris : édition Dalloz, 2010, p. 50.

على النظام العام والاستقرار في الداخل، وحماية سيادة الدولة ووحدتها الترابية من التهديدات والأطماع الخارجية.

باعتباره يمثل أحد المفاهيم المحورية في الدراسات القانونية والدولية، فقد حظي مفهوم السيادة باهتمام واسع على الصعيد الأكاديمي والعلمي، بيد أن التعاريف التي قدمها الفقه الدولي بشأن موضوع السيادة هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف، ذلك أن السيادة هي مفهوم ديناميكي يتأثر بالتطورات الحاصلة على مستوى منظومة العلاقات الدولية ويخضع للتغيرات الطارئة على القانون والمجتمع الدوليين.⁽¹⁾

يعتبر المفكر الفرنسي "Jean Bodin" المنظر الأهم لفكرة السيادة، حيث لعبت إسهاماته دوراً محورياً في بلورة مبدأ السيادة لوطنية كما أقرته معاهدة واستقاليا "1648". في كتابه "الكتب الستة للجمهورية" "Les six livres de la république" ذهب "جان بودان" لتعريف السيادة على أنها "السلطة العليا التي يخضع لها المواطنون والرعايا ولا يحد منها القانون"، ويعتبر بودان أن السيادة غير قابلة للتجزئة وهي مرتبطة بالدولة ارتباطاً وثيقاً، أي أنها دائمة مع دوام الدولة ولا تزول إلا بزوالها، وهي مطلقة باعتبار الدولة تمارسها بلا قيود، وعلى هذا الأساس فإن الحاكم لا يكون مسؤولاً عن أعماله إلا أمام قوة عليا تكمن في السلطة الإلهية.⁽²⁾

من خلال هذا التعريف يُلاحظ أن "جان بودان" يُنظر ويؤسس للحكم المطلق "La gouvernance absolue"، وهناك أيضاً من يذهب إلى تعريف السيادة على أنها تمثل أعظم قوة أمر في الدولة. يرى "كوبنسي رايت" أن مفهوم السيادة يشير إلى: "المركز القانوني لوحدة تخضع للقانون الدولي وتعلو على القانون الداخلي".⁽³⁾

أكدت محكمة العدل الدولية في قضية مضيق "كورفو"⁽⁴⁾ سنة 1949 "أن السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية مطلقة، وإن احترام السيادة الإقليمية في ما بين الدول المستقلة يعد أساساً جوهرياً من أسس العلاقات الدولية".⁽⁵⁾

(1) حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 55.

(2) نفس المرجع، ص 86.

(3) نقلا عن: حسن عبدو، المرجع السابق، ص 49.

(4) Blaise Tchikaya, *mémento de la jurisprudence, droit international public*, Paris : édition Hachette, 2010, p. 57.

(5) محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، في: حافظ عبد الرحيم وآخرون،: السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 120.

حسب التعريف الذي قدمته الموسوعة السياسية فإن مفهوم السيادة ينصرف إلى: "السلطة العليا التي لا تغلوها سلطة، وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المحتكرة لوسائل القوة ولها حق استخدامها لتطبيق القانون".⁽¹⁾

في كتابه المقدمة يذهب العلامة "عبد الرحمن ابن خلدون" إلى تعريف السيادة على أنها: "العصية القاهرة والغالبة لكل العصبية الأخرى".⁽²⁾

من خلال رصد التعاريف المختلفة التي قُدمت بشأن مفهوم السيادة يمكن أن نستنتج أن السيادة تتميز بالخصائص التالية: إنها مطلقة وشاملة كما أنها تتميز بالديمومة وعدم القابلية للتجزئة والتنازل.⁽³⁾

إن مفهوم السيادة الوطنية هو في درجة كبيرة من التداخل مع مفاهيم أخرى مشابهة كحق تقرير المصير، والاستقلال، غير أن مفهوم السيادة يشتمل على هذه المفاهيم ويحتويها وهي لا تعدو أن تكون سوى مظهر من مظاهرها.

كما نشير إلى أن مفهوم السيادة يحمل في طياته مدلولين أساسيين:

أحدهما قانوني: يشير إلى مبادئ القانون الدولي التي تجعل من أعضاء الجماعة الدولية على قدم المساواة في التمتع بالحقوق والواجبات.

وآخر سياسي: ينصرف إلى ما يسميه "روبرت جاكسون" "Robert Jackson" "بالسيادة الفعلية" التي تعبر عن القدرة الفعلية للدولة على بسط نفوذها وإحكام سيطرتها داخل حدودها الإقليمية، ورفض الامتثال لأية سلطة أجنبية عبر الصمود أمام أكل أشكال الضغوطات والتدخلات الخارجية ومن ثم القدرة الفعلية على تأكيد الذات في المجال الدولي بشكل حر وسيد.⁽⁴⁾

وعليه فإذا كان المفهوم القانوني للسيادة يعبر عن مجموعة من القوانين والأعراف الدولية، إذ يكفي انضمام الدول إلى الأمم المتحدة حتى تتمتع بصفة السيادة التي تجعلها على قدم المساواة مع الدول

(1) عبد الوهاب الكيلاني، المرجع السابق، ص 356.

(2) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، بيروت: دار العودة (د. ت. ن)، ص 110.

(3) نظام بركات، وآخرون، مبادئ علم السياسة، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001، ص 162.

(4) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 1972، ص 66.

الأخرى المكونة للأسرة الدولية، فإن المفهوم السياسي للسيادة يخضع لموازن القوى الدولية وإلى القدرة الفعلية للدولة على التأثير في المسرح الدولي، ومن هنا يظهر التقاطع والتلاقي الموجود بين المفهوم السياسي للسيادة، وما يطلق عليه بمفهوم القوة في علم العلاقات الدولية.⁽¹⁾

من هذا المنطلق هناك عدد غير قليل من دول العالم الثالث ممن يتمتع بالسيادة القانونية، ولكنها تفتقر إلى المفهوم السياسي الذي يعبر عنه بالسيادة الفعلية، ذلك أن موازين القوى الدولية ليست في صالحها.

أنواع السيادة:

توصل الفقه إلى تحديد نوعين أساسيين للسيادة وهما السيادة الداخلية "souveraineté interne" والسيادة الخارجية "souveraineté externe".

1- السيادة الداخلية: وتشير إلى أن الدولة هي صاحبة السلطة العليا داخل الدولة، حيث تعد هذه السلطة ذات صلاحيات نهائية ولا معقب لقراراتها، تقتضي السيادة الداخلية بالأساس قدرة الدولة على بسط السلطة والتحكم الكامل في أراضيها.

2- السيادة الخارجية: وتنصرف إلى تحرر الدولة من كل الضغوطات الخارجية، الأمر الذي يجعلها تتخذ قراراتها في السياسة الداخلية والخارجية بشكل حر وسيد، في إطار ممارسة الدولة لسيادتها الخارجية يكون لها كامل الحرية في إقامة العلاقات الدبلوماسية وإبرام المعاهدات الدولية كما يحق لها الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والعالمية تجسيدا لسيادتها الخارجية.⁽²⁾

إضافة إلى هذين النوعين، يعتقد "كراسنر" "Krasner" أنه ثمة أربعة أنواع من السيادة وهي:⁽³⁾

1- سيادة الاعتماد المتبادل: وتشير إلى قدرة الدولة على التحكم في الحركة عبر حدودها، وقد ضعف هذا النوع من السيادة بسبب آليات العولمة، حيث أصبحت حركة البضائع والأموال والأفكار والبشر والأمراض لا تعيقها الحدود السياسية ولا تحددها الترتيبات الأمنية، ومناطق الأمر ليس السلطة وإنما التحكم.

2- السيادة الداخلية: وتشير إلى هياكل السلطة داخل الدولة وقدرة هذه الهياكل على التنظيم الفعال للسلوك، والتركيز هنا على القدرة.

(1) نفس المرجع، ص 67.

(2) مخلوف ساحل، المرجع السابق، ص 22.

(3) حسن الحاج علي أحمد، الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد: 160، أبريل 2005، ص 28.

3- سيادة وستفاليا: وتشير إلى منع الأطراف الخارجية من التدخل في شؤون الدولة الداخلية، وتعد هنا الدولة السلطة العليا في اتخاذ القرار داخل حدودها.

4- سيادة القانون الدولي: وتشير إلى الاعتراف المتبادل وتشمل هذه السيادة أهلية الدولة للدخول طواعية في تعاقبات أو اتفاقيات وإقامة تمثيل دبلوماسي.

إن هذه الأنواع الأربعة قد تجتمع كلها أو بعض منها عند دولة معينة، فعلى سبيل المثال كانت دول أوروبا الشرقية إبان الحرب الباردة تتمتع بالسيادة القانونية لكنها تفتقر إلى سيادة وستفاليا بحكم نفوذ وانغماس الاتحاد السوفياتي في شؤونها الداخلية وذلك استناداً إلى مبدأ بريجنيف.^(*)

من خلال رصد وتتبع السياق التاريخي والنظري للسيادة، نخلص إلى فكرة أساسية مفادها أن مفهوم السيادة الوطنية عرف نقلة نوعية من بعده المطلق الذي يشير إلى السلطة العليا والمطلقة للدولة وإلى كامل الحرية والتصرف بلا قيود ولا ضوابط في المجال الداخلي والخارجي، بل أكثر من ذلك كانت سيادة الدول تقاس بمدى قدرتها على شن الحروب وإحكام السيطرة وبسط النفوذ في المسرح الدولي، إلى البعد النسبي أو ما يعرف بالسيادة المحدودة أو المقيدة بأداء الدولة للالتزامات الدولية، بل وأكثر من ذلك أصبحت السيادة مفهوماً نظرياً أكثر منه واقعياً خاصة في ظل تدويل حقوق الإنسان وتنامي ديناميات العولمة والاعتماد المتبادل والحرب على الإرهاب، الأمر الذي أفرز مضاعفات خطيرة على مبدأ السيادة الوطنية، الذي بات يواجه تحديات كبرى في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، بالرغم من كونه يعد من الركائز الأساسية التي يقوم عليها بنيان وصرح القانون الدولي المعاصر⁽¹⁾، (وهو سنراه في المطلب القادم).

المطلب الثاني

مبدأ السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة بين النص والممارسة.

1- الأساس القانوني لمبدأ السيادة الوطنية:

يشكل مبدأ السيادة الوطنية أحد الأسس الصلبة التي يقوم عليها التنظيم الدولي المعاصر، ومن أجل ذلك نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة "على أن المنظمة تقوم على مبدأ

(*) مبدأ بريجنيف، نسبة إلى الزعيم السوفياتي السابق "ليونيد بريجنيف". بمقتضى هذا المبدأ يحق للإتحاد السوفياتي أن يتدخل للدفاع عن الشيوعية في دائرة نفوذه المتمثلة في أوروبا الشرقية.

(1) Zhekeyeva Aiman, *la souveraineté et la réalisation de la responsabilité internationale des Etats en droit international public*, thèse de doctorat en droit, Université Paris 12 Val de Marne, Février 2009, p. 7.

المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء⁽¹⁾، ومن جهة أخرى أكد الإعلان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 بخصوص مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، "أن جميع الدول المتساوية في السيادة، لها حقوق وواجبات متساوية، وهي أعضاء متساوية في الجماعة الدولية، بالرغم من اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"⁽²⁾.

تعتبر المساواة السيادية "légalité souveraine" كميّار أساسي لتحديد التساوي في الحقوق والواجبات بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية "l'organisation universelle" وفي مقدمتها حقوق المشاركة والتصويت في أعمال المنظمة وفقا لقاعدة أن لكل دول صوت واحد. بيد أن هذه القاعدة لا تخلو من استثناءات، وهو ما يتجلى بالأساس في كون بعض أجهزة منظمة الأمم المتحدة هي حكر على القوى الكبرى على غرار مجلس الأمن.

ويُفهم من ذلك أن فلسفة الميثاق قامت على ضرورة الموازنة بين ما تفرضه حقوق السيادة في المساواة القانونية بين الدول الأعضاء بصرف النظر عن أحجامها وأوزانها، وبين ما تفرضه مقتضيات الفاعلية، من ضرورة تحمل الدول الكبرى أعباء ومسؤوليات خاصة في ما يتعلق بدورها في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومن ثم مطالبتها بأن تتمتع في مقابل ذلك بحقوق ومزايا موازية.

وعلى هذا الأساس فقد اقتضت الاعتبارات الخاصة بتنفيذ دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، مقارنة بدور عصابة الأمم، منح الدول الخمس الكبار مقاعد دائمة في مجلس الأمن ومزايا تصويتية لا تتمتع بها بقية الدول الأعضاء في المجلس "كحق الفيتو" "le droit de véto"⁽³⁾.

ومن هذا المنطلق يتعين البحث عن فكرة جديدة للمساواة قوامها تناسب السلطة مع المسؤولية، بعيدا عن الادعاء بأن هذه القاعدة مخالفة لمبادئ الديمقراطية، ذلك أن الديمقراطية الحقة كما كتب "جورج سيل" تعني: "وضع كلّ في مكانه الصحيح وفقا لقدراته وإمكانياته، كما تعني إعطاء كل عضو في تكوين اجتماعي ثقلا يتوازن مع الفائدة التي ينالها المجتمع من تواجده كعضو فيه".

(1) راجع المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) Jean Claude Zarka, op, cit, p. 32.

(3) حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، على الرابط الإلكتروني:

تاريخ الدخول إلى الموقع ، (2014/1/25). « <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/avr2003/nafiaa.html> »

وبالتالي يجب أن يفهم مبدأ المساواة على أساس أنها مساواة نسبية وهو أمر تقتضيه مبادئ العدالة الدولية.⁽¹⁾

يرتبط مبدأ السيادة الوطنية ارتباطاً عميقاً بمفهوم الاستقلال، الذي يعبر عن مظهر من مظاهر السيادة، والتحرر من كل أشكال الضغط والتبعية الخارجية سواء كانت سياسية أو قانونية.⁽²⁾

الواقع أن الاستقلال السياسي يعد شرطاً لازماً لتمكين الدولة من ممارسة اختصاصاتها ومظاهر سيادتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك بفرض الإرادة وبسط السيطرة في الداخل واكتساب نصيب من الاحترام والهيبة في الخارج، ولذلك تفقد الدولة من سيادتها بقدر ما تفقده من استقلالها، فتاريخ السياسة الدولية يزخر بعدة نماذج لدول فاقدة للسيادة بسبب خضوعها للاستعمار المباشر وأخرى ناقصة السيادة بحكم خضوعها لنظم دولية خاصة بالحماية، الانتداب، الوصاية أو حتى التبعية السياسية.

إن النتيجة المنطقية المترتبة على الاعتراف بسيادة الدولة واستقلالها تكمن في تمتعها بالمزايا التالية:

- 1- كنتيجة متفرعة عن سيادة الدولة يعترف القانون بمجموعة من الحقوق على رأسها إبرام المعاهدات الدولية، تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تسببها أو تصيب رعاياها أو إصلاح هذه الأضرار.⁽³⁾
- أما على المستوى الداخلي فللدولة مطلق الحرية والسيادة في التصرف في مواردها الأولية وثروتها الطبيعية.
- 2- المساواة بين الدول: يترتب على مبدأ السيادة المساواة القانونية في الحقوق والواجبات بين الدول بغض النظر عن أحجامها وأوزانها ومكانتها في النظام الدولي.
- 3- واجب الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول.
- 4- حق الدول في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية بشكل حر وسيد.
- 5- تمتع الدولة بالحصانة القضائية، بحيث لا تخضع أية دول في تصرفاتها لقضاء دولة أجنبية.⁽⁴⁾

(1) محمد سعيد الدقاق، المرجع السابق، ص 151.

(2) محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 319.

(3) محسن أفكيرين، القانون الدولي العام، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص 348.

(4) Jean Claude Zarka, op. cit, p. 33.

الملاحظ أن مبدأ السيادة يشكل إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي باعتباره يعكس الإرادة السيادة للدول "la volonté souveraine" فضلا عن كونها تمثل إحدى القواعد المعيارية الضرورية لتنظيم العلاقات الدولية.⁽¹⁾

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها مبدأ السيادة في تعزيز العلاقات الودية والتعاونية بين الدول فإن القانون الدولي لم يكتفي فقط بإقرار مبدأ السيادة، بل عمل على دعمه وتعزيزه بمبدأ عدم التدخل وخطر استخدام القوة في العلاقات الدولية، ذلك أن مبدأ السيادة الوطنية يلعب دورا محوريا في تحقيق الهدف الاسمي الذي قام عليه روح ميثاق الأمم المتحدة وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكن بالرغم من أهمية مبدأ السيادة الوطنية إلا أنه بات يواجه تحديات كبرى في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

2- تحديات السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة:

لقد رسّخ سلام وستفاليا 1648 "peace of Westphalia" مجموعة من الترتيبات المؤسسية المكرسة لقدسية سيادة الدولة ومناعة حدودها الإقليمية، عبر إقرار مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن تمتع الدولة بمطلق الحرية في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية بشكل حر وسيد، وذلك في إطار ما يُعرف بثلاثية وستفاليا.⁽²⁾

بيد أن هذه الركائز المعيارية الساعية لتقديس سيادة الدولة وتعزيز هيبتها، فقدت كثيرا من صلابتها في ظل المتغيرات الدولية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، وبالخصوص في إطار تنامي ديناميات التعاون الإقليمي وحركات الاعتماد المتبادل التي تحولت تدريجيا إلى عولمة معقدة التركيبية، ومتعددة الفواعل ومركبة المضامين والمحتويات.⁽³⁾

إضافة إلى ذلك ظهور معايير تأسيسية جديدة ذات أبعاد قيمية باعتبارها متمحورة حول الإنسان، وما ترتب عنها من إقرار مفاهيم جديدة، كالأمن الإنساني، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، حق التدخل الإنساني، الأمر الذي أدى إلى تفكيك القيم التي أسستها القواعد الأمرة "Jus Cogens" للقانون الدولي كمبدأ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

(1) Zhekeyeva Aiman, op, cit, p. 7.

(2) حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق، ص 28.

(3) سالم برفوق، ابيستومولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان في: العالم الاستراتيجي، العدد 08، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جانفي 2009، ص 6.

إن المتغيرات الدولية الطارئة على بنية العلاقات الدولية على جميع الأصعدة والمستويات سواء الاقتصادية، السياسية، الثقافية والتكنولوجية، أدت إلى إفراز مضاعفات خطيرة على مبدأ السيادة الوطنية، وهو الأمر الذي يظهر بالأساس في النقاشات المحتدمة في الأوساط الأكاديمية والعلمية حول واقع ومستقبل السيادة الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

فإذا كان عالم السياسة الفرنسي "بتران بادي" "B. Badie" ذهب للحديث عن عالم بلا سيادة "un monde sans souveraineté" فإن "جيمس روزنو" "J. Roseno" قال بفكرة السياسة ما بعد الدولية "post internationale" كدلالة ساطعة عن تراجع مكانة الدولة بفعل تنامي دور الفواعل الدولية الجديدة وهو الأمر الذي يؤكد على تراجع النموذج الوستفالي للسيادة ومن ثم الدخول في عالم ما بعد وستفاليا.⁽¹⁾

أما الاقتصادي الياباني "كينش أوهماي" "Keniche Ohmae" فقد طرح فكرة نهاية الدولة القومية في ظل تنامي دور الاقتصاديات الإقليمية⁽²⁾، هذا وجدير بالإشارة أيضا إلى الطروحات الكوسموبوليتانية والمعيارية التي تتجلى بالأساس في إسهامات عدد من الباحثين في السياسة العالمية، من أمثال: "مارك هوفمان" "M. Hoffman"، "بيليس وسميث" "Baylis" و"ديفيد هيلد" "D. Held" و"جون بورتون" "J. Burton" في كتابه "المجتمع العالمي" "World society" إن الهدف الكامن من وراء هذه الإسهامات الفكرية هو بناء مسارات جديدة لأنسنة التفاعلات الدولية وبناء عالم كوسموبوليتاني يقوم على مركزية الإنسان.⁽³⁾

في ضوء هذه الطروحات النظرية الجديدة، والتي تتجاوز وتتحدى المنطق التقليدي الذي كان يحكم العلاقات الدولية، فإنه من الضروري أن نتساءل عن التحديات التي تواجه السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟

أ. إشكالية السيادة الوطنية في ظل تنامي ديناميات العولمة:

تشكل العولمة^(*) أحد المفاهيم الثورية في العلاقات الدولية، بحكم نزعتها العدائية للحدود الإقليمية، وسعيها الدائم والمستمر لتحقيق الاندماج على المستوى العالمي، عبر تسريع وتكثيف العمليات والنشاطات

(1) مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، في: العالم الاستراتيجي، العدد 3، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ماي 2008، ص 9.

(2) محمود حيدر، تحولات الدولة الأمة في سجاليات الفكر الغربي، الفكر السياسي، العددان الثامن عشر-التاسع عشر، ربيع صيف، 2003، ص 143.

(3) سالم برقوق، إيستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، ص 7.

(*) في سياق تحليل ظاهرة العولمة، يجب التمييز بين العولمة كعملية تاريخية process والتي يشير إليها مصطلح globalisation والعولمة كنسق فكري وإيديولوجي والتي يشير إليها مصطلح globalism.

الهادفة لتعزيز التبعية العالمية المتبادلة.⁽¹⁾ ويشير مفهوم العولمة إلى ذلك الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار، ورؤوس الأموال على المستوى العالمي، كما تعني تجاوز الولاءات التقليدية، لتحل محلها ولاءات جديدة والتي عادة ما تكون نفعية وبرغماتية.⁽²⁾

في إطار تحليله لإشكالية العولمة والسيادة، يرى الدكتور "حسن نافعة" أن المعدلات المتسارعة لعمليات العولمة "Process" ساهمت في إحداث تحولات هامة على مستوى هيكل وموازن القوة في النظام العالمي، وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث شروحات عميقة في مفهوم السيادة الوطنية ويمكن تحديد هذه التحولات في:⁽³⁾

1- إعادة توزيع وتغيير الأوزان النسبية للفاعلين في النظام العالمي لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني العالمي) على حساب الدول والمنظمات الدولية الحكومية، وهو ما يؤكد على تراجع دور ومكانة الدولة وانحسار هيبتها ونفوذها في السياسة العالمية، وفي هذا الصدد يعتقد "جيمس روزنو" أننا نعيش في عالم ثنائي مقسم إلى: (أ) عالم دولاتي، (ب) عالم ما بعد وستفالي.

2- إعادة توزيع عناصر القوة في النظام العالمي بما يرجح أوزان القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات على حساب القوى التقليدية خاصة العسكرية والديمقراطية.

3- إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام العالمي، خاصة في ظل تراجع القضايا التقليدية التي كانت تحتل موقع الصدارة إبان الحرب الباردة كقضايا الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتقدم قضايا جديدة إلى موقع الريادة، كقضايا حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب الدولي، نزع أسلحة الدمار الشامل، التبشير بالديمقراطية...إلخ

الواقع أن العولمة أفرزت انعكاسات خطيرة على مفهوم السيادة الوطنية وهو ما يمكن إبرازه في

النقاط التالية:

(1) مارتين غريفيتس وتيري أوكالاهان، المرجع السابق، ص 316.

(2) محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 123.

(3) حسن نافعة، المرجع السابق، ص ص 21-22.

- لقد أدت قوى العولمة إلى تفويض هيبة الدولة وانتهاك سيادتها، وفي هذا السياق يرى "جلال أمين" أن سيادة الدولة هي عرضة للتلاشي لتحل محلها الشركات متعددة الجنسيات، ذلك أن الحكومات فقدت القدرة الرقابية على الأنشطة التجارية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات داخل حدودها الإقليمية، فالملاحظ أن الشركات العملاقة العابرة للقوميات لم تكتفي فقط بتحويل سيادة الدول وأقاليمها إلى دوائر نفوذ، بل أصبحت أيضا تمارس مختلف أساليب الضغط، المساومة، أو حتى الإطاحة بالحكومات، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبته شركة "ITT" الأمريكية في الإطاحة بنظام "سلفادور ألندي في الشيلي سنة 1973".⁽¹⁾

- إن المشهد الثاني الذي يعبر عن تآكل سيادة الدولة في ظل العولمة يكمن في ميوع القدرة الرقابية والضبطية للدولة على حدودها، وذلك بفعل تأثير التكنولوجيات الحديثة التي ظهرت في مجال الإعلام والاتصال، وتفاقم الثورة المعلوماتية والرقمية⁽²⁾، ناهيك عن الدور الذي تلعبه الأقمار الصناعية في أعمال الجوسسة التي غالبا ما تؤدي إلى تعريض سيادة الدول وأمنها القومي للخطر.⁽³⁾

- لقد أدت عملية العولمة إلى تكثيف التوجه نحو الإقليمية التي تعززت في مختلف مناطق العالم^(*)، غير أن حركات الاعتماد المتبادل والتعاون الإقليمي تعتبر من الخصائص الجوهرية التي تطبع الاقتصاد المعولم.

إن التجارب الناجحة في التكامل والاندماج قامت على فكرة السيادة المحدودة، ذلك أن نجاح المسار التكاملي يقتضي بالأساس تنازل الدول الأطراف في العملية التكاملية عن جزء من سيادتها واختصاصاتها لصالح مؤسسات فوق قومية، بحيث تتمتع قراراتها بالقوة الإلزامية الكافية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى التنظيم الاندماجي الأوروبي الذي يعبر عن مستوى عالٍ من النضج التكاملي.

في كتابه "نهاية الدولة القومية: صعود اقتصاد الأقاليم"، يرى الاقتصادي الياباني كينيش أوهماي أن الدولة القومية فقدت مكانتها في النظام العالمي الذي تلعب فيه الاقتصاديات الإقليمية الدور القيادي والقدرة

(1) محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 123.

(2) مخلوف ساحل، المرجع السابق، ص 22.

(3) بوراس عبد القادر، المرجع السابق، ص 49.

(*) تشير إحدى دراسات صندوق النقد الدولي (FMI) إلى أنه يتواجد حوالي 45 نظاما تكامليا اقتصاديا عبر العالم في مختلف صورته ومراحله وهو ما يشمل حوالي 75% من دول العالم وتسيطر هذه التكتلات على 85% من المبادلات العالمية.

على التفاعل والازدهار في السوق العالمية، من بين القوى الفاعلة في نسق العولمة والتي يقع على عاتقها إدارة الاقتصاد العالمي، تجدر الإشارة إلى بعض المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي FMI، المنظمة العالمية للتجارة OMC، البنك العالمي، والتي تدخلت بشكل واضح في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث، وبالخصوص في إطار ما يُعرف ببرامج التعديل الهيكلي، وسياسة المشروطة.⁽¹⁾

من المفارقات التي يمكن تسجيلها في إطار تحليل إشكالية العلاقة بين السيادة والتعاون الإقليمي في ظل العولمة، هو أن الدول كلما تنازلت عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات فوق قومية كلما ساهم ذلك في تحقيق مناعتها، ذلك أن مخاطر التهميش والإقصاء في إطار العولمة أشد بكثير من مخاطر تنازل الدول عن جزء من اختصاصاتها لصالح التنظيمات الاندماجية، ومن هذا المنطلق فالدول تسعى للتكامل والاندماج لإنقاذ السيادة ولكن بتكلفة التضحية بجزء منها لصالح المؤسسات فوق القومية، وهو الأمر الذي يدفع للتحويل من الدولة الأمة القائمة على الهوية الوطنية إلى الدولة المنطقة "Etat région" القائمة على أساس هوية إقليمية في ظل العولمة.

أ. عولمة حقوق الإنسان وإعادة البناء المفاهيمي للسيادة:

لقد شكّل انهيار الاتحاد السوفياتي كولة، وتآكل الشيوعية كعقيدة، أحد التحولات الثورية التي طالت بنية النظام الدولي، الذي انتقل من الثنائية القطبية "Bipolaire" إلى أحادية أمريكية ذات تفوق استراتيجي شامل. وعلى هذا الأساس دخل العالم في عهد "السلم الأمريكي" "Pax Americana" الذي أصبحت فيه الدول والشعوب تركز إلى هيمنة أمريكية محدودة.⁽²⁾

كما أفرز انهيار الإمبراطورية السوفياتية وتآكل منطقتها المعياري القائم على الإيديولوجية الماركسية - اللينينية- واقعا عالميا جديدا قائما على هيمنة النسق الإيديولوجي النيوليبرالي المكرس "لعولمة حقوق الإنسان" كهيكلة مرجعية مؤسّسة ومنمّطة لسلوكيات الفواعل الدولية، وهو ما يتجلى بالأساس في إسهامات المقاربات المعيارية والكوسموبوليتانية الجديدة القائمة على مركزية الإنسان في السياسة العالمية، من حيث جعله كغاية للعالم بمؤسساته المشتركة وبمصالح فواعله المتناقضة وهو ما كرسته أرضية فيينا 1993 الذي انضمت إليها 172 دولة لبناء تصور قيمي كوني متمحور حول حقوق الإنسان ذات طبيعة عالمية متكاملة ورافضة للتجزئة والانتقاء. هذا وجدير بالإشارة أيضا إلى المشروع الذي طرحه الأمين العام السابق للأمم

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص ص 47-48.

(2) جوزيف ناي (الابن)، المرجع السابق، ص 255.

المتحدة "كوفي عنان" على الجمعية العامة في دورتها (54) حيث أكد فيه على سيادة الأفراد وعلى ضرورة حماية الوجود الإنساني⁽¹⁾ ذلك أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفراداً آمنين، كما أن الدولة لم تعد سيدة عندما تتضارب مصالحها مع حاجيات الإنسان -المواطن- ذلك أن الإنسان هو المكون الحيوي لحياة الدولة، إن هذه الطروحات المعيارية والحقوقية أسست لمفاهيم جديدة: كالأمن الإنساني، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، حق التدخل "le droit d'ingérence" ضف إلى ذلك ضرورة تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، بيد أن العمل الدولي، يقر بأن التدخلات الإنسانية أصبحت محل تسييس على نطاق واسع، باعتبارها تحمل في طياتها نوايا إمبريالية مضمرة، وبالتالي انتهاك سيادة الدول باسم حقوق الإنسان، وعلى مذبح المصالح والرهانات الاستراتيجية الأمريكية، ولكن تبقى قضية الدفاع عن حقوق الإنسان هدفاً مشروعاً، ولكن الشيء المرفوض يكمن في التدخلات الانتقائية "intervention sélective" التي يتم تكيفها بحسب الأهمية الجيواقتصادية والطاقوية للدول المستهدفة.

الواقع أن المقاربات المعيارية والحقوقية الجديدة أدت إلى إعادة صياغة محتوى السيادة وتحديدها بمسؤولية التوافق مع الالتزامات القانونية والمعيارية الدولية.⁽²⁾

ج. أزمة السيادة الوطنية في ظل عولمة الحرب على الإرهاب:

تعتبر قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، من بين المداخل الرئيسية التي توظفها القوى الكبرى لتحقيق مصالحها الحيوية والاستراتيجية، على حساب تقويض السيادة الوطنية والاستقلال السياسي لدول العالم الثالث (خاصة العربية والإسلامية منها). لقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى إفراز مضاعفات خطيرة على مبدأ السيادة الوطنية، ذلك أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي، سلكت نهجاً أحادياً، يقوم على الغطرسة والاستخدام الانفرادي للقوة، الأمر الذي أدى إلى خرق وهدم المبادئ والمكاسب التي حققها القانون الدولي كمبدأي السيادة وعدم التدخل، فالواقع أن الحرب الأمريكية على الإرهاب، مثلت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، باعتبارها ساهمت في إبتداع شرعية دولية موازية تقوم على قانون الهيمنة بدلاً من شرعية الأمم المتحدة.⁽³⁾

(1) حسن نافعة، المرجع السابق، ص 23.

(2) سالم برقوق، إيبستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، ص ص 6-7.

(3) يوسف أمال، نحو تأصيل شرعية جديدة موازية للشرعية الدولية، في: الملتقى الوطني حول استعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون وهيمنة القوة، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 19-20 ماي 2013، ص 1.

يرى مدير مكتب التخطيط بوزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد هاس "R. Haas" "أن الدول لم تعد سيدة عندما تتحول أراضيها إلى ملاذات آمنة للإرهاب الدولي".

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن الممارسات الدولية الانفرادية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي أفرزت انعكاسات خطيرة على مبدأ السيادة الوطنية.

اللافت للنظر أن نظرية السيادة المطلقة زمنها قد ولى، خاصة في كنف نسق عولمي يتميز بتنامي ديناميات الاعتماد المتبادل والترابط الشبكي على المستوى العالمي، ضف إلى ذلك تأثير قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، وعولمة حقوق الإنسان والديمقراطية وما يترتب عن ذلك من إقرار مسؤولية الحماية وتكريس حق التدخل الإنساني والديمقراطي، وهو الأمر الذي جعل من مفهوم السيادة قضية نظرية أكثر منها واقعية، كما أصبحت الدولة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة كائناً اعتبارياً أكثر منه طبيعياً بفعل انكماش القيمة المادية للمجال الوطني، وبحكم تنامي دور الفواعل عبر الوطنية، وميوع القدرة الرقابية للدولة على حدودها بسبب النشاطات والعمليات العابرة للحدود.⁽¹⁾

الواقع أن السيادة الوطنية في ضوء التحولات الدولية الراهنة هي عرضة للتآكل من الخارج بفعل للضغوطات والتدخلات الخارجية، ومن الداخل بفعل الصراعات الهوياتية والحركات الانفصالية التي غالباً ما تؤدي إلى تفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية.

وفي المحصلة النهائية يمكن القول أنه ثمة ثلاثة اتجاهات أساسية تناولت تحديات السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة:

الاتجاه الأول: قال بفكرة تلاشي واضمحلال السيادة بحكم تأثيرات قوى العولمة في جميع الأصعدة والمستويات سواء الاقتصادية، السياسية، الثقافية، التكنولوجية... إلخ.

الاتجاه الثاني: يرى أن السيادة أصبحت مرنة بما يمكنها من الاستيعاب والتكيف مع المتغيرات الدولية الراهنة، كما يقر هذا الاتجاه بتراجع دور الدولة ولكنه في الوقت نفسه يرفض فكرة اختفاء السيادة، ويربط بالمقابل بقاء السيادة بديمومة واستمرارية الدولة.⁽²⁾

(1) سالم برقوق، ايبستيمولوجية العلاقات الدوابة في ظل عولمة حقوق الإنسان، ص 8.

(2) حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 61.

الاتجاه الثالث: ذهب إلى القول بفكرة تحول السيادة إلى مؤسسات الحكم العالمي هدفا في تحقيق الحكومة العالمية المنشودة.⁽¹⁾

المطلب الثالث

مبدأ عدم التدخل والمجال المحفوظ للدول.

يشكل مبدأ عدم التدخل أحد المبادئ التقليدية الراسخة في القانون الدولي، كما يُعد من المظاهر الأساسية المعبرة عن سيادة الدولة، باعتباره يمثل رافدا أساسيا من روافدها.

ينطوي مبدأ عدم التدخل على ذلك الالتزام الدولي الذي يقتضي بالأساس، أن تباشر كل دولة اختصاصاتها داخل إقليمها، وأن تمتنع عن كل عمل تدخل يمس الشؤون الداخلية والاختصاص الإقليمي لدولة أخرى.⁽²⁾

بيد أن الصيغة المطلقة لمبدأ عدم التدخل أصبحت في ذمة التاريخ، خاصة في ظل تطور هيكل المجتمع الدولي، واتساع نطاق العلاقات الدولية، وتطور قواعد القانون الدولي التي أصبحت تنظم مسائل كانت فيما مضى تُعد من أمهات المسائل التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدول، وهو الأمر الذي أفضى إلى تحول مبدأ عدم التدخل من المفهوم الجامد إلى المفهوم المرن، وهو ما أثر أيضا على جدلية العلاقة بين الاختصاص الداخلي والدولي، خاصة وأن الخط الفاصل بينهما أصبح شديد الميوعة.⁽³⁾

ولذلك سيتم التركيز على مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية أولا، ثم المجال المحفوظ للدول ثانيا.

1- مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية:

يتشكل المجتمع الدولي، من وحدات ذات سيادة، تدّعي أنه لا سلطة تغلو سلطاتها، ولذلك عادة ما تعتبر التركيبية الفوضوية هي الخاصية الجوهرية، التي تطبع النظام الدولي⁽⁴⁾، الذي يتميز بسيادة منطلق القوة، وعدم قوة نفاذ القانون، خاصة في ظل غياب سلطة مركزية عليا فوق الدول.⁽⁵⁾

(1) محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 132.

(2) حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004، ص 28.

(3) نفس المرجع، ص 18.

(4) محمد السعيد الدقاق، المرجع السابق، ص 12.

(5) Pierre Marie Dupuy, Yann Kerbat, Droit international public, Paris : éditions Dalloz, 2010, p. 6.

فعلى خلاف التركيبة الداخلية التي يعبر عنها بالمجتمع الوطني، الذي يقوم على مركزية السلطة والقوة، وتوفر الأطر القانونية والمؤسسية وجل الوسائل الضرورية لفرض الأمن والنظام العام، فإن التركيبة الدولية التي يُطلق عليها بالمجتمع الدولي، تفتقر إلى هذا النسق النظامي وإلى القدرة الإلزامية والتحكيمية الضرورية لتقنين وضبط سلوكيات الفواعل الدولية.

ومن هذا المنطلق تظهر الحاجة إلى بناء مجموعة من القواعد السلوكية والمعيارية المحكمة والكفيلة بدحر الفوضى وتحقيق النظام العام في المجتمع الدولي والعمل على ترقيته.⁽¹⁾

ومن بين هذه القواعد المعيارية المنظمة للتفاعلات الدولية، تجدر الإشارة إلى مبدأ عدم التدخل، الذي أصبح يكتسي أهمية بالغة في القانون والعلاقات الدوليين، ليس فقط لأنه يشكل إحدى القواعد الأمر "Jus Cogens" والعرفية الاتفاقية، التي تلعب دورا محوريا في الحفاظ على النظام العام الدولي، وحماية السيادة الوطنية والاستقلال السياسي للدول، ولكنه أيضا يُعد شرطا أساسيا لتحقيق التعايش السلمي وتطوير العلاقات الودية والتعاونية بين الدول.⁽²⁾

فضلا عن أهميته الحيوية في الحفاظ على حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودمقرطة الحياة الدولية، بحكم دوره في ضمان المساواة، العدل والتعددية على الصعيد الدولي.

ولكن السؤال المطروح هو: كيف تطور مبدأ عدم التدخل من مجرد إعلانات انفرادية أصدرتها حكومات الدول الثورية (الثورة الفرنسية، الثورة البولشفية، مذهب مونرو) إلى قاعدة دولية ملزمة ومستقرة في القانون الدولي؟

على الرغم من كون الإرهاصات والبوادر الأولى لفكرة عدم التدخل ترجع إلى القرنين السابع والثامن عشر، إلا أنها لم ترق لتصبح قاعدة عالمية ذات قوة إلزامية إلا في القرن العشرين، ذلك أن مبدأ عدم التدخل لم يكن يطبق إلا بين الدول الأوروبية "المتدينة" التي كانت تشكل المجتمع الدولي، بينما كانت دول وشعوب العالم الثالث خاضعة لنظام النهب والسيطرة الإمبريالية.⁽³⁾

إن الأصول التاريخية لفكرة عدم التدخل تعود إلى مجموعة من التخمينات النظرية التي كانت تدور في أذهان مجموعة من الفقهاء الطبيعيين والوضعيين، ثم جاءت مجموعة من الأحداث الدولية، لتشكل

(1) سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية، ص ص 36-37.

(2) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 1.

(3) حسين حنفي عمر، المرجع السابق، 2004، ص 55.

محطات فارقة في التطور التاريخي لمبدأ عدم التدخل على غرار الثورتين الفرنسية 1789 والبولشفية 1917، فضلا عن الإعلان الأمريكي من جانب واحد الذي تضمنه مبدأ مونرو 1823 إلى الإعلان متعدد الأطراف في العالم الجديد الذي وسع من دائرة مبدأ عدم التدخل.

شهدت أوروبا خلال القرنين 17 و18 موجات كبيرة من الحراك الثوري والتي أطلق عليها "الثورات البرجوازية"، حيث كانت الثورة الفرنسية هي الأكثر عمقا والأبعد أثرا. كان هذا الحراك الثوري يُعرض بقاء الأنظمة الملكية والأرسطوقراطية للخطر، الأمر الذي دفع بالحلف المقدس لتبني فكرة التدخل بصفة قانونية وشرعية من أجل تثبيت عروش الملوك وقمع الثورات الآخذة في التنامي والانتشار ليس فقط في أوروبا، بل حتى في المستعمرات الأمريكية. وعلى هذا الأساس شهِر الدستور الفرنسي لسنة 1793 بمبدأ عدم التدخل هدفا في الحفاظ على الامتيازات الناشئة عن الثورة.⁽¹⁾

بالإضافة إلى الثورة الفرنسية، تجدر الإشارة أيضا إلى إسهامات الثورة البولشفية التي ساهمت في إثراء فكرة عدم التدخل من حيث إعطائها مضمونا وبعدها تقديمها، ناهيك عن كونها تشكل إحدى الركائز والثوابت الأساسية للسياسة الخارجية السوفياتية.⁽²⁾

إذا كانت الثورة الفرنسية لعبت دورا محوريا في بلورة مبدأ عدم التدخل، فإن مذهب مونرو "la doctrine de Monroe" شكل محطة فاصلة في تاريخ مبدأ عدم التدخل، خاصة بحكم موقع الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية.

جاء مبدأ مونرو ليؤكد على الرسالة التي وجهها الرئيس "جورج واشنطن" إلى الشعب الأمريكي والتي حذر فيها من تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الصراعات التي تنشب بين القوى الأوروبية.

ومن هذا المنطلق قامت نظرية مونرو على فكرة مزدوجة تؤكد من جهة على ضرورة امتناع الدول الأوروبية عن السياسات التدخلية في شؤون العالم الجديد، باعتبار ذلك يُعد عملا عدوانيا صارخا على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وبالمقابل تلتزم السياسة الأمريكية بالكف عن التدخل في شؤون الدول الأوروبية أو التأثير في سياستها.⁽³⁾

(1) محمد خلف، المرجع السابق، ص 78.

(2) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 73.

(3) Paul Isoart, souveraineté étatique et relations internationales, in : R. J. Dupuy : la souveraineté au XXe siècle, Paris : Librairie Armand colin, 1971, pp. 37-38.

هذا ما أكدته إعلان مبدأ مونرو في 2 ديسمبر 1823 في خطابه السنوي الذي ألقاه أمام الكونجرس والذي جاء فيه: "إن القارة الأمريكية قد وصلت إلى درجة الحرية والاستقلالية، بحيث لا يصح معها احتلال أي جزء من أرضها من قبل الدول الأوروبية، ولقد تضمن مذهب مونرو ثلاث مبادئ أساسية وهي:

(1) مبدأ عدم شرعية الاستعمار، (2) مبدأ عدم التدخل، (3) مبدأ الانعزال.

بيد أن الهدف الكامن من وراء التشهير بمبدأ مونرو يتمحور بالأساس حول ضرورة بناء مجال حيوي خالص ودائرة نفوذ "zone d'influence" أمريكية بامتياز، وذلك بجعل العالم الجديد في مأمن من تدخلات القوى الأوروبية الساعية للسيطرة حتى تسلم القارة للهيمنة الحصرية الأمريكية.⁽¹⁾

باعتبار فكرة عدم التدخل تعبر عن المصلحة المشتركة للدول الأمريكية، فقد رحبت بها العديد من دول القارة، وهو الأمر الذي دفع بالأرجنتين كارلوس كالفو "C. Kalvo" إلى الذهاب أبعد من ذلك، من خلال بناء وتنمية هوية أمريكية مشتركة تقوم على المعايير والأطر المؤسساتية الكفيلة بردع التدخلات الأجنبية.⁽²⁾

ثم جاء مبدأ دراجو "DRAGO" في مذكرته الشهيرة المؤرخة في 29 ديسمبر 1902 القاضية بعدم مشروعية التدخل واستخدام القوة لإستيفاء الديون التي تعقدها الدول، وذلك كان كردة فعل عن الحصار الأوروبي الإيطالي-البريطاني المفروض على فنزويلا بسبب عدم تسديد ديونها المستحقة لعدد من مواطني الدول الأوروبية.

في سياق جهودها لتطوير مبدأ عدم التدخل توصلت الدول الأمريكية في مؤتمر "مونتي فيديو" "Monte video" 1937 إلى تبني اتفاقية خاصة بحقوق وواجبات الدول، بحيث تضمنت "أنه لا يحق لأية دولة التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى". كما تم تطوير هذه القاعدة أيضا في مؤتمر "بيونس آيرس" "Buenos Aires" بالأرجنتين لتشمل تحريم اللجوء إلى احتلال أراضي الدول الأخرى، أو انتهاك سيادتها ووحدتها الترابية.⁽³⁾

لقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر ميكسيكو سنة 1945 وريوديجا نيرو سنة 1947 على تبني هذه المبادئ العامة التي تم تقنينها نهائيا في الميثاق التأسيسي لمنظمة الدول الأمريكية سنة

(1) زهير بوعمامة، المرجع السابق، ص 45.

(2) سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية، ص 44.

(3) محمد خلف، المرجع السابق، ص 78.

1948 التي نصت فيه المادة (7): "أنه لا ينبغي التعدي على حرمة الوحدة الترابية لدولة عضو، ولا يمكن إخضاع أية دولة من الدول ولو مؤقتا للاحتلال العسكري أو لأي شكل من أشكال الأعمال القمعية من طرف دولة أخرى..." ومن هذا المنطلق يتضح أن مبدأ عدم التدخل شكل حجز الزاوية في الميثاق التأسيسي الذي قامت عليه منظمة الدول الأمريكية.⁽¹⁾

بالرغم من أن مبدأ عدم التدخل ظل محصورا في الإطار الجهوي، إلا أن المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية ساهمت في إخراجه إلى آفاق عالمية، من حيث جعله كقاعدة قانونية دولية، ومن أجل ذلك نصت المادة 7/2 من الميثاق الأممي: "بأنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".⁽²⁾

وعلى هذا الأساس أصبح مبدأ عدم التدخل قاعدة دولية ذات قوة إلزامية، بل وأكثر من ذلك فهي تندرج ضمن القواعد الأمر والمطلقة المتصلة بالنظام العام الدولي.

وبحكم الأهمية الحيوية والبالغة التي يكتسبها مبدأ عدم التدخل، فقد أصبح يشكل أحد الدعائم الأساسية التي قامت عليها ميثاق المنظمات الدولية والإقليمية، كما نصت عليه العديد من الدساتير الوطنية للدول^(*)، ناهيك عن كونه يُعد من بين الثوابت والركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسات الخارجية للدول.⁽³⁾

الواقع أن مبدأ عدم التدخل بات يمثل شعار الأهم الذي ترفعه المنظمات الإقليمية على أسنة ميثاقها التأسيسية، وفي هذا السياق نصت المادة (8) من ميثاق جامعة الدول العربية: "على ضرورة أن تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها".⁽⁴⁾

(1) جمال منصر، المرجع السابق، ص 89.

(2) بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص 3.

(*) لقد أشار دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1976 في المادة (90) و(93) على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

(3) عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، عمان: دار دجلة، 2009، ص 145.

(4) حسين حنفي عمر، المرجع السابق، ص 16.

كما أكد ميثاق منظمة الدول الأمريكية في مادتيه (15) و(17) على ضرورة تحريم التدخل في شؤون الدول. وأوردت أيضا المادة (3) من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على ضرورة أن تعمل المنظمة في إطار احترام مبدأ عدم التدخل، المساواة بين الدول، وصيانة السيادة الوطنية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء.⁽¹⁾

لقد شكل مبدأ عدم التدخل أحد المحاور الأساسية للعديد من القرارات التي أصدرتها المنظمات العالمية والإقليمية، إذ يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى القرار رقم 2131 (20) الذي أصدرته الجمعية العامة في 21 ديسمبر 1965 الخاص بعدم قبول التدخل المباشر وغير المباشر لأي سبب كان في الشؤون الداخلية والخارجية للدول، وفي السياق ذاته أكدت الجمعية العامة في إعلانها المتعلق بمبادئ العلاقات الودية بين الدول لسنة 1970 على حظر كل أشكال التدخل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك الحق المؤكد للدولة في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل حر وسيد بعيدا عن كل أشكال الضغط أو التدخل الخارجي.⁽²⁾

ضف إلى ذلك العديد من القرارات التي أصدرتها المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية منظمة الوحدة الإفريقية، بحيث أكدت على أهمية مبدأ عدم التدخل لحماية السيادة الوطنية وتحقيق التعايش السلمي بين الدول.

كما ساهمت بدورها اجتهادات القضاء الدولي في إثراء القانون الدولي وتعزيز مبدأ عدم التدخل، وهو الأمر الذي أكدته محكمة العدل الدولية باعتبارها تمثل الجهاز القضائي للأمم المتحدة في العديد من القضايا مثل: قضية كورفو سنة 1949 وكذلك قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكارغو سنة 1986.⁽³⁾

الحقيقة أن تقنين مبدأ عدم التدخل في المواثيق الدولية ما هو إلا تقنين لقاعدة عرفية مستقرة تكتسب أهمية بالغة باعتبارها تحافظ على السيادة، وتشكل أرضية مناسبة لتطوير العلاقات الودية والسلمية بين الدول.⁽⁴⁾

(1) سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية، ص 48.

(2) Emmanuel Decaux, droit international public, paris : éditions Dalloz, 2010, p. 145.

(3) Blaise Tchikaya, op, cit, p. 57.

(4) حسين حنفي عمر، المرجع السابق، ص 16.

بالرغم من الأهمية الحيوية التي يحظى بها مبدأ عدم التدخل في القانون والعلاقات الدوليين كقاعدة معيارية أساسية لتنظيم التفاعلات الدولية، إلا أن المتغيرات الطارئة على منظومة العلاقات الدولية وعلى بنية المجتمع الدولي أثرت في مفهوم السيادة، ومن ثم في تحول مبدأ عدم التدخل من التفسير الجامد إلى التفسير المرن، الأمر الذي انعكس أيضا على إشكالية العلاقة بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي، خاصة في ظل العولمة وتشابك العلاقات الدولية.

2- المجال المحفوظ للدول:

إن الصيغة المطلقة لمبدأ عدم التدخل زمنها قد ولى، خاصة في ظل نهوض عصر التنظيم الدولي وتطور قواعد القانون الدولي، التي أصبحت تنظم مسائل كانت تعد فيما مضى من صميم السلطان الداخلي للدول.

يشير مصطلح المجال المحفوظ للدول "le domaine réservé" إلى "طائفة من النشاطات الوطنية التي لا يتقيد اختصاص الدولة في ممارستها بأية قيود ناجمة عن القانون الدولي".⁽¹⁾

ولقد ذهب معهد القانون الدولي "institut de droit international" إلى تعريف المجال المحفوظ على أنه يكمن في "الأنشطة والاختصاصات التي تمارسها الدولة وتكون غير مقيدة بالقانون الدولي"، يُستنتج من هذا التعريف المبسط قضية بالغة الأهمية وهي أن النطاق المحجوز للدول هو عرضة للتقلص كلما اتسعت التزاماتها ذات الطبيعة التعاقدية أو العرفية.⁽²⁾

وينقسم الاختصاص المحفوظ للدول إلى ثلاثة أنواع أساسية:⁽³⁾

- **الاختصاص الإقليمي:** الذي تمارسه الدولة على إقليمها بحيث يشتمل على جميع مظاهر الحياة القانونية، ضف إلى ذلك حق الدول في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل حر وسيد، فضلا عن تمتعها بالسيادة الكاملة على ثرواتها الطبيعية، وبمطلق الحرية في التصرف فيها.
- **الاختصاص الشخصي:** الذي تمارسه الدولة على رعاياها ومواطنيها.
- **الاختصاص المرفقي:** الذي ينصرف إلى أجهزة الحكم والإدارة.

(1) محمد السعيد الدقاق، المرجع السابق، ص 270.

(2) محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 124.

(3) حسين حنفي عمر، المرجع السابق، ص 33.

يرى الدكتور "محمد طلعت الغنيمي" أنه بالرغم من كون مبدأ عدم التدخل يعدّ من المبادئ الراسخة والمستقرة في القانون الدولي، إلا أنه ثمة صعوبة كبيرة في تحديد مضمون الالتزام بعدم التدخل، خاصة وأن الحدود والخطوط الفاصلة بين الاختصاصات الداخلية والدولية أصبحت مائعة، هذا وبالإضافة إلى صعوبة إيجاد معيار موضوعي دقيق يضع الحدود الفاصلة والكفيلة بالتعريف بماهية المسائل الداخلية التي يحظر المساس بها باعتبارها تدخل في النطاق المحجوز للدول، والمسائل الدولية التي يجوز للهيئات الدولية التطرق إليها نظرا لكونها تدرج ضمن الاختصاص الدولي، وذلك هدفا في الحفاظ على بقاء المجتمع الدولي، وفي تحقيق الصالح العام الدولي.⁽¹⁾

وتزداد صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين المسائل الداخلية الخالصة والاختصاصات الدولية خاصة في ظل تنامي حركات الاعتماد المتبادل، وتزايد الترتيبات التعاونية الإقليمية والدولية، ضف إلى ذلك تدويل حقوق الإنسان وإقرار مسؤولية الحماية⁽²⁾، ولذلك هاجرت الكثير من المسائل الداخلية إلى المجال الدولي ودخلت في دائرة اهتمامات القانون الدولي، خاصة بعد ظهور عصر التنظيم الدولي، وما ترتب عليه من تقليص مفهوم السيادة المطلقة والاختصاص الداخلي الصارم، والسماح للمنظمات الدولية بالتدخل في العديد من المسائل الوطنية بذريعة حماية حقوق الإنسان والديمقراطية تارة أو بدعوى مكافحة الإرهاب وحفظ السلم والأمن الدوليين تارة أخرى.

ولذلك يرى "بريان أوركارت" في كتابه "تألم السيادة" أن القانون الدولي في ظل النظام العالمي الجديد أصبح يمثل إحدى الوسائل المسخرة لاختراق حرمة الاختصاص الداخلي وانتهاك السيادة الوطنية للدول.⁽³⁾

إن التغيرات الدولية الراهنة وتشابك العلاقات الدولية، أفرزت انعكاسات خطيرة على نظرية المجال المحفوظ للدول، حيث أصبح من الصعب أن نجد جانبا معينا من جوانب الاختصاصات الوطنية بعيدا عن الاهتمامات الدولية، بل حتى حرية الدولة في ممارسة حق التنظيم الذاتي "Auto-organisation" أصبح خاضعا لقيود والتزامات دولية كاحترام حقوق الإنسان.

(1) محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1972، ص 788.

(2) Emmanuel Decaux, op, cit, p. 254.

(3) محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 124.

لقد أدى هذا التحول والانتقال بالعديد من المسائل الداخلية إلى صعيد الاهتمام الدولي، والذي يزداد كلما تشعبت وتطورت العلاقات الدولية إلى التأثير على فكرة السيادة القديمة والتي كانت تعظم وتوسع من نطاق المجال المحفوظ للدول، بحيث ضاعت الفواصل والحدود الصارمة بين الاختصاصين الداخلي والدولي، وهذا ما عبّر عنه الفقيه "فردروس" بقوله: "إن القضايا المتروكة لصميم الاختصاص الوطني يمكن أن تتحول بمعاودة جماعية أو ثنائية إلى قضايا دولية".⁽¹⁾

فهل سيساهم مبدأ عدم التدخل في حماية السيادة الوطنية للدول في ظل المتغيرات الدالية الراهنة؟

المطلب الرابع

مبدأ عدم التدخل وحماية السيادة الوطنية.

تعتبر ظاهرة التدخل الدولي في مضامينها وأبعادها الكلية انعكاساً طبيعياً لسياسة القوة في العلاقات الدولية، سواء كانت عسكرية، اقتصادية، أم دبلوماسية، ولذلك فالعمليات التدخلية تنطوي على مساس صارخ بسيادة الدولة واستقلالها السياسي.

هذا ما أكدته محكمة العدل الدولية باعتبارها تمثل الجهاز القضائي لهيئة الأمم المتحدة، وذلك في حكمها الصادر في 28 يونيو 1986 بخصوص قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في "نيكارغوا" حيث اعتبرت أن التدخل في شؤون الدول يعد انتهاكاً لسيادتها واستقلالها.⁽²⁾

ومن هذا المنطلق تظهر الأهمية البالغة التي يكتسبها مبدأ عدم التدخل بحكم ارتباطه العميق بقضايا حيوية وحساسة تتعلق بالأساس بحماية سيادة الدول وأمنها القومي.⁽³⁾

يشير مفهوم عدم التدخل إلى ذلك الالتزام الدولي الذي يفرض على الدولة واجب مباشرة اختصاصها داخل إقليمها، وأن تمتنع عن أي عمل يعد من الاختصاص الإقليمي لدولة أخرى.⁽⁴⁾ ذلك أن احترام سيادة الدول واستقلالها السياسي، يتنافى والسياسات التدخلية في شؤونها الداخلية والخارجية، ومن

(1) حسين حنفي عمر، المرجع السابق، ص 26.

(2) Jean Claude Zarka, op.cit. P 34.

(3) عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، المرجع السابق، ص 9.

(4) عبد العزيز محمد سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1980، ص 471.

أجل ذلك صاغ "فاتل" "Vattel" في القرن التاسع عشر واجب عدم التدخل للحفاظ على سيادة الدول، كما اعتبر أن التدخل من دون سبب عادل، يعد جريمة في القانون الدولي.⁽¹⁾

وفي السياق ذاته كتب "فينيست" "J. Vincent" في عمله الشهير "عدم التدخل والنظام الدولي" على أن "مبدأ عدم التدخل تم إقراره من منطلق حق الدولة في السيادة كميّار لتقييم سلوكيات الدول في المجتمع الدولي، ويعبّر صراحة عن ضرورة احترامه بعدم اللجوء إلى التدخل".⁽²⁾

وعلى هذا الأساس يعد مبدأ عدم التدخل عنصرا ضابطا ومقيدا لسلوكيات الدول من أجل التحكم فيها على الوجه الذي يحفظ سيادة الدول الأخرى في النسق الدولي.⁽³⁾

الملاحظ أن انتهاك مبدأ عدم التدخل، عادة ما يؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على سيادة الدول، ووحدتها الترابية، وهو الأمر الذي يقوض كيان الدول ككل، ذلك أن السيادة تمثل أحد الأركان الأساسية للدول، والتي لا تقوم لها قائمة بدونها.⁽⁴⁾

ومن أجل ذلك نصت العديد من الدول في دساتيرها الوطنية، وفي سياساتها الخارجية، بمبدأ عدم التدخل للحفاظ على استقلالها السياسي وأمنها القومي، نظرا لكون مبدأ عدم التدخل، يشكل الحصن المنيع لحماية السيادة الوطنية، والجبهة الصامدة ضد المحاولات الأجنبية الساعية لتقويض السلامة الإقليمية للدول وتعريض أمنها القومي للخطر، ولذلك كثيرا ما تمسكت به الدول لإحباط المؤامرات والمشاريع الإمبريالية الساعية لسيطرة النفوذ على حساب اختراق المجالات السيادية للدول، وذلك باسم حماية حقوق الإنسان والأقليات أحيانا، أو بدعوى مكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل أحيانا أخرى، أو حتى التذرع بإجراء إصلاحات ديمقراطية باعتبارها تشكل أحد المداخل الناعمة الكفيلة باحتواء وتطويق ظاهرة الإرهاب الدولي، وغيرها من مبررات التدخل التي تتستر ورائها القوى الكبرى لتنفيذ مشاريعها الجيوسياسية الرامية للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي.

وفي الأخير، يمكن القول أن مبدأ عدم التدخل يعتبر من الدعائم الأساسية لحماية السيادة الوطنية للدول، وأن الحفاظ عليه هو الذي يرسخ استقلالها، ويعزز حقها في اختيار أنظمتها السياسية،

(1) محمد خلف، المرجع السابق، ص 78.

(2) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 557.

(3) سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية، ص 37.

(4) حسين حنفي عمر، المرجع السابق، ص 27.

والاقتصادية، والثقافية، والدستورية بشكل حر وسيّد، فضلا عن تمتعها بالسيادة الكاملة على ثرواتها الطبيعية، وبمطلق الحرية في التصرف فيها، وأن الإطاحة به يعد هدرا لاستقلالها، واعتداء سافرا على سيادتها.⁽¹⁾

بيد أن فكرة السيادة المطلقة التي تتنافى بشكل صارم والسياسات التدخلية في شؤون الدول زمنها قد ولى، خاصة في ظل تدويل العديد من المسائل الداخلية، التي كانت تعد فيها مضى من صميم الاختصاص والسلطان الداخلي للدول، وذلك بفعل عولمة حقوق الإنسان، وإقرار مسؤولية الحماية، تنامي قضايا مكافحة الإرهاب، ضف إلى ذلك نهوض عصر التنظيم الدولي وتطور قواعد القانون الدولي، وغيرها من العوامل التي أثرت على مبدأ عدم التدخل من حيث جعله يتسم بالمرونة، الأمر الذي أدى إلى تخلي الدول عن سيادتها المطلقة ورضيت باختصاص داخلي محمل بالعديد من الالتزامات الدولية.⁽²⁾

المبحث الثالث

الإطار النظري لدراسة ظاهرة الإرهاب الدولي واستراتيجية الحروب غير المتوازية.

يعتبر الإرهاب من أقدم الظواهر التي عرفت العلاقات الاجتماعية والإنسانية، كما أصبح في ظل المتغيرات الدولية الراهنة يشكل ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان، فضلا عن كونه يحتل موقع الصدارة ضمن سلم أولويات السياسة العالمية المعاصرة.

وعلى الرغم من كون ظاهرة الإرهاب حظيت باهتمام واسع في إطار الدراسات القانونية والسياسية إلا أنها تبقى عصية عن التعريف ذلك أن مصالح القوى الكبرى تقتضي ذلك. ولكن ثمة إجماع دولي حول حقيقة باتت واضحة وهي أن الظاهرة الإرهابية تشكل جريمة دولية نظرا لكونها تهدد الحياة الإنسانية، وتضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول وتهدد السلم الدولي وتقوض دعائمه، فضلا عن كونها تمثل أحد التهديدات اللاتماثلية التي ساهمت في إحداث تحولا جذريا وثوريا في الاستراتيجيات العسكرية والأمنية للدول من خلال بروز ما يعرف في الأدبيات العسكرية والأمنية باستراتيجية الحروب غير المتوازية.

(1) Paul Isoart, Op.cit. pp. 24-25.

(2) حسين حنفي عمر، المرجع السابق، ص 5-13.

المطلب الأول

ظاهرة الإرهاب الدولي المفهوم والخطر.

يشكل الإرهاب إحدى الظواهر التاريخية التي تعكس مظهر من مظاهر العنف الذي يعد من المحاور الأساسية والمتأصلة في العلاقات الاجتماعية والدولية، ولكن بالرغم من تاريخانية الظاهرة الإرهابية إلا أنها عرفت تطورات نوعية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، بحيث أصبح الإرهاب ظاهرة مركبة شديدة التعقيد ومتعددة الدوافع والوسائل والأهداف⁽¹⁾ كما شهدت الظاهرة أيضا تطورات ملحوظة سواء من حيث النطاق الجغرافي أو من حيث الأساليب والأشكال التي تتخذها العمليات الإرهابية أو حتى من حيث طبيعة الفواعل ونوعية المخاطر والتهديدات التي تفرزها العمليات الإرهابية وبالخصوص بحكم استفادتها من آثار العولمة ومن التطورات التكنولوجية الحاصلة على مستوى القدرات التسليحية والتدميرية، بحيث أضحت الأعمال الإرهابية تخلف خسائر جسيمة في الممتلكات والأرواح تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية⁽²⁾، الأمر الذي جعل من الإرهاب الدولي كظاهرة مرضية تحتل موقع الصدارة ضمن القضايا الأمنية العالمية المعاصرة، خاصة وأنها تشكل أحد التهديدات غير المتوازنة (Asymétrique) التي باتت تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول، فضلا عن كونها تمثل خطرا استراتيجيا على السلم والأمن الدوليين.

يعتبر الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ظاهرة عولمية منفصلة من القيود الجغرافية وعابر للحدود والأوطان، كما أنها لم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو بحضارة بعينها بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل، بما في ذلك الدول التي كانت تعتقد أنها في منأى عن الهجمات الإرهابية.⁽³⁾

أولا: المقاربة المفاهيمية لظاهرة الإرهاب الدولي.

بالرغم من الاهتمام الواسع الذي حيت به ظاهرة الإرهاب في إطار الدراسات القانونية والدولية، كما شكلت محورا أساسيا للعديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، بيد أن معظم الجهود التي بذلت بشأن

(1) Mhand Berkouk, Terrorisme : An Etymo-epistemological Analysis, in : Wafula Okumu and Anneli Botha, understanding terrorism in Africa, South Africa : institute for security studies , 2008.p4.

(2) إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية في: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص274.

(3) لونييسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص1.

صياغة تعريف دقيق وواضح للظاهرة يحظى بالإجماع الدولي باعت بالفشل النسبي، خاصة في ظل الاختلافات العميقة على المستويات الإيديولوجية والمذهبية بين الباحثين أو حتى تبعا لتضارب المصالح والرهانات الاستراتيجية، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على إمكانية صياغة تعريف جامع ومانع لظاهرة الإرهاب التي عادة ما توصف على أنها عصية عن التعريف⁽¹⁾، غير أن هذا لا يمنع من تبني مجموعة من التعاريف التي تساهم في خدمة الموضوع الذي هو محل البحث والدراسة.

فإذا كانت ظاهرة الإرهاب من الناحية اللغوية كما تعرفه مجموع القواميس تشير إلى إثارة الخوف والرعب والفرع، فإن التعاريف التي قدمت بشأن الظاهرة من الناحية الاصطلاحية هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف.

يشير مفهوم الإرهاب كما يعرفه "ماليسون" "Mallison" إلى الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستعماله من أجل بلوغ أهداف سياسية. "وهناك أيضا من يطرح تعريف مبسط للإرهاب على أنه ممارسة سياسية تتم بوسائل جرمية."⁽²⁾

أما الدكتور "أحمد نبيل حلمي" يعرف الإرهاب بأنه "الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة مجموعة أو دولة ينتج عنه حالة من الرعب والألمن ويخلف خسائر جسيمة في الممتلكات والأرواح، كما يهدد الحريات الأساسية، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة لكي تغير سلوكياتها ومواقفها تجاه موضوع ما".

بينما يذهب "أدونيس العكرة" إلى تعريف الإرهاب بأنه "منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها."⁽³⁾

قدمت عدة جهات تعاريف مختلفة للظاهرة الإرهابية، غير أنها لم تخلوا من انحيازات قيمة خدمة لمقاصدها وأهداف سياساتها الخارجية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى التعريف الذي قدمته وزارة الخارجية الأمريكية للإرهاب على أنه يشير إلى "العنف المعتمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير مقاتلة، ويهدف عادة إلى التأثير في الجمهور والرأي العام".

(1) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 273.

(2) محمد سعادي، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 187.

(3) سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، عمان: دار الثقافة، 2009، ص 36.

يُلاحظ أن هذا التعريف ركز على الإرهاب الذي تمارسه الفواعل الغير دولاتية، ولكنه تجاهل إرهاب الدولة الرسمي الذي تمارسه القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما على صعيد الجهود الدولية والإقليمية لتعريف ظاهرة الإرهاب الدولي، فإنه حري بالإشارة إلى المؤتمر الدولي الذي عقدته عصابة الأمم في عام 1937 والذي تمخضت عنه اتفاقية دولية لقمع الإرهاب، الذي ينصرف إلى "جل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ويكون هدفها إثارة الفرع والرعب لدى شخصيات معينة أو لدى جماعات من الناس أو لدى عامة الجمهور".⁽¹⁾

كما عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 60/49 الصادر في 9 كانون الأول 1994 تحت عنوان "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي" على أنه يتمثل "في كل الأعمال الإجرامية التي يقصد منها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين لأغراض سياسية، وهذه الأعمال لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال أيا كان الطابع السياسي أو الفلسفي أو العقائدي أو العرقي أو الديني أو أي طابع آخر".⁽²⁾

ومن خلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في هولندا لبحث أهم القضايا المرتبطة بخطط مكافحة الإرهاب في 16 نوفمبر 2001 قدمت بلجيكا صيغة مشروع لتعريف هذه الظاهرة التي حددتها في "مختلف الأفعال الإجرامية التي ترتكب بنية الإرهاب الجسيم للعامة بهدف إجبار سلطة مثل دولة أو منظمة دولية على التصرف على نحو معين أو بهدف تدمير دولة أو مجتمع أو منظمة دولية".⁽³⁾

أما منظمة المؤتمر الإسلامي، عرفت الإرهاب الدولي في إطار جهودها لمكافحة الظاهرة بأنه يشير إلى "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أهدافه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي وبهدف إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أغراضهم أو حرياتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدولة".⁽⁴⁾

(1) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 277.

(2) أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 64.

(3) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 277.

(4) محمد سعادي، المرجع السابق، ص 201.

ومن خلال كل ما سبق يمكن تركيب تعريف شامل لظاهرة الإرهاب الدولي على أنه يشير إلى "الاستخدام المنظم والمخطط للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية سواء من طرف شخص، جماعة أو دولة بصورة تثير حالة من الرعب والفرع وتخلف خسائر جسيمة في المنشآت والأرواح وتتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة وذلك لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية أو إيديولوجية بالشكل الذي يتنافى مع قواعد وأحكام القوانين الداخلية والدولية".⁽¹⁾

انطلاقاً من تفكيك هذا التعريف يمكن استنتاج العناصر التالية:

- * ظاهرة الإرهاب تقوم على الاستخدام البالغ الدقة للعنف المنظم والمخطط.
- * دوافع الظاهرة الإرهابية متعددة، قد تكون سياسية أو غير سياسية.
- * فلسفة الإرهاب تستهدف إثارة خسائر مادية ومعنوية.
- * الإرهاب عمل غير مشروع باعتباره يشكل إحدى الجرائم الدولية التي تنتافى وأحكام القوانين الداخلية والدولية، وهو ما يميزه عن أعمال المقاومة والكفاح المسلح المشروع.
- * عنصر الدولية: الذي من خلاله يمكن التمييز بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي الذي يتضمن المحددات التالية:⁽²⁾

- تعدد جنسيات الفاعلين ومصادر التمويل.
- تحرر الظاهرة الإرهابية من البعد الترابي والجغرافي باعتبارها ظاهر عابرة للحدود والأوطان.
- تورط الدول في العمليات الإرهابية.
- تهديد السلم والأمن الدوليين.
- يكون الإرهاب دولياً إذا كان موجهاً لاختطاف طائرات أجنبية، أو ضد الشخصيات أو البعثات أو المؤسسات الدولية التي تتمتع بالحصانات الدبلوماسية.
- يكون الإرهاب دولياً إذا ساهم في ارتكاب جرائم الحرب أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

2. مبررات ودوافع الإرهاب:

يعتبر الإرهاب ظاهرة مركبة يصعب مقاربتها وتفسيرها بالاقتران على عوامل بعينها، وهو ما يقتضي بالأساس اعتماد مقارنة شاملة متعددة الأبعاد بغية تفسير الظاهرة والإحاطة بجوانبها المختلفة.

(1) مشهور بخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، عمان: دار الثقافة، 2009، ص ص 19-20.

(2) سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص ص 55-56.

فالإرهاب كظاهرة مرضية لا تحدث من فراغ، بل ثمة مجموعة من الحركات السببية التي تؤدي إلى وقوعها.⁽¹⁾

لقد ذهب الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كورت فالدهايم" إلى تحميل الدول الكبرى القسط الأكبر عن مسؤولية تفشي الظاهرة الإرهابية، التي باتت تهدد الحياة الإنسانية وتقوض دعائم السلم والأمن الدوليين وذكر عدة أسباب للظاهرة ومن أبرزها:⁽²⁾

- ممارسة حق النقض في مجلس الأمن، وتهاون الدول الكبرى عن القيام بواجباتها مما أدى إلى عجز المنظمة العالمية عن تحقيق أهدافها المحددة في ميثاقها التأسيسي وفي شرعة حقوق الإنسان.
 - إن تواطؤ الدول الكبرى أدى إلى فشل منظمة الأمم المتحدة في تحقيق التعاون الدولي، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي غالبا ما تشكل الجذور الحقيقية للإرهاب الدولي.
 - اغتصاب الشعوب المستضعفة ألق بحق بها ظلما وحرمانا أخفقت الأمم المتحدة عن تعويضه.
- إضافة إلى هذه الأسباب يمكن أن ترتبط الأعمال الإرهابية بدوافع ومبررات متعددة يمكن تصنيفها إلى:

- أ. **مبررات ودوافع ذات طبيعة سياسية:** ويندرج تحت هذه القائمة عدة أسباب فرعية منها:
- الظلم والعنف الذي يمارسه النظام الدولي ضد دول العالم الثالث، وهو ما يسميه "جون غالتونغ" **"G. Galtung" بالعنف البنوي⁽³⁾ "Structural Violence"**.
 - ضف إلى ذلك ما يعرف بسياسات "الكيل بمكيالين" و"العدالة الانتقائية" أو "الانتقامية"، حيث عادة ما يشار إلى تورط وضلوع الأمم المتحدة فيها خاصة عندما يعطو القانون الدولي على البعض ويُعطى عليه من طرف البعض الآخر، وهو الأمر ينذر بزيادة التوتر والفوضى في النظام الدولي.⁽⁴⁾
 - الطبيعة المغلقة والتسلطية للأنظمة السياسية التي غالبا ما يطبعها العجز الديمقراطي، وضعف الأداء السياسي، وهو الأمر الذي يساهم في نشوء حركات العنف والإرهاب.⁽⁵⁾

(1) Mhand Berkouk, op, cit, p.4.

(2) محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، عمان: (د.د.ن) 2005، ص53.

(3) مارتن غريفيتس وتيري أوكالاهان، المرجع السابق، ص314.

(4) أحمد حسين سويدان، المرجع السابق، ص27.

(5) Karin von Hippel, Définir les origines du terrorisme : un débat transatlantique ? revue internationale et stratégique, N 51, 3/ 2003, PP.111-112.

- السياسات الامبريالية الساعية للهيمنة وبسط النفوذ ونهب ثروات دول العالم الثالث، والتدخل في شؤونها وانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية.
- السياسات الغربية الجائرة والمتواطئة مع المشروع الصهيوني على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الاستقلال وحق تقرير المصير.⁽¹⁾
- ب. مبررات ودوافع ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، ويندرج ضمن هذه القائمة عدة أسباب فرعية ومن أبرزها:
 - العولمة والنظام الاقتصادي العالمي غير العادل، الذي يقوم على شفط واستنزاف ثروات الدول النامية، وعرقلة جهودها في التنمية المستقلة. (وفقا لمفاهيم مدرسة التبعية).
 - الفشل التنموي وضعف الأداء الاقتصادي للأنظمة الحاكمة، وغياب تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة، صف إلى ذلك ترهل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة، وهو الأمر الذي يشكل الأرضية الخصبة والمنتجة للعنف والإرهاب.⁽²⁾
 - فشل الأنظمة العربية في تحقيق المشاريع النهضوية والوحدوية الكفيلة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي.⁽³⁾
 - قيام دول أجنبية بعمليات التدمير المنظم والمخطط للهياكل البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث.
 - اتساع الهوة السحيقة الموجودة بين الشمال والجنوب على المستوى التنموي والتقدم الاقتصادي.
- ت. المبررات والأسباب النفسية والدينية ويمكن تحديدها في:
 - التطرف والتعصب الديني الذي عادة ما يفجر في العنف⁽⁴⁾، بسبب الابتعاد عن النهج الوسطي والفهم المغلوط للدين، فضلا عن غياب التنشئة الدينية والثقافية السوية.
 - يرى "تيد قور" في كتابه "لماذا يثور الرجال" أن حركات العنف والإرهاب تجد تفسيراتها في الحرمان والإحباط، صف إلى ذلك عدم تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد الجماعات سواء كانت مادية أم معنوية.

أساليب وأشكال الإرهاب:

إذا كانت فلسفة الإرهاب واحدة في جميع الحالات باعتبارها تستهدف إزهاق الأرواح وإشاعة الخوف والفرع وتدمير المؤسسات والمنشآت المستهدفة، فإن الأساليب والأشكال التي تتخذها العمليات

(1) محمد عوض الهزليمة، المرجع السابق، ص 54.

(2) Karin Von Hippel, op,cit, p.105.

(3) حسن عقيل أبو غزلة، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 157.

(4) Pierre Conesa, la violence au nom de Dieu, revue internationale et stratégique, N 57, 1/2005, p.74.

الإرهابية في سبيل تحقيق أهدافها هي شديدة التباين والاختلاف، ولذلك سيتم التطرق إلى أساليب ووسائل الإرهاب أولاً، ثم أشكال وأنواع الإرهاب ثانياً.

1. أساليب الإرهاب:

للإرهاب وسائل وأساليب عديدة تمارسها الأطراف الفاعلة ومن بينها:⁽¹⁾

الاغتيالات السياسية: كأسلوب من أساليب العمل والصراع السياسي الذي يهدف إلى التصفية الجسدية للخصوم السياسيين على شاكلة اغتيال ولي عهد النمسا في سراييفو سنة 1914.

احتجاز الرهائن: وهي عملية توقيف قسري لشخص ثالث ليس طرفاً ثالثاً مباشراً في النزاع ويهدف الخاطفون من وراء ذلك إلى فرض شروطهم السياسية أو العسكرية أو المالية على الطرف الآخر في النزاع ومفهوم الرهائن يشمل الأناص غير العسكريين وغير المقاتلين الذين لا يحملون السلاح.

اختطاف الطائرات: وهو الاستيلاء على الطائرات عبر اللجوء إلى التهديد باستخدام العنف وإجبار طاقمها على تغيير وجهة سيرها والتوجه بها نحو مطار آخر، وذلك بهدف عقد صفقة والحصول على تنازلات مقابل الإفراج عن المختطفين والطائرة، وقد شهد العالم ما بين (1970/1951) حوالي 984 حادثة اختطاف أي معدل 82 حادثة في العام الواحد.

حجز السفن: وهو إجراء مقتضاه أن تقوم دولة بحجز السفن التابعة لدولة أخرى بغية إرغامها على الرضوخ لمطالبها أو القيام بتعهدات معينة.

الأساليب الامبريالية والاستعمار الاستيطاني: كالاستعمار الفرنسي للجزائر والاحتلال الصهيوني لفلسطين. ويضاف إلى ما سبق أساليب حروب العصابات وإلقاء القنابل وحروب التحرير الشعبية للرد على قوات الاحتلال الأجنبية.

2. أشكال وأنواع الإرهاب:

لقد تعددت أشكال وأنواع الإرهاب تبعاً لتعدد المعايير التصنيفية المعتمدة من طرف كل باحث، فإذا انطلقنا من المعيار التاريخي يمكن التمييز بين الإرهاب الماضي التقليدي والإرهاب المعاصر.

أما من حيث معيار الفاعل فيمكن الحديث عن شكلين رئيسيين:

(1) محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 59-60.

أ. الإرهاب غير الرسمي: الذي تقوم به منظمات وفواعل غير حكومية.

ب. إرهاب الدولة الرسمي: الذي يقصد به تخويف المعارضة وإجبارها على طاعة الحكومة، أو نشر الرعب بين المواطنين وإخضاعهم من أجل تحقيق أهداف فشلت الدولة في تحقيقها بالوسائل المشروعة ويشير هذا النوع أيضا إلى ذلك الإرهاب الذي تمارسه دولة ضد نظام أو شعب يسعى للتححر والتخلص من الاستغلال والسيطرة الأجنبية.

وفي السياق ذاته يميز "أدونيس العكرة" بين إرهاب الأقوياء الذي تمارسه قوى الاستكبار العالمي، وإرهاب الضعفاء أي المقهورين ومهضومي الحقوق، ويرى "أدونيس العكرة" أن إرهاب المقهورين عادة ما يكون كردة فعل لإرهاب القاهرين أي هو نوع من الإرهاب المضاد.⁽¹⁾

أما "إبراهيم أبراش" يفضل استعمال مسميات أخرى للدلالة على الصنفين ذاتهما، إذ يسمي الإرهاب غير الرسمي بالعنف الآتي من الأسفل، كما يسمي إرهاب الدولة الرسمي بالعنف الآتي من الأعلى.⁽²⁾

كما تجدر الإشارة أن الإرهاب من حيث طبيعته يأخذ عدة أشكال ويمكن تحديدها في:

الإرهاب السياسي: الذي يتجلى بالأساس في إطار الصراع على السلطة.

الإرهاب الاقتصادي: الذي عادة ما يمارس خدمة لمصالح الطبقات البرجوازية أو لصالح الفئات التي تسند إليها السلطة.

الإرهاب الاجتماعي: الذي يقوم بين المكونات المختلفة للمجتمع الواحد بسبب الانقسامات الطبقيّة الناجمة عن الفشل الحكومي في التوزيع العادل للثروة، فضلا عن غياب تكافؤ الفرص.

الإرهاب الانفصالي: الأقليات العرقية والدينية الساعية للانفصال عن السلطة المركزية نتيجة لشعورها بالتهميش والإقصاء وعدم المشاركة في السلطة.

وهناك أيضا الإرهاب الديني والإيديولوجي الناجم عن تباين المعتقدات الدينية والإيديولوجية والمذهبية التي عادة ما تفجر في العنف والتطرف.

وهناك أيضا من الباحثين من يذهب إلى تصنيف الإرهاب من زاوية الاعتماد على معيار امتداد نشاط العمل الإرهابي ونطاقه ومن ثم يمكن التمييز بين شكلين أساسيين:⁽³⁾

(1) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص ص 278-279.

(2) نفس المرجع، ص 280.

(3) محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص ص 57-58.

أ. الإرهاب الداخلي: الذي يمارس داخل حدود الدولة الواحدة من طرف فواعل محلية لا تمت بصلة بأطراف خارجية.

ب. الإرهاب الدولي: الذي تشارك وتتورط فيه أطراف خارجية، فضلا عن تعدد الجنسيات المشاركة فيه. الواقع أن الإرهاب الدولي أصبح يشكل ظاهرة معولمة عابرة للحدود والأوطان، وتهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.

يعتقد "إسماعيل الغزال" أن الفقه الغربي ركز جل اهتماماته على ما يسمى "بالإرهاب الثوري" الذي تمارسه حركات المقاومة والتحرر الوطني، ويغضون الطرف بالمقابل عن إرهاب الدول الإمبريالية الذي تمارسه قوى الهيمنة العالمية.

جدلية المقاومة والإرهاب وإشكالية التلاعب بالمفاهيم:

إذا كان الإرهاب يشكل إحدى الظواهر المرضية المنبوذة باعتبارها عمل لا إنساني ولا أخلاقي لا تقره الشرائع السماوية ولا القوانين الوضعية نظرا لكونه يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولقيم التحضر ويقوض دعائم السلم والأمن الدوليين⁽¹⁾، فإن أعمال المقاومة والكفاح المسلح الذي تمارسه حركات التحرر الوطني من أجل التحرر من الإمبريالية واسترجاع الاستقلال والسيادة الوطنية، يعد عملا مشروعاً تقره معظم الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، كما يؤكد على ذلك الميثاق الأممي الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى حق الدفاع الشرعي عن النفس، كما تقر ذلك أيضا قواعد القانون الدولي الإنساني، ناهيك عن إقرار حق المقاومة في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.⁽²⁾

ولكن عندما تبدأ حرب المفاهيم والمصطلحات غالبا ما يتم التلاعب بمفهوم المقاومة والإرهاب لأغراض سياسية لتحقيق بعض المصالح الاستراتيجية التي عادة ما تصبّ في خدمة التحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في المقاومة وتقرير المصير واسترجاع السيادة الوطنية.

ومن الجدير بالإشارة إليه هو أن إسرائيل من أكثر الدول استفادة واستثمارا في التلاعب بجدلية المقاومة والإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك من أجل تحقيق مصالحها القومية

(1) لونيبي علي، المرجع السابق، ص 1.

(2) إدريس لكروني، المرجع السابق، ص 281.

والاستراتيجية، الأمر الذي يتجلى في إدراج العديد من حركات المقاومة المشروعة مثل "حماس"، "حزب الله" ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية.

ثانيا: مخاطر الإرهاب الدولي:

لقد تعاضمت مخاطر الإرهاب الدولي بشكل لافت في العقود الثلاث الأخيرة، بحيث أصبحت العمليات الإرهابية تتم بأساليب وطرق بالغة التطور والدقة مستفيدة في ذلك من مخلفات العولمة ومن التكنولوجيات الحديثة وأضحت تخلف خسائر فادحة وجسيمة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الممتلكات أو في الأرواح.

وقد تصاعدت مخاطر الإرهاب الدولي تبعا لتطور الوسائل المستخدمة والفئات والمنشآت المستهدفة. كما أثبت الانكشاف الأمني الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية على إثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر مدى خطورة وتطور الأعمال الإرهابية من حيث الأساليب أو الممارسات، بحيث تمكنت فئة محدودة من الأفراد من تحويل طائرات مدنية إلى ما يشبه صواريخ موجهة بدقة بالغة نحو أهداف حساسة أدت إلى خسائر فادحة على المستوى المادي والمعنوي.

شهدت الظاهرة الإرهابية تطورات نوعية في ظل العولمة، ذلك أن هذه التنظيمات استفادت كثيرا من التطورات التكنولوجية ومن ثورة المعلومات والاتصالات، حيث أصبح بإمكان الإرهابيين تدمير معلومات وبرامج ضخمة لكبريات الشركات والمؤسسات الوطنية والدولية البعيدة عنهم كل البعد خاصة بعدما أصبح العالم قرية كونية صغيرة، وهو الأمر الذي يخلف خسائر مالية وخدمائية فادحة في ظرف زمني قصير.⁽¹⁾

كما ظهرت مؤخرا مظاهر جديدة للعمليات الإرهابية تتجلى في الرسائل الجراثومية، خاصة الجمرة الخبيثة التي خلفت بدورها خسائر محدودة في الأرواح بالولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فالمخاوف والهواجس المطروحة في الدوائر الاستراتيجية الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تكمن في إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية و"الدول المارقة" على أسلحة الدمار الشامل لتهدد بها أمن العواصم الغربية.⁽²⁾

(1) نفس المرجع، ص 281.

(2) Courmont Barthélémy, l'émergence de nouveaux acteurs asymétriques, *Revue internationale et stratégique*, N° 51, 3/2003, p.83.

ومن هنا يمكن القول، أن ظاهرة الإرهاب الدولي تشكل أحد التهديدات غير المتوازية التي باتت تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول، فضلا عن كونها تمثل خطرا استراتيجيا يهدد السلم الدولي ويقوض دعائمه، فالإرهاب ظاهرة إجرامية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.⁽¹⁾

إن الظاهرة الإرهابية تعد من المصادر الأساسية للتوتر والفوضى في المجتمع الدولي، كما أن الأنشطة الإرهابية أدت إلى تحويل الأقاليم الجغرافية للدول إلى مجالات للعنف غير النظامي العابر للحدود والقوميات.⁽²⁾

إن غياب تعريف موضوعي ومحدد لظاهرة الإرهاب يتمتع بقوة قانونية ملزمة لجميع الدول، لا يقل خطورة عن الظاهرة ذاتها، ذلك أن إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب تعتبر كأساس لحالة الفوضى التي يتخبط فيها المجتمع الدولي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولكن يبقى مفهوم الإرهاب بدون تعريف ذلك أن المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى تقتضي ذلك.⁽³⁾

المطلب الثاني

دراسة تأصيلية لمفهوم الاستراتيجية.

تعتبر الاستراتيجية من المواضيع الحيوية التي تحظى بأهمية بالغة في العلوم السياسية بصفة عامة وفي حقل العلاقات الدولية بصفة خاصة، وذلك ليس فقط بحكم ارتباطها العميق بقضايا السياسة العليا للدولة، ولكن أيضا باعتبارها تمثل أحد الأدوات الرئيسية التي توظفها الدول لتحقيق الرهانات والأهداف المسطرة في مفكرة سياساتها الخارجية، خاصة في ظل العلاقة الوثيقة التي تربط الاستراتيجية بالعديد من قضايا ومجريات السياسة الدولية.

وتزداد الأهمية التي يكتسبها علم الاستراتيجية، بالنظر إلى كونه يقدم الأطر المعرفية الضرورية التي تزود القادة من سياسيين وعسكريين في الأنساق العليا التي تصنع فيها القرارات المصيرية على الوجه الذي يخدم المصالح العليا للدولة.⁽⁴⁾

(1) Mhand Berkouk, op,cit, p.5.

(2) Remi Baudoui, Géopolitique du terrorisme, Paris : Armand colin, 2009, p.72.

(3) محمد عوض الهزيمة، المرجع السابق، ص 74.

(4) الأميرال بيبير سيليريه، المرجع السابق، ص 7.

لقد أصبحت مفردة "الاستراتيجية" محل تداول على نطاق واسع في العديد من ميادين المعرفة سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية أو إعلامية، بيد أن هذه السيولة الكبيرة في استخدام المصطلح غالباً ما تؤدي إلى التضحية بالدقة النظرية، ولذلك يقول الجنرال "أندري بوفر" "André Beaufre": أن هذه الكلمة "الاستراتيجية" بلا شك من أكثر التعبيرات الشائعة التي يتداولها الناس ولكنهم يجهلون معناها الحقيقي".⁽¹⁾ ومن هذا المنطلق فإنه من الضروري البحث في تأصيل مفهوم الاستراتيجية، من خلال التساؤل عن ماهية الاستراتيجية حصراً من الناحية العلمية والموضوعية؟

أ- في تحديد مفهوم الاستراتيجية:

تعتبر الاستراتيجية "Strategy" مصطلح ذو أصل عسكري مشتق من الناحية الإيتيمولوجية من الكلمة اليونانية "Strato" بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة "Stratego" والتي تعني فن قيادة القوات، ومن مشتقاتها أيضاً "Stratagem" والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو.⁽²⁾ يهتم العلم العسكري بدراسة ثلاثة أوجه أساسية وهي: (1) الاستراتيجية، (2) التكتيك، (3) فن العمليات⁽³⁾، وعلى هذا الأساس تشكل الاستراتيجية أحد المواضيع والمحاور الرئيسية في علم الحرب، فالاستراتيجية هي كلمة ذات دلالة هامة وعميقة، تعكس منهجاً متكاملًا في التخطيط الشامل والمحكم، ومنطلقاً ضرورياً للتحرك الجاد والسليم.⁽⁴⁾

إنّ التعاريف التي قدمت بشأن مفهوم الاستراتيجية من الناحية الاصطلاحية هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف وذلك تبعاً لتباين الزمان والمكان وكذلك بفعل تأثير المعطيات والمتغيرات الدولية أو حتى تبعاً لاختلاف المرجعيات الفكرية للدارسين والمختصين.

يشير مفهوم الاستراتيجية كما يعرفه "كلوزفيتز" "Clausevitz" إلى "نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب" إن هذا التعريف للاستراتيجية يدور دائماً في مقولته الشهيرة، "الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى".⁽⁵⁾

(1) الجنرال أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، تعريب أكرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1968، ص 23.
(2) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، 2006، ص 17.
(3) منير شفيق، علم الحرب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972، ص 19.
(4) العقيد عبد المولى الشميري، الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، السعودية: مطابع شاربريس للباعة والنشر، 1992، ص 17.
(5) Hervé Coutau-Bégarie, Traité de stratégie, Paris : Economica, 2003, p. 97.

بينما يذهب الكاتب العسكري البريطاني "ليدل هارت" "L. Hart" إلى تعريف الاستراتيجية على أنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة".⁽¹⁾

أما "ريمون أرون" "Raymond Aron" فقد عرّف الاستراتيجية على أنها تشير إلى قيادة مجمل العمليات العسكرية.⁽²⁾

يُلاحظ أن هذه التعاريف ضيّقت من نطاق مفهوم الاستراتيجية وذلك بحكم طغيان الطابع العسكري عليها، ولذلك ما يُعاب على هذه التعريفات أنها اختزلت مفهوم الاستراتيجية في الدائرة العسكرية الضيقة بالشكل جعلها كمرادف للاستراتيجية العسكرية التي لا تعدو أن تكون سوى أحد جوانب الاستراتيجية بمفهومها ومعناها الكلي والشامل.

وبالنظر إلى إدراك هذا القصور المفاهيمي، حاول منظرو الفكر الاستراتيجي المعاصر تلافياً وتجاوزاً هذا الفهم الضيق للاستراتيجية، ولذلك ذهب الجنرال "أندي بوفر" "A. Beaufre" إلى تعريف الاستراتيجية بأنها تشير إلى "فن استخدام القوة لتحقيق هدف السياسة".⁽³⁾

يُفهم من هذا التعريف أن مصطلح القوة الذي استخدمه "بوفر" يشير إلى جميع القدرات الاقتصادية والسياسية والإعلامية والدبلوماسية والعسكرية التي تجندها الدولة في سبيل تحقيق الأهداف السياسية في أوقات الحرب والسلام.

يذهب "مولتكه" إلى طرح تعريف دقيق للاستراتيجية الذي ينصرف إلى: "فن الموائمة بين الوسائل والأهداف من خلال عملية التخطيط". انطلاقاً من تفكيك وتحليل هذا التعريف يتضح أن الفعل الاستراتيجي المحكم والناجح يقتضي بالأساس توفر المقدرة والمهارة الكفيلة بالتوفيق بين ما هو متاح من وسائل وإمكانيات مع الأهداف المراد بلوغها وتحقيقها، وعليه فالاستراتيجية هي فن تطويع الوسيلة لبلوغ الهدف.⁽⁴⁾

فكم من دولة تمتلك الوسائل والإمكانيات ويكون لديها أهداف، إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيقها بحكم افتقارها إلى المهارة الكفيلة بتوظيف هذه الوسائل التي بحوزتها خدمة للأهداف المراد تحقيقها.

(1) عبد القدر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 19.

(2) Raymond Aron, *paix et guerre entre les nations*, Paris : Calman-lévy, 1975, p.65 .

(3) الجنرال أندريه بوفر، المرجع السابق، ص 28.

(4) عبد القدر محمد فهمي، المرجع السابق، ص ص 24-25.

تحكم مفهوم الاستراتيجية ارتباطات عميقة بالسياسة العليا للدولة التي تنطوي على أهداف كبرى أوسع وأبعد من الأغراض العسكرية ولكن دونما تهميشها، إنها أهداف مقاصد ذات الصلة بزمن الحرب والسلم على حد سواء، وعليه فالاستراتيجية دائماً تخضع للسياسة باعتبارها تمثل دورة من دورات العمل السياسي ولذلك يقول "الأميرال بيير سيليريه": "أنّ الحد الأعلى للاستراتيجية هو السياسة بينما الحد الأدنى للاستراتيجية هو التكتيك".⁽¹⁾

الثابت أن السياسة تحدد الأهداف ثم يُترك المجال للاستراتيجية لتعالج المسائل المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق الهدف السياسي، أي هي الجسر الذي يمتد من الهدف إلى تحقيقه، مروراً بالتطبيق، تاركة للتكتيك معالجة مسائل الجزئيات.⁽²⁾

إنّ الأبعاد المضامنية الشاملة لمفهوم الاستراتيجية تشير إلى "ذلك العلم والفن الذي يقوم على استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بطريقة مدروسة ومحكمة بغية خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف السياسة العليا في زمن الحرب والسلم".⁽³⁾

انطلاقاً من هذا التعريف يمكن القول أن الاستراتيجية تتضمن العناصر التالية:

- أ- تحديد الأهداف بشكل واضح ومتكامل.
- ب- واقعية الأهداف: إن اختيار الأساليب الناجحة للوصول إلى الأهداف المطلوبة يقتضي بالأساس وجود أهداف واقعية يمكن تحقيقها.
- ج- العقلانية والتخصص: إنّ هذا العنصر ينصرف بالدرجة الأولى إلى القدرات والمهارات العقلية والذهنية التي تطالبها عملية التوفيق والموائمة بين الوسائل والأهداف.
- د- المرونة: بمعنى أن تكون الاستراتيجية على درجة عالية من المرونة بالشكل الذي يضمن لها المقدرة على التكيف ومواجهة الظروف الطارئة والمواقف غير المتوقعة.

(1) الأميرال بيير سيليريه، المرجع السابق، ص 86.

(2) منير شفيق، المرجع السابق، ص 43.

(3) عبد القدر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 27.

هـ- الاستمرارية: إن عملية التخطيط الاستراتيجي تتصف بالاستمرارية والديمومة، وذلك تبعا لديمومة واستمرارية الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

لقد أصبح مفهوم الاستراتيجية ذو طبيعة شمولية باعتباره يشكل كل مركب ومتكامل يحتوي على عناصر أو استراتيجيات فرعية، اقتصادية، سياسية، عسكرية، دبلوماسية... والتي عادة ما يتم تجنيدها وتعبئتها لتحقيق الأهداف القومية والمصالح العليا للدولة. وهذا ما يُطلق عليه بالاستراتيجية القومية أو الاستراتيجية العليا التي من خلالها يتم تعبئة وتجنيد محصلة القوة القومية من أجل تحقيق الأمن القومي للدولة.⁽¹⁾

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حملتها على الإرهاب قامت بتجنيد وتعبئة مجمل قدراتها العسكرية، الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية في سبيل تحقيق مطلب الأمن القومي الأمريكي.

ب- الاستراتيجية والمفاهيم الأخرى:

يعتبر مفهوم الاستراتيجية شديد التداخل مع مفاهيم أخرى مشابهة كالتكتيك والعقيدة العسكرية... وهو ما يدفعنا إلى إلقاء الضوء على هذه المفاهيم بغية إزالة الغموض الذي يكتنفها وتبيان العلاقة التي تربط بينها.

1- الاستراتيجية والتكتيك:

يقول كلاوزفيتز: "إنّ التكتيك هو استخدام القوات العسكرية في قلب المعركة، بينما تتصرف الاستراتيجية إلى نظرية استخدام هذه المعارك لتحقيق هدف الحرب".

ويقول هاملي "Hamely" موضحا الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك: "إن مسرح الحرب هو مجال الاستراتيجية، أما ساحة المعركة فهي مجال التكتيك".⁽²⁾

ولكن يبقى التكتيك الناجح بإمكانه أن ينقذ أسوأ استراتيجية، كما أن التكتيك السيئ بمقدوره أن يطيح بأفضل استراتيجية.

(1) نفس المرجع، ص 34.

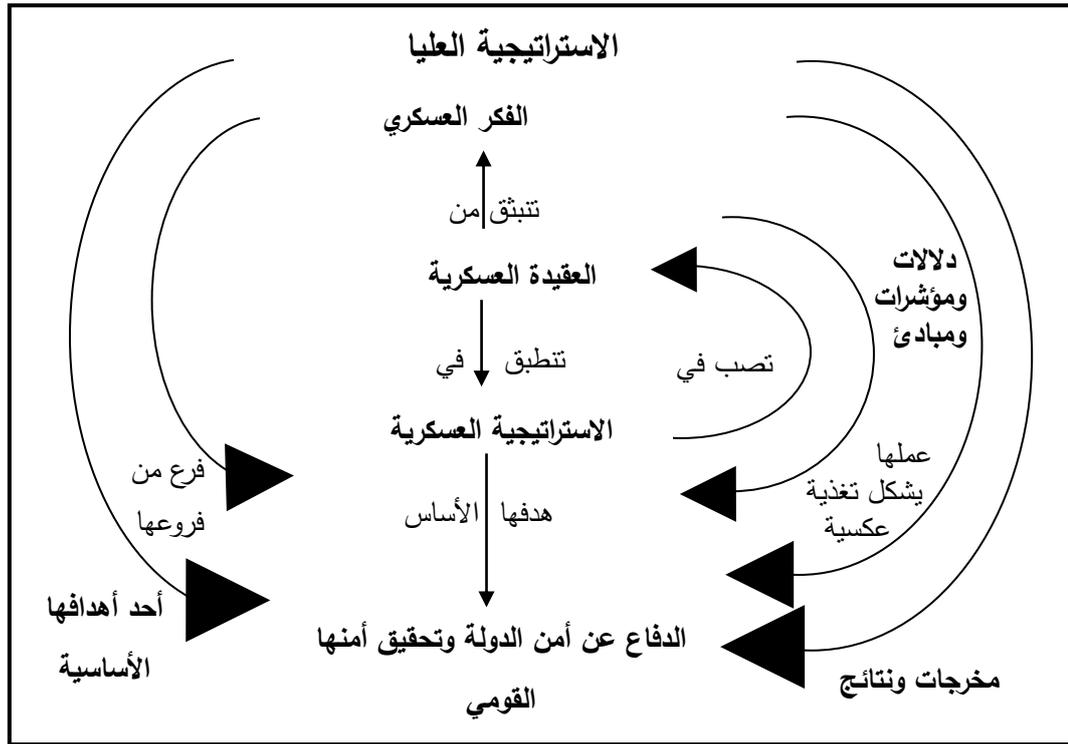
(2) منير شفيق، المرجع السابق، ص 38-39.

2- الاستراتيجية والعقيدة العسكرية:

يشير مفهوم العقيدة العسكرية إلى "مجموعة من التعاليم النظرية والعلمية والعقائدية والفلسفية التي تعتقها الدولة وتتبنها بالنسبة إلى مجمل المسائل الأساسية والجذرية المرتبطة بالحرب. فالعقيدة العسكرية تحكمها ارتباطات عميقة بالعقيدة السياسية للدولة وبايديولوجيتها وفلسفتها الاقتصادية والاجتماعية لتكون بالتالي التعبير العسكري للنهج السياسي.

في ضوء البحث عن طبيعة العلاقة التي تربط الاستراتيجية بالعقيدة العسكرية يمكن القول أن الاستراتيجية هي وليدة العقيدة العسكرية، أي أنها تشتق منها وتتبع عنها، بحيث يتعذر الحديث عن استراتيجية من دون عقيدة عسكرية، ذلك أن العقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك ودروب الفعل الاستراتيجي الهادف وذلك باستعمال القوة أو التهديد باستخدامها.⁽¹⁾

الشكل رقم (04): يوضح علاقة الاستراتيجية بالمفاهيم الأخرى⁽²⁾



(1) عبد القدر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 40.

(2) سوسن العساف، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 165.

انطلاقاً من هذا الشكل يمكن القول أن العقيدة العسكرية تنبثق من الفكر العسكري وهي انعكاساً لمستوى تطوره الذي ينتقل بصورته العملية عبر المؤشرات والدلالات للتخطيط الاستراتيجي وفقاً للاستراتيجية العسكرية للدولة ذات الهدف الاسمي والمقصد الأهم المتمثل في تحقيق الأمن القومي وكل ما يصب في خدمة الأهداف الأساسية للاستراتيجية العليا للدولة.⁽¹⁾

3- الاستراتيجية والجغرافيا السياسية:

ينصرف مفهوم الجغرافيا السياسية إلى دراسة الدور المؤثر للعوامل والمعطيات الجغرافية على سلوكيات الدولة وخيارات سياستها الخارجية وموقعها في الهرمية التراتبية للدول، فالجغرافيا السياسية تعني ببساطة علم سياسة الأرض، أما العلاقة التي تربطها بالاستراتيجية فقد حددها الأميرال "بيير سيليريه" بقوله: "إن الاستراتيجية يجب أن تدرك بعق العوامل التي تقوم عليها الجغرافيا السياسية".⁽²⁾

المطلب الثالث

الإرهاب الدولي والحروب غير المتوازية.

لقد أصبح مفهوم عدم التوازي "L'Asymétrie" في المرحلة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر، يشكل أحد المحاور الأساسية التي باتت تثير جدلاً واسع النطاق في العديد من الدوائر الاستراتيجية الغربية، خاصة مع تنامي تيارات العولمة وتراجع دور الدولة في المجال الأمني والعسكري لصالح صعود فواعل وديناميات عالمية جديدة.⁽³⁾

على الصعيد العسكري والاستراتيجي، عادة ما يتم التمييز بين ثلاثة مستويات فيما يخص علاقات القوة بين الأطراف المتصارعة:⁽⁴⁾

- التوازي "La symétrie": الذي يعني الصراع بأسلحة متكافئة.
- عدم التطابق والتكافؤ "La dissymétrie": أي اللجوء إلى التفوق الكمي "Quantitative" والكيفي "Qualitative" على المستوى العسكري.

(1) أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي، لمن تدق الأجراس، القاهرة: دار الشروق، 1991، ص 28-29.

(2) الأميرال بيير سيليريه، المرجع السابق، ص 120.

(3) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 208.

(4) Barthélémy Courmont et Darko Ribnikar, les guerres asymétriques, Paris: édition Dalloz, 2009, p 37.

• عدم التوازي "L'asymétrie": أي البحث عن التفوق عبر استغلال نقاط ضعف الخصم مع تقادي نقاط قوته، ويمكن اعتبار الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود وانتشار أسلحة الدمار الشامل وحروب العصابات... تندرج ضمن التهديدات غير المتوازية التي تشكل خطرا استراتيجيا على مصالح الدول الكبرى وأمنها القومي، خاصة وأن العولمة سمحت بتطور هذه التهديدات على المستوى الكمي والنوعي.

على الرغم من أن مصطلح "الحرب غير المتوازية" (*) "Asymmetric Warfare" أصبح محل تداول على نطاق واسع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد تبادر إلى أذهان الكثيرين أنه نمط جديد من أنماط الحروب، ولكن الحقيقة هي غير ذلك، لأن جوهر مفهوم هذه الحرب هو "اللاتماثل"، أي اللجوء إلى وسيلة أو أداة أو مناورة لا متماثلة في معالجة حالة قتالية محددة، وفي هذا السياق يقول الاستراتيجي الأمريكي "سون بين" في كتابه "فن الحرب المفقود": "عندما يتم تغيير التعبئة التقليدية بشكل غير متوقع على وفق الموقف الجاري سيؤمن ذلك عنصر المباغته وسيزيد من القيمة الاستراتيجية لها".⁽¹⁾

إنّ الحرب غير المتوازية من حيث الممارسة ليست بالجديدة، ذلك أن الأصول الميثولوجية والتاريخية لهذا النمط من الحروب تعود إلى المعركة التي قتل فيها "داوود" "جالوت" على مشارف بيت المقدس، كما أن تاريخ السياسة الدولية يزخر بعدة نماذج لهذا النوع من الحروب، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى النجاحات الباهرة التي أحرزتها حروب العصابات "La guérilla" التي خاضتها حركات التحرر الوطني كأسلوب لمواجهة الاحتلال الأجنبي سواء في أمريكا اللاتينية، الجزائر فيتنام.⁽²⁾

الحقيقة أن الحرب غير المتوازية ليست وليدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بل هي راسخة ومستقرة في التاريخ العسكري للسياسة الدولية.

حسب التقرير الذي قدمه وزير الدفاع الأمريكي السابق "وليام كوهين" فإن التهديدات والمخاطر المحتملة التي تواجه المصالح الحيوية والأمن القومي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يمكن تحديدها في:⁽³⁾

(*) يطلق على الحرب غير المتوازية مسميات أخرى كالحرب غير المتناظرة أو غير المتماثلة أو حرب غير التقليدية، إلا أن كل هذه المسميات تشترك في نفس المعنى.

(1) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 255-256.

(2) Barthélémy Courmont et Darko Ribnikar, op. cit. p. 35-43.

(3) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 256-257.

- "دول مارقة" "Rogue State" وعت دروس حرب الخليج وأصبح جهدها موجها إلى العثور على نقاط ضعف أمريكية تستطيع أن تنفذ منها وتستغل وتضرب.
- إرهاب كاسخ وصل إلى مرحلة العولمة في الوقت الذي وصلت فيه المجتمعات والدول بدورها إلى المرحلة ذاتها.
- ظهور نوع جديد من الحروب وهي "الحروب غير المتوازية" أو غير المتماثلة.

لقد عرفت رئاسة أركان حرب القوات الأمريكية، وبتوقيع رئيسها الجنرال "شيلتون" "الحرب غير المتناظرة" على أنها: "محاولة طرف يعادي الولايات المتحدة الأمريكية بأن يلتف من حول قوتها ويستغل نقاط ضعفها معتمدا في ذلك على وسائل تختلف بطريقة كاملة عن نوع العمليات التي يمكن توقعها. وعدم التوازي يعني أن يستغل العدو طاقة الحرب النفسية وما يصاحبها من شحنات الصدمة والعجز لكي ينتزع في يده زمام المبادرة وحرية الحركة والإرادة، وبأسلوب يستخدم وسائل مستحدثة وتكتيكات غير تقليدية وأسلحة وتكنولوجيات جرى التوصل إليها بالتفكير في غير المتوقع وغير المعقول، ثم تطبيقه على كل مستويات الحرب: من الاستراتيجية إلى التخطيط إلى العمليات بغرض آفاق عملية لا تخطر على البال منطقيا ولا تطرح نفسها عمليا في التقارير التي نستطيع تصورها".

يعتبر الاستراتيجيون الأمريكيون (بالاتفاق) أن الحرب غير المتوازية تهدف إلى إيذاء عناصر القوة الأمريكية عبر استغلال مواطن الضعف التي تعاني منها وذلك باستخدام أساليب تختلف جذريا عن تلك التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ عملياتها، كما تتطلب الأساليب اللامتماثلة معرفة وتقدير النقاط الرخوة وعناصر الوهن لدى الخصم، كما تتبنى المقاربات غير المتوازية تكتيكات وأسلحة وتقنيات متجددة وغير تقليدية يمكن تطبيقها على كافة مستويات الحرب (الاستراتيجية، والعملياتية والتعبوية).⁽¹⁾

لقد أصبحت التهديدات غير المتوازية تشكل أحد المخاطر الاستراتيجية التي تواجه الأمن القومي الأمريكي بعد اندثار الخطر الشيوعي، وهو الأمر الذي عبر عنه "توماس فينغر" "Thomas Fingar" نائب كاتب الدولة للبحث والاستعلامات بأن "التراجع المثير للتهديد الأكبر والذي تجسده نهاية الحرب الباردة، والتزايد الكبير لقدراتنا العسكري تجعل من كل تهديد من خصم ما ضد كياننا الوطني أمرا بالغ الصعوبة، وهو ما يغري ويشجع على اللجوء إلى التهديدات غير المتوازية من طرف مجموعة من الفواعل غير

(1) نفس المرجع، ص 257.

الدولانية "non étatique" هم بصدد البحث عن الفرص والوسائل اللازمة لتهديد الأمريكيين داخل ترابهم وفي الخارج".⁽¹⁾

ويذهب بدوره "ولفويزت" إلى القول: "بأن القوة العسكرية الهائلة ليست فعالة ضد التهديدات الجديدة... إن قوة الردع الأمريكية أصبحت عاجزة أمام العدو الجديد فتلك القوة أعدت لعدو عقلائي يمكن ردعه ويقيس في حساباته الريح مقابل الخسارة في أي عمل يقوم به، وتلك القوة بنيت لعدو له شكل وقاعدة ومركز وبنى متعارف عليها وهو عدو يمكن قياس النصر عليه في حال المواجهة. وتلك قوة ضد عدو له سوابق في التعامل السياسي والعسكري، الأمر الذي يسهل ترقب واستباق سلوكه وحركته، غير أن العدو الجديد الذي تحاربه أمريكا يخوض حرب غير تقليدية.. ويعتقد هذا العدو أن القواعد والطرق العسكرية التقليدية هي في مصلحة أمريكا، فلماذا يلعب لعبتها وهي الأقوى؟.. ولا يصبح تصرفه نمطا سهلا يمكن التكهّن به والرد عليه ويعتبر الكرة الأرضية كلها مسرحا لعملياته".⁽²⁾

ومن بين الملامح العامة التي تطبع الحرب غير المتوازية تجدر الإشارة إلى:

- أن الخط الفاصل بين الحرب والسلام في ظل الحرب غير المتوازية يصبح شديد الميوعة.
- هذا النوع من الحروب يتميز بالسرية التامة في التخطيط والإعداد، كما أنها تستهدف التأثير المادي والنفسي.
- في إطار الحروب غير المتوازية عادة ما يكون العدو غير واضحا ومبهما وغامضا كما أن مسارح العمليات التي تجرى فيها غير ثابتة ومتحركة.
- الفواعل غير المتوازية تعمل في سرية تامة بينما الخصم النظامي غالبا ما يكون على خط الإنكشافية.
- في ضوء الحروب غير المتناظرة يكون العدو موجود ولكنه غير معروف ليس لديه مكان محدد ولا يضرب في زمن محدد ويستخدم أدوات وأساليب مفاجئة.⁽³⁾

(1) محمد سعدي، المرجع السابق، ص 209.

(2) نقلا عن: إسماعيل الشطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، في: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 143.

(3) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 261.

- إنَّ استراتيجية عدم التوازي هي سلاح الضعفاء ضد الأقوياء، كما أن التفوق الذي يتمتع به الخصم النظامي في الحروب غير المتناظرة يصبح عديم الأهمية⁽¹⁾. وفي هذا السياق يجدر التساؤل عن جدوى برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي إزاء هجمات الحادي عشر من سبتمبر وعن جدوى الموازنات المالية الباهظة المخصصة لوزارة الدفاع الأمريكية في حين أن رجلين على زورق مطاطي تمكنا من تدمير السفينة الحربية الأمريكية "كول" في 12 تشرين الأول 2000 في خليج عدن باليمن، فالحروب غير المتناظرة تبرز الفرق النوعي في الوسائل والأساليب والقيم المستخدمة، وتشنها فواعل غير دولاتية عبر استغلال نقاط الضعف لدى الخصم، بحيث لن تفلح معها أكثر القدرات العسكرية التقليدية تقوفاً⁽²⁾.

لقد أصبح الإرهاب يشكل أحد الأساليب الأكثر فعالية بالنسبة إلى العديد من الحركات لردع الولايات المتحدة الأمريكية، وتهديد مصالحها عبر العالم، وقد عرف الإرهاب تطوراً مهماً على المستوى التكنولوجي واللوجستي والتدميري، خصوصاً مع إمكانية امتلاك التنظيمات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل، والتحرر الكبير من البعد الترابي، بحيث تحولت هذه الحركات إلى مقاولات منظمة متعددة الجنسيات وعابرة لكل المجالات الجغرافية⁽³⁾.

تشير أحد التقارير الاستراتيجية التي قدمت إلى البنتاغون إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد هيمنت على العالم ولم يعد هناك من يستطيع أن يجابهها عسكرياً ولكن الخصم الوحيد الذي يمكن أن يؤذيها هو من يستخدم أساليب الحروب غير المتناظرة، حيث اعتبر التقرير أن التهديدات غير المتناظرة يشكل خطراً هائلاً على أمريكا إلى درجة أنها يمكن أن تتسبب في إرباك وزعزعت الأوضاع الداخلية إذا لم تحسن التعامل معها⁽⁴⁾.

كما يشير باحثين من مؤسسة "RAND" وهما "بروس هوفمان" "B. Hoffman" و"جون أركيلا" "J.Arquilla" إلى مخاطر حصول الجماعات غير الدولاتية على أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تقويض

(1) Barthélémy Courmont, op,cit, p. 83.

(2) أحمد حسين سويدان، المرجع السابق، ص 177.

(3) محمد سعدي، المرجع السابق، ص 209.

(4) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 260.

دعائم الأمن القومي الأمريكي، كما ذهب العديد من خبراء الإرهاب الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى وضع سيناريوهات محتملة لهجمات نووية، كيميائية أو بيولوجية على العواصم الغربية.⁽¹⁾

وبالنظر إلى خطورة التهديدات اللاتماثلية على الأمن والمصالح الأمريكية^(*) فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت دولة هشة ومعرضة للاختراق و"الانكشاف الأمني" وبخاصة أن الأعداء المحتملون أصبحوا أكثر حركية على المستوى ما عبر الوطني وما تحت الوطني⁽²⁾، ومن هذا المنطلق فإن مواجهة فنون حرب ما بعد الحداثة غير المتناسقة، أين تكون دول من الطراز الوسطالي في مجابهة شبكات عابرة للقوميات⁽³⁾، يقتضي بالأساس تكثيف الجهود الاستخباراتية والاستعلاماتية، فضلا عن ضرورة استخدام الأسلحة الذكية والمتطورة، ولذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية (RMA)^(**) كمحاولة للتكيف مع الرهانات الأمنية والعسكرية التي فرضتها العولمة.⁽⁴⁾

ولكن يبقى الإرهاب لا يشكل عدوا بذاته ولكنه وسيلة تلجأ إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، سرا أو علنا أطراف في نزاع معين، سواء كانت أطرافه دولا مستقلة ذات سيادة أو لم تكن كذلك، وعليه فالحرب لا يمكن إعلانها على الإرهاب بذاته وإنما على من يلجأ إليه من دول ومنظمات، وفي هذه النقطة بالذات يظهر القصور الفاضح للرؤية الأمريكية في التعاطي الاستراتيجي مع ظاهرة الإرهاب الدولي.⁽⁵⁾

(1) Barthélémy Courmont et Darko Rilnikar, op. cit. p. 53.

(*) إن المفهوم الأمريكي لعدم التوازي: (l'asymétrie) لا يقتصر فقد على التهديدات التي تصدر من فواعل غير دولانية (non étatique) بل يمتد ليشمل حتى الدول الفاشلة والمارقة، ولذلك يشير Anthony cordesman أحد الباحثين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) إلى مخاطر امتلاك الدول الفاشلة والمارقة مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية لأسلحة الدمار الشامل لتهدد بها أمن العواصم الغربية.

(2) محمد سعدي، المرجع السابق، ص 210.

(3) مايكل هدسون، مآزق الإمبريالية: إدارة المناطق الجامحة، المستقبل العربي، العدد 284، تشرين الأول (أكتوبر)، 2002، ص 40.

(**) "RMA": Revolution in MiliTary Affairs

(4) محمد سعدي، المرجع السابق، ص 210.

(5) محمد حسن سويدان، المرجع السابق، ص 174.

خلاصة الفصل:

انطلاقاً مما سبق يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

التدخل ظاهرة تاريخية تعبر في أبعادها المضامينية الشاملة، عن سياسة القوة في العلاقات الدولية سواء كانت عسكرية، اقتصادية أم دبلوماسية، كما تعتبر سياسات التدخل الدولي انعكاساً منطقياً لطبيعة النسق الدولي الذي تطبعه الفوضى وعدم قوة نفاذ القانون نظراً لغياب السلطة المركزية العليا فوق الدول، فالسلوكيات التدخلية تعد من بين الخيارات الاستراتيجية المطروحة لتحقيق المصالح الحيوية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للقوى الكبرى خاصة في كنف التركيبة التنافسية للنظام الدولي الذي يتميز بمحدودية الموارد. فعلى الرغم من تاريخانية الظاهرة التدخلية، إلا أنها في درجة كبيرة من التطور سواء من حيث الأشكال، الأبعاد، أو حتى المبررات التي تتذرع بها الدول وذلك تبعاً للمتغيرات الحاصلة على مستوى بنية ومنظومة العلاقات الدولية.

على الرغم من كون مبدأي عدم التدخل والسيادة يعتبران من القواعد الآمرة والمستقرة في القانون الدولي والتي تساهم بشكل كبير في تحقيق التعايش السلمي وترقية النظام في المجتمع الدولي، إلا أن المتغيرات الدولية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة جعلت من مبدأي عدم التدخل والسيادة مفاهيم نظرية أكثر منها واقعية خاصة في ظل عولمة حقوق الإنسان وإقرار مسؤولية الحماية من خلال تكريس حق التدخل الإنساني والديمقراطي، فضلاً عن الممارسات الانفرادية للقوى الكبرى بذريعة مكافحة الإرهاب الدولي، الأمر الذي أدى إلى إعادة البناء الإيتيمولوجي للسيادة من حيث جعلها أكثر مشروطية توافقاً والالتزامات الدولية. ولكن الممارسة الدولية تؤكد أن هذه المفاهيم أصبحت محل تسييس على نطاق واسع من أجل تحقيق الرهانات الاستراتيجية للقوى الكبرى، الأمر الذي يتجلى بالأساس في "التدخلات الانتقائية" التي يتم تكييفها بحسب الأهمية الجيواقتصادية والطاقوية للدول المستهدفة.

كما نسجل أيضاً أنه بالرغم من الاهتمام الواسع الذي حظيت به ظاهرة الإرهاب في إطار الدراسات الدولية والقانونية، إلا أن الظاهرة باتت عصية عن التعريف ذلك أن مصالح القوى الكبرى تقتضي ذلك، بيد أنه ثمة إجماع عالمي بأن الإرهاب يشكل أحد التهديدات اللاتمائية والجرائم الدولية التي تنتهك الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل، ولكن تبقى إشكالية غياب تعريف محدد للإرهاب يحظى بالإجماع الدولي لا يقل خطورة عن الظاهرة ذاتها.

الفصل الثاني

**الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي بين التحديات
الأمنية ورهانات السيطرة العالمية**

مقدمة الفصل:

شهدت العقيدة العسكرية والأمنية الأمريكية تحولات جذرية في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وذلك تكيفا وطبيعة التهديدات الجديدة للأمن الدولي. ومن هذا المنطلق فإن مفاهيم الردع، الاحتواء وغيرها من العقائد العسكرية والاستراتيجية السائدة في مرحلة الحرب الباردة لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات اللاتماثلية التي يعتبر الإرهاب الدولي من أبرزها وأخطرها، ومن هذا المنظر شكلت استراتيجية الضربات الوقائية الركييزة الأساسية للأمن القومي الأمريكي، والمبدأ الحاكم والمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

شكلت الحركات الإسلامية أحد المحاور الأساسية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر، وهذا لا يرجع فقط إلى المنطلقات الإيديولوجية للحركات الإسلامية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الإمبريالية في المنطقة، ولكن أيضا باعتبارها تشكل خطرا استراتيجيا ومصدر تهديد رئيسي للمصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وعلى هذا الأساس حاولت الولايات المتحدة أن تبلور استراتيجية محكمة تجاه الحركات الإسلامية تقوم على المزج بين سياسات العصا والجزرة أي بتفعيل ليس فقط القوة الصلبة من خلال التدخلات العسكرية للقضاء على الجماعات الإسلامية ولكن أيضا بالاعتماد على القوة الناعمة من خلال تفعيل المقاربات السوسيواقتصادية والتنمية كمدخل أساسية لاحتواء تهديدات الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط.

لقد ساهم التعاطف والإجماع الدوليين على إدانة الهجمات الإرهابية التي ضربت على إثرها الولايات المتحدة الأمريكية في دفع الإدارة الأمريكية إلى صياغة استراتيجية أحادية تقوم على الاستخدام الانفرادي للقوة من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية بعيدا عن الشرعية الدولية بالشكل الذي يتماشى والمنطلقات الفكرية والإيديولوجية وتصورات المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية، التي حاولت أن تستغل التعاطف العالمي وتوظف ورقة الإرهاب الدولي كمدخل للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي على الوجه الذي يخدم المشروع الإمبراطوري الأمريكي ويرسخ الأحادية القطبية في النظام الدولي.

المبحث الأول

التوجهات العامة للفكر الاستراتيجي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

لم تعد الاستراتيجية الأمنية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة تتماشى مع طبيعة التهديدات الجديدة للأمن الدولي، والتي يجمع دارسو المعضلات الأمنية بأنها ذات طبيعة لا تماثلية. ويعدّ الإرهاب الدولي الذي بات يضرب بدقة في عمق الأمن القومي الأمريكي ويهدد الاستقرار العالمي من أبرزها وأخطرها. ومن هذا المنطق (وتماشيا مع طبيعة التهديدات الجديدة) أصبحت عقيدة الاستباق تشكل العمود الفقري لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، كما يعتبر الحلف الأطلسي بمثابة الظهير الاستراتيجي للعمليات العسكرية الأمريكية التي تهدف إلى دحر التنظيمات الإرهابية والدول التي تدعمها.

بيد أنّ الحروب الاستباقية الأمريكية على الإرهاب تفتقر إلى المشروعية باعتبارها تتنافى وقواعد الشرعية الدولية، الأمر الذي دفع بالدوائر الاستراتيجية الأمريكية أن تلجأ إلى إعادة إحياء تقليد الحرب العادلة كمفهوم ثيولوجي من القرون الوسطى في عصر ما بعد الحداثة للالتفاف حول القانون الدولي واستبدال الشرعية الدولية بشرعية أخلاقية ومن ثم تبرير الحرب على الإرهاب.

المطلب الأول

تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي من نظرية الاحتواء إلى عقيدة الاستباق.

لقد أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية واقعا عالميا جديدا، تتحدد ملامحه الاستراتيجية باندثار الإمبراطوريات الاستعمارية، وصعود الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لتبوء مركز الصدارة العالمية، وبذلك تحققت النبوءة التي أطلقها المفكر الفرنسي "أليكسيس دي توكفيل" Alexis de Tocqueville "سنة 1935، حيث كتب قائلا: "يوجد حاليا أمتين عظيمتين ...الروس والأمريكان... في حين أن الأنجلو أمريكيان يعتمدون على المصالح الفردية لتحقيق غاياتهم وأطلقوا العنان للقدرات الحرة والحكمة الفردية للشعب، وأما الروس فيركزون سلطات الأمة في يد واحدة، فإذا كانت الأداة الأولى

للأمريكيين هي الحرية، فالثانية (الروس) تركز على الإقطاع "servitude" فبالرغم من اختلاف نقطة الانطلاق، إلا أن الطريق هو نحو السيطرة على مصير المعمورة⁽¹⁾.

شهدت الحرب الباردة التي وصفها "ريمون آرون" "R. Aron" بأنها "سلام مستحيل وحرب غير محتملة". تطورا خطيرا في المفاهيم الاستراتيجية، وبالخصوص بعد وصول الاتحاد السوفياتي إلى حالة التعادل النووي "Nuclear Parity" سنة 1949، وهو الأمر الذي جعل من الشعب الأمريكي رهينة في يد الكرملين، كما أصبح الشعب السوفييتي رهينة في يد البيت الأبيض، وكان من اللازم أن تتعايش القوتين العظيمين مع بعضهما البعض كعقربين في أنبوب واحد، إذا لدغ أحدهما الآخر، فإن هذا الآخر سيلدغه قبل أن يموت على حد تعبير "ستانلي هوفمان" "S.HOFFMAN".

لقد ارتكزت الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة على استراتيجية نووية عمودها الفقري يكمن في الردع المتبادل المؤكد "Mutually Assured Deterrence" الذي يشير إلى "فن استخدام أدوات القتال لمنع القتال فإذا وقع القتال فشل الردع، أي أن الهدف الكامن وراء مفهوم الردع هو الإبقاء على القوة في الحالة الستاتيكية والحيلولة دون تحولها إلى الحالة الديناميكية"⁽²⁾. وعليه فمن بديهيات نظرية الردع أن العدو لن يقوم بالهجوم والعدوان إذا أدرك مسبقا أن ما سيلحق به من دمار سيكون جسيما.

تغطي استراتيجية الردع لا طائفة من الاستراتيجيات الجزئية التي تمت صياغتها بشكل محكم تكيفا مع تحركات العدو السوفياتي، واستجابة للرهانات الأمنية والمصالح الحيوية الأمريكية التي يمكن تحديدها في:

- **استراتيجية الاحتواء:** التي نظّر لها الخبير الأمريكي في الشؤون السوفياتية "جورج كينان" G. Kennan، حيث ظهرت هذه الاستراتيجية في مجلة العلاقات الخارجية الصادرة في يوليو من عام 1947 تحت عنوان "مصادر السلوك السوفياتي"، إن الهدف الكامن من وراء سياسة الاحتواء هو تطويق خطر المد الشيوعي والحيلولة دون وصوله إلى المياه الدافئة⁽³⁾ وذلك عبر احتوائه وتطويقه بحزام عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية تمهيدا لانتهائه وانتهيار مناطق نفوذه⁽⁴⁾.

(1) نقلا عن: سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية، ص 53.

(2) أمين هويدي، التحولات الاستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكيا وحرب الخليج الأولى، ص 125.

(3) جاسر الشاهد، تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو، السياسة الدولية، العدد 129، يوليو، 1997، ص 95.

(4) جورج كينان، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: عبد الإله الملاح، سورية: دار دمشق للطباعة والنشر، 1988، ص 135.

- استراتيجية الانتقام الشامل: التي صاغها جون فوستر دالاس في بداية الخمسينات لتلافي القصور الاستراتيجي الناجم عن تطبيق سياسة الاحتواء، وتقوم هذه الاستراتيجية على فكرة أساسية مفادها أن أية محاولة سوفياتية لتغيير هيكل القوة على الصعيد العالمي، والمساس بمصالح الغرب والاعتداء عليها، سيواجه باستخدام فوري للأسلحة النووية بطريقة انتقامية وشاملة وفي النقاط التي تختارها الولايات المتحدة الأمريكية، كما عُرفت أيضا هذه الاستراتيجية بسياسة حافة الهاوية⁽¹⁾.
- استراتيجية الحرب المحدودة: التي ساهم في وضعها كل من "روبرت أوسجود" في كتابه "الحرب المحدودة وتحدي الاستراتيجية الأمريكية"، وكذلك "هنري كيسينجر" في مؤلفه "الأسلحة النووية والسياسة الخارجية"، وتقوم هذه الاستراتيجية على إمكانية القوتين العظميين على استخدام الأسلحة التقليدية ذات التأثير المحدود في مناطق جغرافية محدودة بالرغم من امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، وتظهر التجليات الواقعية لهذه الاستراتيجية في الحربين الكورية والفييتامية⁽²⁾.
- استراتيجية الرد المرن: حيث اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الستينات، ووضع أسسها الجنرال "ماكسويل تايلور"، ومنطلق هذه الاستراتيجية هو أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور قدراتها العسكرية الضاربة بالشكل الذي يؤمن لها المقدرة العالية على مواجهة التحديات الأمنية. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول فكرة مزدوجة: المرونة من جهة والقدرة الفائقة على الحسم من جهة أخرى، فأما مرونتها تتجلى في القدرة على التصرف والاستجابة لأي نوع من أنواع الحروب التي تخوضها أمريكا سواء كانت عالمية أو محدودة، نووية أم تقليدية، كبيرة أم صغيرة، أما جانب الحسم فإنه يظهر في الدرجة العالية من التصميم لإحباط ودحر جميع التهديدات السوفياتية⁽³⁾.

بالرغم من أن استخدام السلاح النووي ينذر بالدمار والانتحار الشامل، كما عبر عن ذلك المؤرخ الشهير "أرنولد توينبي" بقوله: "إن الدولة، الأمة وانشطار الذرة لا يمكن أن يتعايشا على نفس الكوكب"، ولكن تبقى الأسلحة النووية تشكل أحد منشطات السلام العالمي وهو ما عبر عنه "مورتون كابلان" "Morton Kaplan" بقوله: "كلما انتشرت الترسانات النووية ساد السلم والأمن".

(1) ستيفن أمبروز، الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1937، ترجمة: نادية محمد الحسيني، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994، ص 15.

(2) هنري كيسينجر، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص 119.

(3) عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 171.

ومن هذا المنطلق فإن الحرب الباردة تميزت بسيادة منطق السلام الواقعي "Real Peace" الذي يعني التعايش في ظل الاختلاف.⁽¹⁾

لقد شكل انهيار حلف واسو واندثار الاتحاد السوفياتي كدولة والشيوعية كعقيدة أحد التحولات الثورية التي طالت بنية النظام الدولي في بعده الجيوسياسي والأمني، الأمر الذي فسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لتتفرد بالأحادية القطبية والهيمنة العالمية.

ولكن بالرغم من أن الشعوب والأمم أصبحت تركز إلى هيمنة أمريكية محمودة في عهد السلام الأمريكي "Pax Americana" إلا أن زوال الخطر الشيوعي جعل من التحالف أورو-أطلسي يفقد بوصلته الاستراتيجية بحكم فراغ التهديد، وغياب العدو الاستراتيجي الذي يضمن للعالم الغربي القدرة على الوحدة والتماسك، وهو ما دفع بالمفكر الاستراتيجي الأمريكي "هنري كيسينجر" للتساؤل عن مدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة خارجية؟ كما ظهرت عدة تساؤلات عن جدوى استمرارية حلف الشمال الأطلسي نظرا لكونه فقد مبرر وجوده بتفكك حلف وارسو، وذلك مصداقا للقاعدة العامة في الأحلاف العسكرية التي تقر بأن الأحلاف تزول بزوال الأحلاف المضادة وكما تقر ذلك أيضا نظرية توازن القوى وتوازن التهديد.⁽²⁾

ولما كانت الاستراتيجيات الدفاعية تمقت الفراغ فإن التحالف الأورو-أطلسي وجد ضالته في "العدو الإسلامي" وهو ما عبّر عنه صراحة الأمين العام للحلف الأطلسي "ويلي كلايس" بقوله أن "الظاهرة الأصولية الإسلامية ستحل محل التهديد الشيوعي، وستشكل أكبر تهديد للأمن الدولي".

ومن هذا المنطلق تبنت الأطلسية الجديدة متأثرة بالسياسات الأمريكية استراتيجية هجومية قائمة على التدخل خارج المنطقة "Out of Area" لإدارة الأزمات وذلك باستخدام المفاهيم والشعارات المطاطة مثل مكافحة الإرهاب تارة، والدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية تارة أخرى.⁽³⁾

(1) أمين هويد، التحولات الاستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكيا وحرب الخليج الأولى، ص 125.

(2) عماد جاد، مهام جديدة في بيئة أمنة مغايرة، ط2، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010، ص 245.

(3) Jean-Marie Collin, les armes nucléaires de l'OTAN, fin de partie ou redéploiement ? Bruxelles : groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 2009, p 13.

وبالنظر إلى المخاطر والتحديات الأمنية التي أفرزتها العولمة، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على استراتيجية تكنو-معلوماتية تظهر تجلياتها بالأساس في إطار ما يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية (RMA).⁽¹⁾

ولقد ساهمت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية بشكل كبير في إعادة صياغة المعتقد والفكر الاستراتيجي الأمريكي، الأمر الذي أثر بدوره على أنماط وطرائق إدارة الحروب خاصة في ظل إقحام مفاهيم جديدة كالذكاء الصناعي، الأسلحة الذكية، الحرب صفر موت "zéro mort"... خدمة للصالح الحربي والاستراتيجي الأمريكي.⁽²⁾

ويجمع العديد من المحللين الاستراتيجيين أن حربي الخليج الثانية 1991، والثالثة 2003 تم إخضاعها لمنطق "الثورة في الشؤون العسكرية" والاستراتيجية التكنو-معلوماتية.

لقد أدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي ضربت على إثرها رموز الحضارة الغربية ومواقع الهيمنة الأمريكية المتمثلة في مركز التجارة العالمي "القوة الاقتصادية" ومبنى البنتاغون "القوة العسكرية" إلى إحداث تحولا مفصليا وخطيرا في العقيدة العسكرية والفكر الاستراتيجي الأمريكي، وذلك بتبني استراتيجية الحروب الاستباقية التي تركز إلى الاستخدام الأحادي للقوة العسكرية من أجل الإجهاض المبكر، ودحر التهديدات والتنظيمات الإرهابية والدول التي تدعمها بما يحقق مطلب الأمن القومي الأمريكي.

لقد ذهبت مستشارة الأمن القومي ووزيرة الخارجية الأمريكية سابقا كوندوليزا رايس إلى تعريف الحرب الاستباقية: على أنها تشير إلى "منع أعمال تدميرية معينة ضدك، وأن هناك أوقات لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد".⁽³⁾

إن عقيدة الاستباق أو مبدأ الضربة الاستباقية يتمحور حول فكرة تنفيذ عمليات تستهدف إجهاض قدرات ونوايا الأعداء المحتملين سواء كانوا دولا أم جماعات أم أفرادا أم حركات تنظيمية للحيلولة دون المساس بالمصالح الحيوية وتقويض الأمن القومي الأمريكي.⁽⁴⁾

(1) عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 176.

(2) Barthélémy Courmont et Darko Ribnikar, op.cit. p.250.

(3) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 200.

(4) Jean Claude Zarka, op, cit, p 118.

ولكن من الجدير بالإشارة إليه أنه ثمة فرق بين الحرب الإستباقية "Preemptive War" والتي تعني المبادرة بالفعل والحرب الوقائية "Preventive War" التي تشير إلى منع الفعل المعاد من الدخول حيز التنفيذ، ولكن تبقى الضربة الاستباقية ذات طبيعة وقائية باعتبارها تهدف إلى توفير الحماية والوقاية من التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي.⁽¹⁾

من خلال رصد وتتبع التطور التاريخي للاستراتيجية الأمريكية يتضح أن المعتقد والفكر الاستراتيجي الأمريكي استند في تطوره إلى عوامل ومعطيات موضوعية وفقاً لمبدأ "التحدي والاستجابة" وذلك ليس بطريقة أوتوماتيكية عفوية بالاستناد إلى عملية عقلانية ومدروسة تخضع لمقاييس وحسابات الربح والخسارة.

المطلب الثاني

الخلفيات الفلسفية للحروب الاستباقية على الإرهاب: في إحياء مفهوم الحرب العادلة.

لقد شكل مفهوم الحرب العادلة "Jus ad Bellum" أحد المفاهيم المحورية في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بيد أن لجوء الدوائر الاستراتيجية الأمريكية إلى إحياء مفاهيم ثيولوجية من القرون الوسطى في عصر ما بعد الحداثة هي عملية غير بريئة باعتبارها تهدف إلى ضرب الشرعية الدولية وإضفاء صبغة أخلاقية ودينية على الحروب الاستباقية ضد الإرهاب، ومن ثم شرعنة وتسويق السياسة الحربية وتحقيق أكبر عدد ممكن من الحشد والتأييد للحملة الأمريكية على الإرهاب.⁽²⁾

إن الإحياء الأمريكي لتقليد الحرب العادلة كمفهوم ثيولوجي من الفكر المسيحي الوسيط يهدف بالأساس إلى استبدال الشرعية الدولية بشرعية دينية وأخلاقية، خاصة وأن الحرب الاستباقية على الإرهاب تتنافى وأحكام القانون الدولي، الأمر الذي دفع الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية لبناء أطروحة جديدة في العلاقات الدولية تدعو إلى التآطير الأخلاقي للحرب على الإرهاب والالتفاف على الشرعية الدولية من خلال تقويض القواعد المعيارية والقانونية المقيدة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية.⁽³⁾

(1) عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 255.

(2) محمد سعدي، المرجع السابق، ص 332-333.

(3) السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 77.

ومن هذا المنطلق فإنه من الضروري التساؤل: عن الخلفيات الفلسفية والدينية للحرب العادلة؟ وكيف ساهمت الدوائر الاستراتيجية الأمريكية في إحياء وإعادة بعث تقليد الحرب العادلة من اللاهوت المسيحي الوسيط من أجل استبدال الشرعية الدولية بشرعية أخلاقية ودينية ومن ثم تبرير وشرعنة الحروب الاستباقية على الإرهاب؟.

ترجع الجذور الميثولوجية والفلسفية لتقليد الحرب العادلة إلى الفكر المسيحي الوسيط، حيث لعبت إسهامات كل من "القديس أوغوسطين" "Augustinus" (354-430)، و"توماس الإكويني" "Thomas of Aquin" (1224-1274) دورا محوريا في صقل نظرية الحرب العادلة التي شكلت القاعدة الصلبة التي انطلقت منها المدارس القانونية ورجال القانون الأكثر أهمية من أمثال "فرانسيسكو دوفيتوريا" (1483-1546) "Francisco de Vitoria" بالإضافة إلى "سامويل بوندورف" "Pufendorf" و"هيو غروسويوس" "Hugo Grotius".⁽¹⁾

على الرغم من تأثير الفكر المسيحي الوسيط بالمنظومة الفلسفية اليونانية من حيث اعتماد مقولاتها ومقاييسها الأساسية، إلا أن إشكالية الحرب في الفكر المسيحي ارتبطت بشكل عميق بعلم اللاهوت الديني الذي أطرته القيم التي حملتها الديانة المسيحية.

فالسلم يعتبر مفهوما مركزيا في اللاهوت المسيحي، بيد أنه ثمة مجموعة من الحالات التي يصبح فيها اللجوء إلى الحرب والقوة عملا ضروريا ومشروعا خاصة عندما يتداخل العنف بالخير. وانطلاقا من هذا التضارب الموجود بين تقليدين مسيحيين متميزين: التقليد الأخلاقي السلمي، والتقليد الحربي الدفاعي، اللذين أفضيا إلى مفهوم الحرب العادلة كما بلورته أعمال "القديس أوغسطين" و"توماس الإكويني".

تقر نظرية الحرب العادلة في التقليد اللاهوتي الوسيط أنه لا معنى للسلم الحقيقي دون الاستناد للعدالة، فهذا النمط من السلم هو وحده الذي يمكن اعتباره خيرا اسما.

ويُعرف "القديس أوغسطين" السلم العادل بأنه استقرار النظام، ومن ثم فإن الحرب مبررة بل واجبة لمعالجة الاختلالات المتولدة عن الظلم والفوضى.⁽²⁾

(1) جين بيتكي إليشتاين، كيف تخوض حربا عادلة؟ في: كين بوث وتيم ديون، عولم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005، ص 343.

(2) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 68-69.

وتتمحور شروط الحرب العادلة في التقليد المسيحي الوسيط حول معياري: مشروعية قرار الحرب "Jus ad bellum" وضوابط إدارتها "Jus in bello".⁽¹⁾

يرى "القديس توماس الأكويني" أن الحرب العادلة تقتضي بالأساس توفر أربعة شروط أساسية وهي:⁽²⁾

- 1- عدالة القضية التي يقاتل المرء من أجلها: كالدفاع عن النفس، أو معاقبة شر ما، أو استرداد شيء افتك بالقوة، بمعنى أن تكون النوايا التي من أجلها تُشن الحرب نبيلة.
- 2- أن تعلن الحرب وتدار من سلطة شرعية مؤهلة.
- 3- أن تكون الملاذ الأخير، بعد استنفاد الحلول السلمية.
- 4- أن تكون الوسائل المستخدمة متكافئة مع الأضرار التي تواجهها، بحيث لا تؤدي إلى ما هو أسوأ منها.

فالحرب من منظور الفكر المسيحي الوسيط هي دائما استثناء من القاعدة، أو هي حالة مؤقتة تبررها مقتضيات العدل الذي يشكل أحد مقومات السلم الحقيقي. وفي هذا السياق كتب "القديس أوغسطين" في كتابه "مدينة الرب" "la cité de Dieu" قائلاً: "بأن السلطة الربانية هي ذاتها التي وضعت بعض الاستثناءات على تحريم قتل الإنسان، ففي بعض الأحيان يفرض الرب القتل ليس بصفته قانوناً عاماً وإنما هو حكم مؤقت وخاص".

ويوضح "توماس الإكويني" الفكرة ذاتها بقوله: "أن الإنسان لا يعرض حياته للخطر إلا لأجل العدالة، فالقوي لا يكون بمعنى ما جديراً بالإعجاب إلا من حيث هو عادل".

بيد أنّ هذا التصور اللاهوتي وإن استند إلى مقاييس قيمة مطلقة، وحصر العنف المشروع في الدفاع عن النفس ودحر الظلم والفوضى، إلا أنه شكل غطاء إيديولوجياً لسياسة الهيمنة الإمبراطورية في العهد الروماني المسيحي، وتستخدم حالياً لشرعنة الحروب الاستباقية على الإرهاب وتسويغ المشروع الإمبراطوري الأمريكي.⁽³⁾

(1) Sebastiano Maffettone, guerre juste et intervention en Irak, *Raisons politiques*, N° 30, 2/2008, p. 151.

(2) Ibid, p. 155.

(3) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 70.

وعليه فالسؤال المطروح هو: كيف ساهم تقليد الحرب العادلة في تبرير الحروب الاستباقية على الإرهاب والتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي على الوجه الذي يخدم المشروع الإمبراطوري؟.

لقد كانت عدم مشروعية الحروب الاستباقية على الإرهاب في ضوء أحكام القانون الدولي بمثابة الدافع والمحفز للدوائر الاستراتيجية الأمريكية في إعادة بعث تقليد الحرب العادلة من السجل اللاهوتي الوسيط لبناء أطروحة جديدة في العلاقات الدولية تتماشى والمنظور الأمريكي للتحدي الأهم الذي يواجه العالم والذي يطلق عليه في الأوساط الغربية بالإرهاب العابر للقارات القائم على أسلحة الدمار الشامل.

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية الحرب العادلة قد غدت مألوفة في الأوساط الأكاديمية الأمريكية منذ السبعينات من القرن المنصرم، وقد تجدد الاهتمام بها في بعض الدوائر الدينية والأكاديمية في سياق مغاير للنزوع الحربي الرهن الذي يقوم على الدعوة إلى التآطير الأخلاقي للحروب الاستباقية على الإرهاب وتقويض دعائم الشرعية الدولية.

يعتبر كتاب الفيلسوف الأمريكي "مايكل فالترز" "Michael Walzer" الصادر عام 1977 بعنوان: "الحرب العادلة والحرب الجائرة" "Just and Unjust War"⁽¹⁾ أهم نص مرجعي لهذا الاتجاه الأخلاقي الذي عمل على إعادة بناء النظرية الدينية الوسيطة على أسس ليبرالية جديدة.⁽²⁾ غير أن هذه المقاربة ظلت مرفوضة في الدوائر القانونية والدبلوماسية الدولية باعتبارها تسعى إلى الالتفاف على قواعد الشرعية الدولية.

لقد أصبح تقليد الحرب العادلة يشكل أحد المحددات الأساسية في الفكر الاستراتيجي لتيار المحافظين الجدد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من أجل بناء مشروعية أخلاقية دينية للحملة الأمريكية على الإرهاب التي باتت تتنافى مع أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية.⁽³⁾

من الواضح أن هذه العقيدة الاستراتيجية تسعى إلى إحداث قطيعة كاملة مع المنظومة القانونية الدولية على عدة مستويات، وتشكل تطورا نوعيا وخطيرا في التعاطي الأمريكي مع أطر الشرعية الدولية

(1) Michael Walzer, *Just and Unjust war*, New-york: Basic Book, 1977.

(2) Bertrand Lemmennicier, la notion de la guerre juste, sur le site internet :

« www.Frstrategie.org/barreFRS/publications/20030130.doc »

(3) Charles Benjamin, *la théorie de la guerre juste face au terrorisme et la lutte antiterroriste*, Montréal : centre d'études des politiques étrangères et de la sécurité, 2007, p. 87.

المعاصرة التي ساهمت بشكل كبير في صياغتها بعد الحرب العالمية الثانية، وترتكز هذه الأطر على مبدئين راسخين في القانون الدولي وهما: احترام السيادة الوطنية، وعد التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن التحول والانتقال من آلية تشريع الحرب من داخل المنظمة الأممية إلى "مبدأ شرعية الحرب الذاتية" "War Self Legimiting" وبالتالي تكون النتائج الإيجابية للحرب هي التي توفر لها الغطاء والمشروعية. وعليه فحروب أمريكا الاستباقية على الإرهاب وعلى الدول المارقة "Rogues States" تركز أولوية المشروعية القيمية والأخلاقية على الآلية التشريعية، أي أن عدالة القضية تكون مقدمة على القيود والضوابط المؤسسية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وعلى هذا الأساس ظهر اتجاه واسع في حقل الدراسات الاستراتيجية الأمريكية يرى أن مفهوم الحرب العادلة تشكل نقطة التقاء بين مقتضيات الهيمنة الأمريكية على العالم والالتزامات الأخلاقية المترتبة على هذه المقتضيات، فضلا عن تلاؤمها مع التحدي الإرهابي كخطر استراتيجي يضرب بدقة في عمق الأمن القومي الأمريكي ويهدد المصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.

تعتقد "جين الشتاين" "J. Elshtain" أن مشروعية الحرب على الإرهاب يجب أن تتحدد من خلال آثارها الأخلاقية وليس عبر امتثالها لمدونة قانونية شكلية "الشرعية الدولية" ولذلك فإن الاستراتيجية الناجعة تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي هي الاستراتيجية الأخلاقية التي تقوم على تسخير القوة لإصلاح العالم، والقضاء على الإرهاب وإعادة بناء الدول الفاشلة وفرض النموذج الديمقراطي الليبرالي على المستوى العالمي.

ويذهب بدوره "مايكل نوفاك" "Michael Novak" وهو من أقطاب مدرسة المحافظين الجدد" في محاضرة ألقاها بالفاتيكان خلال حرب العراق إلى القول: "أن الحرب على الإرهاب اقتضت الخروج على ضوابط الشرعية الدولية التي لا تنطبق إلا على الحروب التقليدية بين الدول، في حين أن الحرب على الإرهاب هي حرب غير متوازنة غرضها إستباق مخاطر الإبادة الجماعية والاعتداء على العزل، ولذا فهي ضرورية والزامية أخلاقيا وعادلة قانونيا".⁽¹⁾

(1) نقلا عن: السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 88.

ويعتبر "ديريدا" أن الخلفية اللاهوتية للحرب الإستباقية "العادلة" على الإرهاب هي خارج الشرعية الدولية باعتبارها لا تختلف من حيث المنطق الغائي عن روح الإرهاب ذاته.⁽¹⁾ وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تلجأ فقط إلى إحياء مفهوم الحرب العادلة لإصباح الشرعية على حروبها العدوانية ضد الإرهاب، ولكنها استندت أيضا من أجل تحقيق هذه الغاية على ما يعرف "بمذهب الاستثنائية الأمريكية".

ومن خلال ما سبق يتضح أن السياسة الأمريكية توظف كل الأوراق الكفيلة بتحقيق مصالحها الاستراتيجية بما في ذلك إحياء مفاهيم من القرون الوسطى في عصر ما بعد الحداثة، ولكن تبقى أوهام الحرب العادلة التي ارتكزت عليها استراتيجية الحرب الإستباقية على الإرهاب مرفوضة في الدوائر الدبلوماسية والقانونية الدولية، باعتبارها تتنافى وأحكام القانون الدولي وتقوض التعددية، فضلا عن كونها تسعى لاستبدال الشرعية الدولية بشرعية أخلاقية ومن ثم التحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي على الوجه الذي يحقق المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

المطلب الثالث

موقع الحرب الاستباقية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

لقد أصبحت عقيدة الاستباق تشكل العمود الفقري لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر، بيد أن الحرب الاستباقية ليست بالجديدة في الفكر والممارسة الاستراتيجية الأمريكية، ذلك أن السوابق التاريخية للسياسة الدولية الأمريكية شهدت ممارسة هذا النمط من الحروب التي أصبحت أشد ضراوة بعد "غزوة مانهاتن" 2001، خاصة في ظل المنظورات الاستراتيجية الأحادية للمحافظين الجدد التي تقوم على التحرك العسكري الاستباقي-الوقائي لدرح التنظيمات الإرهابية والدول الراعية لها ومن ثم تحقيق مطلب الأمن القومي الأمريكي وحماية المصالح الحيوية الأمريكية⁽²⁾، وعليه فما مفهوم الحرب الاستباقية وما موقعها في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي؟.

1- استراتيجية الضربة الاستباقية-الوقائية: المفهوم والتأثير في السياسة الكونية الأمريكية.

يشير مفهوم الفعل الوقائي إلى ذلك العمل الهادف إلى دحر وتدمير تهديد محتمل لم تبرز عوامل تنفيذه والقيام به بعد.

(1) نفس المرجع، ص 95.

(2) حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002، ص 292.

ويذهب عدد غير قليل من المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين إلى تعريف الضربة الوقائية بأنها "تلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحديد وتحييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الخصوم قبل أن يمتلكوا المقدرة على استخدامها". وهناك من يحدد الدفاع الوقائي على أساس مبدأ مهاجمة الخطر واستئصاله من مكان وجوده وحرمان العدو من زمام المبادرة والمبادأة. ويعرفها الرئيس بوش الابن بقوله أنها "تعني نقل المعركة إلى العدو، وزعزعة خطته ومواجهة أسوأ التهديدات قبل بروزها، إن الطريق الوحيد للسلامة في هذا العالم هو الفعل وأن تعرف كيف تفعل".⁽¹⁾

يرتكز مبدأ الضربة الوقائية على قاعدتان أساسيتان: الأولى تتصرف إلى عنصر المبادرة والمباغطة من دون انتظار الأدلة والوقائع ويقول في هذا الصدد "دونالد رامسفيلد": "إن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدافع حتى يتحرك ضد الجماعات الإرهابية أو ضد الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل"، أما القاعدة الثانية فهي تقر بأن فعالية الضربات الوقائية تقتضي بالأساس توجيهها قبل نشوب الأزمة المعنية حتى يتم تدمير أي محزون نووي-تكتيكي-تقليدي والحيلولة دون استخدامه.

وعليه فإذا كان أنصار الضربة الوقائية يزعمون بأنها نوع من الدفاع الوقائي أو الردع المبكر فإن المناهضين لها لا يرون فيها سوى مجرد نسخة جديدة من دبلوماسية البوارج الحربية.⁽²⁾

جدلية الفعل الوقائي والضربة الاستباقية:

ثمة ثلاثة أنواع من الضربات الاستراتيجية التي هي في درجة كبيرة من التداخل من حيث معانيها إلا أنها تختلف من الناحية المفاهيمية. يرى "جون لويس جاديس" أن هناك فرقا جوهريا بين الإستباق "Preemption" والوقائية "Prévention" ذلك أن الاستباق يعني "المبادرة بالقيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك القيام بشن هجوم عسكري فعلي". وعليه فالضربة الاستباقية قد تكون مبررة في القانون الدولي من أجل إحباط خطر جاثم وشيك الوقوع بحيث لا يترك مجالا لاختيار الوسائل أو متسعا من الوقت للتخطيط، أما الوقائية فقد عُرفت على أنها "إعلان الحرب ضد دولة قد تشكل خطر محتمل في مرحلة

(1) نقلا عن: سوسن العساف، المرجع السابق، ص 223.

(2) حسام سويلم، المرجع السابق، ص 293.

مستقبلية محددة، بمعنى أن الحرب الوقائية لا يكون فيها التهديد مؤكداً ووشيكاً، وإنما قد تكون هنالك نوايا عدائية تعد آثارها المستقبلية خطراً على الدولة المستهدفة⁽¹⁾.

كما تجدر الإشارة بأن استراتيجية الدفاع الوقائي تتداخل مع مفهوم الردع باعتبارها تشكل نوع من الردع التعرضي والمبكر، أو هي عبارة عن إعادة تأسيس عنيقة لمصطلحات الردع على حد تعبير "تود ليندريغ"⁽²⁾.

2- مكانة الحرب الاستباقية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن الإرهاصات الأولى لعقيدة الاستباق ترجع إلى الوثيقة الصادرة في مطلع التسعينات تحت عنوان "دليل تخطيط الدفاع" والتي أعدها كل من "بول ولفوفيتز" و"لويس لبيي" حيث تضمنت ثلاثة ركائز أساسية:

1- ضمان التفوق العسكري الأمريكي.

2- الحيلولة دون بروز قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3- إمكانية قيام الولايات المتحدة بعمليات وقائية ضد أخطار محتملة⁽³⁾.

على الرغم من كون البوادر الأولى للحرب الوقائية ترجع إلى مطلع التسعينات إلا أن هذا النمط الجديد من التفكير الأمني المتمثل في استراتيجية الدفاع الوقائي لم يكن ليظهر بشكل واضح ورسمي إلا من خلال الوثيقة الصادرة في 20 سبتمبر 2002 تحت عنوان "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" التي أكدت على ضرورة استبدال عقيدة الردع والاحتواء باستراتيجية الضربات الوقائية من أجل التكيف مع التحديات الجديدة التي أفرزتها البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولقد تم التأكيد على استراتيجية الحرب الوقائية في عدد من خطب الرئيس "بوش (الابن)" وبشكل أخص في أكاديمية "وست بونيت" "West point" في ربيع 2002 حيث حذر الرئيس قائلاً: "...إن الحرب

(1) John Lewis Gaddis, grand strategy in second Term, *Foreign affairs*, January/February, 2005.

<http://www.foreignaffaires.org/20050101Faessay84101/john-Levis-gaddis/grand-strategyinthe-second-term.html>.

(2) نقلاً عن : بنجامين باربر، إمبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2005، ص 106.

(3) نفس المرجع، ص 95.

على الإرهاب لن تكسب من مواقع الدفاع، يتعين علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، ونحبط خطته، وأن نواجه أدهى التهديدات قبل بروزها...".⁽¹⁾

وتصدر الوثيقة الرسمية لاستراتيجية الأمن القومي رسالة من الرئيس بوش وضعت نقاطها بكلمات قليلة ودقيقة يخلص فيها إلى القول: "إن الظروف تغيرت بشكل جوهري، كان الأعداء في الماضي يحتاجون إلى جيوش جرارة وإمكانيات صناعية هائلة كي يعرضوا أمريكا للخطر. والآن تستطيع شبكات مبهمة من الأفراد أن تجلب إلى شواطئنا فوضى ومعاناة عظيمنتين وبتكاليف زهيدة، الإرهابيون مصممون لاختراق مجتمعات مفتوحة وتحويل التكنولوجيات الحديثة ضدنا... وهذا الأمر يتطلب تغييرا جوهريا في الاستراتيجية سيكون على أمريكا الآن العمل ضد مثل هذه التهديدات الناشئة قبل أن يكتمل تكوينها".⁽²⁾

تقوم استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي تعتبر انعكاسا منطقيا لعقيدة "بوش" على ثلاثة مبادئ أساسية هي التي تحدد الدور المستقبلي الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية وهي:⁽³⁾

- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير أو الإطاحة بالأنظمة، ذلك أن الاستبداد والطغيان يوفر الأرضية الخصبة لنمو التطرق والإرهاب الذي يشكل خطرا على المصالح الحيوية الأمريكية.
- الانتقال من الغموض إلى القيادة، بمعنى وعي أمريكا بدورها الريادي في النظام العالمي وتبوء مسؤولياتها في ضمان الاستقرار والسلام العالمي.

لقد كان مبدأ الحرب الاستباقية أو ما أطلق عليه "بعقيدة بوش" بمثابة البوصلة التي توجه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد أشار العديد من المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين من أمثال "هنري كيسينجر" و"زبيغنيو بريجنسكي" إلى التهديدات المحتملة التي

(1) نقلا عن: نصير عاروري، حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، في أحمد بيضون: العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 237.

(2) نقلا عن: بنجامين بارير، المرجع السابق، ص 80.

(3) نفس المرجع، ص 62.

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد وفي طليعتها الصين، الهند، روسيا ولذا يمكن تصنيف الأخطار والأعداء المحتملين إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** وتشمل الأعداء المباشرين الذين تستهدفهم الحملة الأمريكية على الإرهاب كتنظيم القاعدة، وحركة طالبان، والدول الراحية للشبكات الإرهابية، فضلا عن حركات المقاومة والجماعات الإسلامية.

- **المجموعة الثانية:** وتمثل الأعداء المحتملون كدول الممانعة المناهضة لسياسات القوى الإمبريالية، ضف إلى ذلك الدول الكبرى المناوئة الأحادية والغطرسة الأمريكية والساعية لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب.

وانطلاقا من استراتيجية الدفاع الوقائي فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستتعامل مع هذه التهديدات والمخاطر بالاعتماد على فكرة الردع المبكر التي تؤمن عنصر المبادرة بتوجيه ضربات استباقية-وقائية وبدون سابق إنذار، وذلك من أجل حماية الأمن القومي والمصالح الحيوية الأمريكية.⁽¹⁾

ولقد أكد في هذا السياق السيناتور "بيك فريست" بقوله: "ينبغي علينا أن نريح الحرب على الإرهاب... وينبغي أن نخوضها في الخارج، فإذا لم نفرز بها هناك، فإننا سوف نضطر إلى خوضها هنا في الولايات المتحدة."⁽²⁾

ولتأمين سياقات عمل تضمن سلامة الوظيفة التي تضطلع بها هذه الاستراتيجية، كان على الولايات المتحدة توفير مبدئين استراتيجيين:

- **المبدأ الأول:** يشير إلى الانتشار العسكري والتموقع الاستراتيجي لقواتها العاملة، لتتواءم مع مصالحها الجيوستراتيجية العالمية، وذلك من خلال نشر قواتها العسكرية خارجيا وبمختلف صنوفها القتالية: إضافة إلى مركز قيادة استراتيجية قادرة على إدارة العمليات العسكرية في مسارح عمليات عالمية، ويساند ذلك كله سلسلة من القواعد العسكرية الأمريكية والحليفة المنتشرة في نقاط ارتكاز ذات أهمية حيوية واستراتيجية.

(1) عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 333.

(2) نقلا عن: جوين دايار، الفوضى التي نظمها، الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة: بسام شيخا، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008، ص 106.

- المبدأ الثاني: ينصرف إلى ضرورة توفير الدعم والغطاء الاستراتيجي لعمل القوات الحليفة والصديقة.

ومن ناحية أخرى أدى تسخير الاستراتيجية التكنومعلوماتية والثورة في الشؤون العسكرية إلى رفع الكفاءة القتالية، والقدرة على الحسم في أي حرب تدخلها الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن التقليل من الخسائر البشرية من خلال ما يعرف بنظرية "الاشتباك الآمن" أو نظرية "صفر الموت" "Zéro mort".⁽¹⁾

وفقا لصفيحة "واشنطن بوست" فإن الصيغة السرية الكاملة لهذه العقيدة الأمنية الجديدة، التي تطرح إمكانية توجيه ضربات استباقية ضد دول وجماعات إرهابية توشك أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل، أو على صواريخ بعيدة المدى. وذكرت أن ملحق الوثيقة السري للغاية يسمى كل من إيران، كوريا الشمالية وليبيا، وكذلك العراق بين الدول التي ستكون البؤرة المركزية لهذه المقاربة الأمنية الجديدة، ويتعهد بـ: "وقف انتقال مكونات الأسلحة إلى داخل حدودها أو إلى خارجها".⁽²⁾

وقد بادر الرئيس بوش على إثر اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر إلى إطلاق لفظ "الحرب العالمية ضد الإرهاب"، معتبرا إياها أفظع وأطول وأقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة من قبل، حيث قال الرئيس بوش: "إن حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكن لا تنتهي عندها ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بايقافها وتحطيمها... ومنذ اليوم فإن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاما معاديا".⁽³⁾

تطرح عقيدة بوش "Bush doctrine" ترجمة أمنية لفكر المحافظين الجدد وتتضمن هذه العقيدة:

- الحرب الدائمة على الجماعات الإرهابية وعلى الدول الراحية لها، والتي تشكل ملاذات آمنة للإرهاب الدولي.

- تقسيم العالم إلى فسطاطين: "محور الخير" و"محور الشر" الذي يشير إلى الدول المارقة " Rogues states" التي عادة ما تتهمها الولايات المتحدة برعاية الإرهاب الدولي ومخالفة الأعراف والأنظمة الدولية مثل العراق وأفغانستان وإيران... كما أن هذه الدول عدائية، وذات أنظمة رجعية وتمثل خطرا

(1) عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 334.

(2) نفس المرجع، ص 81.

(3) نقلا عن: السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 79.

استراتيجيا على السلام العالمي خاصة في ظل مساعيها لتطوير والحصول على أسلحة الدمار الشامل.⁽¹⁾

هذا وحري بالإشارة أن هذه الدول عادة ما يتم إدراجها في القائمة السوداء التي يتم تسليط عليها أشد العقوبات الدولية من أجل تليين مواقفها السياسية.

وتتمحور الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب حول أربعة مرتكزات أساسية:⁽²⁾

- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية القانونية الملائمة (في ما وراء كل التقييدات والضوابط القانونية والدبلوماسية الاعتيادية).
- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها والإطاحة بها عند الضرورة (الدول المارقة أو محور الشر).
- التحرك على مستوى اتجاهين رئيسيين:
- أ- تشكيل وقيادة تحالف دولي ضد الإرهاب استنادا إلى قاعدة "من ليس معنا فهو ضدنا".
- ب- الضغط على الأمم المتحدة لتوفير غطاء من الشرعية الدولية للحملة الأمريكية على الإرهاب.
- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها باعتبار هذه القيم تشكل أحد الدعائم والمداخل الأساسية الناعمة لاحتواء الظاهرة الإرهابية، ومن ثم تحقيق مطلب الأمن القومي الأمريكي (إحياء فكرة السلام الديمقراطي التي طرحها "كانط").

ولقد حددت وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي أعلنها الرئيس بوش في 20 سبتمبر 2002

أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فيما يلي:⁽³⁾

- تأكيد الالتزام الأمريكي بالدفاع عن الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.
- قيادة تحالف دولي لدحر التنظيمات الإرهابية.
- التدخل لحل النزاعات الإقليمية.

(1) مارتن غريفيتس وتيري أوكالاها، المرجع السابق، ص 219-220.

(2) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 60.

(3) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 199.

- احتواء أسلحة الدمار الشامل والحيلولة دون وصولها إلى الجماعات الإرهابية والدول المارقة.
- تشجيع النمو الاقتصادي العالمي وتعزيز الليبرالية الاقتصادية والتجارة الحرة.
- تشجيع الديمقراطية والعمل على نشرها على المستوى العالمي.
- القضاء على الحركات الإسلامية المتطرفة.
- العمل على تطوير التعاون العملي المشترك مع باقي المراكز الرئيسية للقوة العالمية.
- تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكية كي تستجيب للتحديات الأمنية الجديدة.

انطلاقاً من كل ما سبق يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

- إن عقيدة الاستباق التي باتت تشكل العمود الفقري لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تقوم على منطق القوة والغطرسة في عصر ما بعد الاستعمار، فضلاً عن كونها تضرب التعددية والشرعية الدولية، وتهدد السلم الدولي وتقوض دعائمه.
- إن استراتيجية الدفاع الوقائي التي تجنح إلى الاستخدام الأحادي للقوة، تسعى إلى عسكرة المجتمع الأمريكي، وتحويل العالم إلى مسرح للعمليات العسكرية الأمريكية وذلك من خلال تغليب لغة السيف بدلاً من الدبلوماسية والتعاطي مع القضايا الاستراتيجية والأمنية وفقاً للمنطق الكلاوزفيتزي: "الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى".⁽¹⁾
- إن الحرب المعلنة ضد الإرهاب هي بلا موضوع ولا هدف وبالتالي لا سبيل لكسبها ولو عن طريق استخدام أكثر الأسلحة فتكاً. ذلك أن الإرهاب عدو زئبقي لا شكل له ولا مركز ولا يتجسد في ثقافة أو في منظومة قيمة أو عقيدة بعينها، ومن هنا يظهر القصور الاستراتيجي للرؤية الأمريكية.⁽²⁾
- في كتابه إمبراطورية الخوف يطرح "بنجامين باربر" أول رد متماسك وواسع البصيرة على مذهبي الهجوم الإستباقي والحرب الوقائية وفي هذا السياق يقول "باربر": "لا يمكننا أن نهزم الخوف بالخوف، فالخوف هو سلاح الإرهاب الأكثر فعالية وإذا سمحنا لأنفسنا بأن تحكمنا تصوراتنا عما يمكن أن يحدث، نصبح أدوات ورعايا لإمبراطورية الخوف".⁽³⁾

(1) Hervé Coutau-Bégarie, op. cit , p. 97.

(2) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 20.

(3) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 21.

- إن الأحادية الأمريكية التي تتجلى بالأساس في استراتيجية الضربات الوقائية أصبحت تقلق حتى الشركاء والحلفاء الأوروبيين وبالخصوص في ظل المساعي الأمريكية لجعل الحلف الأطلسي كظهير استراتيجي لتحقيق الرهانات الأمنية المسطرة في مفكرة السياسة الخارجية الأمريكية وبالتالي جر الحلفاء الأوروبيين إلى حروب لا تخدم سوى المصالح الاستراتيجية الأمريكية كالتدخل في العراق 2003.

المطلب الرابع

دور الحلف الأطلسي كظهير استراتيجي في الحرب الأمريكية على الإرهاب.

لقد أصبح الحلف الأطلسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي ضربت على إثرها رموز ومواقع القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية المتمثلة في البنتاغون ومركز التجارة العالمي، يشكل الظهير الاستراتيجي للحمة الأمريكية على الإرهاب، كما أصبح يمثل إحدى الأدوات الأساسية التي توظفها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الرهانات الأمنية والمصالح الحيوية المسطرة في أجندة سياستها الخارجية⁽¹⁾، حتى على حساب الحلفاء والشركاء الأوروبيين الذين عادة ما يتم جرهم إلى حروب لا تخدم سوى المصالح الاستراتيجية الأمريكي على شاكله حرب الخليج الثالثة، التي يطلق عليها في الدوائر الأمريكية "بعملية تحرير العراق".

الملاحظ أن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي باتت تحتل موقع الصدارة في سلم الاستراتيجية الأمنية للحلف الأطلسي، فالتحديات الإرهابية كانت على الدوام تشكل أحد الانشغالات المحورية في الاستراتيجية الأمنية الأطلسية، وهو ما يتجلى بالأساس ليس فقط في التدخلات العسكرية لقمع واحتواء الشبكات الإرهابية في قوس الأزمات الشرق أوسطية ولكن أيضا في مبادرات التعاون الأمني والشراكة الاستراتيجية مع الدول المتوسطية والشرق الأوسطية، كالحوار المتوسطي 1994 ومبادرة اسطنبول 2004.

وعلى هذا الأساس سيتم تحليل دور الحلف الأطلسي كظهير استراتيجي في الحرب الأمريكية على الإرهاب من خلال التركيز على: التحولات الاستراتيجية للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة، ثم تسليط الضوء على مستويين أساسيين:

(1) Bernard Guillerez, l'Otan, instrument de la puissance américaine, in : Aymeric Chauprade, Géopolitique des états unies, paris : édition ellipses, 2005, p.284.

أ- المستوى الأول: الذي من خلاله يتم الوقوف على دور الحلف الأطلسي كأداة صلبة للاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، وذلك بالتركيز على التدخلات العسكرية لقمع واحتواء التنظيمات الإرهابية والدول الراعية لها.

ب- المستوى الثاني: الذي سيتم التركيز فيه على مبادرات التعاون الأمني والشراكة الاستراتيجية باعتبارها تشكل آليات تعاونية ناعمة لاحتواء الظاهرة الإرهابية وهنا سيتم التركيز بشكل أخص على الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول.

أولاً: التحولات الاستراتيجية للحلف الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة.

لقد تأسس الحلف الأطلسي كحلف دفاعي لينهض بمهمة حماية العالم الحر من خطر التهديد الشيوعي، وذلك بتفعيل المادة الخامسة من الحلف والتي نصت على مهام الدفاع الجماعي⁽¹⁾. فإذا كان حلف شمال الأطلسي اكتسب مبرر وجوده وطور عقيدته الاستراتيجية في مرحلة الحرب الباردة بناء على مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي. فإنه مع تفكك حلف وارسو واندثار الاتحاد السوفياتي كدولة والشيوعية كعقيدة طرحت عدة سيناريوهات في الدوائر الاستراتيجية الغربية والتي أكدت على إمكانية تفكك الحلف الأطلسي بناء على المؤشرات التالية:

- رغبة أوروبا في إنشاء هوية أمنية ودفاعية مستقلة عن الحلف الأطلسي.
- القاعدة العامة في الأحلاف العسكرية تقر بأن الأحلاف تزول بزوال الأحلاف المضادة، وعليه فإن الحلف الأطلسي سيفقد مبرر وجوده بتفكك حلف وارسو، كما تؤكد ذلك أيضاً نظرية توازن القوى وتوازن التهديد.
- الخلاقات الداخلية والهيمنة الأمريكية على قيادة الحلف.
- الافتقار إلى العامل الإيديولوجي الذي يعطي للأحلاف العسكرية القدرة على التماسك والاستمرارية وبالخصوص في ظل توسيع الفحل إلى دول أوروبا الشرقية.⁽²⁾

على الرغم من كون السيناريو القائل بإمكانية تفكك الحلف الأطلسي كان مطروحاً بعد نهاية الحرب الباردة واندثار حلف وارسو، إلا أن العكس هو الذي حدث حيث استمر الحلف الأطلسي وقام

(1) Bernard Wicht, *L'OTAN attaque, la nouvelle donne stratégique*, Genève : éditions, chêne-Bourg, 1999, P 16.

(2) صلاح سالم زرنوقة، الناتو بين مرحلتين، *السياسة الدولية*، العدد 129، يوليو، 1997، ص 68.

بتحديد الفكر والمعتقد العسكري والاستراتيجي للتكيف مع التهديدات الجديدة التي أفرزتها البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل وأكثر من ذلك أخذ الحلف في التوسع على المستوى العضوي والوظيفي⁽¹⁾، فضلا عن قيامه بإجراء تعديلات على مستوى هياكل القوة حتى تتساق مع عقيدته العسكرية الجديدة وكذلك من أجل التكيف مع طبيعة التهديدات الجديدة للأمن الدولي، ومن هذا المنطلق تم إنشاء قوات عسكرية جديدة تتسم بالسرعة والمرونة والقدرة على المناورة استجابة لمقتضيات استراتيجية التدخل خارج المنطقة "Out of Area" لإدارة الأزمات التي تهدد المصالح الحيوية والأمنية للتحالف الأورو-أطلسي.⁽²⁾

لقد أدت المفاهيم الاستراتيجية المتجددة التي اعتمدها الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى عولمة أدواره الاستراتيجية ومسارح عملياته العسكرية خارج مجاله الجغرافي والقانوني الذي حددته المادة الخامسة من ميثاقه التأسيسي، وهو الأمر الذي حوله من منظمة للدفاع الجماعي وإلى قوة سياسية-عسكرية للسيطرة الشاملة على النظام الدولي، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الأطلسية الجديدة تتصلت من صفتها الدفاعية، خاصة في ظل تبني استراتيجية تدخلية هجومية عبر تحريك مسوغات وشعارات مطاطة كالدفاع عن حقوق الإنسان تارة، ومكافحة الإرهاب وحفظ السلم والأمن الدوليين تارة أخرى.⁽³⁾

اللافت للنظر أن الأطلسية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، أصبحت تجسد فكرة العولمة العسكرية خاصة في ظل توسع وتمدد الحلف الأطلسي نحو وسط وشرق أوروبا والتوجه جنوبا نحو المتوسط، فضلا عن انتشار قواعده العسكرية في جميع مناطق العالم، الأمر الذي يدفع به إلى خلق شبكة أمنية عالمية آخذة في عسكرة الكوكب، ومن ثم تحوله إلى عملاق عسكري مهيمن على النظام العالمي.

لقد ساهم اندثار الخطر الشيوعي في إدخال قوى التحالف الأورو-أطلسي في مرحلة "الحيرة الاستراتيجية" أو "اللإيقين الاستراتيجي" وذلك بحكم "فراغ التهديد الذي خلفه الاتحاد السوفياتي، وهو ما عبر عنه "جورجي أرياتوف" بقوله: "سوف نحرّمكم من العدو" ولذلك فقد كان البحث عن العدو الاستراتيجي

(1) عماد جاد، الجدال حول توسيع الناتو، السياسة الدولية، العدد 129، يوليو، 1997، ص 75.

(2) عماد جاد، حلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، ص 152.

(3) نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص ص 74-75.

بمثابة الهاجس المسيطر على دوائر القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أن الوثائق والأدبيات الأطلسية جعلت من "الأصولية الإسلامية" كبديل للعدو الشيوعي، وهو الأمر الذي يؤكد على صدقية النبوءة التي أطلقها "أندري مالرو" في مصطلح خمسينيات القرن الماضي بقول "أن الإسلام سيكون أكبر تهديد للحضارة الغربية"⁽¹⁾.

إن هذه الطروحات الاستراتيجية التي تم التنظير لها بعد نهاية الحرب الباردة وجدت مساراتها العلمية في السياسة الدولية، وبالأخص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين تم تسليط الضوء على ما يسمونه في الدوائر الغربية "بالإرهاب الإسلامي" الذي أصبح يشغل حيزا هاما في الاستراتيجية الأمنية للحلف الأطلسي، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى الدراسة التي أجرتها مؤسسة "راند" "RAND" تحت عنوان "إعادة صياغة المفهوم الاستراتيجي للحلف الأطلسي" حيث أشارت إلى:

- التركيز على التهديدات التي قد تصدر من الدول الفاشلة.
- التركيز على الشرق الأوسط الموسع والقتال ضد تنظيم القاعدة.
- التركيز على قضايا مكافحة الإرهاب الدولي.
- التصدي لمشكلة إيران النووية.

ثانيا: دور الحلف الأطلسي كظهير استراتيجي للحملة الأمريكية على الإرهاب:

لقد أصبحت قضايا مكافحة الإرهاب الدولي تنصدر أولويات الاستراتيجية الأمنية للحلف الأطلسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك ليس فقط بالاعتماد على الأداة الصلبة التي تتجلى في التدخلات العسكرية والقمعية ولكن أيضا بتفعيل مبادرات التعاون والشراكة الأمنية من أجل احتواء الظاهرة الإرهابية.

أ- الحلف الأطلسي كأداة صلبة للاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي:

يعتبر الحلف الأطلسي من بين الأدوات العقابية التي توظفها الولايات المتحدة الأمريكية لقمع التنظيمات الإرهابية والدول المارقة التي باتت تشكل ملاذات آمنة للإرهاب الدولي، ويلاحظ أن الحلف الأطلسي أصبح يلعب دورا محوريا في الحملة الأمريكية على الإرهاب، وهو ما يتجلى في تدخلاته العسكرية

(1) Louisa Dris Ait Hamadouche, les relations Euro-maghrébines sous le prisme de L'islamisme, in: Abdennour Benantar, *Europe et maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique*, Algérie: CREAD, septembre, 2010, P 199.

التي تجنح إلى الغطرسة والاستخدام الانفرادي للقوة بعيدا عن الشرعية الدولية، على شاكلة التدخل في أفغانستان 2001 والعراق 2003.

بالرغم من أن الميثاق التأسيسي للحلف الأطلسي حدّد بوضوح المجال الجغرافي والقانوني أو بالأحرى مسرح تحركات الحلف الأطلسي إلا أن العقيدة الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الحلف أدت إلى عولمة مسارح عملياته العسكرية، وهو الأمر الذي جعل من الخط الفاصل بين داخل المنطقة وخارج المنطقة يطبعه الغموض وعدم الوضوح.⁽¹⁾

الواقع أن الحلف الأطلسي فقد صفته الدفاعية بالخصوص في ظل تدخلاته العسكرية التي تتم خارج حدود صلاحياته القانونية-الجغرافية كما نصت على ذلك المادة الخامسة من ميثاقه التأسيسي. إن هذه الإشكالية التي يعاني منها الحلف تظهر بوضوح مدى قصوره القانوني، ذلك أن تدخلاته العسكرية خارج المنطقة بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي تتعارض بشكل واضح مع ميثاقه التأسيسي.

إن التدخلات الأطلسية التي تجنح إلى الاستخدام الانفرادي للقوة بذريعة مكافحة الإرهاب الدولي جعلت من الحلف الأطلسي يحل محل الأمم المتحدة وينصّب نفسه بديلا عن مؤسسات الشرعية الدولية⁽²⁾.

ب- مبادرات التعاون والشراكة الأمنية: "الحوار المتوسط"

لم يكتفي الحلف الأطلسي في تعامله الاستراتيجي مع قضايا مكافحة الإرهاب الدولي بالاعتماد على المنطق الكلاوزفيتزي القائم على فكرة "الحرب هي استمرار السياسة ولكن بوسائل أخرى" بل اعتمد أيضا على مبادرات التعاون والشراكة الأمنية مع الدول المتوسطية والشرق الأوسطية وهو ما يتجلى بالأساس في "الحوار المتوسطي" ومبادر اسطنبول للتعاون الأمني الأطلسي-الشرق الأوسطي.

- الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي:

بعد تأمين الجبهة الشرقية لأوروبا عن طريق مبادرة "الشراكة من أجل السلام" شرع الحلف الأطلسي في البحث عن كيفية احتواء التهديدات الإرهابية والأمنية القادمة من قوس الأزمات الجنوبي للمتوسط، وهو ما أقره المفهوم الاستراتيجي الجديد لسنة 1991 بحيث أكد على أن: "الاستقرار والسلام

(1) عبد النور بن عنتر، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، شؤون الأوسط، العدد 66، صيف 2003، ص 96.

(2) عماد جاد، الحلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، ص 252-254.

على الحدود الجنوبية لأوروبا يشكل ضرورة استراتيجية ومصلحة أمنية حيوية لدول التحالف"، وعليه فالمتوسط كقوس للأزمات يحتل موقع متميز في الحسابات الاستراتيجية والأمنية الحلف الأطلسي⁽¹⁾، الأمر الذي دفع به إلى اطلاق مبادرة "الحوار المتوسطي" في سنة 1994 التي تجمع الحلف الأطلسي مع (7) دول من الضفة الجنوبية للمتوسط وهي: إسرائيل، مصر، الأردن، المغرب، موريتانيا، تونس والجزائر.^(*)

- **أهداف الحوار:** وفقا لأدبيات ووثائق الحلف الأطلسي فإن أهداف الحوار تتمثل في: تعزيز إجراءات بناء الثقة، إقامة علاقات سلمية تقوم على حسن الجوار والتفاهم المتبادل، ودعم الأمن والاستقرار في المتوسط، وتبديد الأفكار الخاطئة عن سياسات الحلف وأهدافه. أما الهدف الخفي فيمكن في تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية.

- **مجالات التعاون:** ويمكن تحديدها في: التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، التعاون الإستخباراتي والإستعلاماتي خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، التعاون العسكري في مجال إدارة الأزمات واستراتيجيات الدفاع...إلخ.

قمة براغ وتعزيز الحوار: لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر في إعطاء دفعة قوية لمبادرة الحوار المتوسطي، حيث تم تسليط الضوء وتركيز الاهتمام على قضايا مكافحة الإرهاب، التعاون الاستعلاماتي والاستخباراتي، وتدعيم الجوانب السياسية والعملية للحوار.⁽²⁾

- **مبادرة اسطنبول: شراكة أطلسية-شرق أوسطية:**

إن مبادرة اسطنبول تم توجيهها خصيصا إلى بلدان الشرق الأوسط باعتبارها تشكل منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الطرف الدولي الذي أعقب الحادي عشر من سبتمبر.

وبلاحظ أن هذه المبادرة التي تم إطلاقها في السياق الجيوبوليتيكي الذي أعقب أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001، تهدف بالأساس إلى تعزيز التعاون الإستخباراتي وتبادل المعلومات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من المجالات التعاونية الأخرى.⁽³⁾

(1) نزار إسماعيل الحياي، المرجع السابق، ص 79.

(*) تجدر الإشارة إلى أن انضمام الجزائر إلى مبادرة الحوار المتوسطي كان في مارس 2000 وذلك بسبب الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد.

(2) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 166-168.

(3) عماد جاد، الحلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، ص ص 168-169.

إن مبادرات التعاون الأمني التي أطلقها الحلف الأطلسي على دول المنطقة تسعى إلى تشكيل منبر نشط لحل المعضل الأمنية وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية. وعليه فالضفة الجنوبية للمتوسط كقوس للأزمات يسعى الحلف الأطلسي إلى احتوائها من خلال تفعيل مبادرات أمنية استخباراتية محضة من أجل تطويق التهديدات الإرهابية وإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية التي قد تؤثر على المصالح الحيوية والاستراتيجية لدول التحالف للأورو أطلسي.

ولكن تبقى هذه المبادرات محدودة الفعالية وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

- إن منطق الأمن والأمننة يقتضي وجود تقاطع نفعي مصلي بين الأطراف المتفاعلة بعيدا عن علاقات القوة وفرض الإدراك.
- غياب القراءات المتبادلة وتوافق الإدراكات حول التهديدات الأمنية، ضف إلى ذلك غياب الإجماع حول محتوى ومضمون الحوار.
- يتوقف نجاح أية مبادرة في المتوسط (الشرق الوسط) على مدى إحراز تقدم على صعيد العملية السلمية في الشرق الأوسط وإيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.⁽¹⁾

المبحث الثاني

السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر.

شكلت الحركات الإسلامية أحد المحاور الأساسية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر، وذلك ليس فقط بحكم المنطلقات الإيديولوجية للحركات الإسلامية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الإمبريالية في المنطقة ولكن أيضا باعتبارها تشكل خطرا استراتيجيا ومصدر تهديد رئيسي للمصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط.

ومن هذا المنطلق حاولت الولايات المتحدة أن تبلور استراتيجية محكمة تجاه الحركات الإسلامية تقوم على المزج بين سياسات العصا والجزرة أي بتفعيل ليس فقط القوة الصلبة من خلال التدخلات العسكرية لدحر الجماعات الإسلامية، ولكن أيضا بالاعتماد على القوة الناعمة من خلال تفعيل المقاربات السوسيواقتصادية والتنموية كمدخل أساسية لاحتواء تهديدات الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط.

(1) Khaled Kaddour, la sécurité au Maghreb à l'horizon 2030 : intérêts et défis communs, in Jean Dufourcq et Laure Borgomano.-Loup : Horizon de sécurité en Méditerranée et au Moyen Orient : Communauté d'intérêts et défis communs, Rome : Collège de défense de L'OTAN, 2004, p.20.

المطلب الأول

الحركات الإسلامية: المفهوم، التصنيف، والمرجعيات الفكرية.

إن ولوج الحركات الإسلامية لتضطلع بدور محوري في ساحة التدافع السياسي سواء على المستوى الوطني أو الدولي لم يحدث من فراغ، بل ثمة مجموعة من العوامل الذاتية (المرتبطة بالحركات الإسلامية ذاتها) والموضوعية، هي التي وفرت الأرضية الخصبة التي أدت إلى تنامي زخم الحركات الإسلامية في الوطن العربي منذ سبعينيات القرن الماضي.

إن ما أطلق عليه "بالصحوّة الإسلامية" والانبعث الإسلامي" الذي عرفه الوطن العربي منذ مطلع السبعينات يمكن تفسيره بالعوامل التالية:

- أ- **العوامل الذاتية:** التي ترتبط بالجوانب الدينية والأساليب الحركية المتصلة بهذه الحركات ذاتها.
- ب- **العوامل الموضوعية:** المرتبطة بأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلا عن ضرورة مواجهة المد الاستعماري والتخلص من السيطرة الأجنبية، والوقوف أمام موجات التغريب.⁽¹⁾ ضف إلى ذلك فشل الإيديولوجيات المختلفة التي ظهرت في الوطن العربي وملاّت الميدان السياسي كالقومية، الليبرالية والاشتراكية، من دون تحقيق أي نجاح يذكر على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك الفشل في تحقيق مشاريع الوحدة والتضامن العربي⁽²⁾ هذا وبالإضافة إلى ترهل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعجز التنموي والفشل الديمقراطي وانغلاق الأنظمة السياسية وضعف أدائها السياسي.⁽³⁾

تأخذ الحركات الإسلامية أشكالا تنظيمية مختلفة، ويوجد في داخل الخريطة الإسلامية الفكرية والسياسية تنوع كبير على المستوى الفكري والتنظيمي.

يقصد بالحركات الإسلامية تلك التنظيمات التي تشترك في اعتبار أن الإسلام يشكل الإطار المرجعي لها سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها، وتنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي تتواجد فيها، ويلعب الجانب الفكري دورًا محوريًا في تحديد

(1) نزيه أبوي وآخرون، الإسلام السياسي وأفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، الرباط: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2000، ص 39.

(2) حسن عقيل أبو غزلة، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 157.

(3) Yves Lacoste, questions géopolitiques, l'islam, la mer, l'Afrique, Paris : La découverte et Librairie Générale Francaise, 1988, p.29.

التمايزات بين الحركات الإسلامية المختلفة. وعلى الرغم من وجود بعض المعايير الأخرى التي يمكن أن يستند إليها تصنيف تلك الحركات مثل الأصول الاجتماعية لها، لاسيما أعضائها البارزين، أو تصوراتها السياسية أو تكتيكاتها الحركية، فإن الأساس الفكري يظل هو القاعدة الأكثر صلابة للتصنيف والتمييز بين الجماعات الإسلامية المختلفة.

أولاً: التأصيل المفاهيمي للحركات الإسلامية.

يذهب الدكتور "عبد الوهاب الأفندي" إلى اعتبار أن مصطلح الحركات الإسلامية يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتتادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة. أما "فريد عبد الكريم" فإنه يعرف الحركات الإسلامية على أنها "جماعات سياسية منظمة ذات مرجعيات إسلامية وتستهدف الوصول إلى السلطة لتطبيق الشريعة الإسلامية".⁽¹⁾

الثابت أن مفهوم الحركات الإسلامية ينصرف إلى مجمل الحركات التي تتخرط في العمل السياسي وتتنظم في شكل أحزاب سياسية تستند برامجها إلى الشريعة الإسلامية وتسعى للوصول إلى السلطة بوسائل سياسية سلمية، وليست عنيفة وعادة ما ترفع شعار "الإسلام هو الحل" وأن الإسلام دين ودولة لا يمكن حصره فقط في الجوانب الروحية والشعائرية، بل هو أيضا مشروع مجتمعي وبرنامج سياسي ونظام اقتصادي...إلخ.

وعليه فهذه الحركات مثلها مثل الأحزاب السياسية الأخرى، تتخرط في ساحة التدافع السياسي وتدخل في تحالفات وتغير مواقفها حسب ما تقتضيه مصالحها، ومن أمثلتها في الوطن العربي نجد حركة الإخوان المسلمين (مصر) وحركة النهضة (تونس).

عادة ما يتداخل مفهوم الحركات الإسلامية مع مفاهيم أخرى "كالأصولية الإسلامية" "Fundamentalism"، التي هي في الأصل مصطلح مسيحي أوروبي، نجده في الأدبيات الغربية المعاصرة اقترن بالعنف والتطرف والتمسك الحرفي بنصوص الكتب المقدسة، وعليه فالأصولية في الفكر الغربي هي نوع من الرجعية باعتبارها تتعارض مع التقدم، وهو ما اتضح بشكل جلي في العصور الوسطى والصراع الديني الحاد الذي نشب بين الكنيسة ورجال الإصلاح الديني. وعليه فالأصولية هي فرقة دينية

(1) عمراني كريوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 14.

مسيحية رجعية متعصبة ومناهضة للتقدم وتمارس العنف باسم الدين الأمر الذي جعلها منبوذة في المجتمعات الغربية.⁽¹⁾

أما الأصولية في الفكر الإسلامي تشير إلى الأسس والقواعد الثابتة التي بني عليها الدين الإسلامي الصحيح واستبعاد كل الأمور الدخيلة فيه من خلال العودة إلى المنابع الأولى للدين الإسلامي.⁽²⁾

من خلال تفكيك مصطلح الأصولية وإعادة تركيبه من جديد يتضح أن إطلاق مصطلح الأصولية على الحركات الدينية الإسلامية هي عملية غير بريئة ذلك أن مفهوم الأصولية في الفكر الإسلامي يختلف عن مفهوم الأصولية في الفكر الغربي وهو ما عبر عنه "جيل كيبل" "Gilles Keppel" وهو من كبار المختصين في الحركات الإسلامية بقوله: "لقد أدى إطلاق هذا الاصطلاح "الأصولية" على الحركات الدينية الإسلامية إلى تشويه هذه الحركات واختزال مفهومها في مفهوم الأصولية لدى العالم المسيحي".⁽³⁾

وعليه فالمفاهيم التي يتم الترويج لها في الدوائر الغربية هي غير بريئة، بل هي غالباً ما تهدف إلى خدمة مصالح وأهداف استراتيجية معينة، ولذلك يقول سيف الدين عبد الفتاح "إن المفاهيم هي مثل الأرض والعرض يدافع عنها".

ثانياً: في تصنيف الحركات الإسلامية.

إن التصنيفات التي قدمت بشأن الحركات الإسلامية هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف، وهذا يرجع بالأساس إلى تباين مرجعياتها الفكرية وتكتيكاتها الحركية.

يذهب عالم السياسة الفرنسي "فرانسوا بورغات" "F. Burgat" إلى التمييز بين الحركات الإسلامية المعتدلة، والحركات الإسلامية المتطرفة، وذلك بالاعتماد على ما سماه بـ "العمل السياسي من القمة، والعمل السياسي من القاعدة".

ثم طبق هذا التصنيف كل من "جيل كيبل" "Gilles Keppel" المختص في الحركات الإسلامية و"أوليفي روي" "Olivie Roy" اللذان ميزا بين "الأسلمة الثورية من القمة" و"الأسلمة الاجتماعية من القاعدة".

(1) خليفة عبد السلام الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية-الغربية، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 134-135.

(2) نزيه أيوبي وآخرون، المرجع السابق، ص 43.

(3) نقلاً عن: رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 18.

- الأسلوب الأول: الأسلمة الثورية من القمة: ويشير إلى كل الحركات التي تنتهج العنف المسلح في سبيل الوصول إلى السلطة، وترى في الإنقراض على السلطة وعلى أجهزة الدولة هو الأسلوب الأمثل لتحقيق أسلمة المجتمع عبر العنف. إن هذا النموذج أقرب إلى ما يسمى "بنظرية العدو القريب والصدام مع الأنظمة".
- الأسلوب الثاني: ويتعلق بالأسلمة من القاعدة، ويعكس منهج سلمي في العمل السياسي، باعتباره يرفض العنف ويبرهن على التصفية والتربية والتعليم الذي لا بد أن يشمل كل المجتمع حتى يحدث التغيير المنشود.⁽¹⁾

وهناك أيضا من يذهب إلى تصنيف الحركات الإسلامية إلى:⁽²⁾

- التيار الثوري الراديكالي: الذي ينتهج أسلوب العمل المسلح ويضم: السلفية الجهادية وفصائل الجماعات الإسلامية المسلحة.
- التيار الإصلاحية: الذي ينتهج أسلوب التدرج والانتقال السلمي، ويضم الإخوان المسلمين، وهذا التيار يمارس السياسة بمعناها الواسع وليس الضيق.
- التيار الفكري التنويري: الذي يعتبر بمثابة العقل المفكر للحركة الإسلامية، بحيث يقود معاركها الفكرية على مستوى رفيع من النقد والتأصيل.
- التيار الرسمي الحكومي أو شبه الرسمي: ويتجلى بالأساس في الأوقاف، الجماعات والطرق الصوفية، الأزهر... الخ.

وهناك أيضا من يصنفها إلى:

- حركات معتدلة: باعتبارها تؤمن بالديمقراطية، وتتخبط في اللعبة السياسية، وتتنظم في شكل أحزاب سياسية وتسعى للوصول إلى السلطة بطرق سلمية على شاكلة حركة الإخوان المسلمين والنهضة.
- الحركات العنيفة والثورية: التي تسعى إلى التغيير عن طريق شق عصي الطاعة والخروج المسلح على الحاكم، مثل جماعة الهجرة والتفكير، الجماعة السلفية للدعوة والقتال، السلفية الجهادية... الخ
- الحركات الدعوية: التي لا تدخل في السياسة بل تهتم بالدعوة والتصفية والتربية.

(1) عمران كريبوسة، المرجع السابق، ص 15.

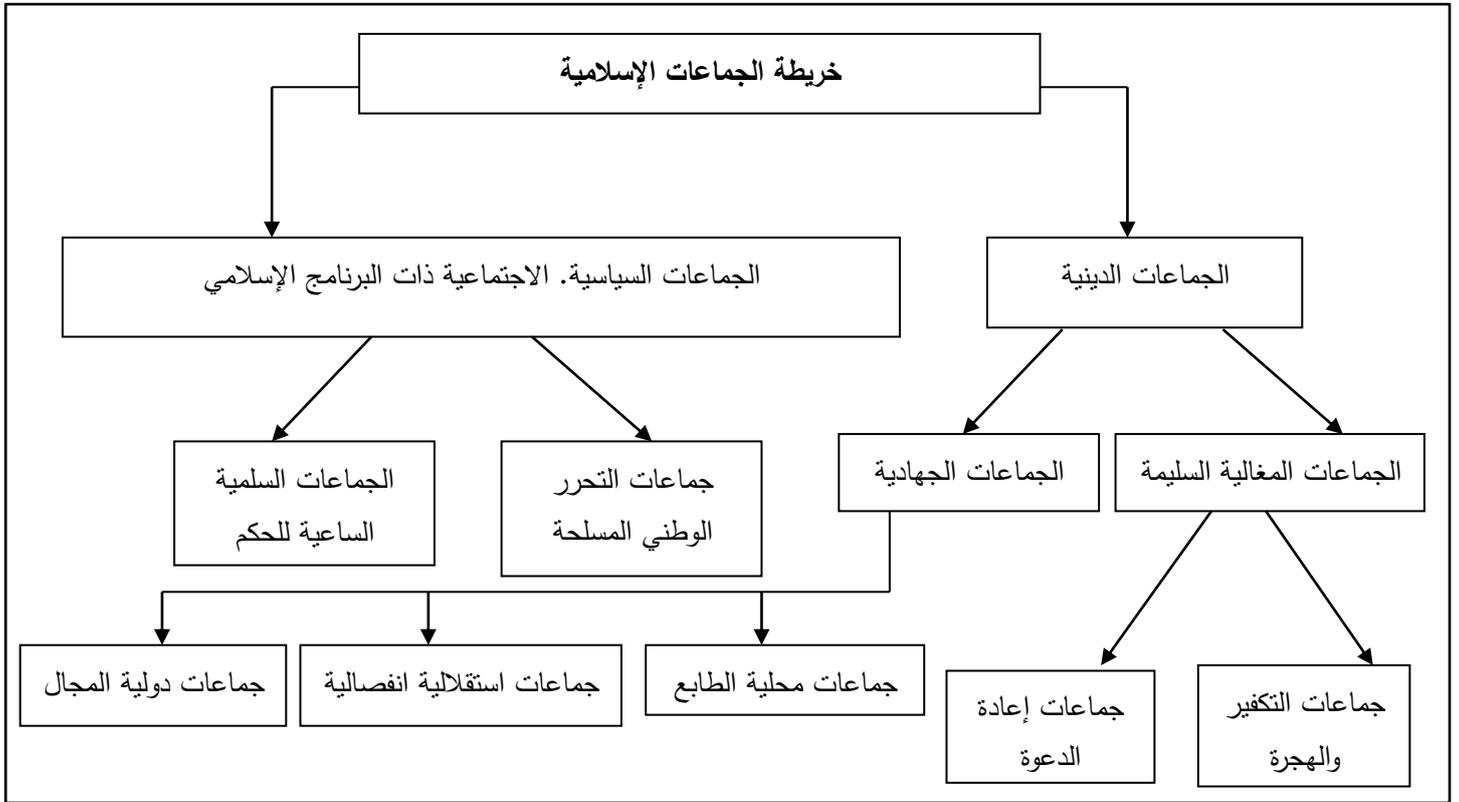
(2) نفس المرجع، ص 15-16.

إن جل هذه الحركات والجماعات الإسلامية باختلاف أنواعها وتكتيكاتها الحركية تتفق وتلتقي في هدف محوري يتمثل في إقامة دولة إسلامية، ولكنها تختلف في الوسائل والأدوات والأساليب الضرورية لتحقيق هذا الهدف. وعليه فالاستراتيجية واحدة (الهدف) ولكن التكتيك (الأساليب) هو الذي يختلف بحيث هناك من يراهن على الأساليب السلمية، وهناك من يعتمد على العمل المسلح، وذلك بالاستناد إلى نظرتين أساسيتين وهما: (1)

1- نظرية العدو القريب: التي تشير إلى إسقاط الأنظمة والإطاحة بها من خلال شق عصي للطاعة، وانتهاج العمل المسلح من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية.

2- نظرية العدو البعيد: التي لا تهدف إلى الخروج على الحاكم والإطاحة بالأنظمة ولكنها تستهدف العدو البعيد "الأمريكي والغربي" الذي يشكل الشريان الحيوي الذي يضمن لها البقاء في السلطة، ولذلك كانت استراتيجية تنظيم القاعدة تهدف بالأساس إلى جر الولايات المتحدة الأمريكية إلى المستنقع الأفغاني ومن ثم استنزافها ودحرها.

الشكل رقم (05): يوضح أنواع الجماعات الإسلامية. (2)



(1) تقرير كرايسز جروب، رقم 37 حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، محاولة لفهم التوجه الإسلامي، 2 آذار (مارس) 2005، ص 12.

(2) نفس المرجع، ص 11.

ثالثاً: المرجعيات الفكرية للحركات الإسلامية.

تستقي الحركات والجماعات الإسلامية منطلقاتها النظرية من مرجعيات فكرية مختلفة، بحيث كانت هذه المرجعيات بمثابة البوصلة التي توجه سلوكياتها في ساحة التدافع السياسي، وذلك مصداقاً للحكمة القائلة بأن "الفكرة هي فخ للعمل" ويمكن بشكل عام تحديد هذه الخلفيات والمرجعيات الفكرية للحركات الإسلامية في:

(1) **الإسهامات الفكرية للشيخ حسن البنا:** يعتبر الشيخ "حسن البنا" كمرشد، ومؤسس لجماعة

"الإخوان المسلمين" سنة 1928، وهو أحد تلامذة "الشيخ محمد رشيد رضا"، ويعتبر "الشيخ حسن البنا" أن الإسلام هو دين ودولة ويصلح لجميع جوانب ومناحي الحياة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فهو من المنظرين للمشاركة في الحياة السياسية، وتجدر الإشارة أن حركة "الإخوان المسلمين" التي أسسها "حسن البنا" لها فروعها في كل البلاد العربية.⁽¹⁾

(2) **الإسهامات الفكرية "سيد قطب":** والتي ظهرت في مؤلفه الشهير "معالم في الطريق" أين طرح فيه

"فكرة الحاكمية" و"فكرة الجاهلية" فإذا كانت فكرة الحاكمية تشير إلى ضرورة تحكيم الشريعة الإسلامية، فإن فكرة الجاهلية تتصرف إلى تحكيم التشريعات والقوانين الوضعية. لقد شكلت الطروحات الفكرية "سيد قطب" وبالخصوص كتابه "معالم في الطريق" المصدر الأساسي والأهم للكثير من الجماعات العنيفة كالجماعات الجهادية، التكفير والهجرة، ومن هذا المنطلق أُعتبر "سيد قطب" كمنظر للجماعات الجهادية التي تؤمن بنظرية العدو القريب.

(3) **إسهامات "محمد عبد السلام فرج":** التي ظهرت في كتابه "الفريضة الغائبة". يُعد "محمد عبد

السلام فرج" مؤسس جماعة التكفير والهجرة في "مصر". يذهب "محمد عبد السلام فرج" في رسالته إلى طرح فكرة أساسية مفادها: أن الجهاد هو الفريضة الغائبة التي يجب إحيائها، وعلى هذا الأساس فإن الأنظمة التي لا تُحکم شرع الله ينبغي الإطاحة بها والخروج عليها بقوة السلاح. ولذلك يعتبر "سيد قطب" و"محمد عبد السلام فرج" من المعارضين للمشاركة السلمية في الحياة السياسية، ومن دعاة منهج العنف المسلح والصدام مع الأنظمة.

(4) **الإسهامات الفكرية "للمودودي":** يعتبر "أبو الأعلى المودودي" أن الإسلام دين ودولة وأن المسلم

لا يستطيع أن يعيش حياة كاملة وسوية إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية⁽²⁾ ولذلك دعى "المودودي"

(1) حسن عقيل أبو غزلة، المرجع السابق، ص 160.

(2) Samir Amin, *le monde arabe dans la longue durée*, Ben Aknoun : éditions Apic, 2011, p.113.

الأقلية المسلمة في الهند أن تعتصم بدين الإسلام، وأن تؤسس لهوية إسلامية.⁽¹⁾

ويمكن أيضا الإشارة إلى الإسهامات الفكرية "لراشد الغنوشي" مؤسس حركة النهضة في تونس وهو من دعاة المشاركة السلمية في الحياة السياسية، ضف إلى ذلك إسهامات "العلامة الشيعي" محمد حسين فضل الله^(*)، التي طرحها في كتابه "الحركة الإسلامية" الذي عالج فيه ما هو قلق وجدلي في الفقه السياسي الإسلامي كالسرية والعلنية، التطرف والاعتدال، الانغلاق والانفتاح وغيرها من القضايا، فضلا عن إسهامات "حسن الهضيبي" الدكتور "يوسف القرضاوي" و"حسن الترابي" في السودان.⁽²⁾

المطلب الثاني

التأصيل الأمريكي لفكرة الإرهاب الإسلامي ومصادر تهديد

المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط

أولا: التأصيل الأمريكي لفكرة الإرهاب الإسلامي.

بعد اندثار الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشيوعي، ذهب البروفيسور "فرانسيس فوكوياما" F. Fukuyama إلى طرح فكرة نهاية التاريخ كدلالة ساطعة على انتصار الإيديولوجية الليبرالية، التي تشكل الطور النهائي للصراعات المذهبية في العالم. ولكن بالمقابل ثمة طروحات أخرى تقر بأن العامل الحضاري سيلعب دورا محوريا في تحريك الصراع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة⁽³⁾، وهو ما يتجلى بالأساس في نظرية صدام الحضارات لـ "صامويل هانتغتون" "S. Huntigton" التي رأى فيها بأن للإسلام "حدودا ديموية" وبالتالي فهو يشكل خطرا استراتيجيا على الحضارة الغربية، خاصة وأن المسلمون يمتلكون تراثهم الروحي المستقل ويتمتعون بحضارة ذات أصالة، وعليه فهم جديرون أن يقيموا بها قواعد عالم جديد دون الحاجة إلى الاستغراب، وذلك بحكم قوة وحيوية الدين الإسلامي وقدرته على الإحياء والنهوض والدفاعية والصمود.⁽⁴⁾

(1) نزيه أيوبي وآخرون، المرجع السابق، ص 40.

(*) يُعتبر العلامة محمد حسين فضل الله من دعاة التقريب بين السنة والشيعية.

(2) حسن عقيل أبو غزلة، المرجع السابق، ص 165.

(3) محمد سعدي، المرجع السابق، ص 14-50.

(4) عبد الله العليان، الإسلام والغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005، ص 18.

على الرغم من أن الإرهاسات والبوادر الأولى للتأصيل الأمريكي لفكرة الإرهاب الإسلامي ظهرت على السطح في أعقاب الحرب الباردة، إلا أنها أصبحت أكثر وضوحاً بعد "غزوة مانهاتن" في الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي ضربت على إثرها رموز الرأسمالية العالمية المتمثلة في مركز التجارة العالمي، ومبنى البنتاجون الذي يرمز إلى الجبروت العسكري الأمريكي، ومباشرة بعد زلزال الحادي عشر من سبتمبر أصبحت مفاهيم الإرهاب الإسلامي، الفاشية الإسلامية، حرب الأديان، الصراع الأنتولوجي بين الغرب والإسلام الحرب بين الخير والشر وبين العقلانية والقرون الوسطى، البرابرة الجدد، زمن حروب المسلمين⁽¹⁾، وغيرها من المفاهيم الأخرى التي باتت محل تداول واستهلاك على نطاق واسع في وسائل الإعلام وفي الدوائر الفكرية والسياسية الغربية، الأمر الذي ينذر بتحقق نبوءة صراع الحضارات، التي باتت محل توظيف على نطاق واسع من طرف إدارة المحافظين الجدد لتعبئة الرأي العام الأمريكي، وكسب أكبر قدر ممكن من التأييد للحملة الأمريكية على "الإرهاب الإسلامي" الذي تم تصويره في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية وكأنه الوريث الشرعي للشيوعية.

كما ابتعدت الآليات الإعلامية عن التحليل الموضوعي للحدث، واتجهت إلى أسلوب الإثارة والتهويل وتقديم صورة نمطية عن الإسلام الذي تم تسويقه "كدين ظلامي ودموي" يحث على العنف والتطرف، ولذلك دعى "هانتغتون" في مقابلة مع القناة الألمانية (ZDF) في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2001 إلى ضرورة احتواء الحركات الإسلامية التي باتت تشكل تهديداً حقيقياً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية.⁽²⁾

ويستخلص "إدوارد لوتواك" "Edward Lutwac" المستشار السابق للشؤون العسكرية بالولايات المتحدة "أنه في الواقع أصبحنا أمام ظاهرة الإسلام ضد العالم بأكمله" أما "ألكسندر دفال" يرى في الكلاسيكية الإسلامية التحدي الشرس الذي يواجه الديمقراطيات الغربية".

وفي إطار التحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني الذي تعززت دعائمه أكثر بعد أحداث سبتمبر 2001، وارتفعت العديد من الأصوات الصهيونية لتروج لفكرة مفادها "أن الإسلام هو العدو الأكبر بعد 11 سبتمبر 2001، وأن هناك صراعاً حضارياً بين الإسلام والإرث اليهودي المسيحي".

وفي السياق ذاته ذهب كل من "ريشارد برل" و"دانيال بايبس" وغيرهما من أركان تيار المحافظين

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي والاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، بيروت: دار النهضة العربية، 2006، ص 102.

(2) محمد سعدي، المرجع السابق، ص 345.

الجدد الماسكين بدائرة القرار في واشنطن، الذين لا يخفون عداؤهم للإسلام والتحذير منه "كامبراطورية شر جديدة" وكخطر استراتيجي يواجه العالم الغربي في قيمه ومصالحه الحيوية.

ومن خلال رصد وتتبع مسار المحاولات الأمريكية للتأصيل لفكرة الإرهاب الإسلامي ولتقديم صورة نمطية وعدائية عن الإسلام في الثقافة الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 يتضح أن هذه الصورة تتحدد وفقا لثلاثة نماذج نظرية متشابكة وإن تمايزت خلفياتها الفكرية والمنهجية وهي:

1- النموذج الأول: الإسلام ضمن التقليد الكتابي:

إن هذا المنظور يستند إلى الأحكام الاستشراقية القديمة التي تعتبر الإسلام ديانة جامدة وعاجزة عن التجدد وعصية عن الإصلاح، وفي هذا الصدد يعتبر "موريس يورمان" أن ظاهرة العنف الأصولي التي تحولت إلى إرهاب مدمر باسم الإسلام، الذي تؤكد وتحرض عقيدته وتشريعته على العنف والتطرف. فشعار المسلمين هو السيف والسلم لديهم مفهوم أخروي لا مكان له في الدنيا إلا بالنسبة للمسلمين أنفسهم (دار السلم، مقابل دار الحرب).

على الرغم من أن الأحكام والمقولات الاستشراقية تهاوت علميا، إلا أنها أصبحت توظف على نطاق واسع في حقل الدراسات الاستراتيجية والسياسية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

2- النموذج الثاني: الإسلام من منظور الحداثة.

ويتعلق هذا النموذج بعلاقة الإسلام بالحداثة فكرا وقيما التي يحكم عليها في الغالب أنها منقطعة ومستحيلة، ومن هذا المنطلق يكون الإسلام دين مغلق محصن ضد التحديث والتطوير، وقد ردّد هذا الحكم المتهاافت المستشرق العجوز "برنارد لويس" في كتابه "أزمة الإسلام" الذي صدر بعد الحادي عشر من سبتمبر، واعتبر فيه أن "الإرهاب الإسلامي" يُفسر بكونه موقف عصابي حاد "حداثة مستحيلة" تقتضي في العمق الانفصال عن المرجعية الإسلامية.

3- النموذج الثالث: يبحث بالأساس في الخلفيات الاستراتيجية الكامنة من وراء التشهير الغربي،

الأمريكي بفكرة الإرهاب الإسلامي: (1)

إن الهدف الكامن من وراء نزوع الدوائر الغربية إلى افتعال العدو الإسلامي يجد تفسيراته في الفراغ الإيديولوجية والاستراتيجي الذي خلفه اندثار التهديد السوفيياتي الذي كان يوفر نوع من التعبئة والانسجام

(1) نفس المرجع، ص 139-144.

الداخلي للعالم الغربي، ولذلك فقد صرح "جيورجي أرباتوف" "Georgiy Arbatov" (مستشار الرئيس السوفياتي "غورباتشوف") في أواخر الثمانيات وهو يوجه كلامه للغربيين: "إننا نقوم بشيء مرعب حقا لكم فنحن نحرمكم من عدو" وعليه فالسؤال الأكثر عمقا الذي يهم الدور الأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة يتلخص فيما يلي: فمن دون الحرب الباردة ما الغاية من أن تكون أمريكا؟

بيد أن النزوع الأمريكي لافتعال العدو الإسلامي ليس بالظاهرة الجديدة، بل هي عملية قديمة راسخة في الدراسات الأنثروبولوجية والسيكولوجية والاجتماعية كما يؤكد ذلك كل من "ريني جيرار" "R. Girard" و"إيميل دوركايم" "E. Durkeheim" و"جوزيف جوف" "J. Joff"، الذي تساءل عن مدى وجود حياة بعد الانتصار؟. إن هذه الطروحات النظرية تقوم على فكرة أساسية مفادها "إن المجتمعات والأمم دائما في حاجة إلى افتعال عدو خارجي لتحقيق الوحدة والتماسك الداخلي"، ولقد لاحظ جون بودان "أن الحرب تساهم في تحقيق الوحدة الداخلية للدول". كما أكد "ميكيافلي" أن الطريقة المثلى للحفاظ على الدولة وتجنب الثورات الداخلية هو خلق عدو خارجي يحفز التعبئة والتلاحم الداخلي" أما "هولستي" "K.J. Holsti" فذهب إلى القول: "بأن العدو المشترك يساعد على تحقيق التضامن، فالحروب كانت على مر التاريخ هي المرض الأكثر فعالية لانسجام الدول"، وفي السياق ذاته يقول المفكر المغربي (الراحل) "محمد عابد الجابري": "إن الغرب لم يعد قادرا على التعرف على نفسه بعد انهيار خصمة الشيوعي، إلا من خلال تنصيب الإسلام كآخر جديد... يضمن له جميع أنواع السلب والنفي التي تمكنه من تحديد هويته إيجابيا".⁽¹⁾

بالإضافة إلى هذه المبررات التي تفسر لجوء الدوائر الغربية إلى شيطنة الآخر الإسلامي، ثمة عوامل أخرى يمكن من خلالها فهم النزوع الأمريكي للتأصيل لفكرة "الإرهاب الإسلامي" ليحل محل "العدو الضائع" الذي خلفه اندثار المعسكر الشيوعي وتتجلى بالأساس في:

- الإبقاء على المركب الصناعي العسكري الأمريكي وتفادي مشاكل تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية، فصناعة الأسلحة هي مسألة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، والتصنيع الأمريكي للأسلحة يريد ديمومة السوق وهذا لا يكون إلا بافتعال "الإرهاب الإسلامي" وتغذية النزاعات

(1) نقلا عن: نفس المرجع، ص 189-192.

والحروب في العالم الإسلامي ليس فقط من أجل تجارة السلاح، ولكن أيضا لتجنب بقاء الجيوش في حالة بطالة أمنية.⁽¹⁾

- ضف إلى ذلك تبرير سياسات التدخل والعدوان في شؤون العالم الإسلامي لشطف واستنزاف ثرواته الطبيعية بالخصوص الطاقوية منها.

- أما العامل الثالث يتعلق بالبعد الاستراتيجي لعلاقة الغرب كمفهوم جيوسياسي بالإسلام من حيث هو فضاء إقليمي وبشري له عناصر قوة كثيفة ومؤهلات تسمح له بأن يشكل التحدي المستقبلي للريادة الغربية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن "أرنولد تويني" أكد على أن الحضارة الإسلامية تتمتع بخاصية التجدد والقدرة الإحياء وإعادة النهوض.⁽²⁾

ثانيا: الحركات الإسلامية كمصدر تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أصبح موضوع "الإسلام السياسي" يشكل أحد المحاور الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، وذلك بحكم نوعية التهديدات والمخاطر الاستراتيجية التي تشكلها الجماعات الإسلامية على المصالح الحيوية الأمريكية في منطقتي الشرق الأوسط، وفي هذا السياق يرى دانيال بايبس الذي يمثل أحد المختصين في الدراسات الإسلامية ومن المقربين للإدارة الأمريكية في دراسة صدرت في مجلة "كومنتري" في مطلع عام 2002، يتساءل فيها عن ما هو العدو الذي تحاربه الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001؟.

ويعتبر أن الإجابة السائدة في الخطاب السياسي الأمريكي غامضة وغير مقنعة، ذلك أن الإرهاب هو مجرد تقنية عسكرية تستخدمها مجموعات كثيرة لتحقيق مصالح وأهداف متباينة، فالحديث عن الحرب ضد الإرهاب، هو مثل الحديث عن الحرب ضد أسلحة الدمار الشامل، وكما يقول "كلوزفيتز": "إن عدم تحديد أهداف الحرب بوضوح يؤدي إلى الهزيمة" ولذا توجب على أمريكا وحلفائها تعيين العدو الذي يحاربونه، مجيبا أنه: "الإسلام الإحتجاجي والثوري" الذي يتجلى بالأساس في الحركات الراديكالية والعنيفة والدول المارقة التي تشكل ملاذات آمنة للإرهاب الدولي".⁽³⁾

(1) عبد النور بن عنتر، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، ص 94.

(2) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 148.

(3) Barthélémy Courmont, *l'émergence de nouveaux acteurs asymétriques*, pp. 81-82.

ويعتقد "بايبس" أن الجماعات الإسلامية الراديكالية تمثل التهديد الأساسي للمصالح الحيوية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية^(*) سنة 1979 ذات التوجهات المناهضة للسياسات الأمريكية في المنطقة، ولكن سرعان ما تم تطويق إيران بخلق صراعات مذهبية حالت دون تعاضد الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بتفعيل نظرية الاحتواء المزدوج التي تتجلى بالأساس في حرب الخليج الأولى، وذلك من أجل تحقيق هدفين محوريين:

1- إضعاف إيران ببعدها وتأثيرها الإسلامي.

2- والعراق بتهديدها القومي.⁽¹⁾

ويمكن إبراز وتبيان الدور الذي تلعبه الحركات الإسلامية كتهديد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط في النقاط التالية:

- على الصعيد الإيديولوجي والمذهبي ثمة تنافر وتباين عميق في المنطلقات الفكرية للحركات الإسلامية مع الكثير من القيم الغربية، إن هذه النقاط الرمادية في علاقة الولايات المتحدة بالحركات الإسلامية تتمحور بالأساس حول: مفاهيم العلمانية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، عقيدة الولاء والبراء... الخ وهو الأمر الذي يحدّ من القوة الناعمة الأمريكية في الشرق الأوسط الإسلامي.
- إن استراتيجية الجماعات الجهادية تستهدف ضرب المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط وبالخصوص الطاقوية والنفطية منها، وهو ما عبرت عنه الباحثة الفرنسية "هيلين دانكوست" بخطورة سيطرة الحركات الإسلامية على ما اسمته "بالمجال النفطي الإسلامي"⁽²⁾ "L'espace islamo-pétrolier" وفي السياق ذاته أكدت قمتي ريجا 2006 وبوخارست 2008 للحلف الأطلسي أن المصالح الأمنية والطاقوية لدول التحالف يمكن أن تتأثر بانقطاع الإمدادات النفطية لدول التحالف، وقد يكون ذلك بفعل ضربات الجماعات الإسلامية المناهضة للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن النفط يحظى بأهمية حيوية بالنسبة للأمن الطاقوي والاقتصادي الأمريكي والغربي، ذلك أن النفط يعد سلعة استراتيجية ومادة أولية ضرورية لحضارة التصنيع المعاصرة، فمن

(*) لقد تمكن آية الله الخميني بالإطاحة بنظام الشاه محمد رضا آل بهلوي المدعوم أمريكيا في سنة 1979، ومن ثم تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ذات المذهبية الشيعية الجعفرية الإثني عشرية.

(1) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 135.

(2) عبد الله النفيسي، هل تنتهي مشكلتنا مع الغرب بتأمين مصالحه في المنطقة؟ في: الإسلام والسياسة نحو عالم أفضل، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2007، ص 70-72.

- دون تحقيق الأمن الطاقوي ستنصب الصناعات الغربية بالشلل، ويضرب الاقتصاد الأمريكي في الصميم، وهو الأمر الذي يجعل من الطاقة قضية مركزية في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي.⁽¹⁾
- مناهضة التواجد الأجنبي والصليبي في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك يرى الدكتور "عبد الله النفيسي" أن العقيدة الاستراتيجية لتنظيم القاعدة ترتكز على حديث صحيح للرسول عليه الصلاة والسلام وهو: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ولا يجتمع في جزيرة العرب دينان"⁽²⁾. وعليه فإن طرد التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط التي تحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط سيؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي، وذلك بتراجع قوتها الاقتصادية العالمية بحكم عدم قدرتها على السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط.
 - قيام حركات المقاومة الإسلامية باستهداف الكيان الصهيوني، الذي يعتبر كحليف استراتيجي وكدولة وظيفية خادمة للمخططات الجيوسياسية والمصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالاستناد إلى منطق نظرية "الحامي والزبون"، فضلا عن دور حركات المقاومة الإسلامية في إفشال مسار التسوية وعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو ما عبر عنه الرئيس الإسرائيلي السابق "حاييم هرتسوغ" بقوله: "إن حركة حماس هي حركة أصولية تشكل القوة التدميرية الرئيسية لعملية السلام في الشرق الأوسط".⁽³⁾
 - إقدام الجماعات الإسلامية بتنفيذ عمليات نوعية ضد المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة كتفجير دور السفارات وتدمير البارجة "الدمرة" الأمريكية كول في خليج عدن باليمن" عند طريق زورق مطاطي، الأمر الذي يؤكد على فعالية ما اسماه "رينشارد هاس" مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية "بفنون حرب ما بعد الحداثة غير المتوازية".⁽⁴⁾
 - إعلان "الجبهة الإسلامية العالمية ضد اليهود والصليبيين" الجهاد والحرب المفتوحة والمستمرة ضد المصالح الأمريكية في كل مناطق العالم.
 - ويتجلى التحدي الإسلامي للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في أربعة أوجه أساسية يمكن تحديدها في:

(1) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص ص 73-174.

(2) عبد الله النفيسي، المرجع السابق، ص75.

(3) نقلا عن: شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 139.

(4) Pascal-pierre Rambeaud, le Moyen Orient, une région sous tensions, Paris : édition : Ellipses, 2011, pp. 90-91.

1- أنظمة سياسية تستند إلى المرجعية الإسلامية المناهضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، على شاكلة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظام حسن الترابي في السودان.

2- الجماعات الجهادية الساعية للحصول على أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم تهديد الحليف الاستراتيجي الصهيوني، وضرب المصالح الأمريكية في المنطقة.⁽¹⁾

3- دول مارقة تشكل ملاذات آمنة للإرهاب الدولي ومتحالفة مع تنظيم القاعدة.

4- الحركات الإسلامية المعتدلة التي تستخدم الوسائل السلمية والطرق الديمقراطية في سبيل الوصول إلى السلطة والسيطرة على مؤسسات الدولة، ومن ثم إحداث تغييرات جذرية في التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولعل هذا ما يفسر الدعم الأمريكي للأنظمة التسلطية (الحرس القديم) كصمام أمان لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط.

لقد برز اتجاهان أساسيان في الولايات المتحدة الأمريكية لبحث كيفية التعامل مع الجماعات الإسلامية، فبينما نجد وزارة الخارجية تحاول التحاور مع هذا التيار من أجل استيعابه واحتوائه، فإن وزارة الدفاع تنظر إلى الحركات الإسلامية كخطر إيديولوجي وجيوسياسي يجب القضاء عليه.⁽²⁾

ولعل هذا ما يدفعنا للبحث عن كيفية التعاطي الاستراتيجي الأمريكي مع الحركات الإسلامية في (المطلب القادم).

المطلب الثالث

الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.

شكلت الحركات الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر، أحد المحاور الأساسية للحملة الأمريكية على الإرهاب، وقد ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجماعات الإسلامية على المزج بين سياسات العصا والجزرة وذلك بالاعتماد على القوة الصلبة من خلال التدخلات العسكرية وتحريك الجيوش النظامية من أجل قمع ودحر "الحركات الراديكالية" والدول التي تدعمها، ضف إلى ذلك تفعيل القوة الناعمة التي تتجلى بالأساس في الوصفة الليبرالية الأمريكية التي تراهن على دور التبشير بالديمقراطية، وعلى المقاربات

(1) فواز جرجس، الأمريكيون والإسلام، تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، المستقبل العربي، العدد 217، آذار 1997، ص 24.

(2) رضوان زيادة، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية، الغرب، إيران، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000، ص 59.

التنمية والسوسيواقتصادية كمدخل أساسية لاحتواء العنف والإرهاب الذي تمارسه الحركات الإسلامية⁽¹⁾، فضلا عن المبادرات الأمريكية الساعية ليس فقط لدعم "شركات الإسلام المعتدل"، ولكن أيضا حتى الدين الإسلامي أصبح عرضة للإصلاح بفعل ما اسماه المستشرق الأمريكي "برنارد لويس" "B. Lewis" في رأيه المتهافت "بخلخلة البنية الميتافيزيقية واللاهوتية للديانة الإسلامية وتقويض التصورات المتطرفة المتولدة عنها من خلال مراجعة جذرية وشاملة لكل النسق الإسلامي".⁽²⁾

في ضوء كل ما سبق فإنه من الضروري التساؤل عن معالم وملاحح الاستراتيجية الأمريكية الساعية لاحتواء الحركات الإسلامية وبالخصوص الثورية منها؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار أن الوصفة الليبرالية التي تقوم على نشر الديمقراطية وتفعيل المداخل التنموية والمقاربات السوسيواقتصادية تلعب دورا محوريا في اجتثاث جذور العنف والإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإسلامية؟ وماهي المخاطر التي قد يحملها مطلب التحول السياسي والديمقراطي على المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، خاصة في ظل إمكانية وصول الحركات الإسلامية المناهضة للسياسات الأمريكية إلى السلطة؟ وكيف تساهم أطروحات "المستشرقين الجدد" التي تؤكد على ضرورة إصلاح الدين الإسلامي وتحديثه ودعم شبكات الإسلام المعتدل في استئصال جذور العنف والتطرف الذي تمارسه الجماعات الإسلامية؟.

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تمكنا من إلقاء الضوء على المعالم والملاحح العامة للاستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الحرب الأمريكية على الإرهاب، التي باتت تشكل المنظار الرئيسي الذي يحدد طرائق وتكتيكات التعاطي الأمريكي مع موضوع "الإسلام السياسي".⁽³⁾ ويمكن إبراز وتبيان المحددات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في النقاط التالية:

أولاً: جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل الديكتاتورية والتهديد الأمني.

لقد استقر في العقل الاستراتيجي الأمريكي أن الأوضاع السياسية والإقليمية في الشرق الأوسط تشكل أرضية خصبة لنمو الجماعات الإسلامية التي باتت تمثل مصدر تهديد أساسي للمصالح الحيوية

(1) مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 122.

(2) نقلا عن: السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 144.

(3) تقرير كرايسز جروب، المرجع السابق، ص 18.

والأمنية الأمريكية، فالسؤال المحوري الذي يشغل الدوائر السياسية الأمريكية يدور حول الخيارات الاستراتيجية الكفيلة باحتواء التهديدات التي تشكلها الحركات الإسلامية.

ولقد ظهر اتجاه واسع في الدوائر الأمريكية يفسر الظاهرة العدائية لأمريكا بحماية الولايات المتحدة لأنظمة القمعية والاستبدادية في الشرق الأوسط فبالنسبة "لويليام كريستول" (وهو من رموز التيار المحافظ الجديد) "يتعين على الولايات المتحدة مراجعة دائرة تحالفها التقليدي مع الأنظمة التي كانت توصف "بمحور الاعتدال" في حين أنها دول استبدادية و قمعية وترفض النموذج القيمي والسياسي الأمريكي وتولد بسياساتها التسلطية والقمعية التطرق والإرهاب".

ويعتبر "كريستول" أن المملكة العربية السعودية تشكل المصدر الأساسي للحركات الإسلامية الراديكالية ذات النزعة العدائية لأمريكا، وقد تجاهلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة هذا المعطى وحافظت على ما دعاه "كريستول" "وهم الشريك الاستراتيجي السعودي" وعليه فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم مسار التحول السياسي والديمقراطي وأن تدرك الثمن الباهظ للاحتفاظ بالأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط.⁽¹⁾

أمّا السياسي الأمريكي "مارتين أندريك" يذهب بدوره إلى اعتبار أن التبشير بالديمقراطية يشكل خيارا استراتيجيا لاحتواء الحركات الإسلامية الراديكالية. فإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية قبل الحادي عشر من سبتمبر ركزت طاقاتها على تحقيق السلام واحتواء دول الممانعة والحركات الإسلامية المعادية للتسوية وترك مطلق الحرية للدول الصديقة في حل مشاكلها الداخلية بأساليبها الخاصة والمعروفة، فإن زلزال الحادي عشر من سبتمبر دفع الأمريكيون إلى التساؤل: لماذا كان قادة تنظيم القاعدة من الدولتين الأقرب إلى الولايات المتحدة (مصر والمملكة العربية السعودية)؟.

ويرى "أندريك" أنه يتعين على الإدارة الأمريكية إعادة النظر في بنود تحالفاتها التقليدية القائمة منذ عقود بين الولايات المتحدة وحلفائها العرب الذين يتقاسمون معها مصالح حيوية واستراتيجية، ذلك أن سياساتهم ومواقفهم قد ألحقت ضررا بالمصالح الأمريكية ويخلص أندريك إلى أن المطلوب هو بناء شرق أوسط ديمقراطي عن طريق دعم مسار التحول السياسي والاقتصادي الكفيل بتقويض البيئة الشرق أوسطية التي باتت تشكل أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإسلامية المناهضة للسياسة الأمريكية.⁽²⁾

(1) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 187

(2) نفس المرجع، ص ص 128-129.

ويذهب بدوره "بنجامين باربر" في كتابه: "إمبراطورية الخوف" إلى طرح فكرة "الديمقراطية الوقائية" كمدخل أساسي لاحتواء الجماعات الإسلامية التي يغذيها الجمود السياسي والطابع التسلطي والشمولي للأنظمة السياسية في الشرق الأوسط.⁽¹⁾

الملاحظ أن الدوائر الاستراتيجية الأمريكية تراهن على دور التبشير بالديمقراطية كشرط أساسي لتطويق التهديدات التي تشكلها الجماعات الإسلامية، بيد أن دعم مسار التحول السياسي والديمقراطي يحمل في طياته مخاطر استراتيجية على المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، خاصة في ظل إمكانية وصول حركات إسلامية إلى السلطة وبالتالي انتهاج سياسات راديكالية مناهضة للقيم والتوجهات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وهو الأمر الذي يفسر السياسات الأمريكية الداعمة للأنظمة التسلطية (الحرس القديم) في الشرق الأوسط شريطة انخراطها في الحملة الأمريكية على الإرهاب والتعاون الأمني والاستخباراتي الكفيل باحتواء وقمع الجماعات الإسلامية.

ومن هذا المنطلق تمت مقايضة المطلب الديمقراطي بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية بحيث يكون البقاء في السلطة مرهون بتقديم المعلومات الاستخباراتية وتسهيل التعاون الأمني والانخراط في التحالف الأمريكي ضد الإرهاب العالمي⁽²⁾. إن هذه المقايضة تعكس الطابع النفعي والبرغماتي للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

ثانياً: الوصفة الليبرالية الأمريكية لاحتواء الحركات الإسلامية: "التنمية والتحول الاقتصادي والسياسي".

انطلاقاً من التشخيص الاستراتيجي الأمريكي لعوامل تصاعد "التهديد الإسلامي" للمصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، فقد حاولت الدوائر السياسية الأمريكية صوغ استراتيجية أمنية ذات طبيعة وقائية تتجلى بالأساس في الوصفة الليبرالية التي تراهن على دور المدخل التنموي، والإصلاح الاقتصادي والسياسي كمنطلقات رئيسية لاحتواء العنف الذي تمارسه الجماعات الإسلامية الذي غالباً يغذي الفشل التنموي، والعجز الديمقراطي في الدول الشرق أوسطية.⁽³⁾

(1) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 138.

(2) ديز موندبول، البحث المحموم عن أسامة بن لادن: البعد الاستخباراتي للحرب ضد الإرهاب، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبد الحق، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2005، ص 97.

(3) Karin Von Hippel, op, cit, p 105.

إن المنظور الأمريكي للتهديدات التي تشكلها الحركات الإسلامية وبالخصوص الجهادية والثورية منها يرجع بالأساس إلى فشل التجربة الليبرالية وترهل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لدول الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق راهنت الولايات المتحدة على دعم المسار التنموي، وتحفيز التحول الاقتصادي والسياسي كخيار استراتيجي لتجفيف منابع التطرف والإرهاب الذي تمارسه الحركات الراديكالية المناهضة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وعليه فضمان المصالح الحيوية والأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط مرهون بتعزيز المسار التنموي في المنطقة فكما يقول "روبرت ماكنمارا" "فبدون تنمية لا وجود لأمن".⁽¹⁾

ثالثاً: دعم شبكات الإسلام المعتدل وإصلاح المنظومة القيمية الإسلامية.

في ضوء الجهود الأمريكية الساعية لاحتواء التهديدات التي تشكلها الجماعات الإسلامية المتمردة على الهيمنة الأمريكية، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية دعم "الحركات الإسلامية المعتدلة" التي تؤمن بالديمقراطية وتنتهج العمل السلمي غير المسلح في سبيل الوصول إلى السلطة.⁽²⁾

إن الهدف الكامن من وراء هذه الاستراتيجية هو ذو طبيعة مزدوجة:

فمن جهة تهدف الولايات المتحدة من خلال هذه الاستراتيجية إلى احتواء وترويض الحركات الإسلامية المعتدلة وإدماجها في الحياة السياسية حتى لا تشكل خطراً استراتيجياً على المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، وإضعاف قوة الجماعات الإسلامية الثورية والمناهضة للسياسة الأمريكية من جهة أخرى، وبالتالي فهي استراتيجية تم تصميمها خصيصاً لاختراق وإضعاف الحركات الإسلامية.

لقد ذهب عدد غير قليل من المفكرين الاستراتيجيين والمستشرقين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية من أمثال "برنارد لويس" و"مايكل نوفاك" و"يوسي هالفي" إلى تقديم مجموعة من الطروحات الفكرية المتهافئة والتي تتمحور بالأساس حول ضرورة إصلاح الدين الإسلامي ومراجعة وتجديد منظومته القيمية، ونسيجه الثقافي، وإحداث قطيعة مع المفاهيم العقائدية التي تحرص على العنف والإرهاب كمفهوم "الجهاد" و"الحرب المقدسة" ولذلك يرى "برنارد لويس" "B. Lewis" "أن التحديث المطلوب لمعالجة الداء الإسلامي" يكمن في خلخلة هذه البنية الميتافيزيقية ونقويض التصورات المتولدة عنها، من خلال مراجعة

(1) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: 1970، ص 84.

(2) تقرير كرايسز جروب، المرجع السابق، ص 19.

جذرية وشاملة للنسق الإسلامي، فضلا "عن ضرورة تشجيع قيام إسلام متسامح ومعتدل ومتلائم مع قيم الحداثة".⁽¹⁾

الملاحظ أن السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية تؤكد على :

- 1- ضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية في الشرق الأوسط.
- 2- تقديم المساعدات المالية والاقتصادية للدول الحليفة مثل (الأردن، مصر السلطة الفلسطينية..)
- لمواجهة وقمع حركات الإسلام السياسي في هذه الدول.
- 3- إفساح المجال لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية من أجل احتواء التهديدات التي تشكلها الجماعات الإسلامية.⁽²⁾

من خلال كل ما سبق يتضح أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية قامت على المزج بين سياسات العصا والجزرة، أي بالاعتماد ليس فقط على المداخل الناعمة التي تتجلى في الوصفة الليبرالية الساعية إلى التبشير بالديمقراطية وتشجيع التحول الاقتصادي والسياسي ولكن أيضا من خلال تفعيل القوة الصلبة عبر التدخلات العسكرية وتحريك الجيوش النظامية من أجل قمع ودحر الجماعات الإسلامية المناهضة والمتمردة على الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث

عولمة الحرب الأمريكية على الإرهاب ومشاريع السيطرة العالمية: الرهانات والفرص.

لقد ساهم التعاطف والإجماع الدوليين على إدانة الهجمات الإرهابية التي ضربت على إثرها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 في بلورة مجموعة من الفرص السانحة بإطلاق يد للإدارة الأمريكية عبر صياغة استراتيجية أحادية تقوم على الاستخدام الانفرادي للقوة من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية بعيدا عن الشرعية الدولية بالشكل الذي يتماشى والمنطلقات الفكرية والإيديولوجية وتصورات المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية، التي حاولت أن توظف ورقة الإرهاب الدولي كمدخل للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي على الوجه الذي يخدم المشروع الإمبراطوري الأمريكي ويرسخ الأحادية القطبية في النظام الدولي.

(1) نقلا عن: السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 144.

(2) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 137.

المطلب الأول

التركيبية الإيديولوجية للمحافظين الجدد وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

عادة ما يوصف النسق السياسي الأمريكي أنه منفتح وديمقراطي، ذلك أن الحركية والديناميكية هي الخاصية الجوهرية التي تطبع الحياة السياسية الأمريكية⁽¹⁾ كما يرى "دافيد إيستون" "D. Eston". وعلى هذا الأساس فإن السياسة الأمريكية تحكمها قوى وقوى مضادة ولقد عرفت الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين مجموعة متنوعة من التيارات بشكل لم تشهده دولة من قبل بهذه القوة والنفوذ، ويعتبر تيار المحافظين الجدد من أبرز هذه المجموعات التي كانت ولا تزال تؤثر وتتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

فمن هم المحافظين الجدد؟ وما هي خلفياتهم الإيديولوجية ومرجعياتهم الفكرية؟ وما هي تصوراتهم للسياسة الخارجية الأمريكية؟

إن المنطلقات والأصول الفكرية والإيديولوجية لتيار المحافظين الجدد ترجع إلى الإسهامات الفكرية للفيلسوف اليهودي-الألماني "ليو شتراوس" "Leo Strauss" الذي يمثل الأب الروحي لهذا التيار، حيث كانت أفكاره بمثابة البوصلة التي توجه السلوكيات والسياسات العملية للمحافظين الجدد، ويمكن إجمال أفكاره في النقاط التالية:

- التأكيد على دور النخبة: يعتقد شتراوس أن الحقيقة الأساسية للمجتمع والتاريخ يجب أن تتبناها النخبة أو الصفوة "Elite"، ذلك أن الآخرين "العوام" لا يملكون القدرة على التعامل مع الحقيقة.
- إن رجل الدولة الجيد ينبغي له أن يعتمد على بطانة خاصة، ويرى المحافظين الجدد أنهم يجسدون هذه البطانة.
- استخدام الدين للسيطرة على الجموع، وفرضه على الجماهير وإبعاده عن الحكام.
- سياسة الخداع والتكتم من أجل حماية الحقيقة، فالخداع هو أساس الحياة السياسية عند المحافظين الجدد، وقد بلغت سياسة الخداع ذروتها في فضيحة "إيران كونترا" ولعل الكذبة الكبرى تكمن في الحرب العدوانية التي شنت على العراق بذريعة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل.
- يرى "ليو شتراوس" أنه على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى أسلوب افتعال الخطر الخارجي الذي يوفر لها الغطاء الاستراتيجي، ويضمن لها الفعالية الهجومية للسيطرة العالمية.

(1) Jean Baudouin, *Introduction à la science politique*, Paris : édition Dalloz, 2004, p. 55.

- كان شتراوس في فترة السبعينات إبان مرحلة الحرب الباردة يدعو إلى "عسكرة الديمقراطية" بحيث يقول: "إن الديمقراطية لا تكون قادرة إلا إذا كانت قوة عسكرية باطشة"، كما كان يدعو إلى زيادة التسلح ذلك أن الحروب في منظور "شتراوس" تكسب بالردع قبل أن تبدأ المعارك والعمليات العسكرية.

- يعتبر "ليو شتراوس" أن الحكم يجب أن يكون في أيدي النخبة المثقفة، وعلى الحاكم الاعتماد على النخبة، وأن يعمل على جعلها من خاصته لكي تساعد في شؤون الحكم والقرار.⁽¹⁾

لقد تأسس تيار المحافظين الجدد على يد الفيلسوف اليهودي-الألماني "ليو شتراوس" الذي هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1938 وعمل كأستاذ جامعي في جامعة شيكاغو وأسس ما عُرف بـ "الشتراوسية الليبرالية" التي مثلت الجذور الأولى للمحافظين الجدد.

فالمحافظين الجدد^(*) هم جماعة "عصبة" من المفكرين وصانعي السياسات الذين ينتمون إلى أقصى اليمين في الحزب الجمهوري، ويعتبر المكون اليهودي من العناصر الجوهرية والنافذة في تركيبة المحافظين الجدد، التي باتت تكتسب قوة ونفوذ واسعين في النظام السياسي الأمريكي خاصة في عهد "جورج بوش الابن".

وتجدر الإشارة إلى أن التيار المحافظ يحمل بداخله اتجاهان أساسيان:

أ- الاتجاه المحافظ التقليدي الذي تبلور في الستينات من القرن العشرين، بحيث جاءت أفكاره كردة فعل للظروف الدولية، والتحديات التي واجهت السياسة الأمريكية.

لقد سعد الجيل الأول من المحافظين الجدد في مرحلة خيم فيها على الرأي العام الأمريكي شعور بعدم الثقة في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في ظل تورطها في حرب فيتنام، الأمر الذي جعل من التيار المحافظ "التقليدي" يتجه نحو المسلك الانعزالي.

ب- أما الاتجاه الثاني فقد ظهر بشكل لافت في تسعينات القرن الماضي، وهم ينحدرون في الغالب من اليسار الراديكالي، وينطلقون من الرؤية الريغانية القائمة على الإيمان بالاستثناء الأمريكي (الولايات المتحدة بصفتها إمبراطورية الخير المسؤولة عن اجتثاث الشر في العالم). إن التيار

(1) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 11.

(*) يتبنى تيار المحافظين الجدد نزعة عنصرية وعدائية تجاه العرب والمسلمين، وبالمقابل يعمل على دعم إسرائيل وضمان أمنها وتفوقها على الدول العربية مجتمعة.

المحافظ الجديد ذي الرؤية الثورية هيمن في نهاية المطاف على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.⁽¹⁾

ومنذ منتصف التسعينات، شرع المحافظون الجدد بنسج شبكة واسعة لتعميم ونشر أفكارهم، من بين مكوناتها الأساسية مراكز تفكير ومؤسسات بحثية مثل معهد أمريكان انتربرايز، ومشروع القرن الأمريكي الجديد، ومعهد هيدستون، ومجلات فكرية واسعة الانتشار مثل ناشيونال ريفيو، وكومنترني وصحف شعبية رائجة مثل وول ستريت جورنال...إلخ.

يعتبر رجل الأعمال الأمريكي الشهير "جورج سوروس" أن الخلفية الإيديولوجية للمحافظين الجدد تقوم على ثلاثة ركائز أساسية:

(1) التفوق العسكري، (2) الأصولية الدينية، (3) أصولية السوق.

وفي السياق يذهب "إفرينغ كريستول" "Ivring Kristol" إلى تحديد الأسس الفكرية للمحافظين الجدد في المبادئ التالية:⁽²⁾

- تشجيع الولاء القومي باعتباره شعورا طبيعيا ومقدسا.
- رفض مفهوم الحكومة العالمية التي تؤدي إلى نمط من الاستبداد العالمي.
- يجب أن يتمتع رجال الدولة بأهلية التمييز بين الأصدقاء والأعداء.
- لا تتحدد المصلحة القومية لدولة عظمى بالمعايير الجغرافية.

لقد ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في طرح مجموعة من الفرص الكفيلة بنقل المنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمحافظين الجدد من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي والعملية المسجد على مستوى السياسة الدولية، وبالأخص في ظل تبوء عدد غير قليل من الشخصيات البارزة^(*) التي تنتمي إلى تيار المحافظين الجدد مناصب حساسة في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع "البنجاجون".

يرتكز تصور المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية على منطق أحادي يقوم على تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية وعلى النزوع المفرط إلى الاستخدام الانفرادي للقوة بعيدا عن الشرعية الدولية،

(1) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 41.

(2) نفس المرجع، ص 42.

(*) من بين الشخصيات التي تنتمي إلى تيار المحافظين الجدد وتبوءت مناصب حساسة في ولاية الرئيس بوش (الابن) نجد كل من: بول وولفويتز، دونالد رامسفيلد، دوقلاس فايت...إلخ.

وفي هذا السياق يذهب "بول وولفويتز" إلى الترويج لفكرة أساسية مفادها أنه يتعين على الولايات المتحدة إعادة النظر في التزاماتها الدولية في إطار القانون الدولي والمنظمات الدولية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، وذلك من أجل بناء إمبراطورية أمريكية جديدة لا يمكن التناول عليها.

يعتبر هذا التيار الراديكالي أن نهاية الحرب الباردة وإزاحة الدب الروسي هي فرصة ليست لتقليص الآلة العسكرية ولكنها من أجل تعزيز المنظومة التسليحية الأمريكية هدفاً في التحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي والسيطرة الشاملة على النظام الدولي.

وفي السياق الاستراتيجي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة طُلب من "ولفويتز" سنة 1992 كتابة استراتيجية جديدة الأمن القومي الأمريكي تحت عنوان "الخطوط العريضة للتخطيط الدفاعي" "Defense Planning Guidance"، وتضمنت هذه الاستراتيجية العناصر التالية:⁽¹⁾

- زيادة الإنفاق على الدفاع.
- التحرك الوقائي واستخدام القوة بشكل أحادي مع الحلفاء أو من دونهم.
- الاعتماد على القوة من أجل منع بروز منافسين محتملين لمستقبل القوة والهيمنة الأمريكية.
- ضمان الوصول إلى الموارد الأساسية خاصة نفط الخليج العربي.

وبالرجوع إلى البرنامج الاستراتيجي الأساسي لإدارة الجمهوريين عند وصولهم إلى السلطة والذي صاغته مستشارة الأمن القومي "كوندوليزا رايس"، نلمس الدور المؤثر لمنظورات المحافظين الجدد على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وتطلق هذه السياسة من مرجعية "المصلحة القومية الأمريكية" وذلك بالاعتماد على المبادئ التالية:⁽²⁾

- بناء قوة عسكرية مؤهلة لضمان استمرارية التفوق الأمريكي.
- إطلاق يد الرئيس في اتخاذ القرارات التي يقتضيها الدور الريادي والهيمني للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي.
- الحسم مع الأنظمة المارقة.
- الدفاع عن حقوق الإنسان والتبشير بالديمقراطية.

(1) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 95.

(2) زهير الدين صالح، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004، ص ص 10-11.

- بناء رؤية واضحة للمصلحة القومية الأمريكية وحماية أمن إسرائيل (الحليف الاستراتيجي).
 - بناء علاقة مقبولة وحذرة مع بكين والصين.
- ترى راييس أن الإدارة الديمقراطية السابقة قد استبدلت معيار المصلحة القومية بمقولة المصالح الإنسانية أو مصالح المجموعة الدولية، في حين يتعين إعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية، بل إن تركيز الولايات المتحدة على مصالحها الذاتية سيؤدي عمليا لتعزيز الحرية والسلم والرفاهية الاقتصادية في العالم.
- إن السياسة الخارجية الأمريكية من منظار المحافظين الجدد تقوم على ضرورة توظيف وتكريس التفوق العسكري الكاسح بالشكل الذي يضمن حماية المصالح العليا للولايات المتحدة التي تتماشى مع انتشار وتحقيق قيمها الحضارية والاجتماعية.⁽¹⁾
- لقد تميز الخطاب الأمني والاستراتيجي للمحافظين الجدد بتغليب الأدوات الحربية، وإحداث القطيعة مع الأنظمة المارقة، صف إلى ذلك الوضع الأخلاقي والرهان على الهيمنة الأمريكية كمسلك لضمان أمن العالم ورفاهيته.
- ومن آخر إصدارات هذا الاتجاه المهيمن على دوائر القرار في الولايات المتحدة، كتاب الزعيم السياسي للمحافظين الجدد "ريشارد بيرل" "Richard Perl" "نهاية الشر"⁽²⁾ الذي كتبه بالتعاون مع "دافيد فروم" "David Frum" بعد حرب العراق الأخيرة، وفيه يخلصان إلى القول "أن العالم الآمن الذي يركن إلى الحرية وحكم القانون لم يتحقق بعد، وأن الجيش الأمريكي هو الذي سيحمي ويحقق هذا الحلم، ويظهر هذا الكتاب نزعة عدائية للدول الراعية للإرهاب، والدول المناهضة والمتمردة على السياسة الأمريكية، كما يؤكد هذا الكتاب على ضرورة إنهاء دور الأمم المتحدة في النظام الدولي وإطلاق يد الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الحيوية والاستراتيجية.⁽³⁾
- وفي السياق ذاته يرى "روبرت كاغان" و"وليام كريستول" اللذان اعترفا بتحول الولايات المتحدة إلى إمبراطورية وجها بالقول: "نعم، أمريكا إمبراطورية، ويجب أن نتصرف على هذا الأساس مستفيدة من تفوقها الكاسح".

(1) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 42.

(2) Richard Perl, David Frum, *an end to evil. How to win the war on terror*, Randon Haose, 2003.

(3) Ibid, p. 279.

أما "زيبغنيو بريجنسكي"، فقد ذهب في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" إلى القول "إن حلفاء أمريكا أتباع وخدم، وعليهم أن يدفعوا الجزية".⁽¹⁾

على الرغم من كون الخطاب السياسي والاستراتيجي للمحافظين الجدد تطبعه الغطرسة والمنطق الأحادي، إلا أنه يعبر عن الرؤية الاستراتيجية الأمريكية التي تتبناها إدارة الرئيس بوش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وبما أن هذه النزعة التي يتبناها التيار المحافظ تبدو متطرفة للغاية فقد واجهت حملة واسعة من الرفض في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة من طرف المناوئين الذين يمثلهم "نعوم تشومسكي" "Noam Chomsky" الذي يعتبر أن "تيار المحافظين الجدد يشكل عصبه خطيرة من الرجعيين الذين لا يؤمنون بحكم القانون ويسعون إلى عسكرة المجتمع والسياسة الخارجية الأمريكية".⁽²⁾

إن المنظور الاستراتيجي والأمني للمحافظين الجدد يستند إلى المنطق الكلاوزفيتزي القائل: "إذا أردت أن تنعم بالسلم فاستعد للحرب"⁽³⁾ أو إلى المقولة التي تؤكد على أن "السيف أفضل من الدرع"، بيد أن النزوع إلى منطق القوة في سبيل تحقيق الأمن عادة ما يؤدي إلى إفراز نتائج عكسية، ذلك أن سياسة القوة تستطيع أن تدمر وتقتل ولكن ليس بمقدورها بناء السلام.

المطلب الثاني

الأحادية الأمريكية ورهان السيطرة العالمية.

يعتبر مطلب الهيمنة العالمية من الثوابت الاستراتيجية التي تحظى بإجماع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بيد أن المسائل الخلافية تكمن في تكتيكات وطرائق تحقيق هذا الحلم المغروس في الروح الأمريكية.

إن منطلق النظرة الموضوعية تقتضي الإقرار بأن النزعة الأمريكية لتحقيق القيادة العالمية لم تكن وليدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بل إن خلفياتها التاريخية ومنطلقاتها الفكرية ترجع إلى الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بالاستناد إلى "مذهب الاستثنائية الأمريكية"⁽⁴⁾ "American expectionalism"

(1) نقلا عن: إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد إسماعيل إسماعيل، بيروت: دار الساقى، 2003، ص 21.

(2) أنظر:

-Noam Chomsky, the rule of force in world affairs, Londres : pluto press, 2000.

(3) Hervé Coutau, Bégarie, op. cit, p. 97.

(4) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص ص 137-138.

وإلى "السمو الأخلاقي الأمريكي" "Moral Superiority" القاضي بالتوسع في كل مناطق العالم من أجل نشر قيم الحرية، الديمقراطية والسلام التي وهبها الرب لأمریکا، وعليه فالقدر المحتوم لأمریکا هو قيادة العالم.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس فقد شكل مطلب "الزعامة العالمية" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى "غزوة مانهاتن" وعمليات انهيار البرجين، أحد المحاور الأساسية التي تتحرك على ضوءها الإدارات الأمريكية المتعاقبة. فمقولة الرئيس "جورج بوش": "إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكياً" لا تختلف عن مقولة الرئيس الراحل "فرانكلين روزفلت": "إن قدرنا هو أمركة العالم".

على الرغم من كون نزعة الصدارة العالمية ظاهرة مركوزة في الروح الأمريكية، إلا أنه من باب الموضوعية تجد الإشارة أنه ثمة فرق كبير بين أن تقود العالم بالاعتماد على الطرق والأساليب الناعمة، وأن تسيطر على العالم بتفعيل منطق القوة والغطرسة.

ومن هذا المنطلق، فقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحد التحولات الثورية في العلاقات الدولية، حيث اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نهج سياسة انعزالية وأحادية فيما يخض التزاماتها الدولية وإلى تبني مواقف انفرادية وقرارات جائرة فيما يخص العديد من القضايا الدولية، واعتبرت "كوندوليزا رايس" أن مفهوم "المجتمع الدولي" و"تعددية الأطراف" "Multilatéralisme" هي مجرد وهم ولا توجد أية مصالح مشتركة في العالم.⁽²⁾

وقد أصبحت الولايات المتحدة تتصرف بمنطق الإمبراطورية المتغترسة التي لا تعير أي اهتمام لمصالح وإرادات باقي أعضاء المجتمع الدولي، الأمر الذي أدى إلى تراجع القانون الدولي وتقويض الشرعية الدولية بفعل تصاعد السياسات الأمريكية ذات المنحى الأمني والعسكري. فالمأزق الأساسي الذي تؤدي إليه هذه العقيدة الاستراتيجية الأحادية هو الجمع بين النكوص إلى نموذج سيادي تقليدي ذي مضمون إمبراطوري، وخرق لكل القيود والقواعد المعيارية التي بلورها القانون الدولي كمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة الوطنية⁽³⁾، وذلك من أجل ضبط التفاعلات الدولية ونقل العلاقات الدولية من "حالة الطبيعة" إلى "حالة المجتمع" (حس التعبير الأثير عند هوبز).⁽⁴⁾

(1) Yves Lacoste, *Géopolitique, la longue histoire d'aujourd'hui*, Paris : édition Larousse, 2009, p. 75.

(2) محمد سعدي، المرجع السابق، ص 333.

(3) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 132.

(4) حسن ناعفة، المرجع السابق، ص 11.

إن العديد من الاستراتيجيين والمسؤولين السياسيين يعتقدون أن الولايات المتحدة أصبحت في وضع إمبراطوري لا مثيل له في تاريخ الإنسانية. ويقول "ريتشارد أرميتاج" مساعد "كولين باول": "إننا نمتلك نفوذا ووزنا لا يمكن تخطيه في تاريخ العالم، وهذا ما يثير بالطبع بعض الضغائن" وفي السياق ذاته ذهب "هوبرت فيدرين" (*) إلى الحديث عن "القوة الكاسحة" "Hyper puissance" للدلالة على الفوقية الأمريكية، ويؤكد "بول كينيدي" أنه "لا السلام البريطاني" "Pax Britanica" ولا فرنسا النابليونية ولا إمبراطورية شارلمان ولا حتى الإمبراطورية الرومانية يمكنها أن تقارن بالهيمنة الأمريكية الحالية إننا لم نشهد من قبل أبداً مثل هذا التفاوت في القوة داخل النظام العالمي" (1). وهذا الوضع هو الذي يدفع السياسة الأمريكية إلى تحصين حدودها وقواعدها وتثبيت نفوذها عبر تصرف الولايات المتحدة كقوة منفردة تقيم حولها الحصون باستمرار، وتخوض الحروب الوقائية متى أرادت وكيفما أرادت. وفي هذا الإطار يذهب ستيفن رودين إلى القول: "كيان سياسي يتوفر على قوة عسكرية ساحقة ويوظف هذه القوة للتأثير على سلوك الدول الأخرى هو بالفعل يشكل إمبراطورية... هدفنا ليس مواجهة خصم ما، فلم يعد هناك خصم لمواجهة ولكن حماية موقعنا الإمبريالي والحفاظ على النظام الإمبراطوري" (2).

ويعتقد "مالابي سيبيستيان" "M. Sebastien" في افتتاحية مجلة "شؤون خارجية" أن انتشار العنف والفوضى في عدة مناطق من العالم يدفع الولايات المتحدة لانتهاج سياسة إمبريالية عبر مواجهة "أعداء الحضارة" و"قوى الشر" وفرض الوصاية على الدول التي تهدد أمن العالم الغربي.

ويمكن إبراز وتبيان ملامح النزعة الأحادية الإمبريالية الأمريكية في النقاط التالية:

- على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة قوية تتمتع بتعدد الخيارات والبدائل على مستوى السياسة الخارجية، إلا أنها وضعت نفسها بحزم على طريق الأحادية، وذلك من خلال معارضة جهودات المجتمع الدولي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث رفضت توقيع اتفاقية منع التجارب النووية وأعلنت بشكل انفرادي انسحابها من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية وعزمت على إقامة برنامج النظام الدفاعي القومي المضاد للصواريخ، وهو عبارة عن درع يقي الولايات المتحدة من الضربات المحتملة للصواريخ العابرة القارات، ضف إلى ذلك رفض إدارة "بوش"

(*) هوبرت فيدرين هو وزير الخارجية الفرنسي سابقاً.

(1) Phillips Golub, tentation impériale, le monde diplomatique, septembre 2002, p. 8.

(2) نقلا عن: محمد سعدي، المرجع السابق، ص338.

بروتوكول كيوتو الخاص بالتغير المناخي والاتفاقية المتعلقة ببيع ونقل الأسلحة الصغيرة، وبروتوكولا يتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.⁽¹⁾

• التعامل الأمريكي باستخفاف مع القانون الدولي الإنساني وذلك من خلال وضع العراقيل أمام إرساء محكمة جنائية دولية، بالرغم من توقيع "بيل كلينتون" على معاهدة "روما" إلا أن الولايات المتحدة ما فتئت تعبر عن رفضها لهذه المحكمة من أجل الإفلات من محاكمة جنودها أثناء ارتكابهم لجرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية.⁽²⁾

كما رفضت أن تعامل سجناء غوانتانامو كأسرى حرب تنطبق عليهم بنود اتفاقيات جنيف.

• إصرار الولايات المتحدة بشكل جائر وفي تحد واضح للشرعية الدولية وللقانون الدولي وتجاهلها لنداء السلام عبر إقدامها على غزو العراق وأفغانستان وقتل العديد من الأبرياء، ورهانها على الحرب زاد من عزلتها على الساحة الدولية. وقد صرح "روبرت كاغان" بأن "الولايات المتحدة تمارس السلطة في عالم تحكمه القوة وحيث الجميع يتصارع مع الجميع ولا يمكنها الثقة في القواعد الدولية ولا في القانون الدولي العام"⁽³⁾، لقد أدت الأحادية الأمريكية إلى بروز حركة دينامية للرأي العام العالمي الذي عبر في جميع مناطق العالم عن رفضه التام لدبلوماسية الحرب وعسكرة العالم. انطلاقاً من إبراز وتبيان ملامح الأحادية الأمريكية يعتقد "تشارلز جونز" أن "الولايات المتحدة الأمريكية تحولت إلى عملاق العالم روما الجديدة فوق الخير والشر، لم تعد تحتاج إلى الأصدقاء، لم تعد تحتاج إلى القانون الدولي، فكما يقول المثل الروماني القديم لا يهم إن كانوا يحبوننا أو يكرهوننا".

في إطار انتقاداته للأحادية الأمريكية ذهب "بنجامين باربر" في كتابه "إمبراطورية الخوف" إلى القول: "بأن التاريخ الدبلوماسي الأمريكي يتجاذبه نهجان أساسيان على مستوى السياسة الخارجية، النهج الأول يقوم على إتباع سياسة خارجية على ظهر حصان الذي جسده "تيودور روزفلت"، والنهج الثاني يتمثل في التآلف بين الأمم الذي يشدد على التعاون المتعدد الأطراف، ويعتقد أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر جعلت من أمريكا بمثابة سوط أحادي مسلط على القانون الدولي، والتعددية "Multilatéralisme"

(1) فريد هاليداي، صيغة عالمية جديدة، في: كين بوث وتيم ديون، عولم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005، ص 308.

(2) مايكل بايرز، الإرهاب ومستقبل القانون الدولي، في: كين بوث وتيم ديون، عولم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005، ص، ص 158.

(3) نقلاً عن: محمد سعدي، المرجع السابق، ص 336.

والأمم المتحدة⁽¹⁾، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الحلفاء الأوروبيين الذين اعتبرهم "برجنسكي" بأنهم أتباع وخدم وعليهم أن يدفعوا الجزية.⁽²⁾

لقد أظهر الأوروبيين انزعاجهم من السياسة الأحادية الأمريكية ولذلك ذهب كل من "بيير كونيزا" "P. Conesa" وأوليفيه ليبك "O. Lepick" إلى القول: "إننا ندخل حقبة ارتياب كبير، فالأمن الدولي يعتمد الآن على الموقف الانفرادي لدولة عظمى تستند إلى القوة الكاسحة أظهرت بإطراد رغبة في عدم الالتزام بالمعاهدات الدولية وبالقانون الدولي الجنائي...والرئيس بوش يلعب دور دركي العالم...".⁽³⁾

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة والشيوعية كعقيدة دخل العالم في عهد السلام الأمريكي " Pax Americana" الذي تركز فيه الشعوب والأمم إلى هيمنة أمريكية محمودة، ولقد تم تدشين "النظام العالمي الجديد" في إطار "عملية عاصفة الصحراء" التي أدت إلى تدعيم مركز الولايات المتحدة باعتبارها، القوة العظمى الوحيدة بالمعنى الاستراتيجي في عالم ما بعد الحرب الباردة.

إن المفعول الانتصاري لنهاية الحرب الباردة، والتي جعلت من الفكر الاستراتيجي الغربي يتأكد من حقيقة أن أمريكا أصبحت تتفرد بقيادة العالم استراتيجيا وبصورة توضح أنها القوة الفاعلة والحيوية في إدارة الأزمات والتحديات الدولية، فهي تمتلك أكثر مصادر القوة والنفوذ العالمي ولا توجد قوى قادرة على منافسة هيمنتها الشاملة ذات الأبعاد الأربعة التي حددها "برجنسكي" في:⁽⁴⁾

- الهيمنة العسكرية العالمية.
- الدور الاقتصادي العالمي.
- الجاذبية الثقافية العالمية.
- القوة السياسية العالمية.

ومع نهاية حرب الخليج الأولى قامت مجموعة من موظفي وزارة الدفاع الأمريكية بإصدار (توجيهات خطط الدفاع) "Defense Planning Guidance" في سنة 1992 ومن بين المشاركين في إعدادها نجد كل من ديك تشيني (وزير الدفاع) و"بول وولفوفيتز" وغيرهم ممن ساهموا في خدمة إدارة

(1) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 42.

(2) إيمانويل تود، المرجع السابق، ص 12.

(3) نقلا عن: مايكل هدسون، المرجع السابق، ص 130.

(4) محمد سعدي، المرجع السابق، ص 193.

"بوش" (الأب) ثم (الابن) ومن ضمن ما جاء في تلك التوجيهات: أن هدف الولايات المتحدة هو أن تبقى القوة المهيمنة بدون منافس في النظام الدولي حتى وإن اقتضى الأمر الاعتماد على سياسة أحادية هجومية تقوم على الاستخدام الانفرادي للقوة "عقيدة الاستباق"⁽¹⁾.

وفي سنة 1997 تم إطلاق مشروع القرن الأمريكي الجديد "PNAC" الذي وصفه أحد المفكرين الأوروبيين بأنه "كفاحي جديد"^(*) بحكم نزعته المتغترسة والأحادية.

إن هذا المشروع يؤكد ما كتبه "Henry Luce" سنة 1941 في مجلة "life" بعنوان "القرن الأمريكي" وجاء فيها: "علينا أن نقبل بشكل كامل واجبنا وفرصتنا كأقوى دولة في العالم، وبناء عليه أن نفرض على العالم نفوذنا لأي غرض نختاره وبأي طريقة نراها مناسبة"⁽²⁾.

ينطوي مشروع القرن الأمريكي الذي يتزأسه "ويليام كريستول" على أطروحات فكرية تروج للهيمنة الأمريكية وأنه على الولايات المتحدة أن تكون لديها الرؤيا والإرادة لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بالشكل الذي يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية.

انطلاقاً من هذا المشروع ستنحور السياسة الخارجية الأمريكية حول المرتكزات التالية:⁽³⁾

- الاضطلاع بدور قيادي على الساحة الدولية باستغلال امتيازات القوة العظمى الوحيدة.
- التركيز على السياسات العسكرية والأمنية لتحقيق الأهداف والرهانات الأمريكية.
- التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان.
- التركيز المفرط على مصالح التحالف الإسرائيلي-الأمريكي وتغيير الخارطة الجيوسياسية الشرق الأوسطية على الوجه الذي يخدم المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية.

تجدر الإشارة أن أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد هم من اليمين المتشدد بجانبه السياسي والديني وهم يراهنون على الدور الإمبراطوري الأمريكي في القرن الحادي والعشرين كما يوضح ذلك الشكل التالي:

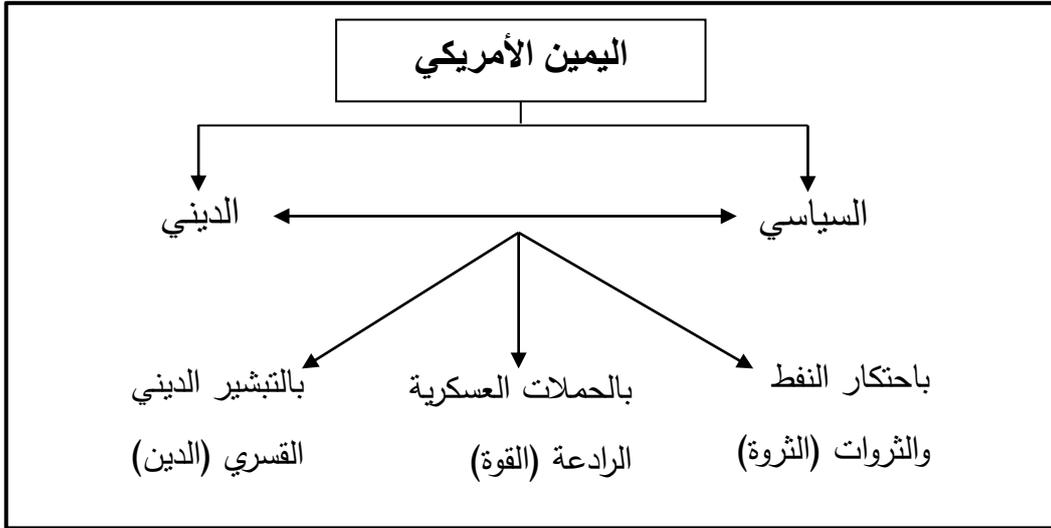
(1) عبد الحي زلوم، أزمة نظام: الرؤساء والعلامة في مأزق، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص ص 181-182.

(*) للإشارة إلى كتاب الزعيم الألماني النازي أدولف هتلر .

(2) نفس المرجع، ص 54.

(3) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 270.

الشكل رقم: (06): يوضح رؤية المحافظين الجدد للتوسيع والهيمنة الأمريكية للقرن الحادي والعشرين (1)



ومن اللافت للنظر أن مصطلح الإمبراطورية أصبح محل تداول على نطاق واسع لتوصيف السلوك الخارجي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ذلك أن القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية الأمريكية قزمت بقية العالم، فالولايات المتحدة أصبحت تتصرف وفقا لمقولة "ميكيافيلي": "من الأفضل أن تكون مرهوب الجانب على أن تحظى المحبة"⁽²⁾، ويعتقد الكاتب الفرنسي "ألان جوكس" في كتابه "إمبراطورية الفوضى" أن أمريكا بسلوكها العدواني ليس فقط إزاء أعدائها ولكن حتى بالنسبة لحلفائها إنما تساهم في نشر الفوضى في النظام الدولي"⁽³⁾.

وعليه فالاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فضلت خيار السيطرة على العالم بدلا من قيادته، ذلك أن تغليب السيطرة على العالم كخيار استراتيجي يعني انتهاج المسلك الأحادي والتنصل من الالتزامات الدولية واعتماد أساليب الإكراه والإكراه بدلا من أساليب التعاون والحوار التي يتضمنها ويحتويها مفهوم قيادة العالم.⁽⁴⁾

الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت التعاطف العالمي والتوافق الدولي لإدانة الهجمات الإرهابية من أجل تنفيذ المخطط الإمبراطوري، وضرب الشرعية الدولية والتعددية في المجتمع الدولي ولذلك

(1) نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003، ص 136.

(2) نقلا عن: بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 23.

(3) السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 12.

(4) عماد فوزي شعبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دمشق: دار كنعان، 2003، ص 57.

يقول "شامبرز جونسون" "Chambres Johnson" في كتابه "أحزان إمبراطورية: العسكرية والسرية ونهاية الجمهورية" الصادر سنة 2004: "بأن الولايات المتحدة تميل منذ سنوات طويلة تدريجيا ولكن بثبات باتجاه المشروع الإمبريالي الذي تسعى لتنفيذه تحت مسميات مختلفة ومن ضمنها الحرب على الإرهاب".⁽¹⁾

فالاستراتيجية الأحادية الأمريكية ذات النروع الإمبراطوري ستؤدي إلى إفراز مضاعفات وعواقب وخيمة على الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الوضع الدولي بحيث سيعرف العالم المزيد من العنف واللامن بسبب الحرب الأمريكية الشاملة والمستمرة على الإرهاب، كما ستتراجع الديمقراطية والحقوق الدستورية والمدنية في الولايات المتحدة بفعل الإجراءات الأمنية الناجمة عن مكافحة الإرهاب، وبسبب عسكرة المجتمع الأمريكي، فضلا عن تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية بحكم إهدار واستنزاف مواردها الاقتصادية والمالية في الحرب ضد الإرهاب، فكما يقول "بول كينيدي" في كتابه "صعود وهبوط القوى العظمى" الذي قدم فيه تحليلا علميا وتاريخيا لنشوء وسقوط الإمبراطوريات: "إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للإمبراطورية عن قدرتها الاقتصادية فسيكون مصيرها الانهيار".⁽²⁾

المطلب الثالث

البعد الجيوسياسي للحرب الأمريكية على الإرهاب.

تشكل قضايا مكافحة الإرهاب الدولي أحد المداخل الرئيسية التي توفر الغطاء الاستراتيجي لكسب الرهانات الجيوسياسية الكفيلة بتحقيق مطلب الهيمنة الأمريكية على العالم. إن الأمم ذات القدرة على التأثير في المسرح الدولي كانت دائما تأخذ بعين الاعتبار أهمية الجغرافيا السياسية عند صياغة الاستراتيجيات الكونية ذات الطموحات الإمبريالية، ولقد كانت ولا تزال الدوافع والرهانات الجيوسياسية المتمثلة في السيطرة على المناطق الجغرافية الحساسة التي تحظى بأهمية استراتيجية وجيواقتصادية بمثابة المحفز والدافع الأساسي الذي أوحى بالسياسات العدوانية في نظام السيطرة الإمبريالية.⁽³⁾

ويُعتبر شعار "الحرب على الإرهاب" بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من بين الأوراق التي توظفها القوة العظمى الأمريكية لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي، وللسيطرة على الرهان الطاقوي العالمي، فالنفط "الذهب الأسود" يعتبر محورا أساسيا وقضية مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك ليس فقط

(1) نقلا عن: عبد الحي زلوم، المرجع السابق، ص 206.

(2) نقلا عن: السيد ياسين، المرجع السابق، ص 26.

(3) موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، مصر، ص ص 87-88.

بحكم أهمية هذا المورد الاستراتيجي للأمن الاقتصادي الأمريكي ولكن أيضا من أجل توظيفه كورقة ضغط على القوى الدولية الأخرى في إطار الحروب الجيواقتصادية⁽¹⁾ ، وبالخصوص مع بروز مقولة من يسيطر على مصادر الطاقة يتحكم في الاقتصاد العالمي ومن ثم يسيطر على العالم⁽²⁾، ولذلك يرى الدكتور "دانييل بيرجن" (رئيس مركز أبحاث الطاقة في جامعة "كامبرج") أن البترول هو 10 بالمائة من الاقتصاد و90 بالمائة من السياسة، فالنفط والجيوپوليتيك تربطهما علاقة حميمة وهو ما يتجلى بالأساس في إطار ما يعرف "بالحروب الطاقوية".

إن الأهمية الجيواقتصادية والطاقوية للشرق الأوسط الذي يمثل ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط جعلته يشكل إحدى الساحات الأساسية للحرب الأمريكية على الإرهاب، ولذلك يعتقد "مايكل كلير" أنه ثمة تداخل واضح بين ثلاثة متغيرات أساسية في منطقة الشرق الأوسط وهي: النفط، الإرهاب وسياسات التدخل الدولي.

فالحملة الأمريكية على الإرهاب تحمل في طياتها صفقات نفطية ومشاريع لبناء قواعد عسكرية لتأمين آخر قطرة من النفط في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى⁽³⁾، فعلى الرغم من أن التدخلات الأمريكية الجائرة في أفغانستان والعراق لا تقل خطورة عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في كارثة فيتنام، إلا أن الحاجة الماسة للسيطرة على الاحتياطات النفطية الآخذة في التناقص التدريجي والأهمية الحيوية لبناء خطوط أنابيب النفط التي تشكل عائدا غالبا من عوائد الحرب ضد الإرهاب. وهو الأمر الذي جعل من الرهان الطاقوي بالنسبة إلى النخب المتعطشة للسلطة في مجلس العلاقات الخارجية أهم بكثير من أرواح الجنود الأمريكيين الذي يتم التضحية بهم في قوس الأزمات الإسلامي.

وبحلول منتصف 2004 تمكن البنتاغون من بناء ما لا يقل عن 14 قاعدة عسكرية في العراق ليس لهدف ضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن من أجل السيطرة على تدفق النفط، ولقد شكل العراق وأفغانستان جزءا من استراتيجية جريئة تم التخطيط لها وعمل على دعمها المحافظون الجدد وكبريات الشركات النفطية مثل "هاليبرتون" و"إيكسون موبيل" ورجال المال والمصارف في الـوول ستريت، وتقوم على ضرورة الهيمنة على مصادر النفط العالمية من خلال تفعيل ورقة مكافحة الإرهاب الدولي.

(1) Aomar Baghzouz, la rivalité américano-européenne au Maghreb , in : Abdenour Benantar : Etats-Unis et le Maghreb : regain d'intérêt, Algérie, CREAD, 2007, p p. 103-104.

(2) علي الحاج، المرجع السابق، ص 173.

(3) نصير عاروري، المرجع السابق، ص 240.

ومن الجدير بالإشارة إليه هو أن المساعي الأمريكية للسيطرة على منابع النفط ليس هدفاً في حد ذاته، ذلك أن الولايات المتحدة تحتوي على خزان واحتياطي هائل من النفط ولكن من أجل توظيف البترول كورقة للضغط على القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي، فالنفط هو جزء لا يتجزأ من الحروب الجيواقتصادية الدولية⁽¹⁾، ولذلك يقول "روبرت دريفوس" "R. Dreyfuss": "إن المفتاح الرئيسي للأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، يكمن في السيطرة على جميع المنافسين المحتملين، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنه لا يكفي أن تكون الولايات المتحدة قادرة على نشر قواتها العسكرية في الزمان والمكان المناسبين فحسب، بل إن عليها السيطرة على المصادر الرئيسية من نفط الشرق الأوسط".

ويقول "ديك تشيني" "Dick Cheney": "بالنظر إلى التراجع الطبيعي للإنتاج في الاحتياطات الحالية هذا يعني أننا سنجد أنفسنا عام 2010 بحاجة إلى 50 مليون برميل إضافية يومياً لتلبية الزيادة في الاستهلاك العالمي من النفط... وفي الوقت الذي توفر فيه بعض المناطق في العالم فرصاً حقيقية، يظل الشرق الأوسط بما يحتويه من ثلثي حجم الاحتياط العالمي من النفط، يشكل منطقة الجائزة الكبرى"⁽²⁾.

ولقد أشار التقرير الصادر عن لجنة دراسة الطاقة التي أمر "ديك تشيني" بتشكيلها في أبريل 2001 إلى إمكانية القيام بتدخلات عسكرية لتأمين الإمدادات النفطية.

في كتابه "الدولة الدينية" يذهب الكاتب الأمريكي "كيفين فيليبس" "Kevin Phillips" إلى القول بأن: "السياسة الأمريكية تقوم على ثلاثة أعمدة أساسية وهي: النفط وانعكاساته على الأمن القومي والمنتفعون منه، واليمين الديني المتطرف، وقطاع المال ويضيف "كيفين": "لقد رتبت الولايات المتحدة قوتها العسكرية منذ 11 سبتمبر 2001 حول الدفاع عن حقول النفط وأنابيبه وخطوط إمداده... فالنفط الشرق أوسطي يشكل رهاناً أساسياً للحرب الأمريكية على الإرهاب... ولذلك فالمكونين الرئيسيين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هما النفط والنبؤات الإنجيلية"⁽³⁾.

الواقع أن بعض المسؤولين في البنتاغون أكدوا صراحة بأن الحرب ضد الإرهاب كانت تستهدف السيطرة على منابع النفط ولذلك قال نائب وزير الدفاع الأمريكي "بول وولفوفتزر": "دعونا ننظر، فالفرق

(1) Yves Lacoste : Géopolitique, la longue histoire d'aujourd'hui, P 320.

(2) نقلا عن: عبد الحي زلوم، المرجع السابق، ص 183.

(3) نقلا عن: نفس المرجع، ص 199.

الأهم بين كوريا الشمالية والعراق يكمن في الناحية الاقتصادية... لم يكن أمامنا من خيار آخر في العراق، فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط".⁽¹⁾

تجدر الإشارة أن الشركات الأمريكية استفادت من وراء الحرب على الإرهاب، وفي مشاريع إعادة الإعمار، ولذلك فالجيش الأمريكي يهدم والشركات الأمريكية تبني وتستثمر من مشاريع إعادة الإعمار، وتبقى دورة الاقتصاد في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية.

انطلاقاً مما سبق يتضح أنه ثمة ترابط شديد بين المصالح الجيواقتصادية وما تسميه الدوائر الأمريكية "بالحرب الكونية على الإرهاب".

تعتبر الحرب على الإرهاب من منظور السياسة البنثاغونية **كلعبة استراتيجية** يتم من خلالها إعادة رسم المواقع، وتعزيز السيطرة الأمريكية على الشرق أوسط ومنطقة آسيا الوسطى باعتبارها تمثل مجالات جيوسياسية شديدة الحساسية في لعبة التوازنات الدولية، كما أن شعار "مكافحة الإرهاب الدولي" يمثل أحد المبررات التي توفر الغطاء الاستراتيجي الذي يسمح للولايات المتحدة بانتهاج سياسة خارجية توسعية تقوم على الهيمنة وبسط النفوذ وإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية العالمية على الوجه الذي يخدم الطموح الإمبراطوري الأمريكي.⁽²⁾

ومن ضمن الأهداف الاستراتيجية للحملة الأمريكية على الإرهاب نسجل ما يلي:

- القضاء على فكرة بريماكوف: لقد طرح وزير الخارجية الروسي سابقاً "بريماكوف" مشروع جيوسياسي يهدف إلى القضاء على الانفراد الأمريكي في النظام الدولي بصفة عامة، وفي المنطقة الآسيوية على وجه الخصوص، ويتمحور هذا المشروع الجيوسياسي حول ضرورة إقامة تحالف بين: روسيا، الهند والصين وهو ما يمكن أن يشكل مثلث استراتيجي نووي كفيل بتهديد المصالح الجيوسياسية الأمريكية، ولذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتصدي لفكرة "بريماكوف" عبر احتلال أفغانستان لتحقيق التموقع الاستراتيجي في قلب هذا المثلث النووي "المحتمل" ومن ثم إحباط هذا المخطط الجيوسياسي، من خلال تفكيك أضلاع هذا المثلث الاستراتيجي (النووي).

(1) نقلاً عن: نفس المرجع، ص 188.

(2) نصير عاروري، المرجع السابق، ص 241.

- إن التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان^(*) والعراق يسمح للولايات المتحدة بتطوير الصين، التي باتت تقلق الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بحكم القابليات والإمكانات التي تتمتع بها لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي. ضف إلى ذلك مراقبة بعض القوى الإقليمية المناهضة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مثل سوريا وإيران.
- القضاء على تنظيم القاعدة الذي أصبح يشكل خطرا استراتيجيا على المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، خاصة وأن العقيدة الاستراتيجية لتنظيم القاعدة تتمحور حول ضرورة "إخراج المشركين من جزيرة العرب"، وهو الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على مصادر ونظام الطاقة ومن ثم فقدان مشروعية الهيمنة على النظام العالمي.
- تأكيد الزعامة الأمريكية على الحلف الأطلسي وعلى النظام الدولي "تكريس الأحادية القطبية".

انطلاقا مما سبق يتضح أن شعار مكافحة الإرهاب الدولي أصبح يشكل ورقة ناجحة تحركها قوى الهيمنة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الزمكانية المناسبة لشرعنة وتبرير سياسات التدخل الدولي ليس فقط لاعتبارات أمنية، ولكن أيضا للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي عبر استكمال حلقات الانتشار العسكري الأمريكي على المستوى الكوني، وإقامة قواعد عسكرية كنقاط ارتكاز في المناطق التي تحظى بأهمية بالغة على الصعيد الجيوستراتيجي مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.⁽¹⁾

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التدخلات الأمريكية في إطار الحرب على الإرهاب "لا تخلو من الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية، خاصة التحكم في الرهان الطاقوي الشرق أوسطي الذي أصبح يشكل ضرورة استراتيجية لتكريس السيطرة الأمريكية على نظام الطاقة ومن ثم الهيمنة الشاملة على العالم.

وعليه فثمة تداخل واضح في منطقة الشرق الأوسط بين ثلاثية الإرهاب، النفط واستراتيجيات التدخل الدولي. ولذلك فإن واقع الممارسة الدولية تؤكد على أن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي باتت تشكل مدخل أساسيا توظفه قوى الهيمنة الدولية لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي.

(*) تجدر الإشارة إلى أن رغبة الولايات المتحدة في احتلال أفغانستان وتحقيق التواجد العسكري في المنطقة لم يكن وليد أحداث 11 سبتمبر 2001 بل ترجع إلى أعقاب الحرب الباردة، وإلى بداية التسعينات من أجل القضاء على فكرة وزير الخارجية الروسي "بريماكوف".

(1) مايكل كوكس، معاني النصر: القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين في: كين بوث وتيم ديون، عولم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005، ص 205.

المطلب الرابع

مستقبل النظام الدولي في ظل الحرب الأمريكية على الإرهاب.

شهد تاريخ السياسة الدولية عدة نماذج لدول أو تحالفات تحاول صياغة ميزان القوى وتعديله على الوجه الذي يعزز الوضع الاستراتيجي للدولة المهيمنة في النظام الدولي. الثابت أن الحروب كانت على الدوام تلعب دورا محوريا في تحديد حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولي ومن ثم تغيير طبيعة الأنظمة الدولية تبعا لذلك. فإذا كانت روما في العصر القديم وبريطانيا في العصر الحديث لعبت دور المهيمن على تلك النظم الدولية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بحكم الوضع الاستراتيجي الذي تمخض عن نهاية الحرب الباردة، تحاول أن تضطلع بلعب دور المهيمن على النظام الدولي نتيجة لعدم وجود المعادل أو المنافس الاستراتيجي، الأمر الذي جعل من النظام الدولي يتميز بالأحادية القطبية، وإن كان البعض يرى فيها أحادية مرنة يمكن تغييرها على المدى القصير والمتوسط.⁽¹⁾

بيد أن الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أدت إلى إفراز مضاعفات خطيرة على مستقبل النظام الدولي ليس فقط من حيث جعله يتجه أكثر إلى أحادية قطبية بهيمنة أمريكية ولكنها أيضا أثرت بشكل كبير على استقرار النسق الدولي بفعل تنامي مصادر التوتر والفوضى التي خلفتها الحملة الأمريكية على الإرهاب، فما مفهوم النظام الدولي؟ وما هي العوامل التي تؤدي إلى تغيير الأنظمة الدولية؟ وكيف ساهمت الحرب الأمريكية على الإرهاب في تكريس وترسيخ الأحادية القطبية؟ ومن الضروري أيضا التساؤل عن دور الحرب الأمريكية على الإرهاب في زيادة مصادرة التوتر واللا استقرار في النظام الدولي؟

أولاً: التأسيس المفاهيمي للنظام الدولي.

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة أنه ثمة فرق بين مفهوم النظام الدولي كقواعد (order) والنظام الدولي كنسق (system)، فالأول يعني شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية، أما الثاني فهو يشير إلى كشف أنماط التفاعلات التي تتم في السياسة الدولية.

(1) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 239.

يذهب "هولستي" إلى تعريف النظام الدولي بأنه: "تجمع يضم كيانات سياسية مستقلة تتفاعل مع بعضها البعض على نحو متكرر وعلى وفق عمليات منتظمة".⁽¹⁾

أما الدكتور "محمد السيد سليم" فيعرف النظام الدولي بأنه: "مجموعة من الوحدات السياسية المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالانمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به".⁽²⁾

وللنظام الدولي بنية أو هيكل "structure" يتحدد على أساس كيفية توزيع القدرات والموارد وتركيزها، بالإضافة إلى ترتيب الروابط بين هذه الوحدات، وقد يكون بنية النظام الدولي أحادي القطبية "unipolar system" وذلك عندما يحدث تركيز كبير للموارد لدى دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنية الدولية بأسره، كما قد يكون هيكل النظام الدولي ثنائي القطبية "Bipolar system" وذلك عندما يتركز النفوذ الدولي في دولتين قطبيتين أو كتلتين رئيسيتين تتوزع القدرات بينهما، وقد تكون الثنائية جامدة كما قد تتسم بالمرونة.⁽³⁾

وأخيراً قد يكون البنية الدولية متعدد الأقطاب "multipolar system" وذلك عندما توجد مجموعة من الدول أو الأقطاب تمتلك موارد وإمكانات متكافئة نسبياً.⁽⁴⁾

لقد ظهرت عدة نظريات لتبحث كيفية تغير النظم الدولية ومن أبرزها:

(أ) **نظرية "روبرت جيلبين"**: الذي ذهب في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" إلى صوغ أربعة محددات تفسر كيفية تغير الأنظمة الدولية وهي:⁽⁵⁾

- يكون النظام الدولي مستقر عندما لا تشعر دولة ما أن التغيير مفيداً لها.
- تعتمد دولة ما على تغيير النظام الدولي عندما تعتقد أن ما ستحققه من هذا التغيير يفوق ما سوف تخسره.
- تسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي عبر التوسع البري، الاقتصادي والسياسي إلى درجة لا تتعدى أو تفوق فيها التكاليف والأثمان المكاسب المحققة.

(1) نفس المرجع، ص 362.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 257.

(3) خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 4.

(4) عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، ص 23.

(5) Robert Gilpin, war and change in world politics, London: Cambridge University press, 1981, pp. 10-11.

- عندما يتحقق التوازن بين الأرباح والأثمان "التكاليف" تسعى الدولة إلى الحفاظ على الوضع القائم "status quo" وإذا لم تستطع وكان هناك من يتحد الهيمنة ويسعى للثورة على الوضع القائم فإن النظام لن يستقر إلى على ميزان، يعكس حقيقة توزيع القوى على المسرح الدولي.

إن عملية التغيير هي عملية تاريخية مستمرة تتم على مراحل وفي فترة طويلة، ويعتبر تباين معدلات نمو قوة الدول الفاعلة في النظام الدولي المحرك الأساسي في عملية التغيير حيث يؤدي تباين مستويات القوة إلى المطالبة بإعادة توزيع الأدوار ومن ثم تبرز الحاجة إلى توازن دولي جديد (نظام دولي جديد).

ب) نظرية "أورغانسكي": الذي قام بدراسة العلاقات الدولية لفترة امتدت إلى أكثر من مئتي عام محاولاً تفسير التغيير في النظام الدولي من خلال ربط معايير القوة بسلوك الدول، وقسم الدول إلى أربع فئات من حيث موقعها في النظام الدولي وهي:

- مجموعة الدول القوية القانعة (وتسعى إلى الحفاظ على النظام الدولي).
- مجموعة الدول القوية غير القانعة (وتسعى إلى تغيير النظام الدولي).
- مجموعة دول متوسطة وضعيفة راضية.
- مجموعة دول ضعيفة غير راضية يمكن أن تكون مؤثرة إذا اجتمعت ورمت بثقلها خلف إحدى الدول الفاعلة.

ولكن ما هو النظام الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي؟

يذهب "روزكرانس" و"كارل دوتش" "K. Deutsch" و"ديفيد سنجر" "D. Singer" إلى القول بأن النظام الدولي متعدد الأقطاب هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي، فمع ازدياد عدد الفاعلين الدوليين يزداد الاستقرار ويتضاعف حجم التفاعل والتعاون، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض المعضلات الأمنية وتقليص إمكانية السباق نحو التسلح وقلة تنامي النزاعات التنافسية.⁽¹⁾

أما الاتجاه الثاني الذي يمثله "كينيث والتز" و"جون ميرشايمر" يعتبر أنه كلما قل عدد الفاعلين في النظام الدولي كلما قل احتمال نشوب الحروب وازدادت درجة استقرار النظام وتتطابق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها: كلما قل عدد الفاعلين كلما تيسرت إمكانية تحديد نقاط الضعف والاتفاق، وكلما زاد

(1) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 133.

عدد الفاعلين كلما تعقدت التفاعلات وتعددت المشكلات وأصبح من العسير الوصول إلى اتفاق وعليه فالنظام الثنائي القطبية هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي.

أما الاتجاه الثالث الذي يمثله "روبرت كيوهان" يرى أن الأحادية القطبية هي التي تعزز الاستقرار في النظام الدولي، وذلك بالاستناد إلى نظرية الاستقرار بالهيمنة "Hegemonic Stability" ويستشهد هذا الاتجاه بالسلام البريطاني "Pax Britanica" بعد الحرب الباردة لتعزيز أطروحاته.⁽¹⁾

ثانيا: دور الحرب الأمريكية على الإرهاب في ترسيخ الأحادية القطبية.

بعد سقوط جدار برلين وتفكك حلف وارسو، استتبشر الأوروبيون بإمكانية قيام نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لهم هامش من المناورة على المسرح الدولي، بيد أن واقع الممارسة الدولية اتجه لتكريس الأحادية القطبية، خاصة في ظل انفراد الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الباردة بمركز القوة العظمى الوحيدة التي لا تضاهيها أية دولة وبالخصوص على المستوى العسكري والاستراتيجي، ضف إلى ذلك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة حلف شمال الأطلسي خاصة في ظل فشل الاتحاد الأوروبي في بناء هوية أمنية ودفاعية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك عادة ما يوصف الاتحاد الأوروبي بأنه "عملاق اقتصادي ولكنه قزم سياسي".⁽²⁾

لقد أدت الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تعزيز فرص الولايات المتحدة الأمريكية في تكريس وترسيخ نظام الأحادية القطبية التي تعرف بأنها "بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة قوى مؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى دون تحدٍ رئيس من تلك القوى".⁽³⁾

ويقصد بها أيضا سيطرة دولة كبرى على باقي وحدات المجتمع الدولي بشكل هرمي، وانفرادها في التحكم بالسياسة الدولية من دون قدرة الدول الكبرى الأخرى على منافستها على مركزها بحكم احتكارها لهيكل القوة الثلاثي الاقتصادي، التكنولوجي، والعسكري بشكل تتميز به مع غيرها من الدول".

(1) عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، ص 23.

(2) حسن ناعمة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 368.

(3) عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، ص 23.

ويتفق مع هذا الرأي "جورج ليسكا" عندما يعرف القطبية الأحادية "بأنها تلك الدولة التي تتجاوز الدول الأخرى بحجمها ومداهما ورقعتها ورسالتها في العالم، فدولة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها وتعهداتها، وكبير شعورها بأنها صاحبة رسالة كونية".

الواقع أن أحداث 11 سبتمبر 2001 ساهمت في تعزيز الهيمنة الأمريكية وفي ترسيخ القطبية الأحادية في النظام الدولي، وذلك بحكم إقدام الولايات المتحدة على إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية العالمية بالشكل الذي يتماشى مع إرادتها ومصالحها العليا، فضلا عن قيامها بتغيير قواعد العلاقات الدولية على النحو الذي يكرس نظام الأحادية القطبية ذات التفوق الأمريكي الشامل حتى لو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

يعتقد "روجر أوين" مؤرخ الشرق الأوسط في جامعة هارفرد "أن الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، أصبحت مُدركة من طرف بقية العالم بشكل جيد، وبذلك سيكون على الشعوب وأنظمة الحكم أن تغير طريقتها في رؤية العالم من رؤية مبنية على الأمم المتحدة والقانون الدولي إلى أخرى قائمة على التماهي مع أجندة واشنطن".⁽¹⁾

إن المنظور الاستراتيجي للمحافظين الجدد الذي ينجح إلى الاستخدام الأحادي للقوة باعتبارها الخيار الأول والوحيد الكفيل بالمحافظة على استمرارية السيطرة وترسيخ الأحادية القطبية. فالقوة في منظور المحافظين الجدد تنتج المسؤولية وأهمها مسؤولية استخدام القوة بصورة مسؤولة، ويؤكد ذلك أبرز المحافظين الجدد "روبرت كاغان" و"كريستول" بالقول: "إن هذه المسؤولية تتطلب سياسة صارمة وممولة بشكل يتجاوز المخصصات القائمة، وبذلك على أمريكا ألا تكون شرطي العالم فحسب بل يجب أيضا أن تكون منارته وهاديته... إن معيار القوة العظمى العالمية التي تعترم صيانة البيئة الدولية ستكون وفقا لمصلحتها".⁽²⁾

يذهب "جون إيكينبري" أستاذ الجغرافيا السياسية والعدالة العالمية في جامعة جورج تاون في مقالة المنشور في مجلة الشؤون الخارجية تحت عنوان "الطموح الإمبريالي الأمريكي" إلى القول: "بأن الولايات المتحدة الأمريكية بحكم قوتها العسكرية الساحقة وتقدمها التكنولوجي وإمكانياتها الاقتصادية سيدة العالم

(1) نقلا عن: سوسن العساف، المرجع السابق، ص 372.

(2) نقلا عن: نفس المرجع، ص 391.

وتريد أن تملئ عليه شروطها حتى ولو كانت مجحفة بباقي شعوب العالم، وبغض النظر عن تأثيراتها السلبية على السلام العالمي.⁽¹⁾

يؤكد "إيكنبيري" أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الإرهاب الدولي تهدف إلى إعادة صياغة النظام الدولي وجعله يركن أكثر إلى الأحادية القطبية الذي لا يكون فيه للولايات المتحدة منافس أو نظير. إن أهم ملامح هذا التوجه الجديد تتمثل في عدم التقيد بالقواعد والمعايير السائدة في المجتمع الدولي.

فهذه الرؤية الإمبريالية الجديدة تمنح للولايات المتحدة الحق في لعب الدور الكوني لوضع المعايير الدولية وتحديد ضروب التهديد، وطرق استخدام القوة، وأساليب إقامة العدل كما تراها. ومن هذا المنطلق تكون السيادة مطلقة بالنسبة لأمريكا، ومشروطة ومقيدة بالنسبة لباقي الدول التي تتحدى المعايير والقواعد التي وضعتها الولايات المتحدة للسلوك الداخلي والخارجي.

من الواضح أن الحرب الأمريكية على الإرهاب ساهمت في تكريس النظام الأحادي القطبية الذي يركن إلى الهيمنة الأمريكية، وبالخصوص في ظل التفوق الأمريكي على باقي الأطراف الدولية، وهو الأمر الذي يدفعها لتكييف الأنماط السلوكية للوحدات الدولية الأخرى تماشياً مع أهدافها وتطلعاتها العامة. فالحرب الاستباقية على الإرهاب هي إحدى ميكانيزمات وأدوات السياسة والاستراتيجية الأمريكية الراهنة والمستقبلية لبناء نظام دولي جديد وفق إرادتها وسيطرتها ويعبر عن هيمنتها وتفوقها.⁽²⁾

ثالثاً: هل ستساهم الأحادية الأمريكية في تحقيق استقرار النظام الدولي؟

يرى "نعوم تشومسكي" أن النظام الأحادي القطبية الذي كرسه الولايات المتحدة بذريعة مكافحة الإرهاب سيؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الاستقرار الدولي، ذلك أن الهيمنة تستدعي المقاومة كما أن الغطرسة والسياسات الأحادية عادة ما تؤدي إلى زيادة مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي باعتبارها تقوض القواعد المعيارية المنظمة للتفاعلات الدولية كبدأ عدم التدخل وإحترام السيادة الوطنية.⁽³⁾

إن الاستراتيجية الأحادية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر والتي تتجلى بالأساس في حروبها العدوانية بذريعة مكافحة الإرهاب، ستجعل من النظام الدولي يشهد حالة

(1) نقلاً عن: السيد ياسين، المرجع السابق، ص 14-15.

(2) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 397.

(3) نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي،

2005، ص 39.

من اللاستقرار والاضطراب والفوضى، ذلك أن الاستراتيجية الأمريكية الإمبريالية تهدد بتفتيت نسيج النظام الدولي، وتضرب تعددية الأطراف وتسعى إلى القضاء على الشراكات السياسية، في الوقت الذي يحتاج فيه هذا النظام إلى المزيد من التدعيم والترقية والتطوير.⁽¹⁾

وفي الأخير يمكن القول: أنه بالرغم من أن معظم التحليلات الاستراتيجية تقر بأن النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر يتميز بالأحادية القطبية، إلا أن منطلق النظرة الموضوعية تقتضي الإقرار كما يرى "جوزيف ناي" في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية"⁽²⁾ أن التوزيع العالمي للقوة حينما ترسم صورته بلعبة الشطرنج فإن الرقعة العسكرية العليا تتميز بأحادية قطبية ذات تفوق أمريكي شامل، أما الرقعة الاقتصادية فهي متعددة الأقطاب بالنظر إلى وجود فواعل دولية أخرى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي كالصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان... إلخ

كما تجدر الإشارة أنه ثمة اتجاه يطرح ما يسمى بالنظام الدولي المختلط أي نظام أحادي متعدد الأقطاب (Multipolar-Uni) والذي يتضمن قوة عظمى وحيدة وعدد من القوى الكبرى. بمعنى تكون التعددية القطبية تدور في فلك الهيمنة الأمريكية.⁽³⁾

وفي الأخير يمكن القول أن الأحادية الأمريكية تساهم في إثارة وتصعيد مصادر التوتر والفوضى أكثر من مساهمتها في توفير شروط تحقيق السلام المستدام وترقية النظام والانسجام في المجتمع الدولي.

(1) السيد ياسين، المرجع السابق، ص 16.

(2) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجريمي، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002.

(3) حسن أبو طالب، هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟، السياسة الدولية، العدد 161 (تموز/يوليو)، 2005، ص 197.

خلاصة الفصل :

على ضوء كل ما سبق نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

شكلت عقيدة الإستباق العمود الفقري لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، كما يلاحظ أن الحلف الأطلسي أصبح بمثابة الظهير الاستراتيجي للعمليات العسكرية الأمريكية التي تهدف إلى دحر التنظيمات الإرهابية والدول التي تدعمها. بيد أن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي تعد من المداخل الرئيسية التي توظفها القوة العظمى الأمريكية لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي والتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي بالشكل الذي يعزز الهيمنة العالمية ويرسخ الأحادية القطبية الأمريكية في النظام الدولي. وعليه فالحملة الأمريكية على الإرهاب لا تخلو من الأبعاد الجيوسياسية الأمر الذي يتجلى بالأساس في التفاعل الموجود بين أربعة متغيرات أساسية في إطار حروب أمريكا الإستباقية عل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وهي: النفط، الإرهاب، الانتشار العسكري والاستراتيجي وسياسات التدخل الدولي.

الملاحظ الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تبلور استراتيجية محكمة تجاه "الحركات الإسلامية الراديكالية" تقوم على المزج بين سياسات العصا والجزرة أي بتفعيل ليس فقط القوة الصلبة من خلال التدخلات العسكرية لدحر الجماعات الإسلامية ولكن أيضا بالاعتماد على القوة الناعمة من خلال تفعيل المقاربات السوسيواقتصادية والتنموية، فضلا عن التبشير بالديمقراطية كمدخل أساسية لاحتواء تهديدات الحركات الإسلامية المناهضة للسياسة الأمريكية والساعية لضرب مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط.

كم نسجل أيضا أن الإحياء الأمريكي لتقليد الحرب العادلة كمفهوم ثيولوجي من الفكر المسيحي الوسيط يهدف بالأساس إلى استبدال الشرعية الدولية بشرعية دينية وأخلاقية، خاصة وأن الحرب الاستباقية على الإرهاب تنتافى وأحكام القانون الدولي، وهو الأمر الذي دفع الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية لبناء أطروحة جديدة في العلاقات الدولية تدعو إلى التأسيس الأخلاقي للحرب على الإرهاب ومن ثم الالتفاف على الشرعية الدولية من خلال تقويض القواعد المعيارية والقانونية المقيدة والناظمة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية.

الفصل الثالث

مضاعفات الاستراتيجية التدخلية الأمريكية في

مجال مكافحة الإرهاب الدولي

على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط

مقدمة الفصل:

كانت ولا تزال منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية بالغة في لعبة التوازنات الدولية، وتحتل موقعا متميزا في سلم استراتيجيات القوى الكبرى، وذلك بحكم القيمة الجيوستراتيجية والأهمية الاقتصادية التي جعلت من المنطقة تلعب دورا مركزيا في السياسة الدولية. فالشرق الأوسط كان على مر التاريخ يشكل مركز استقطاب ومحور اندفاع السياسات التدخلية للقوى الكبرى ذات القدرة على التأثير في مسرح السياسة الدولية.

ولقد شكلت منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحد المجالات الجيوسياسية الأكثر تأثرا بالحملة الأمريكية على الإرهاب باعتبار المنطقة مثلت أحد المسارح الساخنة والمفتوحة على كل أساليب وتكتيكات التدخل الدولي سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، الأمر الذي أدى إلى إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على سيادة دول المنطقة وأمنها القومي ولكن أيضا الإجهاز على ما تبقى من النظام الإقليمي العربي خاصة وأن الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي ارتكزت على قانون القوة وليس قوة القانون من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية والجهود القانونية والتعاونية متعددة الأطراف، الأمر الذي أدى إلى أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية.

المبحث الأول

دراسة جيوسياسية وإقليمية للمنطقة الشرق أوسطية.

على الرغم من الخلافات والصعوبات الكبيرة التي واجهت الباحثين في تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أنه ثمة إجماع بين المختصين في الدراسات الجيوسياسية والإقليمية حول مركزية المنطقة الشرق أوسطية في السياسة الدولية، بحكم الأهمية التي تحظى بها على جميع الأصعدة الاستراتيجية، الجيواقتصادية، والحضارية، مما جعلها على مر التاريخ تشكل أحد المجالات الحيوية التي تلعب دورا محوريا في تحريك اللعبة التنافسية الدولية، وفي تحديد استراتيجيات واهتمامات الفواعل الدولية الطامحة للسيطرة العالمية.

ولقد كانت على الدوام منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة مرموقة في سلم الاستراتيجية الكونية الأمريكية خاصة في ظل ضخامة المصالح الحيوية التي تمتلكها في المنطقة.

المطلب الأول

في تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط.

يعد مصطلح "الشرق الأوسط" من أكثر العبارات إثارة للجدل والخلاف بين الباحثين في العلاقات الدولية بصفة عامة وبين المختصين في الدراسات الجيوسياسية والإقليمية بصفة خاصة. إن الاستخدام الغربي لمصطلح الشرق الأوسط لا يتسم بالموضوعية، ذلك أن منظرو وصناع السياسة الغربية استندوا في تعريفهم وتحديدهم للحيز المكاني الشرق أوسطي إلى معايير واعتبارات استراتيجية أكثر منها جغرافية وذلك خدمة للمشاريع الجيوبوليتيكية لقوى الهيمنة الدولية.⁽¹⁾

يعتبر "الفريد ماهان"^(*) أول من استخدم عبارة "الشرق الأوسط" عام 1902، وذلك من خلال مناقشة الاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط السكك الحديدية التي تربط بين برلين وبغداد. وقد استخدم هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي تقع بين شبه الجزيرة العربية والهند وهي المنطقة التي تتخذ من الخليج العربي مركزا لها.

وفي عام 1911 استخدم "اللورد كيروزون" (حاكم الهند) مصطلح الشرق الأوسط للإشارة إلى مناطق تركيا والخليج العربي وإيران في آسيا باعتبارها تمثل الطريق نحو الهند.

ومنذ بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الأولى عرف الفكر الجيوسياسي الغربي ثلاثة مصطلحات وهي:⁽²⁾

- الشرق الأدنى "Near East" ويتمحور حول الدولة العثمانية.
- الشرق الأقصى "Far East" للإشارة إلى الصين.
- الشرق الأوسط "Middle East" للدلالة على المنطقة الواقعة بينهما.

(1) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر تلحي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص ص155-156.

(*) الكابتن ألفريد ماهان هو ضابط بحري أمريكي صاحب كتاب: "The influence of sea power upon history" الذي ركز فيه على تحليل الاستراتيجية البحرية مشيرا إلى أن الغلبة للقوة البحرية عبر التاريخ. وقد استخدم عبارة الشرق الأوسط للمرة الأولى في مقال له بعنوان "The Persian Gulf and international politics".

(2) علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 23.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى أخذت دلالات مصطلح الشرق الأوسط في التغير حين تم استخدام العبارة للإشارة إلى جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى. وفي مارس 1921 أنشأ "ونستون تشرشل" (وزير المستعمرات البريطاني) ما يعرف "بإدارة الشرق الأوسط" للإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

ومع إقدام بريطانيا في عام 1932 على إنشاء "القيادة الجديدة للشرق الأوسط" شاع استخدام العبارة إلى حد أن استخدمها السوفييت للإشارة إلى المنطقة، بل واستخدمها سكان المنطقة أنفسهم. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ذلك المفهوم حين تم إنشاء "مركز تموين الشرق الأوسط" و"قيادة الشرق الأوسط التي كانت على نطاق جغرافي غير محدد قد يضيق أو يتسع تبعاً لتطورات الحرب.⁽¹⁾

على الرغم من الأقدمية التاريخية وذيوع استخدام عبارة "الشرق الأوسط" منذ الحرب العالمية الثانية إلا أن مسألة تحديد المجال الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط لا تزال محل خلاف على نطاق واسع بين الباحثين في العلاقات الدولية والمختصين في الدراسات الجيوسياسية.

يذهب مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -الذي يصدر سنوياً في لندن- إلى تعريف المنطقة على أنها تشمل: تركيا، إيران وقبرص، ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر. بيد أن كل من تونس والمغرب والجزائر عادة ما يطلق عليها تسمية شمال إفريقيا للإشارة إلى أن مدلول الشرق الأوسط لا يشمل هذه الدول.⁽²⁾

أما المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فيعرف منطقة الشرق الأوسط بأنها تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص. ويحددها معهد الشرق الأوسط بواشنطن بشكل يجعلها تتطابق مع العالم الإسلامي، أي من المغرب إلى إندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان.⁽³⁾

(1) ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مصر: مكتبة مدبولي، (د.ت.ن)، ص 40.

(2) أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 20.

(3) علي الدين هلال، جميل مطر، المرجع السابق، ص 23.

يرى بعض الباحثين في العلاقات الدولية من أمثال "لينيزوسكي" "Lenezowski" أن الشرق الأوسط يتضمن دول آسيا الواقعة جنوب الاتحاد السوفياتي وغرب باكستان بالإضافة إلى مصر، أما البعض الآخر فيستخدمون عبارة الشرق الأوسط للدلالة على كل من: مصر، الدول الآسيوية الناطقة باللغة العربية، إسرائيل، إيران، قبرص، تركيا وأحيانا يضمون إليها كل من ليبيا والسودان.⁽¹⁾

يعتقد "دافيسون" "Davison" أن المرجعية التاريخية المتصلة بالشرق الأوسط تعكس العلاقة الوثيقة بين البنية الجيوثقافية والبنية الجيوسياسية للمنطقة وقد توصل في بحثه المطول حول مفهوم الشرق الأوسط إلى تعريفه بأنه: "وحدة جيوسياسية تشكلت حول الدين الإسلامي".⁽²⁾

المفاهيم المتداخلة مع الشرق الأوسط:

على الرغم من وجود بعض الباحثين ممن يستخدمون عبارتي "الشرق الأوسط" و"الشرق الأدنى" كمترادفين، إلا أن البعض الآخر قال بضرورة الفصل والتمييز بين التعبيرين، ذلك أنهم يعتبرون أن الشرق الأوسط يقصد به أساسا العراق وإيران ومنطقة الخليج.

وثمة مصطلحان آخران يرتبطان بعبارة الشرق الأوسط وهما:

- جنوب غرب آسيا: "Southwest Asia" وقد استخدمه الأمريكيون للإشارة إلى المنطقة الواقعة شرق مضيق السويس وشمال شرق البحر المتوسط مستبعدين في ذلك شمال إفريقيا.
- شمال إفريقيا: "North Africa" وهي المنطقة التي تشمل الحيز الجغرافي الذي يقع جنوب البحر المتوسط بما في ذلك المنطقة الشمالية العربية من القارة الإفريقية التي تعرف بالمغرب.⁽³⁾

يغطي مصطلح الشرق الأوسط ذلك النطاق الجغرافي الذي يمثل ملتقى تقاطع القارات الثلاث إفريقيا، أوروبا وآسيا، ويضم الشرق الأوسط من حيث كونه إقليما برياً مناطق غرب آسيا وشمال إفريقيا وشرق أوروبا، أما من حيث نطاقه البحري نجد حدوده تتشكل من السواحل الجنوبية والشرقية للمتوسط والسواحل الجنوبية للبحر الأسود وبحر قزوين، بالإضافة إلى ما يتضمنه من بحار وخلجان كالبحر الأحمر

(1) Lenezowski G., The middle east in world Affairs, New-York: Connell university press, 1982, P.P. 19-20.

(2) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 158.

(3) ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 42.

الفصل الثالث: مضاعفات الاستراتيجية التدخلية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب...

والخليج العربي.⁽¹⁾ وتقدر مساحة الشرق الأوسط بحوالي 13.9 مليون كيلومتر مربع، أي ما يقارب 9 بالمائة من مساحة العالم.⁽²⁾

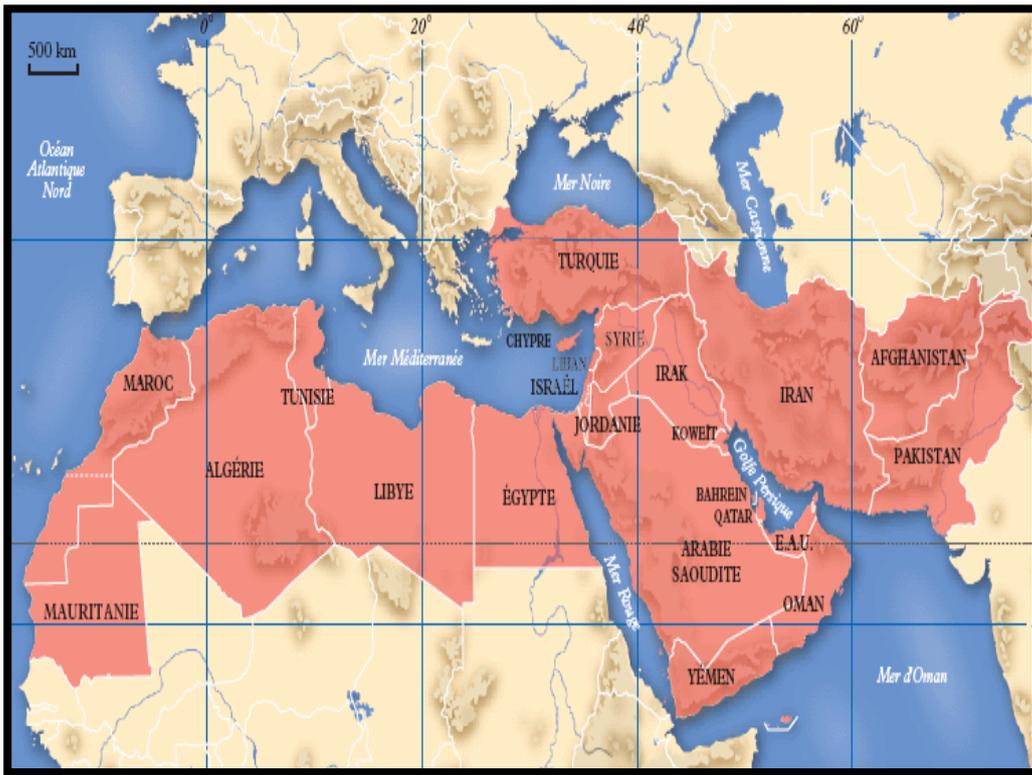
ويتضمن الشرق الأوسط مفهومين أساسيين:

أ- **المفهوم الضيق:** الذي يشير إلى المنطقة الواقعة بين حوض النيل وحوض الرافدين والممتدة من مصر إلى إيران.

ب- **المفهوم الموسع:** الذي ينصرف إلى ذلك النطاق الجغرافي الذي يمتد من المغرب إلى باكستان، أي من الأطلسي إلى حوض الجانج.⁽³⁾

ولكن يبقى الحديث عن الشرق الأوسط يطوف حول البنية الجيوسياسية التي تقع عند التقاء قارات أوروبا، آسيا وإفريقيا. كما يعبر عن ذلك الخط الحدودي الذي يفصل بين عالم الشرق والغرب أو بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي.

الخريطة رقم (1): توضح الشرق الأوسط.⁽⁴⁾



(1) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 358.

(2) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 144.

(3) علي الدين هلال، جميل مطر، المرجع السابق، ص 22-26.

(4) Gérard Dorel, Atlas de l'empire américain, États-Unis : géostratégie de l'hyper puissance, Paris : Editions Autrement, 2006, p.66.

ومن خلال استعراض الكتابات والتعاريف الغربية حول الشرق الأوسط نخلص إلى النتائج التالية:

- إن مصطلح "الشرق الأوسط" لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليه، بل إنه مصطلح سياسي-استراتيجي في نشأته وفي استخدامه ويهدف إلى خدمة المصالح الحيوية لقوى الهيمنة الدولية.
- يعبر مصطلح الشرق الأوسط عن أحد التسميات الوافدة التي لا تعكس طبيعة الخصوصيات الذاتية للمنطقة باعتباره يستند إلى علاقة المنطقة بالغير.
- إن هذا المصطلح يحمل في طياته مغزى سياسي، فالشرق الأوسط في منظور الكتابات الغربية هو منطقة يغلب عليها طابع التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل فهي تحوي خليطا من القوميات والسلالات والأديان واللغات.
- كما أن التعريفات العديدة التي قدمت بشأن الشرق الأوسط يغلب عليها الطابع التحكمي فلا يوجد من بين تلك التعريفات تعريف واحد استند إلى معيار موضوعي محدد في إدخال دول معينة أو استبعاد دول أخرى من نطاق تلك المنطقة الجغرافية.
- يُلاحظ أن الكتابات الاستراتيجية الغربية تفضل استخدام مصطلح الشرق الأوسط بدلا من توظيف مصطلح "الوطن العربي"، وذلك من أجل الزج بإسرائيل وجعلها ككيان طبيعي في المنطقة العربية، فضلا عن اجتناب الحس الوجداني واستئصال العناصر الدافعة والمحفزة لتحقيق الوحدة والتكامل بين دول المنطقة، الأمر الذي يشكل تهديدا وخطرا استراتيجيا على المصالح الحيوية الغربية في تلك المنطقة من العالم.⁽¹⁾
- وعليه فالمفاهيم في العلاقات الدولية هي غير بريئة وغير محايدة وغالبا ما يتم توظيفها لخدمة مصالح استراتيجية معينة كما يقول "روبرت كوكس" "R.Cox". وعليه فالمفاهيم مثل الأرض والعرض يُدافع عنها.
- إنّ منطقة الشرق الأوسط تتمتع بمواصفات شديدة التعقيد وهو الأمر الذي جعلها غير قابلة للتعريف وصعبة التحديد. ولكن على الرغم من غياب تعريف جامع حول منطقة الشرق الأوسط إلا أنه ثمة اتفاق على أن الشرق الأوسط "الحقيقي" أو ما يسمى بدول القلب "Core States" تتمثل في: مصر، العراق، سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج، أما بقية الدول الأخرى التي اختلفت الآراء بشأنها فهي إما تندرج ضمن دول الأطراف أو دول الهامش "Periphery States".
- وتجدر الإشارة إلى أن التمييز بين "دول القلب" و"دول الهامش" لا ينبغي أن يكون على أساس مجرد التجاور الجغرافي وإنما على أساس كثافة التفاعلات التي تتم بين هذه الدول

(1) محمد مراد، المرجع السابق، ص 358.

- فإذا تحدثنا عن الشرق الأوسط كنسق "نظام" تحت "فرعي أو إقليمي" يمكن التمييز في إطاره بين:⁽¹⁾
- أ- **دول القلب:** وهي تمثل محور التفاعلات السياسية في ذلك النسق الإقليمي وتشارك في الجزء الأكثر كثافة من تفاعلاته.
- ب- **دول الأطراف:** وهي دول أعضاء في النسق الإقليمي ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية الدول الأعضاء فيه سواء لاعتبارات جغرافية أو سياسية.
- ج- **دول الهامش:** وهي الدول التي تعيش على هامش النسق فهي قريبة منه جغرافيا ولكنها ليست من الدول الأعضاء في النسق سواء لأسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية.
- وفي الأخير يمكن القول أن التعريف الأكثر قبولا للشرق الأوسط يشتمل على دول القلب التي يقصد بها: "الدول من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي"، ولكن يبقى الشرق الأوسط عصي عن التعريف نظرا لغياب معيار موضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي الشرق أوسطي، بل أن جذور استخدام مصطلح الشرق الأوسط ليست له دلالة جغرافية أو تاريخية، وإنما هو تعبير استراتيجي يرتبط بتخطيط الدول الكبرى لمشاكل الأمن والدفاع في العالم.⁽²⁾

(1) ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 44.

(2) علي الدين هلال، جميل مطر، المرجع السابق، ص 26.

الجدول رقم (4): يوضح تعريف النظام الإقليمي للشرق الأوسط⁽¹⁾

بايندر (1958)	بريتشر (1969)	كانتوريوشبيغل (1970)	تومسون (1970)	بيرسون (1971)	إقرون (1973)	تومسون (1976)	هدسون (1971)
دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب
الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	إسرائيل
إسرائيل	إسرائيل	الإمارات العربية المتحدة	تونس	إسرائيل	إسرائيل	إسرائيل	إيران
الجمهورية العربية الليبية	سورية	السعودية	الجزائر	السعودية	سورية	أفغانستان	تركيا
السعودية	العراق	السودان	الجمهورية العربية الليبية	سورية	العراق	إيران	الجزائر
السودان	لبنان	سورية	السعودية	العراق	لبنان	باكستان	السعودية
سورية	مصر	العراق	السودان	الكويت	مصر	تركيا	سورية
العراق	الكويت	سورية	لبنان	لبنان	تونس	العراق	العراق
لبنان	دول الهامش	لبنان	العراق	مصر	دول منطقة البحر الأحمر	الجزائر	مصر
مصر	إثيوبيا	مصر	الكويت	اليمن العربية	إثيوبيا	الجمهورية العربية الليبية	دول الهامش
دول خارج القلب	إيران	اليمن الديمقراطية	لبنان	لبنان	إسرائيل	السعودية	الأردن
إيران	تركيا	اليمن العربية	مصر	مصر	السعودية	السودان	الإمارات العربية المتحدة
تركيا	الجزائر	المغرب	المغرب	السودان	السودان	العراق	البحرين
دول الهامش	السعودية	اليمن العربية	اليمن العربية	مصر	مصر	الكويت	تونس
أفغانستان	قبرص	إسرائيل	دول الهامش	اليمن الديمقراطية	اليمن الديمقراطية	لبنان	الجمهورية العربية الليبية
باكستان	الكويت	إيران	دول الهامش	اليمن العربية	اليمن العربية	مصر	السودان
تونس	دول الحلقة الخارجية	تركيا	دول الهامش	دول منطقة الخليج	دول منطقة الخليج	المغرب	عمان
المغرب	تونس	الجمهورية العربية الليبية	إيران	إيران	إيران	اليمن الديمقراطية	قبرص
	الجمهورية العربية الليبية	السعودية	السعودية	السعودية	السعودية	اليمن العربية	قطر
	السودان	السودان	العراق	العراق	العراق	العراق	الكويت
	الصومال	الصومال	الكويت	الكويت	الكويت	الكويت	لبنان
	المغرب	المغرب	الكويت	الكويت	الكويت	الكويت	المغرب
	اليمن الديمقراطية	اليمن الديمقراطية	اليمن الديمقراطية	اليمن الديمقراطية	اليمن الديمقراطية	اليمن الديمقراطية	اليمن الديمقراطية
	اليمن العربية	اليمن العربية	اليمن العربية	اليمن العربية	اليمن العربية	اليمن العربية	اليمن العربية

المطلب الثاني

القيمة الاستراتيجية للمنطقة الشرق أوسطية وموقعها في العلاقات المكانية

لقوى الهيمنة الدولية.

يشكل الشرق الأوسط أحد المجالات الجغرافية التي تحظى بأهمية بالغة في لعبة التوازنات الدولية، نظرا لما تتسم به المنطقة من أهمية جيوبوليتيكية وجيواقتصادية وحضارية. وانطلاقا من تلك الأهمية كان ولا يزال الشرق الأوسط على مرّ العصور والأزمنة محط أنظار الفاتحين وبناءة الإمبراطوريات، وهو الأمر الذي جعل من المنطقة على مرّ تاريخ السياسة الدولية بؤرة ساخنة لصراعات قوى الهيمنة الدولية.⁽¹⁾

ولذلك سيركز هذا المطلب على إبراز ما تحظى به منطقة الشرق الأوسط من أهمية في الشؤون الدولية على الأصعدة الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية والحضارية.

أ- الأهمية الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط:

يقول "جورج لينزوسكي" "George Lenzouski" في مؤلفه الشهير "الشرق الأوسط في الشؤون العالمية": "لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم".

وإذا تناولنا أهمية المنطقة على هدي نظريات الجيوبوليتيك التي حاولت إبراز أهمية الموقع الجغرافي الشرق أوسطي في سلم استراتيجيات القوى العالمية حينئذ يتضح أن القيمة الجغرافية للمنطقة جعلتها تنال حفا وافرًا في الكتابات والدراسات الجيوسياسية.

إذا انطلقنا من آراء "السير هالفورد ماكيندر"^(*) "Sir Halford Mackinder" نجد أن الشرق الأوسط يشكل أحد مراكز الثقل الأساسية في جزيرة العالم، كما أن المنطقة تمثل حلقة اتصال وربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي، وعليه فالشرق الأوسط يعد بحق محور رئيسي من محاور الاستراتيجية العالمية.

(1) ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 49.

(*) يعتبر ماكيندر الكرة الأرضية كتلة واحدة من اليابسة، ويطلق على مجموع القارات الثلاث أوروبا، إفريقيا وآسيا، اسم "الجزيرة العالمية" ويرى أن مركز هذه الكتلة هو أهم منطقة ويسميتها "بقلب الأرض" "أوراسيا" وهكذا يصل ماكيندر إلى عبارته الشهيرة "من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية ومن يسيطر على هذه الجزيرة العالمية يحكم العالم". للمزيد من التفصيل حول النظريات الجيوبوليتيكية ارجع إلى:
الأميرال بيير سيلبريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1988.

ويذهب بدوره أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي "نيكولاس سبيكمان" "Nicolas Spykman" إلى طرح نظرية جيوبوليتيكية تولى أهمية كبيرة لما سماه بأرض الحواف الهامش "Rimlands" والتي تشمل: سيبيريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان وإيران والعراق وشبه الجزيرة العربية. ويعتبر "سبيكمان": "أنه من سيطر على دول المحيط الأرضي "Rimlands" يسيطر على أوراسيا ويتحكم في قلب الأرض ومن يسيطر على أوراسيا يهيمن على العالم".⁽¹⁾

وفي ضوء هذه النظرية الجيوبوليتيكية التي قدمها سبيكمان يتضح أن الشرق الأوسط يعد جزءاً أساسياً من "المحيط الأرضي" "Rimlands" الذي يعتبر التحكم فيه مدخلاً أساسياً لتحقيق السيطرة العالمية. ويعتقد "رينهولد نيبور" (1892-1971) "Renhold Niebur" أحد أشهر رواد النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية أنه "من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا" وفي السياق ذاته يذهب زعيم الثورة البلشفية "فلاديمير لينين" إلى القول "إن الطريق إلى باريس يمر عبر الشرق الأوسط".⁽²⁾ ومن خلال إبراز وتبيان الخصائص الطبيعية والجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط يمكن أن نلمس أكثر الأهمية الجيوسياسية والحيوية التي تكتسبها المنطقة، ويمكن أن نشير إلى هذه الخصائص في النقاط التالية:

- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم (آسيا، أوروبا وإفريقيا).
- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات وتتمثل في: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب-الخليج العربي، المحيط الهندي.
- ويحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار الهامة والاستراتيجية على غرار نهر النيل، نهر الفرات، نهر دجلة ونهر الأردن.
- وتبرز أهمية الشرق الأوسط من الناحية الجيوسياسية البحرية من خلال امتلاكه خمسة من أهم تسعة معابر بحرية في العالم وهي: قناة السويس، ومضيق عدن، ومضيق هرمز، ومضيق جبل طارق ومضيق اسطنبول ومضيق تشاناق قلعه ومضيق باب المندب.⁽³⁾

(1) عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، 1999، ص 101.

(2) حسن رزق سلمان عبود، المرجع السابق، ص 73.

(3) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 360.

وتحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية حيوية على الصعيد الاستراتيجي والجيوعسكري نظرا للاعتبارات التالية:

- اتساع الحيز الجغرافي للشرق الأوسط يوفر للمنطقة العمق الاستراتيجي والقدرة على نشر القواعد العسكرية الكفيلة بالدفاع وتأمين المنطقة ضد التهديدات والمخاطر الخارجية.
 - توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والحيوية مما يسهل من إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات.
 - امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية، بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الحيوية.
 - الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية.
 - القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.
 - التنوع الجغرافي للمنطقة يوفر الظروف المواتية لتدريب جيوش المنطقة على مساح عمليات مختلفة.
- وفي ضوء كل ما سبق يمكن أن نقطع بأن منطقة الشرق الأوسط تعد بحق من أهم مناطق العالم من المنظور الجيوبوليتيكي.⁽¹⁾

ب- الأهمية الجيواقتصادية للشرق الأوسط:

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط هي ذات أهمية حيوية من الناحية الجيواقتصادية وذلك ليس فقط بحكم أهمية موقعه المتوسط الذي يتحكم في طرق المواصلات التي تعتبر بمثابة الشرايين الحيوية للتجارة الدولية، ولكن أيضا بالنظر إلى الأهمية الطاقوية التي تكتسبها المنطقة. إذ تشير لغة الأرقام إلى أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على ثلثي (63%) من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط.⁽²⁾

ضف إلى ذلك أن المنطقة تشتمل على حوالي 24 من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، ونتيجة لارتباط المقدرات الجيواقتصادية للمنطقة بالنفط إلى حد كبير. أصبح الشرق الأوسط والنفط وجهين لعملة واحدة ذلك أن تلك المنطقة تطفو على بحر من النفط.

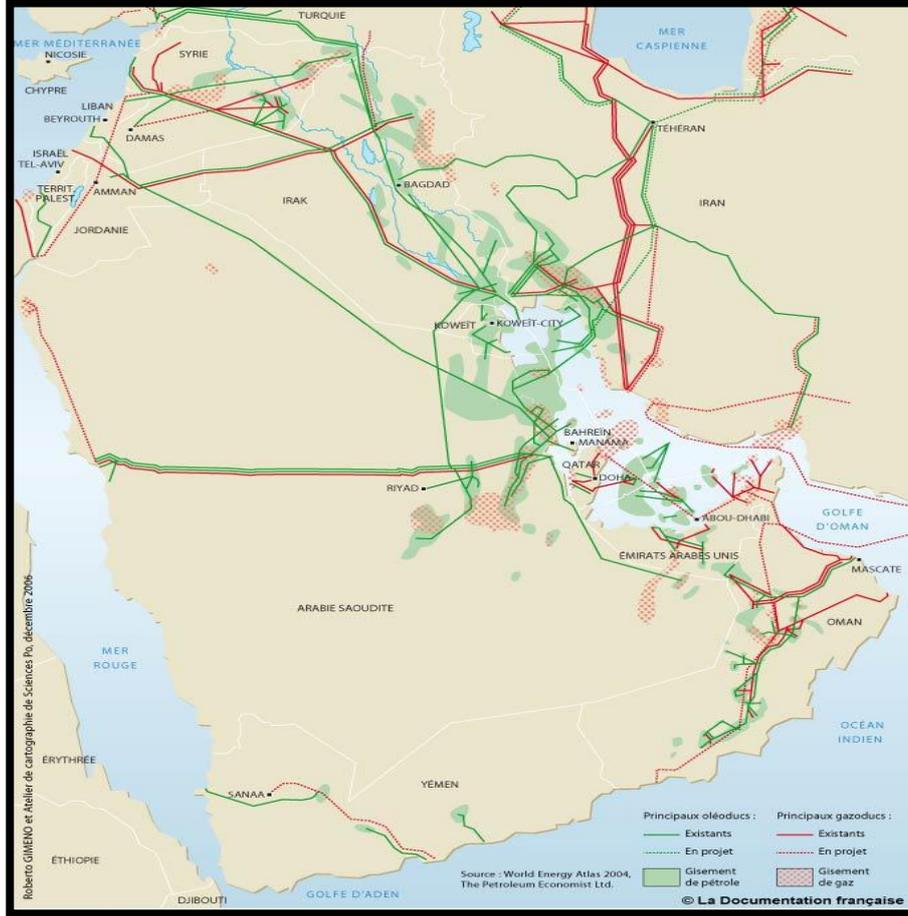
وتزداد الأهمية الجيواقتصادية والطاقوية لمنطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى كونها تتمتع بخزان كبير من النفط، الذي يعد موردا استراتيجيا وحيويا لحضارة التصنيع العالمية المعاصرة. وهو الأمر الذي

(1) ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 52-54.

(2) Yves Lacoste, *la longue histoire d'aujourd'hui*, P. 319.

يجعل من المنطقة تحتل مكانة مرموقة في سلم استراتيجيات القوى الكبرى، خاصة في ظل بروز مقولة من يسيطر على منابع النفط يتحكم في الاقتصاد العالمي ومن ثم يسيطر على العالم.⁽¹⁾

الخريطة رقم (2) توضح خطوط أنابيب النفط



وتحتل منطقة الشرق الأوسط بأهمية بالغة على الصعيد التجاري بحكم اشتغالها على سوق استهلاكية واسعة مما يجعلها تشكل أحد الساحات الرئيسية للحروب الاقتصادية والتجارية المحتدمة بين القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

ويمكن أن تجزم بأهمية الشرق الأوسط على المستوى الاقتصادي بالاستناد إلى المعطيات التالية:⁽²⁾

- يتسم مناخ الشرق الأوسط بالاعتدال حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا والمنطقة المعتدلة والباردة شمالا، مما يعني صلاحية أراضي تلك المنطقة للزراعة على مدار العام.

(1) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 369.

(2) ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 52.

• تتماز المنطقة بصفة عامة بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة وهو ما يعني وفرة عوامل الإنتاج الأساسية.

• توفر المنطقة على الطرق والممرات الاستراتيجية التي تعد بمثابة الشرايين الحيوية للتجارة الدولية.

ج- الأهمية الجيوقضارية لمنطقة الشرق الأوسط:

تكتسي منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة على المستوى الجيوقضاري، باعتبارها تشكل مهدا للحضارات ومركز الإشعاع الثقافي والعلمي، فضلا عن كونها تمثل مهبطا للديانات السماوية التوحيدية الثلاث (اليهودية، المسيحية والإسلام).

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط منذ الأزمنة الغابرة، مركزا للإشعاع الحضاري، فقد تتالت عدة حضارات كان لها الأثر الكبير على التطور الإنساني كالحضارة المصرية الفرعونية، الحضارة البابلية الآشورية، الحضارة الفارسية، الحضارة العربية الإسلامية.

كما تعد منطقة الشرق الأوسط مهدا للتوحيد، أي أنها تمثل مهبط الوحي وأرض الأنبياء. وفيها أوحى إلى موسى عليه السلام بأرض سيناء، وفيها ولد المسيح عيسى عليه السلام بفلسطين، كما كانت أرض الحجاز شاهدة على ميلاد وانتشار الرسالة المحمدية. وعليه فالديانات السماوية الثلاث ظهرت في منطقة الشرق الأوسط ومنها انتشرت إلى باقي أنحاء العالم. ولذلك ليس من الغريب أن يكون للمنطقة ثقل ديني وحضور وجداني عند معتنقي الديانات الثلاث عبر العالم.

تبرز الأهمية الحيوية للمنطقة الشرق أوسطية كنقطة اتصال على المستوى العالمي ليس في مجال انتقال البضائع التجارية بين الشرق والغرب فحسب، ولكن أيضا في مجال انتقال الثقافات والعقائد والحضارات.

وتتطوي منطقة الشرق الأوسط على الخطوط الأساسية لتاريخ الإنسانية على الصعيد المادي والروحي بسبب موقعها البالغ الأهمية، ففيها وقعت أولى التغيرات البنيوية في المجالات المادية والاقتصادية، من تشكل أولى التمرکزات السكانية والقرى، إلى انتشار التقاليد الدينية الأكثر تجذرا في تاريخ البشرية إلى باقي أرجاء العالم.

وتتمتع منطقة الشرق الأوسط بميزة خاصة ليس كساحة تأثير جيوسياسي وانتقال بين القارات فحسب، بل وكخط اتصال جيوثقافي بين الشرق والغرب أيضا. وبسبب كثافة الهجرات والحروب والعلاقات التجارية، شهدت هذه المنطقة مواجهات بين الثقافات المتعددة أحيانا، وتزاوجا واندماجا أحيانا أخرى.⁽¹⁾

ولقد شكل الشرق الأوسط ملتقى حضاري وخط اتصال جيوثقافي، كما مثل أيضا مسرحا لمواجهات عديدة بين نظامين عقائديين مختلفين في إطار الحملات والحروب الصليبية.

ويتسم الشرق الأوسط بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والعرقي. فمن الناحية العرقية (السلالية) يقطن هذه المنطقة ثلاثة أجناس مختلفة:⁽²⁾

1- الشعوب الهندية-الأوروبية في إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول وهؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.

2- الشعوب التركية ويتحدثون اللغة التركية.

3- الشعوب السامية وهو يمثلون العرب والإسرائيليون الذين يتحدثون العبرية.

وعليه فالمنطقة الشرق أوسطية هي في درجة كبيرة من التنوع على الصعيد الديني اللغوي والعرقي وهو ما يعتبر مبعث للتعايش والتسامح، كما قد يكون الأمر مدعاة للانقسام والتشتت، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث شروحات عميقة في البنية الجيوسياسية الشرق أوسطية.⁽³⁾

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الشرق الأوسط يشكل مركزية عالمية على مرّ التاريخ باعتباره يتميز بالعمق الحضاري والجيوثقافي.

لقد كانت ولا تزال منطقة الشرق الأوسط بحكم الأهمية التي تحظى بها على جميع الأصعدة، تشكل مركز استقطاب ومحور اندفاع القوى الدولية ذات القدرة على التأثير في السياسة الدولية، وقد مثلت الأهمية الجيواقتصادية والطاقوية للشرق الأوسط سببا رئيسيا لجعل المنطقة تحتل موقع الصدارة بين المناطق الأكثر تأثرا بالتنافس الإمبريالي، وقد تحول النفط إلى أداة استراتيجية بالتزامن مع تنامي الشعور

(1) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 157-158.

(2) علي الدين هلال، جميل مطر، المرجع السابق، ص 26.

(3) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 363.

بالحاجة إلى مصادر الطاقة التي ارتبطت ارتباطا مباشرا بالثورة الصناعية، وبحكم الأهمية الحيوية التي يكتسبها النفط تحول الشرق الأوسط إلى بؤرة ساخنة للتنافس الاستراتيجي باعتباره إقليما جيواستراتيجيا.⁽¹⁾

إن القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط باتت تثير اهتمامات وأطماع الفواعل الدولية وتساهم في بلورة وتحريك اللعبة التنافسية في هذه المنطقة التي أصبحت تحتل مكانة مرموقة في سلم استراتيجيات القوى الكبرى ذات القدرة على التأثير في التوازنات الجيوسياسية الدولية والساعية لبسط السيطرة والنفوذ على هذه المنطقة⁽²⁾، التي تحظى بموقع جغرافي متميز (قلب العالم)، الأمر الذي منحها مكانة فريدة على أجدنة صنع السياسة الخارجية للقوى الكبرى التي تعاقبت على المسرح العالمي. فالشرق الأوسط يعد بحق محورا رئيسيا من محاور السياسة الدولية بمختلف أبعادها السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية.⁽³⁾

المطلب الثالث

مكانة المنطقة الشرق أوسطية في سلم الاستراتيجية الكونية الأمريكية.

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مبادئ استراتيجية أساسية حافظت على استمراريتها منذ أن ظهرت كقوة فاعلة في المسرح الدولي، وتبرز هذه المبادئ أولويات تلك القوة العظمى في مستويها الكوني والإقليمي ويمكن تحديدها في:⁽⁴⁾

(1) أن تكون الحروب بمنأى عن القارة الأمريكية وإذا اقتضت الضرورة تكون في أبعد نقطة ممكنة عنها.

(2) الاهتمام الدائم بقوة بحرية "Sea power" قادرة على التدخل في توازنات القوى وعناصر المخاطرة الاستراتيجية خارج القارة الأمريكية.

(3) صياغة آليات استراتيجية ودبلوماسية تؤثر في السياسة الأفرو أورو آسيوية.

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة التي تمتلك استراتيجية كونية ذات القدرة على الحركة والانتشار على المستوى العالمي، ناهيك عن المصالح الحيوية التي تمتلكها الولايات المتحدة في معظم المناطق الجغرافية على وجه البسيطة.

(1) نفس المرجع، ص 367.

(2) ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 13.

(3) Albert Hourani and others, *The modern Middle East*, Los Angeles: California press, 1993, p. 14.

(4) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 376.

ولقد كانت ولا تزال منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة مرموقة في سلم الاستراتيجية الأمريكية، وتشكل مركز استقطاب ومحور اندفاع السياسات التدخلية الأمريكية نظرا لكونها تحظى بأهمية بالغة في لعبة التوازنات الدولية، وتعد مفتاحا جيواستراتيجيا للسيطرة العالمية.

فعلى الرغم من المتغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية والإقليمية، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ظلت تتميز بالثبات والاستمرارية، بيد أن التغيرات تكمن في المناورات التكتيكية تكيفا مع المعطيات الجديدة من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي العام، وعليه فإن الولايات المتحدة تتطلق في تعاملها الخارجي مع منطقة الشرق الأوسط من استراتيجية عليا ذات أهداف تتميز بالثبات النسبي وأساليب تكتيكية متغيرة بتغير الإمكانيات الذاتية والظروف الخارجية، ولم يطرأ على هذه الأهداف والمصالح الحيوية التي تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية أية تغيرات جذرية بالرغم من التحولات الدولية والإقليمية.⁽¹⁾

ترتكز الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على مجموعة من الثوابت التي يمكن تحديدها في:⁽²⁾

- السيطرة على منابع النفط.
- الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني.
- دعم وحماية الأنظمة الحليفة والمالية للسياسة الأمريكية "الوكلاء الإقليميون".
- احتواء وتطوير المد الشيوعي في مرحلة الحرب الباردة سواء بشكل مباشر أو بالنيابة عن طريق تشجيع الحركات الثورية المحلية، ثم الأنظمة المناهضة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وعادة يطلق عليها: "محور الممانعة" "محور الشر" "الدول المارقة".
- دحر الحركات الإسلامية "المقاومة" المناهضة للسياسة الأمريكية ولعملية السلام في الشرق الأوسط.
- الحيلولة دون تحقيق الوحدة والتكامل في الوطن العربي.
- منع وحرمان الدول العربية من امتلاك السلاح النووي وبالمقابل السماح للحليف الإسرائيلي بتطوير قدراته النووية وإمداده بالسلاح (بمعنى الاعتماد على سياسة المنع والمنح).⁽³⁾

(1) جمال مصطفى عبد الله السلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان: دار وائل، 2002، ص 9-12.

(2) نفس المرجع، ص 114-115.

(3) أمين هويدي، التحولات الاستراتيجية الخطيرة البيروسترويكيا وحرب الخليج الأولى، ص 47.

لقد شكلت منطقة الشرق الأوسط إحدى المناطق الساخنة في مرحلة الحرب الباردة باعتبارها مثلت أحد المسارح الرئيسية للصراع القطبي الأمريكي السوفياتي، ومن هذا المنطلق كان مطلب احتواء وتطوير المد الشيوعي بمثابة المبدأ الحاكم والموجه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي شرعت الولايات المتحدة بإقامة حلف بغداد(*) لمحاصرة الاتحاد السوفياتي في المنطقة. وقد تولت اهتمامات الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالمنطقة عبر صياغة استراتيجيات متتالية حملت أسماء الرؤساء الأمريكيين، وفي سنة 1947 أصدرت الإدارة الأمريكية ما عُرف "بمبدأ ترومان" Truman Doctrine الذي يقوم على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول المنطقة التي تتعرض للتهديد الشيوعي، فضلا عن تطوير منابع النفط في الشرق الأوسط بحزام من القواعد العسكرية.⁽¹⁾

كما دعى "نيكسون" إلى ضرورة دعم القوى الإقليمية الحليفة والمالية لتكون قادرة على حماية المصالح الأمريكية والتركيز على الدور النيابي للحلفاء الإقليميين ضد المحاولات السوفياتية، وفي سنة 1980 ظهر "مبدأ كارتر" الذي يقضي: "بأن أية محاولة للتدخل من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعد بمثابة اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الحيوية، وأن مثل هذه الاعتداءات ستواجه بالوسائل المناسبة والتي تتضمن استخدام القوة العسكرية". ويُفهم من هذا المبدأ أن النفط يندرج ضمن الأمن القومي الأمريكي وتبعاً لذلك تم توسيع نطاق الأمن القومي الأمريكي ليشمل منطقة الشرق الأوسط وبالخصوص "الخليج العربي".

ولقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة على ما عُرف "بسياسة الدعامتين" كحالة مقصودة تستهدف مساعدة إيران "الشاه" والمملكة العربية السعودية لبناء مؤسساتها العسكرية لتأمين منطقة الخليج العربي دون الحاجة إلى إرسال قوات أمريكية إليها، وعليه فالدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي للحلفاء الوكلاء الإقليميين يهدف بالأساس إلى حماية مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط.

(*) حلف بغداد هو حلف عسكري يضم: بريطانيا، العراق، باكستان، تركيا، إيران، أمريكا، وقد شكّل في عام 1955 ثم انسحبت منه العراق على إثر ثورة تموز 1958 وعرف بعدها بحلف "السننو" "Cento" "المعاهدة المركزية". للمزيد من التفصيل ارجع إلى: محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978. (1) جمال مصطفى عبد الله سلطان، المرجع السابق، ص 71.

وعلى ضوء ما تقدم فإن الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة كانت تهدف في الجانب الكبير منها إلى الحد من مخاطر التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط، حيث يقول الرئيس الأمريكي "جونسون": "إذا ما تمكن السوفييت من التحكم في البحار والفضاء الجوي في منطقة القوس الشاسع الممتد من المغرب إلى إيران فإن كل الذي تم عمله من عهد الرئيس ترومان لتحقيق الاستقرار والتوازن في السياسة الدولية سوف يتعرض للخطر".⁽¹⁾

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة والشيوعية كعقيدة ظهرت متغيرات دولية جديدة غيرت هيكل النظام الدولي وتوازناته الأساسية. وفي هذا السياق الاستراتيجي تم رفع شعار "النظام العالمي الجديد" الذي تم تدشينه في إطار حرب الخليج الثانية التي كانت تهدف إلى إعادة هيكلة وترتيب المنطقة على الوجه الذي يخدم المصالح الحيوية للتحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، وفي هذا الصدد يرى أحد خبراء الاستراتيجية الأمريكية في إدارة بوش "لكولكن مان" في تقرير قدمه في حزيران 1990 أن الاستراتيجية المثلى الواجب تطبيقها في المنطقة تعتمد على مبدئين أساسيين:⁽²⁾

- أ- شد الأطراف من خلال دعم "دول الاعتدال" التي تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.
- ب- تمزيق القلب وتطويقه: عبر إضعاف وتفكيك "دول الممانعة" التي تناهض السياسة الأمريكية، وإن لم تتمكن الولايات المتحدة من تمزيق دول القلب عسكرياً فإنها ستعمل على محاصرتها واحتواء خطرهما.

ومن هذا المنطلق قامت الولايات المتحدة في مطلع عام 1991 بقيادة أكبر تحالف دولي في تاريخ العالم الحديث ضد العراق من أجل تدمير القوة العسكرية العراقية التي كانت تمثل في المنظور الأمريكي الخطر الأكبر على "الأمن الوجودي الإسرائيلي" وعلى مصالحها في المنطقة.

وفي السنة ذاتها قامت الولايات المتحدة بجمع الفرقاء وأطراف الصراع العربي الإسرائيلي في إطار مؤتمر مدريد الذي تم برعاية أمريكية كاملة بعيداً، عن إشراف الأمم المتحدة وذلك من أجل تحقيق التسوية وإنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط.^(*)

(1) نقلا عن: عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص 46.

(2) جمال مصطفى عبد الله السلطان، المرجع السابق، ص 111.

(*) لقد تمت عملية السلام في ظل ترهل النظام الإقليمي العربي نتيجة للتداعيات السلبية لحرب الخليج، الأمر الذي جعل لإسرائيل اليد الطولى على طاولة المفاوضات في إطار عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي.

أشار التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية إلى الأهمية الحيوية للشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية التي تركز على النقاط التالية:⁽¹⁾

- ضمان تدفق النفط الشرق أوسطي بأسعار معقولة إلى السوق العالمية.
- منع دول المنطقة من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- اعتبار العراق وإيران يشكلان مصدر خطر لمصالح التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي.
- ضمان التفوق العسكري الكاسح لإسرائيل لمواجهة ما سمي بالأعداء المحتملين.
- إقامة السلام بين العرب وإسرائيل.

يعتقد "مارتن أنديك" أن "التطرف الإسلامي" وبعض الدول المارقة تشكل مصدر تهديد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، كما أنها تمثل خطرا حقيقيا لعملية السلام في الشرق الأوسط، وعليه فتحقيق الاستقرار في المنطقة مرهون بمدى قدرة السياسة الأمريكية على احتواء التهديد العراقي والإيراني.

ويخلص أنديك أن سياسة إدارة الرئيس "كلينتون" في المنطقة ركزت على:

- الاحتواء المزدوج للعراق وإيران.

- العمل على تحقيق سلام عربي-إسرائيلي.⁽²⁾

لقد ارتكزت سياسة إدارة كلينتون على احتواء الدول المناهضة للهيمنة الأمريكية في المنطقة متهمه دولا كالعراق، إيران وليبيا بدعم الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل ومعارضة عملية السلام في الشرق الأوسط.

يرى وزير الدفاع الأمريكي السابق "ليس آسبن" أن المخاطر الجديدة التي تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، تتمثل في اكتساب التطرف والإرهاب مزيدا من الاندفاع لتهديد الاستقرار الإقليمي وعملية السلام وأمن إسرائيل، وعليه فتنامي هذه النزعة هو ما يعرض "أمن إسرائيل" والمصالح الأمريكية للخطر.⁽³⁾ وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط منذ أعقاب الحرب الباردة اتسمت "بالاستمرارية" وعدم التغيير بحيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بحماية إسرائيل، والسيطرة على منابع النفط ومنع أية قوة معادية أو منافسة لمصالحها من السيطرة على المنطقة.

(1) عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، ص 49-102.

(2) مروان بشاره، بيل كلنتون، الحملة، الإدارة والسياسة الخارجية، بيروت: دار الساقى، 1993، ص 114.

(3) جمال مصطفى عبد الله السلطان، المرجع السابق، ص 121.

وتجمع التصريحات الرسمية الأمريكية على أن مصادر التهديد الحقيقية التي تواجه المصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في:

• تنامي قوة "التيار الإسلامي الراديكالي، المناهض للسياسة الأمريكية ولعملية السلام في الشرق الأوسط.

• دول مارقة كالعراق وإيران تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وتهديد أمن إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة، فضلا عن كونها تهدد دول الخليج المسماة في الدوائر الأمريكية "بالمعتدلة".

في ضوء كل ما سبق يتضح أن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

أ- البعد الجيوبوليتيكي:

تعدّ النظريات الجيوبوليتيكية بمثابة البوصلة التي توجه الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إذ يفسر "رينهولد نيبور" السلوك الاستراتيجي الأمريكي من "كيسنجر" "مرورا بـ"بريجينسكي" حتى بوش ورامسفيلد بقوله: "من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا".

يندرج الشرق الأوسط في المنظار أو الإدراك الجيوبوليتيكي الأمريكي ضمن ما سماه "سيكمان" "بالحزام المحيط" "Rimland" الذي يعد مفتاحا أساسيا للسيطرة على أوراسيا ومن ثم على العالم.⁽¹⁾

ويعتقد "بريجينسكي" أن استمرارية الزعامة والتفرد الأمريكي يقتضي بالأساس احتواء الدول الصاعدة كالصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي وغيرها من القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي، ولا ينأى ذلك إلا من خلال السيطرة على "قوس الأزمات" أي "الشرق الأوسط" وعليه فالشرق الأوسط ليس غاية في حدّ ذاته وإنما هو أداة من أدوات فرض واستمرار السيطرة الأمريكية على العالم عبر توظيف ورقة النفط للضغط على القوى الدولية الساعية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي. وعليه فالشرق الأوسط يعد بحق مفتاحا رئيسيا للسيطرة على التوازنات الجيوسياسية الدولية.⁽²⁾

(1) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 377.

(2) نفس المرجع، ص 369.

ب- البعد الجيواقتصادي:

أدرت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب الباردة أن العامل الاقتصادي سيضطلع بدور محوري في السياسة الدولية، ولذلك يرى البروفيسور "ليستر ثورو" أن الحروب ستكون اقتصادية أكثر منها عسكرية، أما "ريتشارد روزكرانس" يعتبر أن التجارة والاقتصاد ستكون مفتاح القوة العالمية، أما "فرانسوا بيرو" تحدث عن "النفوذ الهيكلي" أي النفوذ بدون قوة بالاعتماد على الاقتصاد، ولذلك أفضت نهاية الثنائية القطبية إلى تحول السياسة الدولية من العصر الجيوبوليتيكي إلى العصر الجيواقتصادي خاصة في ظل صعود قوى دولية لتنافس الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي. بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن عصب الحياة الحقيقي لكل هذه القوى يكمن في منطقة الشرق الأوسط بالنظر إلى موارده الطبيعية الهائلة وأسواقه الاستهلاكية الواسعة إلى جانب الاحتياطي الهائل من النفط، ومن هذا المنطلق أدركت إدارة الرئيس بوش أن أية قوة اقتصادية هي في حاجة إلى نفط الشرق الأوسط وبالتالي من يسيطر على منابع النفط في الشرق الأوسط يسيطر على مصادر القوة في العقود القادمة، وتجدر الإشارة إلى أن النفط الشرق أوسطي ليس هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلة للضغط ومساومة القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي خاصة وأن هذا المورد هو جد حيوي لحضارة التصنيع العالمية المعاصرة.⁽¹⁾

وعليه فالنفط هو أداة رئيسية توظفها الولايات المتحدة الأمريكية في حروبها الاقتصادية ضد القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي من يسيطر على النفط الشرق أوسطي، يسيطر على ميزان التنافس الاقتصادي الدولي ومن ثم يسيطر على العالم.

ج- البعد الأمني:

على الرغم من أن للولايات المتحدة الأمريكية أذرا ووكلاء إقليميون في المنطقة^(*) إلا أن السياسة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا لأمن الكيان الصهيوني باعتباره يمثل الحليف الموثوق والدولة الوظيفية الخادمة للمصالح الأمريكية في المنطقة، ومن هنا يمكن القول أن المصالح الأمريكية في المنطقة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالحفاظ على أمن إسرائيل.⁽²⁾

(1) علي الحاج، المرجع السابق، ص 173.

(*) تعتمد الولايات المتحدة على "الوكلاء الإقليميون" كأذرع لخدمة مصالحها الحيوية في المنطقة، ومن بين هذه الدول التي تعتمد عليها السياسة الأمريكية تجدر الإشارة إلى: مصر، إسرائيل، تركيا، كمنث استراتيجي ضف إلى ذلك الأردن والسعودية ودول الخليج.

(2) عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، ص 49.

بالإضافة إلى ضمان أمن الكيان الصهيوني فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه عدة تحديات أمنية في منطقة الشرق الأوسط ويمكن تحديدها في:

- "الإرهاب الشرق أوسطي" الذي تجسده "الحركات الإسلامية الراديكالية" المناهضة للإمبريالية الأمريكية والساعية لضرب المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة.
- دول مارقة "محور شر" تشكل ملاذات آمنة وأوكار للإرهاب الدولي.
- المخاطر الناجمة عن حصول التنظيمات الإرهابية والدول المارقة على أسلحة الدمار الشامل لتهدد بها أمن إسرائيل والعواصم الغربية.

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التعاطي مع هذه التحديات الأمنية والاستراتيجية بالمزح بين سياسات "العصا والجزرة" أي بتفعيل القوة الصلبة التي تتجلى في التدخلات العسكرية المباشرة في أفغانستان 2001 والعراق 2003، ضف إلى ذلك الاعتماد على المداخل الناعمة من خلال التركيز على المبادرات الإصلاحية كمشروع الشرق الأوسط الكبير والتبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق التنمية والتحول الاقتصادي كشرط أساسية لاحتواء ظاهرة التطرف و"الإرهاب الشرق أوسطي".⁽¹⁾

بيد أن جلّ هذه المداخل التي توظفها الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت صلبة أو ناعمة (الإصلاح) تعد سياسات تدخلية عادة ما تؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على سيادة دول المنطقة. (وهو ما سنتطرق إليه في المباحث القادمة).

المبحث الثاني

الإرهاب الدولي وإشكالية التدخل والسيادة في منطقة الشرق الأوسط

تُعبّر سياسات التدخل الدولي في أبعادها المضامينية الكلية والشاملة عن منطوق حركة القوة في العلاقات الدولية، سواء كانت عسكرية، اقتصادية أو دبلوماسية، كما يشكل التدخل الدولي أحد الظواهر السياسية المعبرة عن التركيبة الفوضوية والتنافسية للنسق الدولي⁽²⁾، فضلا عن كونه يُعد انعكاسا طبيعيا

(1) سالم برفوق، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001، قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير في: العالم الاستراتيجي العدد 6، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2008، ص 5.

(2) Kenneth Waltz, Structural realism, after the cold war, International security, vol. 254, Issue 1, Summer 2000.p.26.

لاختلال موازين القوى على المستوى العالمي⁽¹⁾، فالسلوكيات التدخلية كانت ولا تزال تمثل أحد الخيارات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والمصالح الحيوية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للقوى الكبرى، وذلك من خلال تحريك ورقة الإرهاب الدولي تارة، والدفاع عن حقوق الإنسان والتبشير بالديمقراطية تارة أخرى.

إذا كانت المقاربة الضيقة للتدخل الدولي تشير إلى الاستخدام القمعي للقوة العسكرية من خلال تحريك الجيوش النظامية للتأثير على الشؤون الداخلية لدولة أخرى، فإن مفهوم التدخل بمعناه الواسع ينصرف إلى جل الممارسات الخارجية التي تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة⁽²⁾ وانطلاقاً من هذا المنظور الموسع فإن الأبعاد المضامنية الشاملة للتدخل الدولي تغطي أشكالاً وصوراً عديدة تتراوح بين ما هو عسكري قمعي مباشر، وما هو غير عسكري غير مباشر، كالدعاية الهدامة، الجوسسة، الحروب النفسية، الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية وغيرها من الأساليب والتكتيكات التي تتخذها التدخلات غير المباشرة.⁽³⁾

على الرغم من الأزمة الاصطلاحية التي تتجلى بالأساس في إشكالية تحديد مفهوم التدخل إلا أن "جيمس روزنو" هوارد ريغينس" حاول تطوير مجموعة من المعايير التي من خلالها يمكن التعرف وقياس الظاهرة التدخلية، فضلاً عن جعل المفهوم أكثر عملية إجرائية وهي:⁽⁴⁾

- اختراق الاتفاق "خرق العلاقات الطبيعية والعادية بين الدول".
- التأثير إيجاباً أو سلباً على التركيبة السلطوية للدول المستهدفة.
- التأثير على الشؤون الداخلية و/أو الخارجية للدول المستهدفة.
- أن يكون العمل متبوعاً بالتهديد، ذلك أن العمليات التدخلية عادة ما تبدأ بسلوكيات غير عنيفة "غير قمعية" ولكنها في نفس الوقت آخذة في التدرج من أقل إلى أعلى صور الإكراه والقهر، ولكن تبقى الحرب هي الخيار أو الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول كما أنها تعبر عن ذروة العمل التدخلية.

(1) سالم برفوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية، ص 9.

(2) جوزيف (س) ناي (الابن)، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ص 196.

(3) Gareth Evans, Mohamed Sahnoun, op, cit. p.11.

(4) جمال منصر، المرجع السابق، ص 86.

لقد شكّلت قضايا مكافحة الإرهاب الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر أحد المداخل الرئيسية التي توظفها القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير السياسات التدخلية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، بيد أن واقع الممارسات الدولية الانفرادية التي تقوم على الاستخدام الأحادي للقوة عادة ما تؤدي إلى خرق القواعد المعيارية الضابطة للتفاعلات الدولية كمبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من بين المجالات الجيوسياسية الأكثر تأثراً بالحملة الأمريكية على الإرهاب، ذلك أن المنطقة شكّلت إحدى الساحات المفتوحة والمسارح الساخنة لكل أشكال وصور التدخلات الأجنبية سواء كانت عسكرية مباشرة، أو غير قمعية وغير مباشرة كالتدخلات الدبلوماسية والضغطات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى إفراز مضاعفات خطيرة على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط، وجعلها محل انتهاك على نطاق واسع.⁽¹⁾

المطلب الأول

نماذج من التدخل المباشر في مجال مكافحة الإرهاب الدولي

دراسة حالتي أفغانستان والعراق.

كانت التدخلات الأمريكية المباشرة في أفغانستان 2001 والعراق 2003 بمثابة التعبير العملي لعقيدة الاستباق التي شكّلت العمود الفقري لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المناورات الاستراتيجية الكبرى التي دشنتها الولايات المتحدة الأمريكية باسم الحرب الكونية ضد الإرهاب، والتي أريد لمنطقة الشرق الأوسط التي تحظى بأهمية بالغة على الصعيد الجيوسياسي والطاقي أن تشكل المسرح الرئيسي لعملياتها العسكرية.⁽²⁾

أولاً: النموذج الأفغاني.

عرف التاريخ العسكري لأفغانستان العديد من الحروب والصراعات المسلحة، التي ساهمت في صقل الخبرة القتالية للدولة الأفغانية التي عادة ما توصف بأنها "مقبرة الامبراطوريات"^(*)، فإذا كانت سيادة

(1) برهان غليون، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دمشق: دار الفكر، 2005، ص 76.

(2) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 203.

(*) توصف أفغانستان في الأدبيات الاستراتيجية بأنها مقبرة الامبراطوريات ذلك أن جميع القوى العظمى التي غزت المنطقة تورطت وغرقت في المستنقع الأفغاني، فقد انهزمت بريطانيا في المنطقة، وكذلك كان مصير الاتحاد السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة، كما فشلت الولايات المتحدة في أفغانستان بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.

أفغانستان ضحية للصراع القطبي وللتنافس الاستراتيجي الأمريكي-السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة، فإن سقوط حائط برلين أفضى إلى بروز أوراق جديدة توظفها القوة العظمى الأمريكية في الزمكانية المناسبة لشرعنة وتبرير السياسات التدخلية في الشؤون الداخلية للدول.

وتعتبر قضايا مكافحة الإرهاب الدولي من أبرز الذرائع التي توظفها السياسة الأمريكية لانتهاك سيادة الدول وتعريض أمنها القومي للخطر، وتعد أفغانستان من أكثر الدول تأثراً بالحملة الأمريكية على الإرهاب في المرحلة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

لم يكن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغليب السياسات التدخلية كأحد الخيارات الاستراتيجية للرد على الهجمات الإرهابية بالعملية العنيفة أو الارتجالية، بل هي عملية مدروسة ارتبطت بشكل عميق بمجموعة من الأهداف والدوافع الأمنية والجيوسياسية، والإنسانية، التي كانت بمثابة المحفز لانتهاج السلوكيات التدخلية لتحقيق الرهانات المسطرة في مفكرة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويمكن تحديدها في:

1. الدوافع الأمنية والسياسية:

لعبت الاعتبارات الأمنية والسياسية دوراً محورياً في تبني مبدأ التدخل أو الضربة الوقائية في السلوك الخارجي الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر، خاصة في ظل تحول أفغانستان إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية⁽¹⁾ التي باتت تضرب بدقة في عمق الأمن القومي الأمريكي، فضلاً عن كونها تشكل خطراً استراتيجياً على مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط.⁽²⁾

ومن هذا المنطلق كان التدخل الأمريكي في أفغانستان يهدف إلى دحر وتفكيك الشبكات الإرهابية (تنظيم القاعدة) والدول الراعية لها، وعليه فأفغانستان في المنظار الأمريكي تندرج ضمن الدول المارقة (الشريرة) المناهضة والمتمردة على السياسات الإمبريالية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولقد كانت الدوافع السياسية للتدخل الأمريكي تهدف بالأساس إلى التأثير التركيبية السلطوية لأفغانستان من خلال الإطاحة بحكومة طالبان بتركيبتها الإيديولوجية المناهضة للسياسة الأمريكية وتنصيب أخرى عميلة وخادمة

(1) Sophie Chotard, comprendre les conflits du Moyen-Orient, France : Studyrama, 2006, p.158.

(2) برادلي تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: الدكتور عماد فوزي شعبي، بيروت: مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، 2004، ص 72.

للمصالح الأمريكية⁽¹⁾ وبالخصوص تأمين بناء خطوط أنابيب النفط. ضف إلى ذلك استئصال جذور التطرف والإرهاب من خلال الوعود الأمريكية (المزعومة) ببناء دولة ديمقراطية حديثة ومتسامحة في أفغانستان.⁽²⁾

2. الدوافع الإنسانية والأخلاقية:

تعد قضايا الدفاع عن حقوق الإنسان من أبرز الذرائع التي توظفها القوى الكبرى لشرعنة وتبرير السياسات التدخلية في شؤون الدول ذات السيادة خاصة في ظل تدويل حقوق الإنسان، وتكريس حق التدخل الإنساني والديمقراطي وإقرار مسؤولية الحماية. بيد أن هذه المفاهيم أضحت محل تسييس على نطاق واسع من طرف الدول الكبرى الساعية لتحقيق مجموعة من الرهانات الاستراتيجية على حساب تقويض سيادة الدول الضعيفة، ومن هذا المنظور حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تضيف صبغة أخلاقية لتبرير تدخلاتها الجائرة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، وذلك من خلال التسويق لفكرة أساسية مفادها أن ظاهرة الإرهاب لا تشكل فقط خطرا استراتيجيا على السلم والأمن الدوليين ولكنها أيضا تنتهك حقوق الإنسان وتهدد الحياة الإنسانية، خاصة وأن نظام طالبان لديه سوابق خطيرة في مجال انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.⁽³⁾

على الرغم من أن هذا الطرح يعزز الانطباع القائم على فكرة أن الولايات المتحدة تقوم بمهمة أخلاقية بالنظر إلى كونها تحارب الإرهاب الذي يشكل أحد الجرائم الدولية باعتباره يهدد الحياة الإنسانية، غير أن الممارسة الدولية تثبت بأن هذه الشعارات الأخلاقية والإنسانية ما هي إلا أغطية تتستر من ورائها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الرهانات الجيوسياسية المسطرة في أجندة سياستها الخارجية على الوجه الذي يخدم المشروع الإمبراطوري لإدارة المحافظين الجدد.

3. الدوافع الجيوسياسية:

تعد الاعتبارات الجيوسياسية من بين العوامل الجوهرية المفسرة للرهانات والأهداف الحقيقية للتدخل الأمريكي في أفغانستان ويمكن تحديدها في النقاط التالية:⁽⁴⁾

(1) Charles-Philippe David, *l'invasion de l'Irak : les dessous de la prise de décision de la présidence Bush*, *Revue internationale et stratégique*, N° 57, 1/2005, P. 10.

(2) نصير عاروري، المرجع السابق، ص 239-240.

(3) Sebastiano Maffettone, op, cit, P.150.

(4) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 205.

- الموقع الجيو-استراتيجي لأفغانستان حول أقطاب كامنة في المستقبل بمقدورها أن تلعب الدور الفاعل والمنافس للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، خاصة مشروع المثلث الاستراتيجي والنووي المعلق للولايات المتحدة ويتمثل في (الصين، الهند والاتحاد الروسي).
 - مراقبة وتطوير بعض القوى الإقليمية المناهضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كإيران وسوريا، فضلا عن التحكم في التوازنات الجيوسياسية والإقليمية في المنطقة.
 - التموقع العسكري والاستراتيجي في أفغانستان يوفر فرصة للاقترب المباشر من حدود روسيا الجديدة والعمل على زعزعت استقرارها الأمني، وتعطيل فرصة انطلاقها المستقبلية، علاوة على أنها فرصة لقطع الجسور الخلفية على الصين وارتباطاتها الوثيقة مع بلدان المنطقة وبالأخص مع باكستان. وبالنتيجة ستكون اليد الأمريكية قادرة على ضبط التفاعلات الإقليمية والإمساك بزمام الأمور في عمليات التوازن الإقليمي النووي للمنطقة وتحديد الهندي-الباكستاني.
 - ليس من باب المصادفة أن تمثل أفغانستان أحد المسارح الساخنة لعمليات التدخل العسكري الأمريكي بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي بالنظر إلى المزايا الاستراتيجية التالية:
 - التماس الجغرافي-السياسي يجعل من أفغانستان على تخوم اهتمامين استراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية:
1. فتح طريق إلى آسيا الوسطى التي تحوي الحزين الاستراتيجي الثاني للنفط العالمي، وذلك يكون بعيدا عن السيطرة الروسية والإيرانية، ويهدف هذا الطريق إلى:
 - أ) مد السيطرة الأمريكية على منطقة غنية بالمواد الخام.
 - ب) رفع يد روسيا عن احتكارات النفط والغاز، مما يوجه ضربة لإمكانات الاقتصاد الروسي وتعميق أزماته.
 2. إضعاف الموقع الإقليمي لإيران وتشديد الطوق عليها، ضف إلى ذلك مراقبة تحركات المثلث الاستراتيجي الذي يجمع الهند، الصين وروسيا.⁽¹⁾
- ويبقى الهدف الأهم من احتلال أفغانستان يتمثل في بناء خطوط أنابيب النفط وهو الأمر الذي يقتضي التدخل للإطاحة بنظام طالبان^(*) الذي يتزعمه (المولا عمر).

(1) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 114.

(*) سميت حركة طالبان نسبة إلى الطلبة الذين يدرسون ويتعلمون القرآن في المدارس القرآنية بأفغانستان، كما تجدر الإشارة إلى أن أغلبية الطالبان ينتمون إلى القومية الأقوى في أفغانستان وهي: القومية الباشتونية.

لاحظ مجلس الأمن القومي الأمريكي في تقريره المقدم إلى البيت الأبيض عام 1999 المتعلق بسياسة أمن الولايات المتحدة "أنه من الضروري كسب مواقع جديدة لموارد النفط الأجنبي وبالخصوص في آسيا الوسطى" ويخلص التقرير إلى القول: "يجب أن نستمر في تشكيل قوة تُحصّن وارداتنا من النفط والغاز الطبيعي، حيث تعد منطقة آسيا الوسطى وفي القلب منها بحر قزوين من أهم مصادر هذه الثروة عالمياً".⁽¹⁾

وبالنظر إلى هذه الرهانات الجيوسياسية الكبرى كان التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان سيقع مع أو بدون أحداث 11 سبتمبر 2001، إلا أن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وفرت الغطاء القانوني والسياسي للحملة الأمريكية على الإرهاب الدولي.⁽²⁾

ثانياً: النموذج العراقي.

تعد استراتيجية التدخل الوقائي بمثابة المبدأ الحاكم والمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، ويعتبر العراق من بين المسارح الرئيسية للحملة الأمريكية على الإرهاب، بيد أن سياسات التدخل الدولي في العراق لم تكن وليدة تداعيات الحادي عشر من سبتمبر، ذلك أن السوابق التاريخية تفر بأن العراق شكل على الدوام أحد الساحات الساخنة لمختلف أشكال وصور التدخل الدولي ولكن بتحريك مسوغات ومبررات مختلفة.⁽³⁾

إن دوافع ومبررات التدخل الأمريكي في العراق هي شديدة التركيب تتراوح بين ما هو أمني وسياسي، وبين ما هو إنساني وجيوبوليتيكي.

1- المبررات والدوافع الأمنية والسياسية للتدخل الأمريكي في العراق:

يعتبر العراق في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي كدولة معادية تمتلك -أو تسعى لامتلاك- أسلحة الدمار الشامل لاستخدامها لأغراض عدوانية، ولذلك توصلت الإدارة الأمريكية إلى نتيجة مفادها أنه لا بد من مواجهة العراق والإطاحة بنظام "صدام حسين" قبل أن يتمكن من تطوير أسلحة الدمار الشامل، وقد صرح الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد: "أن صدام حسين يمتلك برنامجاً متطوراً للتسلح النووي...، كما أنه عمل على تخصيب اليورانيوم بطرق مختلفة"، ولقد أكد قبل ذلك "كولن باول" في

(1) زهير الدين صالح، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004، ص 23.

(2) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 115.

(3) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 402.

سبتمبر 2002: "أن العراق قد سعى إلى شراء اليورانيوم من دولة إفريقية، وأن ذلك دليل على الطموح المتواصل للعراق لصنع السلاح النووي" كما ذهب بدوره جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية إلى القول "بأن شحنة من أنابيب الأليمنيوم ذات مواصفات خاصة تستخدم لصنع أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم".⁽¹⁾

من هذا المنطلق فإن الإدارة الأمريكية تنظر إلى العراق ليس فقط كتهديد إقليمي، ولكنه أيضا كتهديد يحمل أبعادا عالمية خاصة في ظل إمكانية وقوع تحالف وتعاون محتمل بين العراق وتنظيم القاعدة⁽²⁾ ولكن من باب الموضوعية تجدر الإشارة إلى أن عددا من صناع القرار الأمريكيين يدركون عدم وجود علاقة بين الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين وتنظيم القاعدة، وهذا ما أكده "وليام بولك" العضو السابق في مجلس التخطيط التابع لوزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط حيث قال: "أن العراق لم تربطه علاقة ذات مغزى بتنظيم القاعدة، بل الحقيقة أن قيادات تنظيم القاعدة كانت تكفر وتسعى لمحاربة حكومة صدام حسين العلمانية".⁽³⁾

لقد مثل أمن الكيان الصهيوني أحد الدوافع الرئيسية للغزو الأمريكي للعراق، وقد أعلن الرئيس بوش (الابن) أنه يريد تصحيح التوازن الإقليمي في عملية الصراع العربي-الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط بقوله: "إننا سنعيد التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل وبخاصة إذا ما رفض الطرفان عملية السلام التي نسير بها، فإننا سنفرضها عليهم لحماية علاقة الصداقة مع إسرائيل".⁽⁴⁾

أما الدوافع والمبررات السياسية للتدخل الأمريكي في العراق فإنها تتمثل في الوعود والمزاعم الأمريكية ببناء عراق جديد ديمقراطي ومتسامح ينعم بالحرية والرفاه الاقتصادي بل ويشكل نموذج يحتذى به لدول المنطقة، فالعراق المحرر في المنظور الأمريكي بإمكانه أن يشكل القوة الدافعة للتغيير المنشود والقيام بالثورة الديمقراطية في الشرق الأوسط بأكمله وفقا لمنطق "نظرية الدومينو".

ولقد أعلن الرئيس "بوش" في هذا السياق: "إن إنشاء عراق حر في قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثا مفصليا في الثورة الديمقراطية العالمية".⁽⁵⁾ ولكن الهدف السياسي الكامن من وراء التدخل

(1) نقلا عن: سوسن العساف، المرجع السابق، ص 207.

(2) Charles Philippe David, op, cit. P.11.

(3) وليام بولك، الواقع والخيارات في حرب العراق، المستقبل العربي، العدد 311، كانون الثاني/يناير، 2005، ص 10.

(4) John K. Cooley, *An alliance against Babylon : The M.S, Israel and Irak*, London: Ann Arbor, MI: Pluto press, 2005, pp. 204-205.

(5) تقرير حول الشرق الأوسط الجديد، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص 1

الأمريكي في العراق يتمثل في الإطاحة بنظام "صدام حسين" المناهض للسياسة الصهيو-أمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتتصيب حكومة أخرى عميلة وخادمة للمصالح الاستراتيجية والحيوية الأمريكية في المنطقة.

2- المبررات والدوافع الإنسانية والأخلاقية للتدخل الأمريكي في العراق:

غني عن البيان أن نظام صدام حسين كانت لديه سوابق خطيرة في مجال انتهاك حقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تكييف تدخلها العسكري في العراق على أساس أنه إنساني وأخلاقي، وبالخصوص في ظل إقرار مسؤولية الحماية وتأكيد اللجنة الدولية للتدخل والسيادة في تقريرها الصادر سنة 2001 "أن الدولة لم تعد سيدة إذا كانت تنتهك حقوق مواطنيها". ولذلك سوغت الإدارة الأمريكية تدخلها في العراق من خلال نهج جديد للهيمنة المرتكزة على إيديولوجية القوة الخيرة المتمتعة بمشروعية أخلاقية ذات آفاق إنسانية تتعدى حدود الدولة القومية لتدعيم مسؤولياتها الدولية في تحقيق السلام العالمي على أساس ثلاثية التوجهات الاستراتيجية في الشرق الأوسط والقائمة على مكافحة الإرهاب الدولي ونزع أسلحة الدمار الشامل، وتأكيد نزعة التدخل الإنساني بوسائل قوامها نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وضمان حقوق الأقليات وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق الرفاهية للمجموع، كمنطلقات أساسية تحتل موقع الصدارة في الفكر والممارسة السياسية الأمريكية⁽¹⁾ وفي هذا السياق أكد الرئيس بوش قائلاً: "إن الهموم ذات الطابع الإنساني هي الدافع للتدخل في العراق، فمن الواضح أن تغيير النظام العراقي، إذا ما أقدمنا عليه، ستكون له أبعادا استراتيجية لكن هنالك من ناحيتي شيء وراء ذلك، وهو أن هنالك معاناة لا توصف".⁽²⁾

بالرغم من الشعارات الإنسانية التي وضعت على الواجهة، إلا أن منطلق النظرة الموضوعية تقتضي الإقرار بأن السياسة التدخلية الأمريكية في العراق تحمل في طياتها مشاريع جيوبوليتيكية وإمبريالية مضمرة، أدت ولا تزال إلى إفراز إنعكاسات خطيرة على سيادة دول المنطقة وأمنها القومي.

3- المبررات والدوافع الجيوبوليتيكية للتدخل الأمريكي في العراق:

لقد كانت الدوافع والأهداف الجيوبوليتيكية بمثابة البوصلة التي وجهت الاستراتيجية التدخلية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي منطقة القلب التي يشغلها العراق على وجه الخصوص، ويمكن إبراز وتبيان الدوافع الجيوبوليتيكية للتدخل الأمريكي في العراق في النقاط التالية:

(1) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 209.

(2) نفس المرجع، ص 209.

- الموقع الجيوستراتيجي الذي يحتله العراق وقدرته العالية على تحديد الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ عند حدوده الشمالية تنتهي الحافة الأمامية للحلف الأطلسي وحده الجنوبي يتلامس مع الوجود العسكري الأمريكي، ويتوسط منطقة الشرق الأوسط (القلب) علاوة على إحاطته بدول الجوار الجغرافي ذات القدرات والإمكانات للتأثير في معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة وعلى رأسها تركيا وإيران. الأمر الذي دفع "ديفيد ويرمسر" (المحلل الاستراتيجي في معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة) إلى وصف أهمية موقع العراق بالمنطقة بقوله "إن من يسيطر على العراق يتحكم استراتيجيا بالهلال الخصيب ومن ثم بالجزيرة العربية"⁽¹⁾، ولا تتبع أهمية العراق من هذه الناحية فحسب، وإنما من كونه مركزا عملياتيا متقدما في الاستراتيجية الأمريكية المعدة للمنطقة لترسيخ هيمنة القطب الواحد، فالعراق يمثل مسرحا استراتيجيا لعملية تحول أمريكا من إدارة النظام العالمي إلى قيادته والسيطرة عليه.
- يعد موقع العراق كهزمة وصل للانقطاع الحاصل في انتشار قوات الحلف الأطلسي في الجزء الممتد بين تركيا وشمالا والخليج العربي جنوبا، وهو انقطاع على مساحة ثلاث دول في محور الشر هي إيران، العراق وسوريا. وعليه فالتواجد العسكري المباشر في العراق سيعطي للولايات المتحدة وحلفائها ميزة تكامل انتشار قواتها على مساحة الشرق الأوسط من دون انقطاع.
- عزل جناحي محور الشر أو الدول المارقة التي تمثلها كل من سوريا وإيران عن بعضهما، وحرمانهما من منطقة وسطى للعمل المشترك في حالة مواجهة التهديد التي يمثلها العراق قبل الاحتلال.
- توسط العراق لمنطقة الشرق الأوسط (القلب) يمنح المتحدة الأمريكية وحلفائها حرية حركة دائرية وفي كل الاتجاهات ويعفيها الموقع الجديد من مغبة مطالبة الحلفاء والأصدقاء بتقديم تسهيلات لوجيستية ودعم سوقي لقواتها في عملياتها العسكرية المحتملة مستقبلا.⁽²⁾
- يشير "مايكل كلير" "Michael Klaire" أستاذ النزاعات الدولية في مقال له نشر في مجلة "Nation" الأمريكية إلى أن "الحرب على العراق أوضحت نقطة الارتكاز المركزية لتنافس الدولي وهي منطقة جنوب ووسط آسيا، أي من أفغانستان والجمهوريات الآسيوية الإسلامية حتى العراق الذي اعتبره "وليام هملتون" أستاذ التاريخ الأمريكي قلب الشرق الأوسط "The heart land of the middle East". ويتساءل "هملتون" هل احتلال هذا القلب هو السبب الاستراتيجي الرئيسي للتدخل

(1) أحمد سليم البرهان، اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 150، 2003، ص 64.

(2) سوسن العساف، المرجع السابق، ص ص 212-213.

الفصل الثالث: مضاعفات الاستراتيجية التدخلية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب...

في العراق؟ ويجب عن تساؤله بنفسه إن احتلال العراق يمثل أهمية استراتيجية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

• السيطرة على احتياطات النفط العراقية التي تعد ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، الأمر الذي يؤدي إلى التحكم في نفط المنطقة العربية وتغيير موازين القوى الاقتصادية فيها ومن ثم فتح مجالات للهيمنة الأمريكية على أسواق البترول العالمية، إنتاجا وتسويقا وتسعييرا وتوزيعا، فضلا عن توظيف النفط كورقة مساومة وضغط على القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي.

ولقد صرح مستشار الرئيس بوش للشؤون الاقتصادية "لورانس ليندساي" قبيل الحرب على العراق بأن: "النفط هو الهدف الرئيسي للتدخل الأمريكي في العراق وأن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية التي ستجنيها الولايات المتحدة الأمريكية في حالة نجاح حربها على العراق".⁽²⁾

الخريطة رقم (3): توضح حقول النفط في العراق وأهم المصافي وخطوط الأنابيب.⁽³⁾



(1) حسن عبدو، المرجع السابق، ص 74.

(2) نقلا عن: محمود أحمد إبراهيم، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 154، 2003، ص 63-64.

(3) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 124.

- إعادة ترتيب الخارطة الجيوسياسية للشرق الأوسط على الوجه الذي يخدم المصالح الحيوية للتحالف الاستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي.
- تأكيد الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية وإظهار التفوق العسكري الكاسح للقوة الأمريكية من خلال ما يُعرف "باستراتيجية الصدمة والترويع" التي تستهدف تحقيق الهيمنة السريعة عبر استنزاف قدرات العدو وشل إرادته، ضف إلى ذلك "استراتيجية القوة الحاسمة" التي عُرفت أيضا باسم "مبدأ باول" والقائمة على استخدام كثافة نيرانية هائلة لضرب أهداف حيوية لاسيما في مراكز القيادة ومناطق التجمع الرئيسية للقوات المسلحة العراقية⁽¹⁾.
- إن الاستعراض العائل للقوة الساحقة الأمريكية لا يهدف فقط إلى السيطرة على العراق وإخضاعه ولكنه أيضا يعد رسالة مباشرة وحازمة إلى الأصدقاء والأعداء، وبالخصوص الصين والاتحاد الروسي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستنزل الإمبراطورية الكونية الوحيدة في المسرح الدولي وبلا منافس.

ولقد ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية على مسلك أحادي يقوم على الاستخدام الانفرادي للقوة في إطار سياسات التدخل والحروب الاستباقية على الإرهاب، وذلك من أجل دحر التنظيمات الإرهابية أو حتى الإطاحة بالأنظمة التي توفر الدعم والملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية.

استندت التدخلات العسكرية الأمريكية على مجموعة من الأدوات والأذرع يمكن تحديدها في:

- حلف شمال الأطلسي كظهير استراتيجي للحملة الأمريكية على الإرهاب.
- تنشيط القواعد العسكرية في أرضي دول أجنبية.
- الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والمرتبقة^(*) مثل: بلاك ووتر، داين كورب، وبيتاك، وغيرها من الشركات التي عادة ما يتم اللجوء إليها للإفلات من المسؤولية الدولية.
- الأسطول الأمريكي السادس.
- قوات التدخل السريع وغيرها من الآليات والأذرع الأخرى.

(1) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 215.

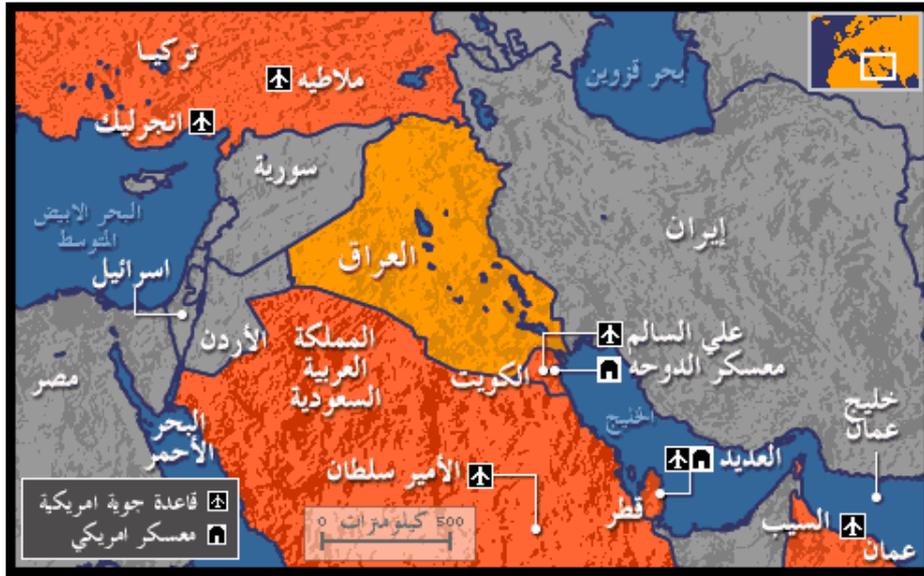
(*) لقد عرفت ظاهرة اللجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة رواجاً كبيراً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث ازداد الطلب عليها في السوق العالمية، وعادة ما تستخدمها الدول الكبرى في إدارة النزاعات المسلحة، ولمواجهة حروب العصابات، فضلا عن التنصل من المسؤولية الدولية. للمزيد من التفصيل ارجع إلى:

-Jacques Chateaux, *la fin de l'ordre militaire et le retour des mercenaires*, 1991-2001, France : Aix-en-Provence, institut d'études politiques, 2003.

الفصل الثالث: مضاعفات الاستراتيجية التدخلية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب...

- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للعراق الذي يشكل نقطة التقاء استراتيجية بين مناطق الخليج، وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، كما أن الجوار الجغرافي للعراق المتمثل في كل من إيران وسوريا يكتسب أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية وعليه فالتواجد العسكري المباشر في العراق يمكن الولايات المتحدة من تطويق وممارسة تهديد مباشر على نظامي الحكم في الدولتين.
- إن التواجد العسكري الأمريكي في العراق يمنح للولايات المتحدة ميزة استراتيجية تكمن في التموقع في قلب المربع الاستراتيجي الذي يضم: الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.(1)

الخريطة رقم (4): توضح القواعد العسكرية في الشرق الأوسط.(2)



الواقع أن التدخل العسكري الأمريكي ساهم في إفراز عواقب ومضاعفات خطيرة على سيادة العراق وأمنه القومي، وذلك ليس فقط بحكم الخسائر البشرية والمادية التي خلفها الغزو، ولكن أيضا بالنظر إلى السياسات التي طبقها "بول بريمر" والتي استهدفت تفكيك وحل الجيش والمؤسسات الحكومية العراقية تطبيق لسياسة "التفكيك وإعادة التركيب" لمؤسسات العراق الحكومية وهيكله العسكرية والأمنية لتعيد تركيبها من جديد وفق متطلبات المصالح الأمريكية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "علاج بالصدمة" على كافة المستويات العسكرية، الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي قاد العراق من أقصى الديكتاتورية إلى أقصى

(1) شاهر إسماعيل شاهر، المرجع السابق، ص 124-126.

(2) نفس المرجع، ص 126.

الفوضى والانفلات الأمني، وهو ما ساهم أيضا في تحول العراق إلى أرض خصبة لتفشي الإرهاب ومركزا لاستقطابه في العالم، خاصة وأن الجماعات الإرهابية تزدهر وتتمو في المناطق التي تسودها الفوضى والانفلات الأمني.⁽¹⁾

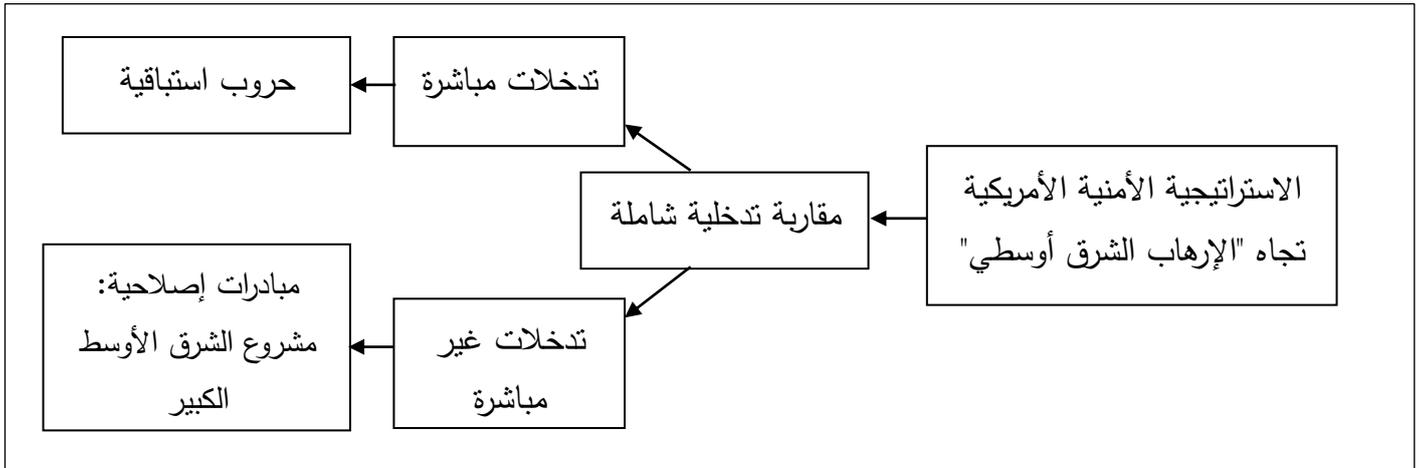
المطلب الثاني

نماذج من التدخل غير المباشر كأداة للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي: قراءة في المبادرات الإصلاحية "مشروع الشرق الأوسط الكبير".

تتطوي الأبعاد المضامنية الشاملة للمبادرات الإصلاحية التي تُرسم للمنطقة الشرق أوسطية في الدوائر الصهيون-أمريكية على تكتيكات التدخل غير المباشر التي تستهدف التأثير على التركيبة السلطوية لدول المنطقة (تغيير الأنظمة)، وإعادة توجيه سياساتها الداخلية و/أو الخارجية وبالخصوص تلك الدول التي يتم إدراجها في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية ضمن محور الممانعة (الشر) والمناهضة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

إذا كانت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي ارتكزت على مقاربة تدخلية شاملة لا تعكس فقط الاستخدام الأحادي للقوة وفقا للمنطق الكلاوزفيتزي القائم على فكرة الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى⁽²⁾، وإنما أيضا تتطوي على مختلف صور وأساليب التدخل غير المباشر التي تضمنها وعبر عنها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

الشكل رقم (7): يوضح ملامح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لاحتواء "الإرهاب الشرق أوسطي"⁽³⁾



(1) لونيبي علي، المرجع السابق، ص 427.

(2) Hervé Coutau Bégarie, op. cit, p 97.

(3) تصور خاص بالباحث.

انطلاقاً من هذا الشكل الذي يحدد الملامح العامة للاستراتيجية الأمنية الأمريكية لاحتواء "الإرهاب الشرق أوسطي"، يتضح أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يُعد جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية الشاملة التي تهدف إلى تحقيق الأمن القومي الأمريكي الذي لا ينحصر فقط داخل الحدود الجغرافية والإقليمية للولايات المتحدة ولكنه يمتد ليغطي كل المجالات الحيوية ومناطق التأثير والنفوذ الأمريكية المنتشرة في مختلف مناطق العالم^(*)، وتعد منطقة الشرق الأوسط من أهمها وأبرزها بالنظر إلى مركزيتها في السياسة الدولية وموقعها المتميز في سلم استراتيجيات القوى الكبرى⁽¹⁾.

منذ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية شعار "الحرب الكونية على الإرهاب" وما تلاه من تدخلات عسكرية مباشرة في أفغانستان 2001 والعراق 2003 توالى على المنطقة الشرق أوسطية المبادرات الأمريكية بل والأوروبية لدمقرطة المنطقة وإصلاحها خاصة في ظل الفشل التنموي والعجز الديمقراطي وترهل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، الأمر الذي ساهم في توفير البيئة الملائمة لتنامي حركات العنف والإرهاب الذي عادة ما يتم تصديره إلى "العالم المتحضر": الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا⁽²⁾. وفي هذا الإطار أكد الرئيس "بوش" في خطابه الذي ألقاه أمام الكونجرس عن حالة الاتحاد في 21 (يناير) 2004: "طالما بقي الشرق الأوسط مكاناً للاستبداد واليأس والغضب، فإن المنطقة ستستمر في تقريخ الناقلين والحركات المهددة لأمن أمريكا وأصدقائها، لهذا فإن الولايات المتحدة مصرة على المضي قدماً في استراتيجيتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية في الشرق الأوسط، سوف نتحدى أعداء الحرية ونواجه حلفاء الإرهابيين، ونتوقع مساعدة أكبر من أصدقائنا... إن أمريكا أمة ذات رسالة وهذه الرسالة تأتي من مبادئنا الأساسية، فنحن ليس لدينا طموحات للهيمنة أو التحول إلى إمبراطورية، إن هدفنا هو السلام الديمقراطي"⁽³⁾.

(*) تجدر الإشارة أن مفهوم الأمن القومي في منظور القوى العظمى يختلف عن مفهومه بالنسبة للقوى الوسطى أو الصغرى، فالولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة وبالنظر إلى مصالحها المنتشرة في مختلف مناطق العالم حاولت أن تختزل الأمن الدولي في الأمن القومي الأمريكي.

(1) أحمد منبسي، الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، في: نيفين مسعد، قضايا حقوق الإنسان، الطريق إلى الديمقراطية، بيروت: دار المستقبل العربي، 2004، ص 19.

(2) زينب عبدالعزيز محمد، الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير، في: مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 62.

(3) نقلاً عن: نفس المرجع، ص 70.

ومن هذا المنطلق فإن الانطباع العام السائد في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية يتمحور حول فكرة أساسية مفادها أن تحقيق مطلب الأمن القومي الأمريكي واحتواء الإرهاب الشرق أوسطي يقتضي بالأساس إعادة ترتيب وهيكل المنطقة من خلال الاعتماد على تكتيكات التدخل غير المباشر لإحداث إصلاحات بنيوية وظيفية في مجمل النظام الإقليمي الشرق أوسطي.⁽¹⁾

وعليه فالإدراك الاستراتيجي الأمريكي للأمن الشرق أوسطي وبالخصوص مواجهة التهديدات الإرهابية التي باتت تشكل خطرا استراتيجيا للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، يستند إلى المرجعيات الفكرية ومضامين البناءات النظرية للطروحات الليبرالية حول الأمن، والتي تؤكد على ضرورة تفعيل المقاربات التنموية والسوسيو-اقتصادية كمدخل أساسية لاحتواء الظاهرة الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن إحياء الطروحات الكانطية المتمحورة حول فكرة "السلام الديمقراطي"، وذلك من منطلق أن التبشير الأمريكي بالديمقراطية لا يؤدي فقط إلى تطويق "الإرهاب الشرق أوسطي" ولكنه أيضا يشكل أحد منشطات السلام العالمي.⁽²⁾

وفي هذا السياق أشار "ريتشارد هاس" مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية إلى: "أن الخطة الأمريكية لتحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية، إنما هي من منطلق أن الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنجاب علمتنا درسا صعبا وهو أن المجتمعات المقهورة يمكن أن تصبح تربة خصبة لنمو التطرف والإرهاب الذي يستهدف الولايات المتحدة".⁽³⁾

وقد أكد "هاس" أن قضية نشر وتوسيع رقعة الديمقراطية كانت ولا تزال تشكل قضية مركزية وتقليد راسخ في مفكرة السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أن الولايات المتحدة سوف تزدهر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات وليس وسط الأنظمة الاستبدادية والفوضوية، فالعالم الديمقراطي مسالم بطبيعته ذلك أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض.

لقد شكلت قضية الإصلاح الديمقراطي أحد الأولويات الأساسية لأجندة السياسة الخارجية لإدارة المحافظين الجدد في منطقة الشرق الأوسط، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر نتيجة إقامة سلسلة من العلاقات الارتباطية بين انعدام الديمقراطية وانتشار الإرهاب، وبين تحقيق الديمقراطية وإحلال السلام، وبين

(1) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 102-103.

(2) Pierre Manent, Fragilité de la paix démocratique in : Jean-Vincent Holeindre et Geoffrog Murat, la démocratie et la guerre au XXIe siècle, Paris : éditions Hermann, 2012, pp. 37-38.

(3) نقلا عن: زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 62.

إحلال السلام والازدهار الاقتصادي، وبين الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي، وبين الاستقرار السياسي وحماية المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط.⁽¹⁾

ومن هذا المنظور يمكن القول أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو من صميم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر، فهو من ناحية يسعى لتحقيق مصالح أمريكية مغلفة بالمثاليات والقيم الأمريكية، وذلك من خلال المزج بين القوة والمصالح والقيم (كتقليد راسخ في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ناحية أخرى هو من قبيل الانتفاع "بالقوة الناعمة" "Soft Power" من أجل تلطيف حدة "القوة الصلبة" "Hard Power" باعتبار أن كلا القوتين يعزز كل منهما الآخر، كما يسمح مرة أخرى بتعاون متعدد الأطراف مع الولايات المتحدة من جانب الدول الحليفة والصديقة بعد أن اتضح تورط الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق والتكلفة المرتفعة التي اضطرت لتحملها بتخلي هؤلاء الأصدقاء عن دعمها ومن ثم فقد أرادت من جديد حشد التحالفات الدولية لمواجهة التحديات والتهديدات المشتركة من خلال صيغة من الصعب الاختلاف حولها وهي صيغة تحقيق القيم الغربية: "الديمقراطية، الحرية، السلام، السوق الحرة...إلخ"، كما أرادت من خلال المزج بين القوة الصلبة والناعمة "العصا والجزرة" تحقيق مصالحها في المنطقة من خلال ممارسة مختلف أساليب الضغط على الأنظمة المستهدفة لتبني قيم وإحداث تحولات محددة تصب في خدمة المصالح العليا للتحالف الاستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي. وذلك من خلال مخاطبة هذه الشعوب باللغة التي تتعشش إليها لضرب هذه الأنظمة التي تحرم شعوبها من تلك القيم.⁽²⁾

وبالنظر إلى الفجوة الديمقراطية العميقة بين العالم العربي والإسلامي وباقي أنحاء العالم، إضافة إلى الضعف الهيكلي للأنظمة السياسية القائمة في المنطقة والمولدة لحركات العنف والإرهاب أعلنت الإدارة الأمريكية في 9 فيفري 2002 أنها عازمة على نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير وأنها ستتقدم بمشروعها إلى قمة الدول الثماني (G8) التي ستعقد في يونيو 2002 وقمة الحلف الأطلسي في إسطنبول 2004. وقد انطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير من النقائص التي حددها الكتاب العرب أنفسهم في تقرير التنمية البشرية لعامي (2002-2003) الذي وحاول أن يحدد الوصفة العلاجية على ذلك الأساس، ويتضمن المشروع ثلاثة أبعاد رئيسية تحدد في:

(1) نيفين مسعد، مقدمة تحليلية حول الإصلاح في الشرق الأوسط، في نيفين مسعد: قضايا حقوق الإنسان الطريق إلى الديمقراطية، بيروت: دار المستقبل العربي، 2004، ص 11.

(2) زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 70.

أ) تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد: من خلال تشجيع الانتخابات الحرة، حرية واستقلالية الإعلام، الشفافية ومكافحة الفساد، تطوير وترقية منظمات المجتمعات المدني... إلخ.⁽¹⁾

ب) بناء مجتمع معرفي: من خلال معالجة تحديات التعليم في المنطقة وتطوير وإصلاح التعليم وتعزيز الجهود الساعية لمحو الأمية واستخدام التكنولوجيات المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة... إلخ.

ج) توسيع الفرص الاقتصادية: من خلال إطلاق ديناميكية جديدة في المنطقة تستهدف تحقيق التنمية والتحول الاقتصادي، وإطلاق قدرات القطاع الخاص والزج بالمنطقة إلى الليبرالية الاقتصادية وتعزيز التجارة الحرة والتعاون الإقليمي... إلخ.⁽²⁾

في ضوء الأبعاد المضامينية لهذا المشروع يمكن تسجيل الملاحظات النقدية التالية:

- إن هذا المشروع وافد من الخارج لا يعكس إرادة شعوب ودول المنطقة، كما أن العرب بالرغم من كونهم جزء من المشروع إلا أنهم مستبعدون ومهمشون عند صياغته وهو الأمر الذي يعزز المعادلة التالية: طرف يهندس ويملي المشاريع والمبادرات وطرف عربي يكون في موقف المتلقي والمستوعب بل والمنفذ لمضمون هذه المشاريع والمبادرات.
- يلاحظ أن المشروع يحمل في طياته مفارقة صارخة، فمن جهة يهدف إلى نشر الديمقراطية ولكنه يتنافى مع الديمقراطية بالنظر إلى عدم التشاور مع حكومات وشعوب بالمنطقة عند صياغة هذا المشروع من جهة أخرى.
- يبدو المشروع وكأنه خطة عمل تمثل امتدادا للتدخلات العسكرية المباشرة في أفغانستان والعراق ولكن بوسائل أخرى، أي من خلال تفعيل أساليب التدخل والاختراق غير المباشر.⁽³⁾
- كان توجه الولايات المتحدة بمشروعها إلى دول الثمانية الكبار وإلى قمة الحلف الأطلسي التي انعقدت في إسطنبول في 28 يونيو 2004 يهدف بالأساس إلى تقادي تشكل جبهة معارضة للمشروع.

(1) محمد علي الحوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 133.
(2) نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص 20-22.

(3) نفس المرجع، ص 30-31.

- يعبر هذا المشروع عن سياسات التدخل غير المباشر التي تهدف إلى تغيير الأوضاع في الشرق الأوسط على الوجه الذي يخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية، وذلك برفع شعارات التبشير بالديمقراطية ومكافحة الإرهاب...إلخ.
 - بالرغم من أن المشروع وضع اليد على القضايا والإشكاليات الرئيسية التي عصفت بالمنطقة العربية وجعلتها في الثقب الأسود كانهدام الديمقراطية والتنمية وضعف الأداء الاقتصادي والسياسي للأنظمة القائمة، إلا أن الإصلاحات الحقيقية تبقى وليدة قرارات داخلية تتبع من الإرادة الحرة والسيدة لدول وشعوب المنطقة ولا يمكن فرضها عبر التدخلات الخارجية.
 - إن الحلف الأطلسي سيضطلع بدور كبير في المشروع الأمريكي الخاص بالشرق الأوسط بالنظر إلى الأهمية الحيوية التي تحتلها المنطقة في سلم الاستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي وفي هذا السياق صرح مارك جروسمان (مساعد وزير الخارجية الأمريكية) "أن الحلف الأطلسي سوف يصبح جزءا من الحوار الخاص بالتغيير في الشرق الأوسط".⁽¹⁾
- بالنظر إلى المخاطر التي يحملها مشروع الشرق الأوسط الكبير على المنطقة العربية فإنه من الضروري التساؤل عن الدوافع والأهداف الحقيقية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها من وراء طرح هذا المشروع؟.
- يمكن تحديد دوافع وأهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير في النقاط التالية:
- التدخل لتغيير الأنظمة داخل المنطقة الشرق أوسطية ولكن بوسائل مختلفة، فإذا كانت التدخلات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق هي وسيلة للتغيير الأنظمة من الأعلى، فإن مشروع الإصلاح الأمريكي المطروح على الدول الشرق أوسطية هو بمثابة وسيلة لتغيير النظم من الأسفل من خلال تفعيل آليات التدخل والاختراق غير المباشر.⁽²⁾
 - ضعف الأداء الأمريكي في العراق والرغبة في تجاوز هذا المأزق خاصة في ظل تنامي ضربات المقاومة العراقية، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى تغيير المنظار من خلال العودة إلى التعاون متعدد الأطراف لتحقيق أهداف الحرب على الإرهاب بعيدا عن الخط الانفرادي الذي أفرز نتائج عكسية (التورط الأمريكي في أفغانستان والعراق).

(1) نقلا عن: زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 84.

(2) نفس المرجع، ص 85.

- إعادة ترتيب الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط عبر تفعيل آلية "التفكيك وإعادة البناء" وبالتالي إعادة هيكلة المنطقة بالشكل الذي يخدم المصالح الاستراتيجية للتحالف الأمريكي-الإسرائيلي.⁽¹⁾
- بالنظر إلى كون المشروع قديم-جديد، ظهرت بوادره الأولى في مطلع التسعينات استجابة لمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية أهمها عملية السلام ومؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، فقد تم إحياء المشروع وتسويقه من جديد في سنة 2004 تحت مسمى " الشرق الأوسط الكبير". وعلى هذا الأساس فإن المشروع يهدف إلى جعل إسرائيل ككيان طبيعي في المنطقة من خلال العمل على طمس الهوية العربية والإسلامية وإفراغ المنطقة من محتواها العربي والإسلامي، فضلا عن ضرب النظام الإقليمي العربي واستبداله بنظام شرق أوسطي تقوده إسرائيل.⁽²⁾
- إن مشروع الشرق الأوسط الكبير يهدف إلى إعادة صياغة الخريطة الجيوستراتيجية للمنطقة العربية والإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي-العربي والعمل على ضرب المقومات الثقافية والحضارية العربية والإسلامية للوطن العربي وتذويبه في نطاق أوسط غير محدد العالم.
- إعادة استيعاب أوروبا مرة أخرى داخل الحظيرة الأمريكية الأطلسية من أجل تجاوز الخلافات الأوروبية الأمريكية بشأن الحرب على العراق والسياسة الانفرادية الأمريكية بشكل عام (والتي لم توفر هامش للمناورة للاتحاد الأوروبي على المسرح الدولي).⁽³⁾
- يعكس المشروع مظهر من مظاهر التنافس الجيواقتصادي والحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أين تصبح الشرق أوسطية في مواجهة المتوسطية من أجل كسب مناطق النفوذ والأسواق الاستهلاكية والتجارية الواسعة.
- بالنظر إلى المخاطر الجسيمة والنزعة التدخلية التي ينطوي عليها مشروع الشرق الأوسط الكبير، تبلورت ممانعة كبيرة للمشروع الأمريكي من طرف شعوب وحكومات المنطقة، بل حتى الدول التي يطلق عليها "المعتدلة والصديقة" في الدوائر الأمريكية رفضت هذه المبادرة الإصلاحية الوافدة من الخارج.

(1) فهمي هويدي، العالم اليوم، في: برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 41.

(2) سالم برقوق، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001، قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، ص 5.

(3) زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 98-101.

أ- موقف الدول المعتدلة والصديقة للولايات المتحدة: لقد عبرت كل من مصر والمملكة العربية السعودية عن رفضها للمشروع الأمريكي من خلال بيان مشترك سعودي مصري جاء فيه: "أن زعماء البلدين يؤكدون رفضهم لفرض نمط إصلاحى بعينه على الدول العربية والإسلامية من الخارج، مؤكدين أن الاهتمام بتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يستلزم إيجاد حلول عادلة لقضايا الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية العراق".

ب- موقف دول الممانعة: أكدت دول الممانعة رفضها المطلق للمشروع الأمريكي وفي هذا الصدد أعربت سوريا عن رفضها الشديد للمبادرة الأمريكية التي اعتبرتها تذكر بالوضع الذي سبق الحرب العالمية الأولى عندما كانت الدول الكبرى تبحث عن تمزيق المنطقة واقتسامها.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أم مشروع الشرق الأوسط الكبير هو عبارة عن "سايكس بيكو" جديد يستند إلى منطق التفكيك وإعادة البناء وفقا لميكانيزمات الفوضى البناءة.

كما أن الديمقراطية ليست وصفا جاهزة يمكن تصديرها من مجتمع إلى آخر أو فرضها عبر الضغوطات والتدخلات الخارجية، ذلك أن العنصر الخارجي قد يعزز التطور الديمقراطي لكنه أبدا لا يخلقه من العدم ذلك أن الديمقراطية تتطلب مجموعة من الشروط الموضوعية والفنية المتعارف عليها في أدبيات علم التحول الديمقراطي.⁽¹⁾

على ضوء ما سبق يتضح أن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لاحتواء الإرهاب الشرق أوسطى انطوت على العديد من أساليب وتكتيكات التدخل غير المباشر التي يمكن تحديدها في الآليات التالية:

آليات التدخل الثقافي: من خلال العمل على إحداث تغييرات جذرية في الأنساق الثقافية ونظام القيم والمفاهيم والمعتقدات الإسلامية، فضلا عن التدخلات الأمريكية في المناهج التعليمية التربوية وفي نظام الأسرة وقوانينها، بل حتى الدين الإسلامي أصبح عرضة للإصلاح والتحديث لاستئصال جميع المعتقدات التي تدعو إلى التطرف والإرهاب.⁽²⁾

(1) أحمد المنيسي، المرجع السابق، ص ص 29-30.

(2) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 103.

آليات التدخل الإعلامي: وذلك ليس فقط من خلال استصدار القوانين التي تهدف إلى غلق القنوات الإعلامية التي تحرض على المقاومة^(*)، ولكن أيضا من خلال التدخل في مضامين الصحافة والإعلام والبرامج التلفزيونية في الدول العربية بذريعة محاربة الإرهاب.

آليات التدخل السياسي: من خلال مشاريع الإصلاح السياسي الوافدة من الخارج، والتي تستهدف تغيير الأنظمة السياسية والتأثير في التركيبة السلطوية لدول المنطقة وبالأخص تلك المناهضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فضلا عن التصريحات والخطب الرسمية التي تناشد شعوب دول المنطقة للإطاحة بحكومتها من خلال استثارة حركات التمرد والثورة.

آليات التدخل الدبلوماسي: بواسطة ممارسة مختلف أشكال الضغط والإكراه على دول المنطقة لجرها وإدماجها في المشاريع الجيوبوليتيكية الأمريكية-الصهيونية كمشروع الشرق الأوسط الكبير أو للزج بها في دوائر التحالف الاستراتيجي والأمني الذي تقوده قوى الهيمنة الدولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كالمبادرات الأمنية التي يطرحها الحلف الأطلسي على دول المنطقة، صف إلى ذلك الضغوطات المختلفة التي تمارس على الدول في منطقة الشرق الأوسط لإجبارها على التعاون الأمني والاستخباراتي في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب.⁽¹⁾

كما تجدر الإشارة أن الولايات المتحدة عادة ما تلجأ إلى توظيف ورقة الإصلاح والتبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان لمساومة والضغط على دول المنطقة لإجبارها لتقديم معلومات إستخباراتية والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة في إطار حربها الكونية على الإرهاب.

وبلاحظ أن الأنظمة القمعية والتسلطية في منطقة الشرق الأوسط دخلت في عملية مقايضة سياسة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للمعادلة التالية: "المعلومات الإستخباراتية والتعاون الأمني مقابل ضمان البقاء في السلطة وذلك وفقا لمنطق نظرية الحامي والزبون.

آليات التدخل الاقتصادي والعقوبات الدولية: من خلال تفعيل آليات الحصار، المقاطعة والضغوطات الاقتصادية لتليين المواقف السياسية للدول المناوئة والمتمردة على السياسة الأمريكية والعمل على التأثير

(*) من بين القنوات الفضائية العربية التي تم إغلاقها بموجب القانون الأمريكي الذي يهدف إلى القضاء على المقاومة، تجدر الإشارة إلى قناة المنار والزوراء وغيرها من القنوات الأخرى التي تعتبرها الولايات المتحدة أنها تحرض على التطرف والإرهاب في حين أنها تدعو إلى حق مشروع يكفله القانون الدولي ألا وهو مقاومة المحتل الأجنبي.

(1) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 103.

في توجهات سياساتها الداخلية والخارجية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى مختلف العقوبات والضغوط الأمريكية التي مُرست على سوريا للتأثير على توجهات سياستها الخارجية لتحقيق الأهداف التالية:

- الامتناع عن دعم حركات المقاومة التي عادة ما توصف في الدوائر الصهيونية الأمريكية بالإرهابية.
- عدم توفير مأوى لقادة النظام العراقي الذي أطاحت به الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القضايا الأخرى.

هذا وبالإضافة إلى ممارسة مختلف أساليب التجسس في الدول العربية، والقيام بأعمال الدعاية الهدامة والتدخل في العمل الخيري في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من تكتيكات وأساليب التدخل غير المباشر التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة الحرب على الإرهاب.⁽¹⁾

المطلب الثالث

انعكاسات التدخلات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي

على سيادة وأمن الدولة في منطقة الشرق الأوسط

لقد أفضت الأبعاد الكلية للاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي والتي ارتكزت على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة سواء كانت عسكرية، اقتصادية أم دبلوماسية إلى إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط، ولكن أيضا على حق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والدستورية (القانونية) بشكل حر وسيد بعيدا عن الإملاءات والضغوط الخارجية⁽²⁾، فضلا عن الإجهاز على ما تبقى من النظام الإقليمي والأمني العربي⁽³⁾ من خلال وضع مجمل المنطقة العربية على خط الإنكشافية، وبالخصوص في ظل إشكالية العلاقة الجدلية وغير المتوازنة بين السياسات التدخلية الأمريكية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وسيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط.

أصبحت سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر محل انتهاك على نطاق واسع، نظرا لكون المنطقة شكلت أحد المجالات الجيوسياسية الأكثر تأثرا بالحملة الأمريكية

(1) عبد الغفار عباس سليم، مستقبل العقوبات الدولية بالأمم المتحدة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008، ص 309-310.

(2) برهان غليون، المرجع السابق، ص 93.

(3) زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 98.

على الإرهاب كما مثلت أحد الساحات الساخنة والمفتوحة على كل أساليب وتكتيكات التدخل الدولي التي كانت تستهدف الإطاحة بالأنظمة الممانعة والمناوئة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتتصيب أخرى عملية، فضلا عن اللجوء أكثر إلى سياسات الهيمنة وبسط النفوذ ومختلف أساليب الإكراه والقسر، وتنشيط الأجهزة الاستخباراتية وعمليات الجوسسة في دول المنطقة التي أصبحت تمثل موضوع وهدف للحروب والقواعد العسكرية، ومختلف المخططات الجيوسياسية التي تقوم على منطقتي التفكيك وإعادة التركيب والبناء على الوجه الذي يخدم المصالح الحيوية للتحالف الاستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى إفراز مضاعفات خطيرة على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط.⁽¹⁾

الواقع أن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية التي تمحورت حول عقيدة التدخلات الانفرادية بحجة استباق التهديدات الإرهابية أصابت في الصميم معاهدة واستقاليا التي طالما رسّخت مجموعة من المبادئ المعيارية المكرسة لقدسية سيادة الدولة ومناعة حدودها الإقليمية عبر إقرار مبدأ عدم التدخل كحصن منيع لحماية السيادة الوطنية للدولة.⁽²⁾

بيد أن الطروحات الأحادية للمحافظين الجدد ذهبت إلى الإقرار "بسقوط عصر السيادة الوطنية" الأمر الذي انعكس بشكل واضح في العديد من الكتابات التي تمحورت حول مواضيع ومفاهيم خطيرة مثل: "تأديب الأمم"، "ترويض الأمم"، "بناء الدول" كأدلة ساطعة على أزمة السيادة الوطنية في ظل الحرب الأمريكية على الإرهاب.

إذا كانت سيادة الدولة في منطقة المركز تحظى بدرجة كبيرة من المناعة والحصانة، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لدول المحيط التي باتت سيادتها محل انتهاك على نطاق واسع باسم حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية تارة ومكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى. وفي هذا السياق يعتبر "ريتشارد هاس": "أن الدولة لم تعد سيدة إذا كانت توفر الدعم والملاذات الآمنة للإرهاب الدولي...وعندما يتخلى أي نظام عن الارتقاء لمستوى المسؤوليات أو يسيء استخدام صلاحياته فإنه يجازف بفقدان امتيازاته في السيادة والتي تشمل في أقصى الحالات الحصانة ضد التدخلات العسكرية" ويضيف قائلاً: "أن الدول تمتلك الحق باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها ضد تلك الدول التي تحرض وتساند وترعى الإرهابيين الدوليين أو تلك غير القادرة على ضبط حركة الإرهابيين الذين ينشطون

(1) فهمي هويدي، المرجع السابق، ص 41.

(2) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 197-198.

على أراضيها. فالدول التي تتردد أو تمتنع عن تأدية واجب التعاون مع أمريكا في مجال مكافحة الإرهاب الدولي فإن أمريكا ستعمل مع أو بدون شركائها على محاسبتها".⁽¹⁾

وفي السياق ذاته صرح الرئيس التشيكي "فاكلاف هافيل" في مؤتمر القمة الذي عقده الحلف الأطلسي في براغ "أن حياة وحرية وكرامة الإنسان تمثل قيما اسمى من سيادة الدولة"⁽²⁾، وعليه فمبادئ عدم التدخل، حظر استخدام القوة، واحترام السيادة لم تعد مقدسة، كما أن الحدود لم تعد قادرة على توفير الحماية المطلقة للدول الراعية للإرهاب الدولي أو ترتكب انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان بشكل نظامي وممنهج.

ويعتقد "ريتشارد هاس": "أن الدول ذاتها هي التي تعرض نفسها لفقدان سيادتها عندما تتخذ خطوات تمثل تهديدا واضحا للأمن الدولي، أو عندما تسعى بعض الأنظمة التي يحفل تاريخها بالتعدي على حقوق الآخرين وبدعمها للإرهاب للحصول على أسلحة الدمار الشامل مهددة بذلك المجتمع الدولي، فإنها بذلك تعرض سيادتها لخطر التدخل الخارجي لتدمير قدراتها المتنامية قبل استعمالها".⁽³⁾

وقد ذهب "يكنبيري" في إطار تحليله للاستراتيجية الأمنية الأمريكية إلى القول: "إن الاستراتيجية الجديدة التي تقوم على إعادة صياغة مصطلح السيادة هي نتيجة لعدم إمكانية ردع الجماعات الإرهابية، وبالتالي توجب على الولايات المتحدة أن تنهياً للتدخل في الشرق الأوسط لتدمير التهديدات قبل بروزها".⁽⁴⁾

وانطلاقاً من هذه الطروحات فإن سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط ستواجه تحديات كبيرة في ظل الحرب الأمريكية على الإرهاب، وقد شكل العراق المرشح في الدوائر الأمريكية بأن يكون نموذجاً يحتذى به في الحرية والديمقراطية إحدى الدول الشرق أوسطية الأكثر تأثراً بالحملة الأمريكية على الإرهاب بحكم المضاعفات الخطيرة التي أفرزها التدخل الأمريكي على سيادة العراق ويمكن تحديد هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

(1) ريتشارد هاس، الحقوق القائمة والمسؤوليات الناشئة، في: نيفين مسعد، قضايا حقوق الإنسان، بيروت: دار المستقبل العربي، 2004، ص 202-204.

(2) نقلاً عن: نفس المرجع، ص 203.

(3) نفس المرجع، ص 204.

(4) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 395.

- تقويض الاستقلال السياسي ومصادرة القرار السيادي العراقي على اعتبار أن السلطة أصبحت في يد الحاكم المدني الأمريكي "بول بريمر" الذي عُين لحكم العراق وترتيب الأوضاع السياسية من خلال تنصيب حكومة عملية وخادمة للمصالح الأمريكية.^(*)
- تقويض الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية من خلال المخطط الأمريكي الذي استهدف القضاء على فكرة الدولة الوطنية لتحل محلها دويلات طائفية في درجة كبيرة من التناحر وعدم القدرة على التعايش⁽¹⁾ والخريطة التالية توضح المخطط الأمريكي لتقسيم العراق إلى: (1) المثلث السني، (2) المثلث الشيعي، (3) المثلث الكردي.

الخريطة رقم (5) تقسيم العراق حسب المخطط الأمريكي.⁽²⁾



- انتهاك السيادة الاقتصادية للعراق من خلال النهب الأمريكي للنفط العراقي، الأمر الذي يتعارض مع حق الدولة الكامل وغير المنقوص في السيادة على مواردها وثروتها الطبيعية.^(**)
- انتهاك حق الدولة العراقية في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والدستورية بشكل حر وسيد، ذلك أن توصيات الحاكم الأمريكي على العراق "بول بريمر" ساهمت بشكل كبير في:

(*) لقد كانت حكومة المؤتمر الوطني الذي تزعمه أحمد الجبلي بمثابة الحكومة العملية والخادمة للمصالح الأمريكية.

(1) أمين المشاقبة وسعد الدين شاكر، المرجع السابق، ص 85.

(2) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 132.

(**) نتيجة للمعركة التي خاضتها الدول حديثة العهد بالاستقلال من أجل تقرير مصيرها الاقتصادي ظهر مبدأ السيادة الدائمة على الموارد والثروات الطبيعية في أوائل الخمسينات من القرن الماضي كنتيجة لعدد من قرارات الجمعية العامة أولها القرار رقم 523 الصادر في 1952/1/12.

- إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العراقي ليصبح نظام اقتصادي ليبرالي، أي من سيطرة الدولة إلى سيطرة السوق.

- كما تم إدخال العديد من أوامر "بريمر" ضمن الدستور العراقي الجديد كالمادة (25) التي تتمحور حول ضرورة اعتماد اقتصاد رأسمالي حديث، كما تم منع الفقرات التي تمنع استعمال العراق كقاعدة أو كممر للقوات الأجنبية، فضلا حذف المواد التي تمنع إمكانية وجود قواعد عسكرية أجنبية في العراق، ضف إلى ذلك الضغوطات الأمريكية من أجل اعتماد قانون النفط الذي يسمح للشركات الأجنبية بالسيطرة على نفط العراق.⁽¹⁾

بناء على ما سبق أكد "علي علاوي" وزير الدفاع العراقي في أول حكومة شكلتها الولايات المتحدة في العراق "أن الدولة العراقية التي تم إنشاؤها في أعقاب الحرب العالمية الأولى وصلت إلى نهايتها وتنازل خليفاتها في هذه الأثناء من أجل أن تولد في بيئة موسومة بالأزمات والفوضى"⁽²⁾

من الواضح أن الحرب الأمريكية على الإرهاب أدت إلى تحول الشرق الأوسط إلى منطقة رخوة في درجة كبيرة من الاختراق والانكشافية، وهو ما أكد عليه "كارل براون" بقوله: "إن منطقة الشرق الأوسط أصبحت المنظومة الفرعية الأكثر اختراقا من بين منظومات العلاقات الدولية في العالم."⁽³⁾

ويُلاحظ أن سيادة الدولة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي أصبحت محل اختراق من الأعلى ومن الأسفل.

أ- **اختراق السيادة من الأعلى:** من خلال سياسيات الإغراء والإكراء والضغوطات المختلفة التي تمارسها الولايات المتحدة لجر دول المنطقة إلى توقيع الاتفاقيات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تمنح للقوة العظمى الأمريكية امتيازات للتدخل في شؤون دول المنطقة واختراق سيادتها كالسماح ببناء قواعد عسكرية، تقديم تسهيلات عسكرية، التعاون الأمني وتقديم معلومات استخباراتية في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الاتفاقية الأمنية الأمريكية-العراقية التي وصفت بأنها تمديد للاحتلال، ضف إلى ذلك الامتيازات التي تساهم في انتهاك حق الدولة في السيادة الكاملة على ثرواتها الطبيعية.⁽⁴⁾

(1) عبد الحي زلوم، المرجع السابق، ص ص191-192.

(2) نقلا عن: جوين دايار، المرجع السابق، ص7.

(3) نقلا عن: فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 17.

(4) حسن عبدو، المرجع السابق، ص 78.

ب- اختراق سيادة الدولة من الأسفل: من خلال السياسات الأمريكية التي تستهدف تفجير دول المنطقة من الداخل، وبالخصوص تلك المناهضة والمتمردة على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وعادة ما تقوم هذه الاستراتيجية على اللعب على أوتار الطائفية والانقسامات المذهبية والإثنية وذلك من خلال مبدأ: "شد الأطراف وجذبها ثم بترها".

وبلاحظ أن هذه الاستراتيجية تلتقي تماما مع السياسة الصهيونية التي تهدف إلى تقسيم وإضعاف كل المنطقة العربية خدمة لمطلب الأمن القومي الإسرائيلي، وفي هذا الصدد يقول "جوناثان كوك": "إن المحافظين الجدد يشاركون إسرائيل بقوة في ضرورة مواصلة هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى إلغاء أي دور لدول الشرق الأوسط وإغراقها في المشكلات الداخلية التي تعمق من ضعفها، وتصرفها على إتباع سياسة موحدة لتحقيق الطموحات التي عبرت عنها شعوب المنطقة في مراحل تاريخية متعاقبة والتي لا يراها هذا التيار السياسي موافقة لإسرائيل ولا للمصالح الاستراتيجية الأمريكية" ويتابع "كوك" قوله: "إن الهدف هو بدأ موجة من الصراع الطائفي انطلاقا من العراق إلى كل المنطقة"⁽¹⁾.

وتعتمد أيضا هذه الاستراتيجية على الأقليات كمدخل لاختراق دول المنطقة ومن ثم تفكيكها وانتهاك سيادتها وعليه فهذه الاستراتيجية تعمل في جانبها الأكبر على تعزيز سيادة الدولة في منطقة المركز وإضعاف وتفكيك تلك السيادة في دول المحيط خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

ولقد نشرت إحدى المجلات الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية في جويلية 2003 مشروع اقتراحه "برنارد لويس" لتقسيم الشرق الأوسط إلى أكثر من ثلاثين دولة إثنية ومذهبية لحماية المصالح الحيوية الأمريكية-الإسرائيلية.

الحقيقة أن المخططات الجيوسياسية التي ترسم للمنطقة الشرق أوسطية في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية ما هي إلا تعبير عن موجة ثانية لإعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة بالإعتماد على منهج التفكيك وإعادة التركيب والبناء وفق منطق سيايكس بيكو جديد ولكن على أسس عرقية ومذهبية.⁽²⁾

ومن بين المشاريع الأمريكية التي تتطوي على مخاطر جسيمة على سيادة دول الشرق الأوسط وأمنها القومي تجدر الإشارة إلى الخارطة التي حددت ملامح الشرق الأوسط الجديد والمنشورة في مجلة

(1) نقلا عن: نفس المرجع، ص 79.

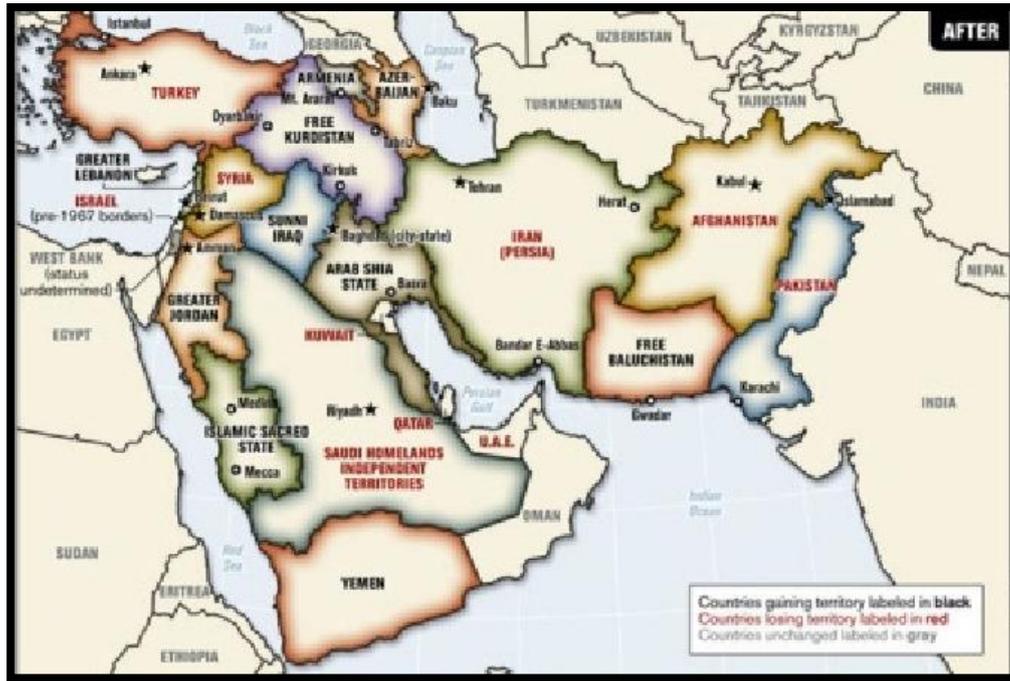
(2) غازي حسين، المرجع السابق، ص 9.

الفصل الثالث: مضاعفات الاستراتيجية التدخلية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب...

القوات العسكرية الأمريكية في تموز 2006 تحت عنوان "حدود الدم"⁽¹⁾ والتقرير يقوم على فكرة أساسية مؤداها أن الحدود السياسية التي رسمتها القوى الاستعمارية الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) لدول المنطقة في أوائل القرن العشرين لم تأخذ بعين الاعتبار الحدود الأنثروبولوجية والخصائص العرقية والدينية لشعوب المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تجميع العديد من العرقيات المتناحرة في دولة واحدة، وعلى هذا الأساس فإن حدود الشرق الأوسط تسبب خلا وظيفيا داخل الدولة نفسها، وبين الدول مع بعضها البعض من خلال سياسات لا أخلاقية تمارس ضد الأقليات القومية والدينية والإثنية بسبب التطرف الديني، القومي والمذهبي، الأمر الذي يستوجب إعادة رسم حدود سياسة جديدة لدول المنطقة من خلال لم الشمل على أساس الدين والقومية في دولة واحدة، مما يعزز الاستقرار في الشرق الأوسط.

وبما أن إعادة تصحيح الحدود الدولية يتطلب توافق مع إرادة شعوب المنطقة التي قد تكون مستحيلة فإن المشروع الأمريكي قد يتم تطبيقه بالقوة من طرف إدارة المحافظين الجدد.

الخريطة رقم (6) : توضح التقسيم الجديد للشرق الأوسط.⁽²⁾



(1) للمزيد من التفاصيل حول خارطة الدم، الخريطة الجديدة للشرق الأوسط، ارجع إلى الرابط:

« <http://www.armedforcesjournal.com> »

(2) حسن عبدو، المرجع السابق، ص 125.

إنّ المخطط الأمريكي الذي يهدف إلى إعادة النظر في الخرائط الاستعمارية القديمة نظرا لاستنفاد الحاجة إليها وبسبب المتغيرات الدولية التي جعلت من الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي سيؤدي حتما إلى اختراق دول المنطقة وتفتيت سيادتها.

ويعتقد "برهان غليون" أن المشاريع والتدخلات الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تهدف إلى وضع وصاية مباشرة على دول المنطقة من خلال إعادة تشكيل وترسيخ قواعد نظام شرق أوسطي شبه استعماري، كما تهدف هذه المشاريع إلى الحفاظ على نظام التدخلات الأجنبية التي طبعت مصير الشرق الأوسط وحددت اتجاهات تطوره منذ انقضاء حقبة التحرر من السيطرة الاستعمارية، ومن هذا المنطلق فإن هذه المشاريع والسياسات التدخلية تعد انتهاكا صارخا لسيادة دول المنطقة.⁽¹⁾

الواقع أن التدخلات الأمريكية في الشرق الأوسط سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة لم تؤدي فقط إلى تفويض سيادة دول المنطقة، وإنما أيضا وضعت الأمن العربي على خط الإنكشافية، وعليه فإنه من الضروري التساؤل عن الانعكاسات التي أفرزتها الحرب الأمريكية ضد الإرهاب على النظام الإقليمي العربي؟

في كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي" ذهب وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" إلى وصف النظام الإقليمي العربي "كجدار مخلخل البناء مفكك اللبنة وبالتالي فإن تحريك أية لبنة من لبناته سيؤدي حتما إلى انهياره".⁽²⁾

بالرغم من أن العوامل التي أدت إلى ترهل النظام الإقليمي العربي ترجع إلى حرب الخليج الثانية التي عززت التواجد العسكري الأجنبي الذي ساهم في انكشاف الأمن العربي، إلا أن التدخلات والمشاريع الأمريكية التي رُسمت للمنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدت إلى الإجهاد على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي عبر الجهود الأمريكية لتغيير خارطة الجيوسياسية للمنطقة من خلال المشاريع الأمريكية الموجهة للشرق الأوسط على اختلاف تسمياتها والتي تهدف إلى طمس وتذويب المقومات الحضارية والثقافية العربية الإسلامية للوطن العربي ومن ثم ضرب النظام الإقليمي العربي واستبداله بنظام شرق أوسطي يقوده الكيان الصهيوني.⁽³⁾

(1) نقلا عن: نفس المرجع، ص 123.

(2) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 357.

(3) عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، ص 161-163.

من الواضح أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أفرزت تبعات خطيرة على الأمن العربي خاصة في ظل عسكرة الشرق الأوسط وتكثيف التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.

بيد أن المؤسسة العسكرية الأمريكية في تعاملها مع الملف الأمني الشرق أوسطي تنطلق من اعتقاد راسخ وهو أن الولايات المتحدة تمتلك ليس فقط مصالح حيوية في المنطقة ولكن أيضا حقوقا سيادية، ذلك أن الولايات المتحدة تعتبر نفسها جزء من الجغرافيا السياسية وليست دولة غريبة ووافدة على المنطقة بحكم تواجدها الراسخ وضخامة مصالحها الحيوية في المنطقة، وفي هذا السياق يقول الدكتور "عبد الخالق عبد الله": "هناك فرق بين الحقوق السيادية والمصالح الحيوية، فالحقوق السيادية تتضمن أن الولايات المتحدة هي جزء عضوي وأصيل وليس بطرف غريب وخارجي ووافد على النظام الإقليمي العربي والمؤسسة العسكرية الأمريكية تتعامل مع هذا النظام من منطلق أن للولايات المتحدة الحقوق نفسها التي تتمتع بها دول المنطقة وأنها شريك كامل في الحاضر والمستقبل والنفط والثروة وفي البقاء الدائم".⁽¹⁾

كما أن الانتشار والحشد العسكري الأورو-أطلسي في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر سيؤدي إلى تطويق وانكشاف الأمن العربي، كما أن التوجه العسكري للحلف الأطلسي جنوبا من خلال توجيهه جل البنى العسكرية الجديدة للحلف الأطلسي نحو المتوسط يحمل في طياته نوايا مضمرة لجعل قوس الأزمات الجنوبية للمتوسط كأحد المسارح الرئيسية لعملياته العسكرية وذلك من خلال تحريك المبررات المعروفة كحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب... وهو ما يؤدي إلى اختراق وانكشاف الأمن العربي.⁽²⁾

ولكن منطلق النظرة الموضوعية تقتضي الإقرار أن غياب ترتيبات أمنية إقليمية عربية كفيلة بإدارة الأمن في المنطقة سيجعل من الأمن العربي قضية أطلسية أكثر منها عربية، وبالتالي يصبح الحلف الأطلسي هو الحكم والفيصل السياسي والعسكري في حسم النزاعات والأزمات التي تنشب في المنطقة العربية خاصة أن بعض دول المنطقة فتحت الأبواب على مصراعها للتدخلات الأجنبية، الأمر الذي

(1) عبد الخالق عبد الله، معضلة الأمن في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد الثاني، 2008، ص ص 66-67.

(2) عبد النور بن عنتر، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، ص ص 93-97.

سيؤدي إلى أطلسية الأمن العربي، حيث تصبح الحماية الأمنية الأطلسية أهم بكثير من استراتيجية أمنية عربية.⁽¹⁾

كما يُلاحظ كل من "محمد السعيد إدريس" و"برهان غليون" أن الأسباب الهيكلية التي تتصرف إلى الفشل الداخلي للأنظمة السياسية كان السبب الرئيسي لتدويل قضاياها والذريعة الأساسية التي تعتمدها القوى الكبرى للتدخل في شؤون المنطقة الشرق أوسطية.

واعتبر "محمد السعيد إدريس" "أن دول الشرق الأوسط تمسكت بسيادتها إلى حد الإسراف إبان الدعوة للمشاريع الوحدوية وتمسكت بقوة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وجعلته حصنا منيعا لصد أية دعوة إلى الوحدة العربية كما كانت المشاحنات والخصومات تنفجر بين الدول العربية بسبب (بدافع) الغيرة على السيادة ولكن كل هذا لم يحدث في علاقة الدول العربية مع الأطراف الخارجية، حيث كان التساهل لدرجة التفريط في كل ما يمت بصلة لهذه السيادة الوطنية".⁽²⁾

وعلى ضوء كل ما سبق يمكن القول أنه إذا كانت سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط كانت ضحية "اللعبة صفرية" في إطار الصراع القطبي والتنافس الاستراتيجي الأمريكي السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أفضت إلى بروز أوراق جديدة تحركها القوة العظمى الأمريكية في الزمان والمكان المناسبين لتحقيق رهاناتها الاستراتيجية على حساب تقويض سيادة دول المنطقة باسم مكافحة الإرهاب أحيانا وحماية حقوق الإنسان والتبشير بالديمقراطية أحيانا أخرى.

وخلاصة القول فإن الولايات المتحدة الأمريكية مارست كل تكتيكات وصور التدخل الدول تحت مضلة الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، حيث تدخلت الولايات المتحدة للتأثير على التركيبة السلطوية لدول الشرق الأوسط ولإعادة توجيه سياساتها الداخلية والخارجية بالشكل الذي يخدم مصالحها الحيوية، كما تدخلت الولايات المتحدة في نظام الأسرة وقوانينها وفي مناهج التعليم ومضامين الصحافة والإعلام وفي العمل الخيري وفي إصلاح الدين الإسلامي والأنساق الثقافية والقيمية الإسلامية.⁽³⁾

وانطلاقا من كل ما سبق نخلص إلى نتيجة أساسية مفادها أن ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية حربا على الإرهاب تحولت في واقعها إلى حرب شاملة على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط.

(1) نزار إسماعيل الحياي، المرجع السابق، ص 151.

(2) نقلا عن: حسن عبدو، المرجع السابق، ص 92.

(3) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 103.

نظرا لكون المنطقة تحولت إلى مركز استقطاب ومحور اندفاع استراتيجيات التدخل الدولي سوء كانت عسكرية مباشرة أو غير قمعية من خلال اللجوء إلى أساليب وتكتيكات الاختراق غير المباشر بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى إفراز تداعيات خطيرة على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط ، ولكن أيضا ساهم في توريث السياسة البنناغونية في قوس الأزمات الإسلامي.

المطلب الرابع

مآزق التدخلات الأمريكية في قوس الأزمات الإسلامي الشرق أوسطية.^(*)

لقد أفضت السياسة البنناغونية إلى تورط الولايات المتحدة الأمريكية في "قوس الأزمات الإسلامي الشرق أوسطي"، الذي أطلقه "بريجينسكي" على المنطقة الأكثر توترا وعدم استقرارا في العالم، وتمتد من البلقان حتى باكستان مرورا بالشرق الأوسط.⁽¹⁾ الأمر الذي ساهم في إفراز عواقب ومضاعفات خطيرة على مستقبل القوة الأمريكية، ولذلك يعتبر "إيمانويل تود" أن مآزق السياسة الأمريكية التي تستهدف ردع "الحركات الإسلامية الراديكالية" لا تعكس فقط فشل الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، ولكنها أيضا تعبر عن مقدمات وبوادر انهيار وتفكك الإمبراطورية الأمريكية، خاصة في ظل استنزاف مواردها الاقتصادية والمالية في ما سماه "بالحروب المسرحية على الإرهاب".⁽²⁾

في ضوء التحليلات التي قدمت بشأن الحملة الأمريكية على الإرهاب، ذهب عدد غير قليل من السياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين إلى الإقرار بفشل وتورط السياسة التدخلية الأمريكية في قوس الأزمات الإسلامي، الذي تنتشر فيه وعلى تخومه "الجماعات الإسلامية المتطرفة" التي تشكل عقبة أمام الانتشار الأمريكي ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد، وبالأخص في أفغانستان والعراق⁽³⁾، الأمر الذي أكدته العديد من الأدبيات والكتابات الاستراتيجية، التي حاولت تحديد مواطن الضعف في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الإرهاب الدولي والجماعات الإسلامية ذات التوجه "الراديكالي"، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى كتابات كل من "غارتي هارت" في مؤلفه "القوة الرابعة" و"مايكل شوير" في كتابه "الفوقية الإمبريالية الأمريكية" وإيمانويل تود في دراسته الموسومة "بما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي،

(*) يرجع مصطلح "قوس الأزمات" إلى المنظر الاستراتيجي الأمريكي "زيبجنيو بريجينسكي".

(1) Sophi chautard, *dictionnaire de la géopolitique*, Paris: studyrama, 2008,p.47.

(2) إيمانويل تود، المرجع السابق، ص 14.

(3) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 295.

وحرى بالإشارة أيضا أنه حتى داخل أوساط المحافظين الجدد تعالت العديد من الأصوات المنتقدة للسياسة الأمريكية بحكم انعكاساتها الخطيرة على مستقبل القوة الأمريكية، وفي هذا الصدد ذهب فرانسيس فوكوياما وهو من أبرز منظري المحافظين الجدد إلى القول بنهاية الولايات المتحدة الأمريكية كمؤسسة بحكم مآلات وتداعيات الحملة الأمريكية على الإرهاب.

ولذلك يهدف هذا المطالب إلى الوقوف على القصور الاستراتيجية لإدارة المحافظين الجدد الذي ساهم في توريث الولايات المتحدة في المستقبل الأفغاني والعراقي، ومن هذا المنطلق سيتم تسليط الضوء على مآزق السياسة البنتاغونية في قوس الأزمات الإسلامي من خلال التركيز على ثلاثة مستويات أساسية للتحليل.

1- المستوى الاستراتيجي والأمني، 2- المستوى الاقتصادي، 3- المستوى السياسي.

أولاً: على المستوى الاستراتيجي والأمني.

يقول "والتر ليبمان": "إن كسب الحروب أسهل جدا من بناء السلام"، فعلى الرغم من الاستعراض المذهل للقوة العسكرية الكاسحة في إطار حروب التدخل الأمريكية بذريعة مكافحة الإرهاب الدولي في أفغانستان 2001 والعراق 2003، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في بناء السلام الأفغاني والعراقي⁽¹⁾، ولذلك يقول ليدل هارت: " إن أفق الاستراتيجية العسكرية" الضيقة" محدود بالحرب، أما الاستراتيجية الكبرى فتتظر إلى ما وراء الحرب، تنظر إلى السلام الذي سيعقب الحرب... فالاستراتيجية الكبرى يجب أن تتجنب تخريب حالة السلام المستقبلية من أجل أمنها وازدهارها، إن حالة السلام المزرية التي تلت معظم الحروب نستطيع أن نتبعها ونعود بها إلى الحقيقة المتمثلة في أن مجال الاستراتيجية الكبرى بخلاف الاستراتيجية العسكرية هو أرض مجهولة في الجزء الأعظم منه أرض ما تزال تنتظر الاستكشاف والفهم"⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس فبالرغم من نجاح الولايات المتحدة في الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق إلا أنها غرقت في السلام الأفغاني والعراقي، ذلك أنها فشلت في التعامل مع ما اسماه "ليدل هارت" بحالات السلام المزرية التي تعقب معظم الحروب. فكما هو معروف في علم

(1) مايكل كوكس، المرجع السابق، ص 203.

(2) غاري هارت، القوة الرابعة: الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد التوبة، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص 9.

الاستراتيجية أن الحرب ما هي إلا دورة من دورات العمل السياسي، فإنه يمكن القول أن حروب التدخل الأمريكية في أفغانستان والعراق صحيح أنها نجحت على الصعيد العسكري، إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً على المستوى السياسي، ذلك أن هذه الحروب لم تنجح في تحقيق النتائج والثمار السياسية، وذلك بحكم غياب المشروع الكفيل باستثمار النصر العسكري، وهو ما يتجلى بالأساس في فشل المشروع الأمريكي في بناء الدولة الديمقراطية الموعودة وإعادة إعمار أفغانستان والعراق.

الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كما يقول "أندرو جي بيسيفيتش": "لم تعد ترى أن استخدام القوة العسكرية وتحريك الجيوش النظامية هو الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول، فالسلام لا يعتمد فقط على القوة ولكنه أيضاً يتطلب تفعيل المداخل الناعمة كالتبشير بالديمقراطية وتشجيع التحول السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، وعليه فالولايات المتحدة تصرفت بغطرسة تلتها هزيمة"⁽¹⁾.

إن منطلق النظرة الموضوعية تقتضي الإقرار بأن السياسة البتاغونية غرقت في المستنقع الأفغاني بالنظر إلى ثلاثة معطيات أساسية:

1- المعطى الجيوعسكري^(*): الذي يقر حقيقة أساسية مفادها أن الأرض والجغرافيا ليست عامل محايد في الحروب والصراعات المسلحة، فهي إما أن تعيق أو تساعد إحدى القوى المتنازعة. ومن هذا المنطلق فإن التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان تجاهل الدور المؤثر للطبيعة الجغرافية الصعبة لأفغانستان، التي كانت تجعلها على الدوام كمقبرة للإمبراطوريات ومنطقة من مناطق المجازفة "zone de risque" التي يصعب إخضاعها أو السيطرة عليها.

2- المعطى التاريخي والاجتماعي والأنثروبولوجي: الذي يتجلى في خصائص أفغانستان التاريخية والدينية والأنثروبولوجية والقومية التي تعتبر من أهم العوامل التي تسيطر على طبيعة النزاع المسلح، وعليه فإرسال القوات الأمريكية إلى هذه الأرض "المسرح" كان قراراً ارتجالياً، ذلك أن الأفغان لديهم تقاليد عريقة وخبرة كبيرة في الحروب والصراعات المسلحة ولا يمكن لهم أن يروا هؤلاء المسلحين الغرباء إلا محتلين يريدون اغتصاب أرضهم بقوة السلاح، فبالإضافة إلى الشعور القومي، فإن المعتقد الديني "الجهاد" سيساهم بدوره في إثارة المقاومة الشعبية ضد المحتل الأمريكي.

(1) نقلاً عن: مايكل شووير، الفوقية الإمبريالية الأمريكية، ترجمة: سمة محمد عبد ربه، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص 21.

(*) الجغرافيا العسكرية هي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الدور المؤثر للعوامل والمعطيات الجغرافية على الحروب ومسار العمليات العسكرية.

وبالاستناد إلى هذه المعطيات فقد أكد مسؤول روسي رفيع المستوى في أواسط سبتمبر 2001 قائلاً للأمريكان: "يؤسفني أن أقول لكم إنكم ستطردون من أفغانستان شر طردة"⁽¹⁾.

3- المعطي العسكري: الذي يظهر في الخبرة القتالية التي اكتسبها المجتمع الأفغاني بحكم تاريخه

العسكري الحافل بالحروب والصراعات المسلحة، فلقد انهزمت الإمبراطورية البريطانية والسوفيياتية في أفغانستان وكذلك سيكون مصير الولايات المتحدة الأمريكية وفي هذا الصدد يعتبر "جوزيف ناي" أن الفشل الأمريكي في مواجهة القوى القبلية المسلحة سيضع حد للإمبراطورية الأمريكية الأمر الذي يؤكد فعالية ما سماه ريشارد هاس "فنون حرب ما بعد الحداثة غير المتناسقة".

بالرغم من الاستعراض المذهل للقوة العسكرية الأمريكية التي تستند إلى "الثورة في الشؤون العسكرية" التي أدت إلى الإطاحة بسهولة بنظامي طالبان وصادام حسين المتهمين بدعم ورعاية الإرهاب الدولي إلا ان بديهيات حروب العصابات التي نظّر لها ووضع قوانينها "ماو تسي تونغ" تقر بأن النصر يحتاج إلى النفس الطويل من خلال استنزاف وإنهاك العدو⁽²⁾ وهو ما يتجلى بالأساس في الضربات التي تشنها جماعات العصابات المقاومة في العراق وأفغانستان والتي ألحقت خسائر فادحة بقوات التحالف الدولي، وفي هذا الإطار أكد "بات بوكانان" بقوله: "سوف يصل العصر الأمريكي إلى ذروته ولكن في تلك اللحظة، سيبدأ المد بالانحسار وذلك بسبب العمل الوحيد الذي تتفوق فيه الشعوب المسلمة ألا وهو طرد القوى الإمبريالية بواسطة حرب الرعب والعصابات. لقد أخرجوا الفرنسيين من الجزائر والأمريكيين من الصومال وإسرائيل من لبنان... لقد بدأنا طريقنا نحو الإمبراطورية وعند قمة الهضبة التالية سنقابل أولئك الذين ذهبوا قبلنا. إن الدرس الوحيد الذي نتعلمه من التاريخ هو أننا لا نتعلم من التاريخ"⁽³⁾.

ثانياً: على المستوى الاقتصادي.

أفرزت التدخلات العسكرية الأمريكية في كل من أفغانستان والعراق انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الأمريكي الآخذ في التهاوي والتراجع، وذلك بحكم عدم قدرته على تحمل فاتورة الحرب على

(1) نقلا عن: مايكل شوير، المرجع السابق، ص 69.

(2) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، المرجع السابق ص ص 187-188.

(3) نقلا عن: جوين دابار، المرجع السابق، ص 12.

الإرهاب التي قدرت بحوالي (4) ترليون دولار، فبالنسبة لتنظيم القاعدة فإن "وضع حدّ لنمو الاقتصاد الأمريكي ليس بالحلم المستحيل".⁽¹⁾

يعتقد "إيمانويل تود" أن تنظيم القاعدة تمكن من استنزاف الاقتصاد الأمريكي، وذلك بفعل النفقات الهائلة على ما اسماه "بالحروب المسرحية على الإرهاب"، كما أن الولايات المتحدة ستخسر معركتها في السيطرة على الاقتصاد العالمي، بسبب التكلفة المرتفعة للحرب على الإرهاب التي ضربت الاقتصاد الأمريكي. وبالمقابل ثمة قوى اقتصادية تنافس أمريكا على قيادة الاقتصاد العالمي على غرار الصين، الاتحاد الأوروبي، روسيا واليابان، الأمر الذي يندرج بانهايار الحلم الإمبراطوري الأمريكي.⁽²⁾

فالتكاليف المرتفعة للحرب على الإرهاب لم تؤدي فقط إلى ضرب الاقتصاد الأمريكي في الصميم ولكنها أيضا قد تنذر بانهايار الإمبراطورية الأمريكية استنادا إلى القانون العام الذي أدى إلى سقوط الإمبراطوريات السابقة، وفي هذا الإطار كتب بول كينيدي في مؤلفه: "صعود وسقوط القوى العظمى": إذا ازدادت الالتزامات الاستراتيجية للإمبراطورية على قدرتها الاقتصادية فإن مصيرها هو السقوط والانهيار"⁽³⁾

وفي السياق ذاته يؤكد "جوين دايار": "أن المغامرات الأمريكية في الشرق الأوسط أحدثت ضررا أعمق بكثير على سمعة أمريكا من حرب فيتنام فالولايات المتحدة تخسر حرب العصابات في أفغانستان والعراق، ويحدث هذا كله في وقت بدأت قوتها النسبية في الانحدار، وذلك بسبب ظهور قوى صاعدة في الاقتصاد العالمي... فإذا تابعت الولايات المتحدة نهجها الأحادي فإن فقدان السلطة سيكون سريعا جدا وغير قابل للترميم أو بحسب تعبير "بريجينسكي" ستفقد أمريكا موقعها الهيمني في النظام العالمي"⁽⁴⁾.

ولقد ذهب بدوره غاري هارت إلى القول: "أن تكلفة التدخلات الأمريكية لقمع الإرهاب والجماعات الراديكالية، والاحتلال والانتشار العسكري المطول، وبناء الدول وتسوية نزاعات سياسية داخلية لا نهاية لها، مع القيام في الوقت نفسه بمقاومة قوات التمرد فإن كل هذه التكاليف مأخوذة من المصادر الضرورية لضمان الأمن الحقيقي في الوطن، وإضافة إلى ذلك فإن المدخل الاستباقي الإمبراطوري للحرب على

(1) نقلا عن : نفس المرجع، ص 174.

(2) إيمانويل تود، المرجع السابق، ص 14.

(3) نقلا عن : السيد ياسين، المرجع السابق، ص 26.

(4) نقلا عن: جوين دايار، المرجع السابق، 2008، ص 222.

الإرهاب، يستنزف المصادر الضرورية لتحقيق مقصد عظيم آخر هو الاستثمار في الإنتاجية الأمريكية التي ستمكنا من توسيع الفرص وعرض بدائل أفضل لأولئك الذين يعيشون في العالم بلا أمل".⁽¹⁾

ثالثاً: على المستوى السياسي.

من الواضح أن الولايات المتحدة فشلت في إنجاز مشاريعها الموعودة ببناء دول حديثة وإعادة إعمار أفغانستان والعراق، فضلاً عن فشل التصور الأمريكي لدومينو الديمقراطية الذي يكتسح منطقة الشرق الأوسط برمتها، ذلك أن الديمقراطية لا يمكن فرضها من خلال فوهات المدافع فهي تنهض لا من رماد الحروب وإنما من تاريخ النضال والعمل المدني والتنمية الاقتصادية والتدرج السلمي ، كما نقر ذلك أدبيات علم الانتقال الديمقراطي، ولذلك على الولايات المتحدة أن تحتار بين الحرب الوقائية أو الديمقراطية لكنها لا تستطيع الجمع بينهما.⁽²⁾

كما يظهر هذا الفشل في عدم قدرة الاستراتيجية الأمريكية على احتواء وتفكيك شبكة القاعدة التي اكتسبت المزيد من القوة والمرونة والقدرة على التوسع والانتشار الجغرافي والاستراتيجي في جميع مناطق العالم، فضلاً عن عزز أو عدم خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة المناطق المحتلة وهو ما يتجلى بالأساس في الفوضى الشاملة والانفلات الأمني الذي يعرفه العراق الأمر الذي جعله معقل لاستقطاب الجماعات الإرهابية.⁽³⁾

إذا كان "فرانسيس فوكوياما" وهو من كبار منظري التيار المحافظ الجديد ذهب إلى طرح "نظرية نهاية التاريخ" بعد الحرب الباردة كدلالة ساطعة على هيمنة الولايات المتحدة على العالم، فإن فشل الحملة الأمريكية على الإرهاب دفعته إلى كتابة مقال في جريدة "نيوز ويك" أكد فيه: "أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهت كمؤسسة".

ويذهب "إيمانويل والرشتاين" بدوره إلى القول: "أن التدخلات الانفرادية الأمريكية بذريعة مكافحة الإرهاب الدولي، تمثل نكسة معتبرة لمركز أمريكا العالمي، وتمثل مسارا تاريخيا هابطا، فالغطرسة الأمريكية، ستسهم فقط في انحدار الولايات المتحدة وتحويل هبوطها التدريجي إلى سقوط مدوي، فالمنظورات الاستراتيجية الأحادية للمحافظين الجدد ستفشل لأسباب عسكرية اقتصادية وإيديولوجية.

(1) غاري هارت، المرجع السابق، ص ص 242-243.

(2) بنجامين باربر المرجع السابق ، ص 19-139 .

(3) مايكل شوير، المرجع السابق، ص 109.

فالولايات المتحدة تراجعت صورتها على المستوى العالمي كما بددت الكثير من صدقيتها الإيديولوجية بفعل الحروب الإستباقية على الإرهاب".⁽¹⁾

الملاحظ أن الجماعات الجهادية تمكنت من جرّ وتوريث السياسة البتاغونية في "قوس الأزمات الإسلامي" ومن ثم استنزاف ودحر الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما عبر عنه "أيمن الظواهري" في خطاب ألقاه في أواخر عام 2003: "نحمد الله أن أقر أعيننا برؤية الأمريكان في العراق بعد أفغانستان والأمريكان في كلا البلدين بين نارين: فإذا انسحبوا خسروا كل شيء وإذا بقوا استمر نزيههم حتى الموت".⁽²⁾

بالنظر إلى هذه المعطيات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية المشار إليها والتي تؤكد على مآزق التدخلات الأمريكية في قوس الأزمات الإسلامي الشرق أوسطي فإن الإدارة الجديدة للرئيس أوباما تسعى جاهدة لإصلاح ما أفسده بوش، من خلال تلافي القصور الاستراتيجي لإدارة المحافظين الجدد عبر وضع جدول زمني للانسحاب من أفغانستان والعراق.⁽³⁾ ولقد أكدت لجنة "بيكر هاملتون" التي تم إنشاؤها خصيصا لتقييم الوضع في العراق في تقريرها الصادر في 6 ديسمبر 2006 بأن الولايات المتحدة تورطت في العراق، ومن بين التوصيات التي اقترحتها التقرير لتجاوز مآزق التدخل الأمريكي في العراق يمكن الإشارة إلى ضرورة سحب القوات الأمريكية من العراق بحلول عام 2008، إضافة إلى ضرورة فتح حوار مع سوريا وإيران وغيرها من الاقتراحات الجريئة والهادفة إلى إيجاد مخرج لمآزق التدخل العسكري الأمريكي في العراق.⁽⁴⁾ خاصة في ظل تصاعد ضربات المقاومة التي ساهمت ليس فقط في إفشال المشروع الأمريكي وإنما أيضا في إلحاق خسائر فادحة بقوات الاحتلال الأجنبي.⁽⁵⁾

(1) نقلا عن: مايكل هدسون، مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامعة، في: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 130.

(2) نقلا عن: مايكل شوير، المرجع السابق، ص 27.

(3) ريتشارد هاس، مارتن أندريك، إنه وقت التجديد للدبلوماسية: نحو استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط في: ريتشارد هاس وآخرون، استعادة التوازن، استراتيجية للشرق الأوسط يرسم الرئيس الجديد، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص ص 13-14.

(4) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، 132

(5) أنثوني كوردسمان، القوات العراقية غير المؤهلة للعمل بدون قوات التحالف حتى 2008، واشنطن: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية 2006.

الجدول رقم (2) يوضح خسائر قوات التحالف في العراق في الفترة الممتدة من 2003-2006.⁽¹⁾

السنة	القوات الأمريكية		القوات البريطانية	قوات من جنسيات أخرى	المقاتلون المتعاقدون
	القتلى	الجرحي	القتلى	القتلى	القتلى
2003	486	2409	53	40	18
2004	848	7992	22	35	180
2005	846	5947	23	28	102
2006	424	2975	17	12	40
المجموع	2404	19323	115	115	344

وفي ضوء كل ما سبق يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية صحيح أنها تمكنت من السيطرة على الأرض والموارد ولكن ثقل الموروث الإيديولوجي والتاريخي لا يمكن إدارته وهو العنصر الأكثر أهمية في تلك المعادلة. فحركات المقاومة تمكنت من استنزاف الولايات المتحدة وأفشلت المشروع الأمريكي، الأمر الذي يدفعها للانسحاب من أفغانستان والعراق، وبالأخص في ظل ارتفاع تكلفة الحرب ضد الإرهاب، وفي هذا الصدد يقول "بريجينسكي": "إن الحرب على الإرهاب كانت دموية وكلفتها كانت أكثر مما كان متوقعا" وفي السياق ذاته يقول المؤرخ البريطاني الشهير "أرنولد توينبي" Arnold Toynbee: "إن السياسات الانتحارية كانت على الدوام هي السبب الرئيسي لانهاية الإمبراطوريات".⁽²⁾

ولكن منطلق النظرة الموضوعية تقتضي الإقرار أنه ثمة اتجاه واسع في الأوساط الاستراتيجية الأمريكية ممن يعتبرون أن الحملة الأمريكية على الإرهاب مكنت الولايات المتحدة من الانتشار العسكري في مناطق جد حيوية على الصعيد الطاقوي والجيوسياسي، الأمر الذي يمكنها من التحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي والسيطرة الشاملة على النظام الدولي.⁽³⁾

(1) أمين المشاقبة ، سعد شاكر شبلي ، المرجع السابق، ص74.

(2) نقلا عن: عبد الحي زلوم، المرجع السابق، ص189.

(3) مايكل كوكس، المرجع السابق، ص 205.

المبحث الثالث

الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي بين: قوة القانون وهيمنة القوة.

لقد أفضت الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي قامت على منطق التدخلات الانفرادية بعيدا عن الشرعية الدولية، من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية والآليات متعددة الأطراف إلى إثارة العديد من المواقف الدولية الراضة للأحادية الأمريكية خاصة تلك الدول الساعية لإرساء قواعد نظام عالمي متعدد الأقطاب يضمن لها هامش من المناورة في المسرح الدولي.

فإذا كان الإرهاب ظاهرة عولمية تهدد المصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل، فإن الآليات المحكمة لمكافحة الظاهرة تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية جماعية بعيدا عن الممارسات الانفرادية التي أدت إلى أزمة الشرعية الدولية خاصة في ظل الهيمنة الأمريكية. ولكن تبقى هيمنة القوة وليس قوة القانون هي المعادلة الثابتة التي تحكم واقع العلاقات الدولية.

المطلب الأول

مشروعية التدخلات الأمريكية في القانون الدولي: حروب عادلة أم جائرة؟.

أكدت إدارة المحافظين الجدد في أعقاب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 عن حقها الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس استنادا إلى نص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾، بيد أن التساؤلات التي تطرح نفسها تتمثل في مدى إمكانية اعتبار الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية تعد عدوانا مسلحا طبقا لنص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة؟ وإلى مدى احترمت الولايات المتحدة الأمريكية الشروط الواجب توافرها في أفعال الدفاع الشرعي في ردها على هجمات 11 سبتمبر 2001 من خلال استخدامها للقوة العسكرية مع دول التحالف ضد أفغانستان؟ وكيف يمكن تفسير الدور الذي قام به مجلس الأمن الدولي في تعامله مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001؟.

لقد شكل مبدأ الضربات الوقائية العمود الفقري الذي قامت عليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر⁽²⁾، وقد مثل الدفاع الشرعي الوقائي أحد المحاور الرئيسية التي

(1) راجع نص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) Maurice Vaisse, les relations internationales depuis 1945, Paris : Armand colin, 2005, p. 234.

حكمت كيفية الرد الأمريكي على الخطر العراقي، بيد أن هذا المحور أثار جدلا واسعا في الأوساط القانونية ذلك أن التدخل العسكري في العراق لا يستوفي الشروط التي أقرها القانون الدولي لقيام الحرب الاستباقية كأن يكون هناك خطر هجوم وشيك أو حال.

وعليه فإذا كان التدخل الأمريكي في أفغانستان في 7 أكتوبر 2001 بمثابة عملية انتقامية عقابية، فإن الغزو الأنجلو-أمريكي للعراق يعتبر بمثابة الحرب الوقائية الأولى في القرن الحادي والعشرين بذريعة حماية الأمن القومي الأمريكي من الخطر الذي يمثله العراق الذي يسعى لحيازة أسلحة الدمار الشامل.⁽¹⁾ ومهما تعددت مبررات الولايات المتحدة الأمريكية في استخدامها للقوة العسكرية ضد العراق إلا أن تدخلها يبقى انفراديا، وعليه فهل يمكن اعتبار أن الحرب الوقائية ضد العراق تتوافق والمادة (51) من الميثاق الأممي؟ أم أنها خروج مطلق عن الشرعية الدولية وتفسير خاطئ للمادة (51) من الميثاق؟

أولا: مدى مشروعية التدخل الأمريكي في أفغانستان؟

اتهمت الإدارة الأمريكية مباشرة بعد عمليات انهيار البرجين تنظيم القاعدة وحركة طالبان التي كانت تحكم أفغانستان بأنها الأطراف المتورطة في الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة، الأمر الذي دفعها للتدخل عسكريا في أفغانستان بدعوى الدفاع الشرعي عن النفس، بيد أن هذه السياسة التدخلية تتسم بعدم المشروعية بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

1- مدى اعتبار الإرهاب الدولي عدوانا مسلحا:

يعتبر وقوع العدوان من الشروط الأساسية الواجب توافرها لممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس⁽²⁾، بيد أن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن تكييفها على أساس أنها عدوان مسلح ليس فقط بسبب غياب الأدلة الملموسة التي تثبت وجود تعاون أو تواطؤ بين تنظيم القاعدة ونظام طالبان الحاكم في أفغانستان في تنفيذ الهجمات الإرهابية، ولكن أيضا القانون الدولي في حد ذاته يستثني دخول الفواعل غير الدولانية كالجماعات الإرهابية ضمن مفهوم العدوان الذي يستوجب

(1) لونييسي علي، المرجع السابق، ص 368-414.

(2) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 156.

قيام الدفاع الشرعي عن النفس، وعليه فالإرهاب الدولي الذي يمكن أن يشكل عدوانا مسلحا يستوجب ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس يتطلب توفر شرطين أساسيين:⁽¹⁾

- أن يكون إرهاب دولة دولي.
- أن تثبت الدولة الضحية بالأدلة الملموسة نسبة هذه الأفعال إلى الدولة المتهمه، صف إلى ذلك أن مجلس الأمن كيف الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة على أساس أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين ولم يكيفها على أنها عدوان أو هجوم مسلح.

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن القول بانتفاء العدوان المسلح من جانب دولة أفغانستان على الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل من سياستها التدخلية منحرفة عن الشرعية الدولية، ذلك أن الرد العسكري الأمريكي في أفغانستان اتخذ شكل عمل إرهابي وعقابي بعيد كل البعد عن المنطق القانوني.

2- مدى تقديم الولايات المتحدة الأدلة الكافية لاتهام نظام طالبان:

بالرغم من الحرب الإعلامية التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الرأي العام العالمي بصدقية موقفها، إلا أنها لم تقدم الأدلة القانونية القاطعة التي تثبت تورط تنظيم القاعدة وحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان في الهجمات الإرهابية التي ضربت على إثرها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن القرارين رقم (1368) و(1373) الصادران عن مجلس الأمن الدولي في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 جاءا خاليين من الربط بين الهجمات وجهة معينة.

3- مدى تفيد الولايات المتحدة بالمادة (51) في ردها على هجمات 11 سبتمبر 2001:

يلاحظ أن التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان انتهك المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

أ- الرد العسكري الأمريكي لم يكن حالا وفوريا:

إن استخدام القوة العسكرية بعد انتهاء العدوان هو من قبيل الأعمال العسكرية الانتقامية غير المشروعة لتعارضها مع الغرض الذي من أجله تم إقرار حق الدفاع الشرعي في نص المادة (51) من الميثاق الأممي.⁽²⁾ فالرد الأمريكي على الهجمات الإرهابية كان منافيا لشرط

(1) لونيبي علي، المرجع السابق، ص 385.

(2) راجع نص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

الضرورة ذلك أن التدخل الأمريكي في أفغانستان تم بعد مرور ثلاثة أسابيع بعد وقوع الهجمات وانتهائها، ولذلك فالتدخل العسكري في أفغانستان ليس له سند في نص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.⁽¹⁾

ب- عدم التقيّد بضرورة توقف أعمال الدفاع الشرعي بمجرد انتهاء العدوان المسلح:

تضع الضوابط الزمنية لاستخدام القوة في إطار الحق في الدفاع الشرعي على عاتق الدولة التي تمارس هذا الحق التزامها بوقف عملياتها العسكرية بمجرد انتهاء أو وقف العدوان المسلط عليها، ولذلك فكل استخدام للقوة بعد انتهاء العدوان يعد خروجاً عن الشرعية. بناء على ذلك يُلاحظ أن التدخل العسكري في أفغانستان بدءاً من 7 أكتوبر 2001 واستمراره لسنوات بعد ذلك هو أمر قد تعدى الزمن الذي تقرر من أجله الحق في الدفاع الشرعي، الأمر الذي يجعل من هذه العمليات العسكرية بمثابة عدوان مستمر ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وسيادة دولة أفغانستان لعدم توافرها مع نص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.⁽²⁾

ج- عدم التقيّد بشرط التناسب في استخدام القوة العسكرية ضد أفغانستان:

جاء الرد الأمريكي منافياً لقاعدة التناسب ومفاد هذه القاعدة أن يكون الرد موجه ضد الدولة المعتدية وأن يكون الرد متناسباً مع نوع وحجم الوسائل المستخدمة في الاعتداء، بيد أن العمل العسكري الأمريكي تعدى الدفاع عن النفس وأضحى عملاً انتقامياً بعد تجاوز الحدود المكانية باعتبار الإدارة الأمريكية أعلنت أن الحرب ستبدأ في أفغانستان ولا تنتهي عندها.⁽³⁾

ضف إلى ذلك استخدام الولايات المتحدة لكل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لصد العدوان والهجوم الذي تعرضت له، الأمر الذي يشكل تجاوزاً صارخاً لحدود الدفاع الشرعي ويُدخل هذه الإجراءات العسكرية ضمن أعمال الثأر والانتقام غير الشرعية، بيد أن القرارات رقم (1368) و1373 الصادرة عن مجلس الأمن الدولي جاءت لتمارس وظيفتها المعتادة كأداة لإضفاء الشرعية ولتبرير السياسات العدوانية الأمريكية.⁽⁴⁾

(1) لونييسي علي، المرجع السابق، ص 397.

(2) نفس المرجع، ص 398-399.

(3) Sophie Chautard, *comprendre les conflits du Moyen-Orient*, p.98.

(4) سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 169.

انطلاقاً مما سبق يتضح أن الدول الكبرى عادة ما تلجأ إلى منطلق القوة لتحقيق الرهانات الاستراتيجية المسطرة في مفكرة سياستها الخارجية على حساب تقويض القواعد القانونية الدولية، فالممارسات الدولية لا تحكمها القوانين والمثل والأخلاقيات وإنما تحكمها سياسة القوة وذلك بالاستناد ليس إلى قوة القانون وإنما إلى قانون القوة والهيمنة وعليه فالقوة دائماً هي التي تصنع الحقوق.⁽¹⁾

ثانياً: مدى مشروعية التدخل الأمريكي في العراق؟

أطلق الغزو الأنجلو-أمريكي الذي شُنَّ على العراق في 20 مارس 2003 شعار "الحرية للعراق" أو "عملية تحرير العراق"⁽²⁾ كما ادعت الإدارة الأمريكية أنها تسعى إلى تجريد النظام العراقي الذي تربطه علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن نشر الديمقراطية في العراق من خلال الإطاحة بالنظام الديكتاتوري الذي يشكل مصدر تهديد ليس فقط للأمن القومي الأمريكي ولكنه أيضاً يمثل خطراً استراتيجياً على السلم والأمن الدوليين (حسب المنظور الأمريكي).

تعدّ الحرب الوقائية من بين الركائز الأساسية التي قامت عليها الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي⁽³⁾ بيد أن ثمة فرق جوهري بين الحرب الاستباقية التي تعني الهجوم على دولة على وشك القيام بعمل عسكري والتي تؤدي إلى إحباط خطر داهم فوري على وشك الوقوع "imminent" والحرب الوقائية التي تشير إلى إعلان الحرب على دولة يمكنها أن تمثل خطراً في لحظة مستقبلية ما⁽⁴⁾. غير أن إدارة الرئيس "بوش" خلطت بين هذين المفهومين من خلال استخدام مفهوم الحرب الاستباقية لشن حروب عدوانية لا تشكل خطراً فورياً واضحاً عليها.

بالرغم من عدم مشروعية التدخل الأمريكي في العراق إلا أن الدوائر الأمريكية لجأت إلى التأويلات الموسعة لنص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة من خلال التأويل الأمريكي لمفهوم الدفاع الشرعي الوقائي الذي يطرح إمكانية الدفاع في اللحظة التي ترى فيها دولة معينة أنها مهددة بالعدوان وليس فقط كرد فعل على هجوم مسلح وقع عليها بالفعل.

(1) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 16.

(2) Charles-Philippe David, op, cit, p. 10.

(3) Maurice Vaïsse, op, cit, p. 234.

(4) John Louis Gaddis, op, cit, p. 43.

بيد أن لا يوجد في القانون الدولي ما يبرر القيام بحرب وقائية مبنية على شكوك غير مؤكدة، ولذلك أثارت رؤية الرئيس "بوش" للدفاع الوقائي عن النفس حملة من الانتقادات الجادة على مستوى الفقه الدولي وعلى مستوى السياسة العملية. ويمكن إيجاز هذه الانتقادات في أمرين أساسيين:

الأمر الأول: يتعلق بنقد المعايير الفضاضة لقيام حالة الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس وما تؤدي إليه هذه المعايير من توسع غير مقبول لمفهوم الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس.

أما الأمر الثاني: فهو يتعلق بعدم انسجام التوسع الكبير في هذا المفهوم مع نظام الأمن الجماعي كما وضعه ميثاق الأمم المتحدة.⁽¹⁾

وعليه فالدفاع الشرعي الوقائي الأمريكي ضد أسلحة الدمار الشامل العراقية لم يكن مبنيا على أسس موضوعية مؤكدة بل على مجرد تكهنات ومخاوف ليس لها أساس من الصحة، وعلاوة على ذلك اعترف الدكتور "ديفيدكي" رئيس لجنة التفتيش المعين من قبل واشنطن بعدم وجود أسلحة الدمار الشامل وقد صرح بقوله: "يظهر أننا كنا جميعا على خطأ وهذا شيء مؤسف"⁽²⁾.

وعليه فالحرب الأمريكية الشاملة ضد العراق كانت لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية لا تمت بصلة إلى الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس الذي يجب رفضه باعتباره نوع من العبث بالقانون الدولي، كما أنه يتناقض مع الأعمال التحضيرية للميثاق الأممي حيث حثت الولايات المتحدة واضعي الميثاق على رفض الاستخدام الوقائي للقوة وجعل ذلك عملا من أعمال العدوان، فضلا عن كون الحروب الوقائية تتعارض مع استنتاجات محاكمات نورمبرغ التي اعتبرتها كجريمة حرب. وعليه فالوقائية تعد إنكارا لكل الجهود التي بذلت من جانب الكثير من الساسة ورجال الفقه خلال القرن العشرين للقضاء على الحروب الهجومية لتحقيق المصالح الاستراتيجية الضيقة للدول.

ضف إلى ذلك التعارض الموجود بين المفهوم الموسع للدفاع الشرعي الوقائي عن النفس ونظام الأمن الجماعي على اعتبار أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي طرحت مفهوما موسعا للدفاع الشرعي الوقائي عن النفس وبمقتضاه ادعت الإدارة الأمريكية أنه من حقها التدخل عسكريا بحرية تامة في أي مكان من العالم وفي أي وقت، ضد ما تراه تهديدا لأمنها القومي أو تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولا شك أن هذا الادعاء يقوض النظام القانوني الذي وضعه ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسلطة مجلس الأمن في مواجهة

(1) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 474-475.

(2) نقلا عن: لونييسي علي، المرجع السابق، ص 422.

التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية. ومن هذا المنطلق يصبح استخدام القوة مرهونا بالإرادة الأمريكية المنفردة دون التقيد بآلية العمل الجماعي من خلال مجلس الأمن، ويترتب على ذلك في الواقع إهدار القاعدة الآمرة التي تمنع استخدام القوة في العلاقات الدولية، فضلا عن انتهاك مبدأ تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. أما على مستوى السياسة العملية فإن الخطر يتمثل في إمكانية تحول المبدأ الأمريكي بتوجيه ضربات عسكرية وقائية بدون ضوابط إلى نمط عام أو تقليد راسخ في السياسات الخارجية للدول من أجل دحر التهديدات والمخاطر المحتملة على أمنها القومي حتى لو كانت بعيدة التحقيق.⁽¹⁾

إذا انطلقنا من مقولة رئيس الوزراء البريطاني التي أكد فيها "أنه إذا لم يتم العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق فإن التاريخ سوف يغفر لمن قادوا الحرب على العراق لأنهم خلّصوا الشعب العراقي من أحد أسوأ الأنظمة القمعية"⁽²⁾، وعليه يُفهم من هذا التصريح أن التدخل في العراق قام أيضا على دواع إنسانية باعتباره يهدف إلى إنقاذ الشعب العراقي من نظام ديكتاتوري تصفوي وفرض نظام ديمقراطي يحترم حقوق وحرية الإنسان العراقي⁽³⁾، بيد أن مآلات وعواقب التدخل الأمريكي في العراق كشفت بأن "الشعارات الإنسانية" ما هي إلا أغطية تتستر من ورائها القوى الكبرى لتحقيق مصالحها الحيوية والتي يعتبر النفط العراقي من أهمها وأبرزها.

بالإضافة إلى عدم التقيد بشروط التدخل الإنساني كالتناسب بين العمليات العسكرية والهدف الإنساني، فكمية ونوعية الأسلحة التي استخدمت في العراق ومنها المحرمة دوليا تؤكد بعدم التناسب⁽⁴⁾ فضلا عن الشروط الأخرى التي تم انتهاكها والتي لا يسع المقام لذكرها والتفصيل فيها.

وحسبنا الإشارة إلى أن الولايات المتحدة شنت حربا ضد العراق دون الحصول على موافقة مجلس الأمن وتكون بذلك قد سلبت منه حقه الأصيل في تفويض الدول باستخدام القوة منتهكة بذلك قواعد الشرعية الدولية.

بالرغم من أن الحروب الاستباقية الأمريكية على الإرهاب لا تمت بصلة إلى القانون الدولي إلا أنّ الدوائر الأمريكية لجأت إلى إحياء تقليد الحرب العادلة كمفهوم ثيولوجي من القرون الوسطى في عصر ما بعد الحداثة لإضفاء مسحة أخلاقية للحرب على الإرهاب ولاستبدال الشرعية الدولية بشرعية أخلاقية يتم من

(1) سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 476.

(2) نقلا عن: لونيبي علي، المرجع السابق، ص 426.

(3) Sebastiano Maffettone, op, cit, p. 153.

(4) أخام مليكة ومهدي رحمانى، المرجع السابق، ص 11.

خلالها الانتقاف حول القانون الدولي. ولكن تبقى أوهام الحرب العادلة التي ارتكزت عليها حروب أمريكا الاستباقية على الإرهاب مرفوضة في الدوائر الدبلوماسية والقانونية الدولية باعتبارها تنتافي والشرعية الدولية.⁽¹⁾

انطلاقاً من كل ما سبق يمكن القول أن الحروب الأمريكية على الجماعات الإرهابية والدول الراحية لها ليست بالحروب العادلة أو الأخلاقية، وإنما هي حروب عدوانية وجائرة، الأمر الذي جعلها مرفوضة حتى داخل التحالف الأورو-أطلسي، فضلاً عن رفضها من طرف الدول الأخرى في المجتمع الدولي باعتبارها تشكل غطاء لتحقيق المشروع الإمبراطوري والإمبريالي الأمريكي.⁽²⁾

المطلب الثاني

المواقف الدولية والإقليمية من التدخلات الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي.

بادئ ذي بدئ تجدر الإشارة إلى أن مواقف السياسات الخارجية للدول لا تتحدد من فراغ بشكل عفوي اعتباطي، بل هي عادة ما تكون مدروسة ومحكومة بجملة من المعطيات والعوامل التي تساهم في بلورتها⁽³⁾ وكقاعدة عامة في السياسة الدولية، يُعد متغير المصلحة الوطنية^(*) من المحددات الأساسية التي تساهم في بلورة وتحديد مواقف السياسات الخارجية للدول تجاه القضايا العالمية⁽⁴⁾، وتبعاً لهذه القاعدة تشكلت تحالفات الحرب على الإرهاب وانقسمت الدول المشكلة للمجتمع الدولي بين مؤيد ومعارض للتدخلات الأمريكية ولكل أهدافه ومصالحه الاستراتيجية في ذلك.

في إطار دراسة المواقف الدولية من حروب التدخل الأمريكية على الإرهاب فإن المقام لا يسمح للتفصيل في جميع مواقف الدول المشكلة للمجتمع الدولي، ولكن تكفي الإشارة إلى مواقف الدول الكبرى والفاعلة ذات القدرة على التأثير في مسرح السياسة الدولية، كما سيتم دراسة مواقف بعض الدول العربية ليس باعتبارها كفاعل مؤثر في المسرح الدولي ولكن بالنظر إلى كونها تعتبر كموضوع للتدخلات الأمريكية وكمسرح رئيسي من مسارح الحرب على الإرهاب.

(1) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 86.

(2) Eric de la Maisonneuve et Jean Guellec, un monde à repenser 11 septembre 2001, Paris : édition Economica, 2001, p. 124-126.

(3) محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 325.

(*) ظهر مفهوم المصلحة الوطنية مع قيام الدولة القومية (nation state) وقد تطور من مفاهيم أقدم منه "كإرادة الأمير"، "الشرف القومي"، و"منطق الدولة".

(4) Hans J. Margenthau, op, cit, p. 57.

أولاً: المواقف الإقليمية.

انقسمت مواقف الدول الإقليمية من التدخلات الأمريكية لمكافحة الإرهاب بين دول مؤيدة كإسرائيل وأخرى معارضة كسوريا وإيران التي تشكل محور الممانعة أو "محور الشر".

1- الموقف الإسرائيلي:

باعتبارها تشكل الحليف الاستراتيجي الموثوق و"الدولة الوظيفية" الخادمة للمصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل لم تكتفي فقط بمساندة الحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان والعراق، بل ساهمت أيضاً في التحريض عليها والمشاركة فيها من خلال جهودها لدحر حركات المقاومة الإسلامية مثل "حماس" و"حزب الله" التي عادة ما يتم إدراجها وتصنيفها في الدوائر الصهيونية-أمريكية كمنظمات إرهابية مناهضة للمصالح الحيوية للتحالف الأمريكي-الإسرائيلي ومنتقدة على عملية السلام في الشرق الأوسط.⁽¹⁾

لقد لعبت المصالح الحيوية الإسرائيلية والتي يعتبر الأمن القومي من أهمها وأبرزها دوراً محورياً في بلورة الموقف الإسرائيلي الداعم للتدخل الأمريكي في أفغانستان، ذلك أن التركيبة الإيديولوجية والدينية التي تجمع تنظيم القاعدة بحكومة طالبان تحمل رؤية راديكالية تجاه إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيشكل خطراً استراتيجياً على مطلب الأمن القومي الإسرائيلي.

يعتبر العراق في المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي كدولة معادية وكرقم صعب في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي وفي ميزان القوى الإقليمي الشرق أوسطي، وانطلاقاً من هذا الإدراك الاستراتيجي للتهديد الذي يشكله العراق على الأمن القومي الإسرائيلي تبلور الموقف الإسرائيلي الداعم والمعرض على غزو العراق كإجراء عسكري مكمل لضرب المفاعل النووي العراقي سنة 1981، من أجل القضاء على التطلعات الاستراتيجية الجهوية للعراق، وبالتالي إضعاف القوة العراقية بالشكل الذي يساهم في إرباك ميزان القوى الإقليمي في الصراع العربي الإسرائيلي على الوجه الذي يجعل من إسرائيل الدولة الحاملة للميزان ومن ثم تعزيز الأمن القومي والسيطرة الإقليمية الإسرائيلية.⁽²⁾

(1) برادلي تاير، المرجع السابق، ص 75.

(2) محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 77.

وعليه فإن غزو العراق وتفكيكه والإطاحة بنظام صدام حسين المعادي وتنصيب حكومة حليفة تعترف بإسرائيل يعد بمثابة الوضع المرغوب الذي يسعى الكيان الصهيوني إلى تحقيقه.

على ضوء كل ما سبق يمكن القول أن قضية ضرب العراق وإن كانت تمثل مصلحة أمريكية فإنها أيضا تمثل مطلبا إسرائيليا باعتبار الغزو الأنجلو-أمريكي للعراق سيساهم في خدمة وتعزيز الأمن القومي الإسرائيلي، ولذلك فالحرب على العراق لم تكن فقط أمريكية ولكنها حرب إسرائيلية أيضا.⁽¹⁾

1- الموقف السوري:

يُعتبر النظام السوري في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية من بين الأنظمة المشكلة لمحور الممانعة المعادي والمناهض للسياسات والمخططات الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة، فالنظام السوري في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي يشكل أحد أقطاب "محور الشر" الداعم للإرهاب الدولي والمناهض لمسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

بناء على هذه المعطيات التي تعكس تضارب المصالح الاستراتيجية بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، أدرك النظام السوري أنه يندرج ضمن استهدافات الحملة الأمريكية على الإرهاب التي تبدأ من أفغانستان ولا تنتهي عندها، خاصة وأن سوريا تم إدراجها ضمن قائمة أسماء الدول الراحية للإرهاب والإرهاب.⁽²⁾

وانطلاقا من هذه المعطيات تبلور الموقف السوري المناهض للحروب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان والعراق وهو ما عبّر عنه الرئيس السوري "بشار الأسد" بقوله: "أن الولايات المتحدة مهتمة فقط بالفوز بعقود نفط العراق وبإعادة رسم خارطة المنطقة وفقا لسايكس بيكو جديد بالشكل الذي يتوافق مع رؤيتها للسيطرة العالمية".⁽³⁾

وفي السياق ذاته أكد نائب الرئيس السوري "عبد الحليم خدام" محذرا من "أن الهجوم الأمريكي على العراق يهدف إلى تقسيمه، وهو ما يمثل هدف استراتيجي لإسرائيل...نحن ندافع عن العراق البلد العربي الذي يشكل عمقا استراتيجيا لصراعنا مع إسرائيل".⁽⁴⁾

(1) عماد جاد، إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، السياسة الدولية، العدد 150، 2002، ص 110.

(2) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 306-311.

(3) نفس المرجع، ص 313.

(4) نفس المرجع، ص 313.

كما ذهب وزير الخارجية السوري "فاروق الشرع" إلى القول: "نحن نريد للعراق أن ينتصر" ثم شبه الولايات المتحدة "بالرايخ النازي".⁽¹⁾

2- الموقف الإيراني:

أدرك نظام الجمهورية الإسلامية أنه مستهدف في الحرب الأمريكية على الإرهاب، وهو ما أكده ريتشارد كلارك في كتابه: "في مواجهة جميع الأعداء/من داخل حرب أمريكا على الإرهاب"⁽²⁾، بقوله: "إن إيران من بين الدول ذات الأولوية التي لا تقل أهميتها عن سواها في الحرب ضد الإرهاب"⁽³⁾، تعد إيران من وجهة نظر أمريكية كأحد أقطاب "محور الشر" الساعية لتطوير السلاح النووي، فضلا عن رعايتها للجماعات الإرهابية من خلال دعم حركات المقاومة الإسلامية مثل "حزب الله"، "حماس" و"الجهاد الإسلامي" المناهضة لإسرائيل⁽⁴⁾ التي تعتبر الحليف الاستراتيجي الموثوق والدولة الوظيفية الخادمة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق ظهر التصعيد الإسرائيلي لتطويق إيران والعمل على إدراجها في سلم أولويات الأجندة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وعلى هذا الأساس تبلور الموقف الإيراني الرفض لحروب التدخل الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان والعراق، حيث أقدم الحرس الثوري الإيراني بدعم المعارضة العراقية، فضلا عن الجهود الإيرانية لدفع رجال الدين الشيعة لمقاومة الوجود الأمريكي في العراق. ولقد تبلور الموقف الإيراني من التدخلات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب بناءً على الاعتبارات التالية:

- خطر التواجد العسكري في أفغانستان والعراق الذي يؤدي إلى محاصرة وفرض طوق استراتيجي على إيران.
- خطر تغلغل إسرائيل في العراق بتتصيب نظام عميل في بغداد.
- خطر التدخل الأمريكي في ظل السعي الإسرائيلي لتدمير المنشآت النووية الإيرانية على غرار تدمير المنشآت النووية العراقية سنة 1981.
- خطر شن عدوان أمريكي ضد سوريا وحزب الله وبالتالي فقدان العمق الاستراتيجي الإيراني.

(1) نقلا عن: نفس المرجع، ص 313.

(2) ريتشارد كلارك، في مواجهة جميع الأعداء، ترجمة: وليد شحادة، بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2004.

(3) نقلا عن: سوسن العساف، المرجع السابق، ص 294.

(4) سوزان مالوني، راي تكيه، السبيل إلى التعايش سياسة أمريكية جديدة تجاه إيران، في: ريتشارد هاس: استعادة التوازن استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص 91.

على الرغم من الموقف الإيراني الراض للحروب الأمريكية على الإرهاب إلا أن السلوك الإيراني غير المعلن قد أفاد كثيرا الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، فإيران أبدت تعاوناً غير مباشر مع أمريكا، حيث أغلقت حدودها أمام مجموعة "أنصار الإسلام" كما أنها لم ترد على انتهاكات المقاتلات الأمريكية للمجال الجوي الإيراني، بل إن إيران لم تحتج كثيراً على الصواريخ الأمريكية التي وقعت على أراضيها عن طريق الخطأ. كما بدت عموماً مؤيدة ضمناً للإطاحة بنظام عدوها "صدام حسين"... ولذلك وصف "أرميتاج" نائب وزير الخارجية الأمريكي موقف إيران من الحرب على العراق بأنه "عامل مساعد".⁽¹⁾

4- مواقف الدول العربية:

واجهت الحرب الأمريكية على الإرهاب خاصة الغزو العسكري للعراق حملة واسعة من الرفض على الصعيد الشعبي، الأمر الذي تجلّى بالأساس في المظاهرات التي عمت كافة البلاد العربية. أما على الصعيد الرسمي فقد تمّ عقد العديد من الاجتماعات بين مختلف القيادات العربية للوصول إلى حل سلمي للأزمة العراقية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية في 15-16 فيفري 2003، إضافة إلى قمة شرم الشيخ في 01 مارس 2003، حيث تم التأكيد على الرفض المطلق لضرب العراق وعلى ضرورة امتناع الدول العربية عن تقديم المساعدات والتسهيلات لأي عمل عسكري يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة العراق ووحدته الترابية. ولقد جسدت جامعة الدول العربية إجماع أعضائها على رفض التدخل العسكري في العراق انطلاقاً من الأسس التالية:

- رفض مبدأ استخدام القوة كأداة لتسوية النزاعات الدولية.
- رفض مبدأ تغيير الأنظمة السياسية بالقوة باعتبار ذلك يعد انتهاكاً صارخاً لسيادة الدول من جهة وحق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة أخرى.
- يعدّ مجلس الأمن الجهة الوحيدة المخولة باستخدام القوة طبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

(1) نقلاً عن: سوسن العساف، المرجع السابق، ص 295.

كما راهنت الدول العربية على ضرورة اعتماد مقاربة تعاونية سلمية بعيدا عن الاستخدام الانفرادي للقوة، ضف إلى ذلك أهمية التمسك بالشرعية الدولية والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بشكل أساسي بين الإرهاب والمقاومة المشروعة.⁽¹⁾

بيد أن المقاربة العربية التي تتنادي بضرورة الابتعاد عن سياسة الضغوطات والإملاءات لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع في ظل موازين القوى القائمة، ذلك أن هذا المطلب العربي يتطلب توافر عدة شروط ومن أبرزها القوة المصدقية والملائمة الاستراتيجية التي تفتقر إليها الدول العربية.⁽²⁾

ولكن على الرغم من المواقف العربية التي أعلنت رفضها لحروب التدخل الأمريكية ضد الإرهاب إلا أن الممارسة الدولية أثبتت الدول العربية بالخصوص المعتدلة منها انخرطت في الحملة الأمريكية على الإرهاب انطلاقا من المعادلة التالية: "التعاون الأمني وتقديم المعلومات الاستخباراتية مقابل ضمان البقاء في السلطة طبقا لنظرية "الحامي والزبون"، كما يُلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية وظّفت ملف حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي كورقة ضغط ومساومة لاستنزاف الدول العربية والزج بها في التعاون الأمني والاستخباراتي في إطار حريها الكونية ضد الإرهاب.

ثانيا: المواقف الدولية.

1- مواقف دول الاتحاد الأوروبي:

إذا كان الاتحاد الأوروبي يظهر ككيان مندمج وموحد على الصعيد الاقتصادي، فإن الأمر ليس كذلك على المستوى السياسي، ولذلك عادة ما يوصف الاتحاد الأوروبي بأنه عملاق اقتصادي ولكنه قزم سياسي.⁽³⁾

ومن هذا المنطلق يصعب الحديث عن موقف أوروبي موحد تجاه الأزمة العراقية في ظل غياب سياسة خارجية وأمنية مشتركة (PESC)، ولذلك انقسمت مواقف دول الاتحاد الأوروبي من الحرب على العراق بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي دفع بـ "دونالد رامسفيلد" "D. Rumsfeld" للحديث عن " Vieille Europe" "أوروبا العجوز" التي يجسدها المحور الفرنكو-ألماني المعارض للحرب الوقائية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق و" Nouvelle Europe" أوروبا الجديدة للإشارة إلى الدول التي تتقاسم الرؤية

(1) برهان غليون، المرجع السابق، ص 85.

(2) نفس المرجع، ص 93.

(3) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ص 356.

الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي⁽¹⁾ مثل: بريطانيا (باعتبارها أطلسية التوجه)، إسبانيا، إيطاليا، هولندا، الدنمارك، بولندا والتشيك... إلخ.⁽²⁾

يُلاحظ أن دول أوروبا الشرقية المؤيدة للحرب الأمريكية على الإرهاب قد تصبح أطلسية التوجه أكثر منها أوروبية، ومن هنا تبرز خطورة توظيفها من طرف الولايات المتحدة ك رأس حربة أو كعمول لضرب أي مشروع أمني-استراتيجي يقوده المحور الفرنكو-ألماني يهدف إلى الاستقلال عن الولايات المتحدة في إطار الحلف الأطلسي.

ويمكن تحليل الموقف الفرنكو-ألماني الراض للتدخل العسكري في العراق والذي هدد باستخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

- رفض الأحادية الأمريكية والسعي لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن للاتحاد الأوروبي هامش من المناورة على مسرح السياسة الدولية.

- الاختلاف حول الاستراتيجية الكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي، فإذا كانت الولايات المتحدة تراهن على "Hard Strategy" من خلال تغليب الخيار العسكري الانفرادي المباشر، فإن أوروبا العجوز "la vieille Europe" تفضل الاعتماد على "Soft Strategy" أي من خلال تفعيل مقاربة سلمية دبلوماسية واقتصادية لاستئصال الجذور العميقة للتطرف والإرهاب.⁽³⁾

الواقع أن الخلافات التي ظهرت داخل الجماعة الأمنية الأورو-أطلسية، دفعت "هال غاردنر" Hall Gardner" للحديث ليس عند صراع الحضارات ولكن عن صدام الديمقراطيات كدلالة ساطعة عن الانعكاسات الخطيرة التي خلقتها حرب العراق على العلاقات الأورو-أطلسية.⁽⁴⁾

وفي الأخير يمكن القول أن العراق ساهم في إحداث شروخات خطيرة وعميقة داخل الحلف الأطلسي، الأمر الذي جعل من فكرة بناء هوية أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي تتعزز وتترسخ أكثر لدى المحور الفرنسي-الألماني الذي يمثل أوروبا العجوز "Vieille Europe".⁽⁵⁾

(1) Jean Claude Zarka, op, cit, p. 68

(2) Maurice Vaisse, op, cit, p. 233.

(3) Jean Eichler, la guerre globale contre le terrorisme et ses conséquences pour les relations Euro-américaines, *Revue internationale et stratégique*, N° 63, 3/2006, p. 7-17.

(4) Ibid, p. 12.

(5) Jean Claude Zarka, op, cit, p. 69.

2- موقف الاتحاد الروسي:

تبلور الموقف الروسي تجاه الحروب الأمريكية على الإرهاب بناء على قاعدة عامة راسخة ومستقرة في تاريخ السياسة الدولية تقرر: "أنه لا يوجد صديق دائم ولا عدو دائم ولكن هناك مصالح دائمة". فعلى الرغم من حجم الخلافات الموجودة بين روسيا والولايات المتحدة، إلا أن الإرهاب الدولي شكل نقطة التقاء وتعاون بين موسكو وواشنطن، ففي 24 فيفري 2004 شهدت العاصمة السلافية "براتسلافا" القمة الثانية عشر بين الرئيسين الأمريكي "جورج بوش" والروسي "فلاديمير بوتين" لتعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية بين بلديهما ومواصلة التعاون في المجالات المختلفة لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.⁽¹⁾

تعتبر روسيا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 لا تختلف كثيرا عن الإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإسلامية الشيشانية التي باتت تضرب بقوة في عمق الأمن القومي الروسي، ولذلك اعتبرت موسكو أن تعاونها مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب سيفتح لها في القضاء على الجماعات الإسلامية الانفصالية في الشيشان وحتى في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الملحقة منذ قرون بالإمبراطورية الروسية⁽²⁾، ولكن يبقى هذا التعاون الأمني بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في مجال محاربة الإرهاب ظرفي وتكتيكي وليس استراتيجي بعيد المدى باعتباره لا يمكن أن يغطي حجم الخلافات الاستراتيجية بين البلدين حول العديد من قضايا السياسة الدولية.

على ضوء كل ما سبق يمكن القول بشكل عام أنه ثمة حملة رفض عالمية واسعة النطاق سواء على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي للمقاربة الانفرادية الأمريكية التي حاولت أن توظف ورقة "الحرب على الإرهاب" كمدخل للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي على الوجه الذي يساهم في خدمة المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

ولكن يبقى الإرهاب ظاهرة إجرامية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل، الأمر الذي يتطلب صياغة وهندسة استراتيجيات سلمية تعاونية متعددة الأطراف للقضاء على الظاهرة بعيدا عن النهج الانفرادي الأمريكي الذي يهدد الاستقرار العالمي ويساهم في زيادة قوة حركات الرفض والعنف الدولي غير النظامي.⁽³⁾ (وهو ما سيشكل موضوع بحثنا في المطلب القادم).

(1) أحمد دياب، أمريكا وروسيا: حدود الاختلاف وآفاق التعاون، السياسة الدولية، العدد 160، 2005، ص 162.

(2) Maurice Vaisse, op, cit, p. 232.

(3) Jean Eichler, op, cit, p. 6.

المطلب الثالث

آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية

والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف.

يعتبر الإرهاب ظاهرة عولمية عبارة للحدود والقارات متحررة من كل قيد جغرافي وليست ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو بدين أو بحضارة بعينها، بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل، فضلا عن كونها تهدد السلم الدولي وتقوض دعائمه⁽¹⁾. فإذا كان الإرهاب يشكل إحدى المشكلات الأساسية والانشغالات المحورية للمجتمع الدولي فإن الآليات المحكمة والكفيلة بالقضاء عليه تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية متعددة الأطراف تتماشى والقانون الدولي بعيدا عن الاستراتيجيات الانفرادية الأمريكية التي تقوم على قانون القوة لا قوة القانون، الأمر الذي غالبا ما يؤدي إلى إفراز نتائج عكسية من خلال تغذية دوامة العنف والعنف المضاد وزيادة مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي.

أولاً: الاستراتيجية الانفرادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.

على الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة التي أفرزتها موازين القوى الدولية التي تمخضت عن نهاية الحرب الباردة، وتتمتع بالعديد من الخيارات والبدائل في أجندة سياستها الخارجية، إلا أن الإدارة الأمريكية وضعت نفسها بحزم على خط الأحادية من خلال كيفية الرد على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001.⁽²⁾

وقد تجلت المعالم الأساسية للمقاربة الانفرادية الأمريكية من خلال كيفية التعاطي الاستراتيجي والأمني مع ظاهرة الإرهاب الدولي والتي تمحورت حول: الأحادية، الاستباقية والسيطرة العسكرية.⁽³⁾

ومن الواضح أن المسلك الانفرادي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب ارتكز على نموذج السياسة الواقعية "Real politik" من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية، والاعتماد على

(1) لونيستي علي، المرجع السابق، ص 1.

(2) مايكل بايرز، المرجع السابق، ص 158.

(3) زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 64.

القوة العسكرية باعتبارها تشكل المتغير الأصيل الذي تعتمد عليه الدول في سبيل الإغلاء من شأن أمنها القومي كهدف نهائي ومستمر في مفكرة السياسات العليا للدول.⁽¹⁾

يُلاحظ أن الولايات المتحدة في إطار حربها الكونية على الإرهاب قلبت المعادلة التي تقر بأن الحرب هي الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول بعد استنفاد وفشل كل الطرق والآليات السلمية القانونية والدبلوماسية لحل النزاعات الدولية.

ولذلك يعتبر "كلايد بريستوفيتز" "Clyde Prestowitz" أن الدفع الأحادي للسياسة الخارجية الأمريكية بذريعة مكافحة الإرهاب ساهم في جعل الولايات المتحدة كدولة مارقة متمردة وخارجة على القانون الدولي⁽²⁾. وعليه فاللجوء الأمريكي إلى الاستخدام الأحادي للقوة تحت مظلة الحرب على الإرهاب أدى إلى الانفراد بالقرار الدولي وتجاوز الحلفاء الأوروبيين الذي تعتبرهم إدارة المحافظين الجدد أنهم أتباع وخدم وعليهم أن يدفعوا الجزية.⁽³⁾

وعليه فالدول الطامحة إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها هامش من المناورة على المسرح الدولي وضعت أمام الأمر الواقع، بل وأكثر من ذلك تم جرّها عنوةً للاصطفاف وراء الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المناورة الاستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها "الحرب الكونية على الإرهاب".⁽⁴⁾

لقد قامت الإدارة الأمريكية بتبرير الاستراتيجية الأحادية والانعزالية التي انتهجتها في إطار مكافحة الإرهاب بذريعة أن الحاجة إلى عمل سريع يجعل المداولات في الكونغرس والمشاورات مع الحلفاء أو المحامين الدوليين أمراً غير عملي، فلا وقت لدراسة المعاهدات الدولية وتقدير معانيها الضمنية وتأثيراتها في الضربات الوقائية، فالحاجة إلى العمل السريع تجعل من القيم والشواغل الأخلاقية عن حقوق الإنسان والتعددية عقبات يتعين التغلب عليها لتحاكي تعريض الأمن القومي للخطر.⁽⁵⁾

الواقع أن الاستراتيجية الانفرادية التي انتهجتها الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب أدت إلى إفراز نتائج عكسية بالنظر إلى المعطيات التالية:

(1) كولن جراي، المرجع السابق، ص 299.

(2) كلايد بريستوفيتز، الدولة المارقة الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الوارق للنشر، 2003، ص 10.

(3) إيمانويل تود، المرجع السابق، ص 12.

(4) برهان غليون، المرجع السابق، ص 58.

(5) نصير عاروري، المرجع السابق، ص 237.

- فشل هذه المقاربة الأحادية في القضاء على الإرهاب الذي اكتسب المزيد من المرونة والقدرة على الانتشار الجيوسياسي في كل مناطق العالم، ضف إلى ذلك القدرة على تجنيد المزيد من "الإرهابيين" بسبب الغطسة الأمريكية وسياساتها الإمبريالية في الشرق الأوسط.
 - زيادة مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي وتهديد الاستقرار العالمي.
 - عزلة الولايات المتحدة وتراجع صورتها ومصداقيتها في العالم.
 - أما على مستوى الداخل الأمريكي فنسجل تراجع الحقوق والحريات المدنية بفعل الإجراءات الأمنية لمكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما سمي بـ "Patriot Act"⁽¹⁾.
- فبالرغم من كون الأحادية توفر امتياز إضافي للسيادة إلا أنها ليس بمقدورها بناء السلام ذلك أن الخوف لا يستطيع أن يهزم الخوف وعليه فالحرب الوقائية على الإرهاب لا تقي من الإرهاب على (حد تعبير بنجامين باربر)⁽²⁾.
- والأخطر من ذلك كله هو أن الغطسة ونزعة الانفراد باهظة التكاليف وقد تتذر وتسرع بتراجع وانحدار القوة الأمريكية، خاصة وأن السياسات الانتحارية كانت على الدوام هي السبب الرئيسي لانهايار الإمبراطوريات (كما يرى أرنولد توينبي)⁽³⁾.
- ومن هذا المنطلق ذهب ريتشارد هاس إلى "التأكيد على ضرورة تغليب سياسة الحوافز بدلا من سياسة العقوبات كوسيلة لتعديل سلوكيات النظم المناوئة للولايات المتحدة، فالسياسات التعاونية هي الأكثر فاعلية من السلوكيات العقابية خاصة في ظل التكاليف الرهيبة للجوء إلى الجزاءات أو القوة العسكرية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي"⁽⁴⁾.
- وبالنظر إلى العواقب الوخيمة التي تتطوي عليها الاستراتيجية الانفرادية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي، فقد صرح الجنرال "بيلزلي كلارك" بقوله: "إن الإرهاب مشكلة متعددة الجوانب ولا يمكن قهره في دولة واحدة المطلوب هو عمل بوليسي دولي، عمل جماعي، تنسيق دولي للقوانين... اعمل من

(1) نصير عاروري، المرجع السابق، ص 232.

(2) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 144-145.

(3) نقلا عن: عبد الحي زلوم، المرجع السابق، ص .

(4) ريتشارد هاس وميجان أوسيفيان، العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، القاهرة: مركز

الأهرام للترجمة والنشر، 2002، ص 3.

طرف واحد... فيكون ذلك العمل الشيء الوحيد التي سيقضي عليك في الحرب على الإرهاب".⁽¹⁾

الحقيقة أن الأحادية الأمريكية ذات النزوع الإمبريالي والامبراطوري لم تؤدي فقط إلى جعل الولايات المتحدة في حالة حرب شاملة على الإرهاب، وإنما أيضا ساهمت في ترسيخ معادلة أمريكا في مواجهة العالم، وذلك بحكم لجوئها المكثف إلى الاستخدام الانفرادي للقوة بعيدا عن الشرعية الدولية وتعددية الأطراف⁽²⁾، الأمر الذي ساهم في بلورة حركات وطروحات مناوئة ومضادة للهيمنة الأمريكية "l'anti-hégémonie américain".⁽³⁾

كما أن المقاربة الانفرادية الأمريكية التي قامت على تغليب المصالح السياسية والاستراتيجية على حساب الآليات والمقاربات القانونية والمتعددة الأطراف أفضت إلى تراجع دور وفاعلية الجهود القانونية والدولية في المنظور الواقعي والعملي، فضلا عن كونها أدت إلى تنامي حركات الرفض والعنف الدولي، الأمر الذي أدى إلى ازدياد مصادر اللااستقرار والفوضى في النظام العالمي، ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى ضرورة صياغة وإرساء مقاربات تعاونية محكمة وكفيلة بدحر الإرهاب بالشكل الذي يساهم في تعزيز وترقية الاستقرار والنظام في المجتمع الدولي.

ثانيا: المقاربات التعاونية متعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب.

حفزت العواقب الوخيمة التي أفرزتها النزعة الانفرادية الأمريكية المحفوفة بالمخاطر الدوائر الفكرية والاستراتيجية الأمريكية على طرح مقاربات تعاونية للتخفيف من وطأة الانعكاسات الخطيرة للسياسة الأحادية التي انتهجتها الولايات المتحدة في إطار الحرب على الإرهاب، وفي هذا السياق ذهب (جوزيف ناي) في إطار النصائح التي قدمها لإدارة المحافظين الجدد إلى ضرورة الاهتمام "بالقوة الناعمة" "Soft Power"، ودور المؤسسات الدولية والاهتمام أكثر بالتعاون متعدد الأطراف كطريق لإضفاء الشرعية على القوة الأمريكية ولكسب القبول الواسع لاستراتيجيتها الجديدة لمكافحة الإرهاب.⁽⁴⁾

وفي الإطار ذاته طرح "ريتشارد هاس" مبدأ الإدماج الذي يعتبر فيه: "أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالما يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا ندعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن. إن

(1) نقلا عن: بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 187.

(2) سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 243.

(3) Eric de la Maisonneuve et Jean Guellec, op, cit , p. 124.

(4) زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 69.

إدماج شركاء جدد في جهودنا سيساعدنا على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصيانة السلام في المناطق المقسمة أو الرمادية "zones grises" (*) وكذلك التصدي للمخاطر عبر القومية، مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أنه سيساعد على أن يجلب إلى العالم المعولم أولئك الذين كانوا قد استبعدوا في السابق. إن مصيرنا في هذه الحقبة يتداخل بنسيجه مع نسيج مصير الآخرين، ومن ثم يتعين أن يكون نجاحنا نجاحاً يتشارك فيه الآخرين". (1)

بالرغم من أهمية هذه المقاربة (الأهدأ) التي طرحها "هاس" والتي تؤكد على ضرورة التمسك بالتحرك متعدد الأطراف في إطار مكافحة الإرهاب إلا أن التيار المتشدد في "البنتاغون" و"الكونغرس" تمكن من تمرير أطروحاته الأحادية على حساب الاتجاه المعتدل.

كما ذهب أيضاً كل من "غاري هارت" و"بنجامين باربر" إلى التأكيد على أهمية تفعيل القيم الأمريكية والديمقراطية الوقائية كآليات أساسية في مجال القضاء على الإرهاب الدولي واجتثاث جذوره، وفي هذا الصدد كتب "بنجامين باربر" في مؤلفه "إمبراطورية الخوف" قائل: "الإرهاب لا يمكن دحره لا بالاحتواء ولا بالحرب الوقائية، أما الديمقراطية الوقائية فلها أمل كبير في النجاح. ذلك أن الديمقراطية تبطل الشروط التي تتيح للإرهاب الازدهار، إذ تجفف المنابع التي ينمو فيها التطرف والإرهاب". (2)

إذا كان تطور مفهوم الأمن أدى بدوره إلى تطور إجراءات وأساليب معالجة الظاهرة الأمنية بالاعتماد ليس فقط على القوة العسكرية "الصلبة" ولكن أيضاً بتفعيل الآليات والمداخل الناعمة، فإن الاستراتيجية المحكمة والكفيلة بالقضاء على الإرهاب ينبغي أن تتماشى والتطورات الحاصلة على مستوى مفهوم الأمن وطرائق التعامل مع المعضلات الأمنية، من خلال الاعتماد على المقاربات التنموية والسوسيواقتصادية والتبشير بالديمقراطية (فكرة السلام الديمقراطي) كمدخل أساسية لاحتواء الظاهرة الإرهابية، وتقويض البيئة التي توفر الأرضية الخصبة لنموها وازدهارها. (3)

(*) يشير مفهوم المناطق الرمادية إلى المناطق التي تتميز بالفوضى والصراعات وعدم قوة نفاذ سلطة وقوانين الدولة فيها.

(1) نقلاً عن: مايكل هدسون، المرجع السابق، ص 115.

(2) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 187.

(3) ريتشارد هاس ومارتن إنديك، إنه وقت التجديد للدبلوماسية نحو استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط، ص 27.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية وضرورة تفعيل دور القانون الدولي (الأمم المتحدة) والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والإقليمية^(*) لمكافحة الظاهرة من خلال إجراءات جماعية مشتركة في إطار من التنسيق والتعاون الدولي.⁽¹⁾

وينبغي التأكيد أيضا على ضرورة إرساء سبل قانونية ناجعة لمكافحة الإرهاب الدولي من خلال تغليب الاعتبارات القانونية على المصالح السياسية في عمل منظمة الأمم المتحدة، ذلك أن المصالح السياسية التي تحميها الدول الكبرى على حساب القانون الدولي تنقص بشكل كبير من فاعلية هذا الأخير في جانبه العملي وتجعله فقط محصور في النطاق النظري لا غير، وبالتالي فقدان الفاعلية في المنظور الواقعي.⁽²⁾

بالإضافة إلى ضرورة عقد مؤتمر عالمي لتحديد تعريف دقيق لظاهرة الإرهاب الدولي وتمييزه عن أعمال المقاومة المشروعة، ذلك أن غياب تعريف محدد للإرهاب، يحظى بالإجماع الدولي لا يقل خطورة عن الظاهرة الإرهابية ذاتها. فضلا عن ضرورة معالجة الأسباب العميقة المنتجة لحركات الرفض والعنف الدولي الذي غالبا ما يتخذ صورة العمليات الإرهابية، ولقد سبق للأمم العام السابق للمنظمة العالمية "كورت فالدهايم" أن حملّ الدول الكبرى القسط الأكبر عن مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب لأسباب منها:⁽³⁾

- ممارسة حق النقض في مجلس الأمن الدولي.
- تهاون الدول الكبرى في القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.
- تواطؤ الدول الكبرى وتحيزها الذي يؤدي إلى فشل المنظمة العالمية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشكلات الدولية.
- اغتصاب حقوق الشعوب المستضعفة.

ويمكن أن نظيف إلى هذه الأسباب العنف الذي يمارسه النظام الدولي ضد دول العالم الثالث، فضلا عن ضرورة تجاوز سياسة الكيل بمكيالين أو ما يسمى "بالعدالة الانتقائية" حيث يصبح القانون

(*) تجدر الإشارة في إطار الجهود الدولية والقانونية لمكافحة الإرهاب إلى اتفاقية جنيف لعام 1937، اتفاقية لاهاي 1970، مؤتمر صانعي السلام المنعقد بشرم الشيخ القاهرة في 13 مارس 1997، فضلا عن جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن. للمزيد من التفصيل ارجع إلى، سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 209.

(1) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 283.

(2) لونييسي علي، المرجع السابق، ص 13.

(3) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 290.

الدولي يعلو على البعض ويُعلى عليه من طرف البعض الآخر، صف إلى ذلك ضرورة إيجاد حلول عادلة للقضايا العربية والإسلامية والتي تعتبر القضية الفلسطينية من أبرزها وأهمها.⁽¹⁾

على ضوء كل ما سبق نخلص إلى نتيجة أساسية مفادها أنه كلما تم تغليب المقاربات التعاونية متعددة الأطراف بالشكل الذي يتماشى والقانون الدولي، كلما ساهم ذلك في فعالية مكافحة الإرهاب على الوجه الذي يحفظ سيادة الدول ويعزز الاستقرار في النسق الدولي. وكلما تم الاعتماد على الاستراتيجيات الانفرادية بعيدا عن الشرعية الدولية كلما أدى ذلك إلى تنامي ديناميات الإرهاب والعنف المضاد، فضلا عن انتهاك سيادة الدول وتقويض دعائم القانون الدولي وزيادة مصادر التوتر والفضوى في النظام العالمي.

المطلب الرابع

أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية.

كانت ولا تزال سياسة القوة هي بمثابة المبدأ الحاكم للسياسة الدولية، ذلك أن واقع الممارسة الدولية يؤكد على أن الدول عادة ما تلجأ إلى تغليب قانون القوة لا قوة القانون من أجل تحقيق المصلحة الوطنية والأمنية التي تعد كهدف نهائي ومستمر في مفكرة السياسات الخارجية للدول.⁽²⁾

ولقد انطوت الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب على فكرة عريضة لتحقيق السيطرة الشاملة على النظام الدولي من خلال توظيف شعار "الحرب على الإرهاب" كمدخل لتكريس الهيمنة الأمريكية على حساب تقويض دعائم الشرعية الدولية، وعدم التقيد بالمعايير والقواعد السائدة في المجتمع الدولي، وقد أكد في هذا الصدد "بول وولفويتز" بأنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في التزاماتها الدولية في إطار القانون الدولي والمنظمات متعددة الأطراف"، كما اعتبرت "كوندوليزا رايس" "أن القانون الدولي وتعددية الأطراف هي مجرد أوهام ولا توجد أي مصالح مشتركة في العالم"⁽³⁾. وفي السياق ذاته ذهب "روبرت كاغان" إلى القول "بأن الولايات المتحدة تمارس السلطة في عالم تحكمه القوة، وحيث الجميع يتصارع ضد الجميع ولا يمكنها الثقة في القواعد الدولية ولا في القانون الدولي".⁽⁴⁾

(1) محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 54.

(2) Hans J. Margenthau, op, cit, p. 13-57.

(3) نقلا عن: محمد سعدي، المرجع السابق، ص 333.

(4) نقلا عن: نفس المرجع، ص 336.

اللافت للنظر أن الحرب الأمريكية على الإرهاب التي حملت في طياتها مشاريع جيوسياسية لتحقيق الهيمنة العالمية أدت إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الشرعية الدولية، ذلك أن المقاربة الانفرادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي والتي قامت على منطق استخدام القوة من جانب واحد أدت إلى انتهاك صاخر لقواعد القانون الدولي العام من جهة، والقانون الدولي الإنساني من جهة أخرى.⁽¹⁾

أولاً: انتهاك قواعد القانون الدولي العام.

لقد خرقت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حربها الكونية على الإرهاب العديد من قواعد القانون الدولي وذلك من خلال:

- 1. انتهاك مبدأ السيادة الوطنية:** عبر السياسات التدخلية الأمريكية التي تهدف إلى تقويض الاستقلال السياسي للدول، وحققها الحر والسيد في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذريعة مكافحة الإرهاب. والملاحظ أن الدوائر الاستراتيجية الأمريكية تعتبر أن محاربة الإرهاب تسمو على مبدأ السيادة.⁽²⁾
- 2. انتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** من خلال ممارسة كل صور وتكتيكات التدخل الدولي سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من أجل إما تغيير التركيبة السلطوية للدول المستهدفة في الحملة الأمريكية على الإرهاب، أو إعادة توجيه دفة سياساتها الخارجية بالشكل الذي يتماشى والمصالح الاستراتيجية الأمريكية.
- 3. خرق مبدأ خطر استخدام القوة في العلاقات الدولية:** من خلال اللجوء المكثف إلى منطق القوة وتغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية عبر التدخلات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق تطبيقا لاستراتيجية الحروب الوقائية.
- 4. انتهاك مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية:** نظرا لكون الإدارة الأمريكية تجاهلت فكرة أن الحرب هي الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول، أي بعد استنفاد جميع الطرق والوسائل السلمية كالتفاوض، الوساطة، التحقيق، المساعي الحميدة، التوفيق، التحكيم والتسوية القضائية.⁽³⁾

(1) لونيبي علي، المرجع السابق، ص 458.

(2) ريتشارد هاس، الحقوق القائمة والمسؤوليات الناشئة، ص 203.

(3) راجع المادة (1/33) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

5. **خرق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:** القانوني، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي من خلال السياسات التدخلية الأمريكية التي تستهدف تغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول المناوئة لسياساتها في الشرق الأوسط، وذلك بذريعة نشر الديمقراطية وتشجيع التحول الاقتصادي والسياسي في المنطقة، فضلا عن التدخلات الأمريكية في المناهج التربوية وفي نظام الأسرة وقوانينها، بل حتى الدين الإسلامي أصبح عرضة للإصلاح باعتباره يُعرض على التطرف والإرهاب⁽¹⁾ (حسب الزعم الأمريكي).

6. **انتهاك مبدأ المساواة بين الدول:** من خلال النهج الأمريكي لتصنيف الدول إلى "محور الخير" و"محور الشر". ولقد ذهب الأستاذ "عبد العزيز بلقزيز" إلى وصف هذه الحالة اللامتساوية بقوله: "وضعت كل الدول أمام أضخم معادلة ابتزاز ومساومة في التاريخ إما مع الولايات المتحدة وإما مع الإرهاب"⁽²⁾.

الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن فقط بانتهاك القواعد الآمرة للقانون الدولي والتي تحظى بأهمية بالغة في تحقيق النظام ودحر الفوضى في النسق الدولي، بل ساهمت أيضا في خرق قواعد القانون الدولي الإنساني في إطار حربها الكونية على الإرهاب.

ثانيا: خرق قواعد القانون الدولي الإنساني.

لقد ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد أفغانستان والعراق كافة أنواع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال إساءة معاملة أسرى الحرب في سجن أبو غريب بالعراق ومعتقل غوانتانامو وتعريضهم لمختلف أشكال وصور التعذيب والمعاملة اللاإنسانية واللاأخلاقية واللاقانونية التي تنتافي وطبيعتهم الآدمية، الأمر الذي أدى إلى خرق اتفاقيات جنيف الثلاثة لعام 1949 المتعلقة بأسرى الحرب.⁽³⁾ وبذلك تكون الولايات المتحدة قد انتهكت القانون الدولي الإنساني بصفة عامة والقانون الدولي لحقوق الإنسان بصفة خاصة بذريعة محاربة الإرهاب وتحقيق مطلب الأمن القومي الأمريكي.

أضف إلى ذلك ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من خلال اللجوء إلى استعمال أسلحة ومواد محرمة في القانون الدولي، ناهيك عن الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت ضد المدنيين الأفغان والعراقيين في

(1) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 103.

(2) نقلا عن: لونيبي علي، المرجع السابق، ص 475.

(3) نفس المرجع، ص 479.

إطار الحرب على الإرهاب.⁽¹⁾ فالأحادية الأمريكية ليست متناقضة فقط مع ميثاق الأمم المتحدة وإنما أيضا مع استنتاجات محاكمات نورنبرغ الي عدت الحرب الوقائية جريمة حرب.⁽²⁾

وبالنظر إلى هذه الممارسات العدوانية التي ارتكبتها الولايات المتحدة في إطار حملتها الدولية على الإرهاب، فقد ذهب "نعوم تشومسكي" إلى القول: "بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة مارقة وخارجة على القانون من منطلق أنه لا توجد دولة في العالم تفوق أمريكا في ارتكاب الموبقات الدولية، والمجازر الإنسانية من كل لون وصنف، وتتدثر في ثياب المدنية وترفع شعار الديمقراطية وتتنادي بحقوق الإنسان بينما ممارستها العملية هي على النقيض تماما".⁽³⁾

كما يلاحظ أن الحرب على الإرهاب شكلت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية من حيث إنها تعطي للولايات المتحدة الأمريكية فرصة إنشاء شرعية دولية جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة، الأمر الذي سيفتح الأبواب على مصراعيها لمختلف سياسات القوة والهيمنة وبسط النفوذ بذريعة مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان⁽⁴⁾. الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية حلت محل المنظمة العالمية وهمشت دورها في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، وفي هذا السياق يقول "جون بولتون" (أحد صقور الخارجية الأمريكية): "لا توجد أمم متحدة، وإنما يوجد مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية".⁽⁵⁾

الواقع أن المتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بعد سقوط حائط برلين جعلت الأمم المتحدة محصورة بين أمرين: إما التهميش وإما التواطؤ، الأمر الذي أدى إلى أزمة المنظمة العالمية في زمن الهيمنة الأمريكية، ذلك أن الأمم المتحدة لم تعد صوتا للمجتمع الدولي، أو ممثلا للشرعية الدولية، وإنما قصارى أمرها أن تكون أداة لإضفاء الشرعية على القرارات التي تخدم المصالح والرهانات الاستراتيجية الأمريكية⁽⁶⁾، الأمر الذي أدى إلى أمركة الشرعية الدولية⁽⁷⁾، خاصة في ظل نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تطويع المنظمة العالمية وجعلها كجهاز لشرعنة قرارات السياسات الخارجية الأمريكية في

(1) نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007، ص 53-60.

(2) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 198.

(3) نقلا عن: سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، ص 19.

(4) أمال يوسف، المرجع السابق، ص 1-5.

(5) نقلا عن: سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، ص 169.

(6) نقلا عن: نفس المرجع، ص 178.

(7) أمال يوسف، المرجع السابق، ص 5.

مجال مكافحة الإرهاب الدولي، مما أدى إلى تغليب الأمن القومي الأمريكي على الأمن الجماعي الدولي، أو بالأحرى اختزال الأمن الدولي في الأمن القومي الأمريكي⁽¹⁾ وهو ما تريد الولايات المتحدة تحقيقه والتتظير له في خضم البحث عن مصالحتها الحيوية والاستراتيجية وانفرادها بالهيمنة على موازين القوى الدولية.⁽²⁾

ولكن بالرغم من هذا الخلل الوظيفي الذي تعاني منه المنظمة العالمية في زمن الهيمنة الأمريكية إلا أن الحل لا يكمن في إلغاء المنظمة ولكن في الحاجة الماسة لدمقرطة وإصلاح منظمة الأمم المتحدة استجابة للتطورات والتحولات الحاصلة على مستوى المجتمع الدولي وموازن القوى العالمية بالشكل الذي يجعلها أكثر مصداقية وفعالية في خدمة الصالح العام الدولي، وفي تحقيق السلام العالمي باعتباره الهدف الأسمى الذي أنشأت من أجل المنظمة الأممية.⁽³⁾

انطلاقاً من كل ما سبق يتضح أن الحرب الكونية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية على الإرهاب أدت إلى أزمة الشرعية الدولية خاصة في ظل النهج الانفرادي الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، والذي أدى إلى تقويض دعائم القانون الدولي، فضلاً عن تطويع مجلس الأمن وجعله كأداة لإضفاء الشرعية على الحروب الجائرة والعدوانية التي تشنها الولايات المتحدة لتحقيق رهاناتها الاستراتيجية بدعوى مكافحة الإرهاب، الأمر الذي جعل من المنظمة العالمية كأداة وليس كفاعل مؤثر في قضايا السياسة العالمية في زمن الهيمنة الأمريكية⁽⁴⁾، وهو ما يقتضي بالأساس ديمقراطية وإصلاح منظمة الأمم المتحدة وجعلها أكثر مصداقية وفعالية في الاستجابة لتحديات ورهانات السياسة العالمية المعاصرة وبالخصوص حفظ السلم والأمن الدوليين خاصة في ظل الفراغ الوظيفي الذي تعاني منه منظمة الأمم المتحدة ليس فقط في مرحلة الحرب الباردة ولكن أيضاً في زمن الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.⁽⁵⁾

(1) مصطفى علوي، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2004. ص 16.

(2) لونييسي علي، المرجع السابق، ص 477.

(3) خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين، دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة المفكر، العدد العاشر، 2013، ص ص 51-52.

(4) مارسيل ميرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، 1993، ص 103.

(5) خلفان كريم، المرجع السابق، ص 52.

وفي الأخير يمكن لقول أن الحرب التي أعلنتها إدارة بوش هي ليست فقط على الإرهاب وإنما أيضا هي حرب على الشرعية الدولية والقانون الدولي، الذي يعدّ انعكاسا طبيعيا لموازن القوى السائدة في النظام الدولي، الأمر الذي يجعل من القوة دائما هي التي تتحكم في القانون وتضع الحقوق، ولذلك فالسياسة الدولية تحكمها شرعية القوة لا قوة الشرعية.⁽¹⁾

خلاصة الفصل:

انطلاق من كل ما سبق يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

لقد ساهمت الأهمية التي يحظى بها الشرق الأوسط على جميع الأصعدة الاستراتيجية الجيواقتصادية والحضارية في جعل المنطقة تحثل مكانة مرموقة في سلم الاستراتيجية الكونية الأمريكية، إذ يمكن تحديد معالم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ثلاثة أبعاد أساسية:

1. **البعد الجيوبوليتيكي:** الذي على ضوئه يعد الشرق الأوسط بحق مفتاحا رئيسيا في استراتيجيات الهيمنة العالمية، ولذلك يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحكم في المنطقة لاستكمال جهودها الاستراتيجية لتحقيق مطلب السيطرة الكونية الشاملة.
2. **البعد الجيواقتصادي:** من خلال تحريك شعار مكافحة الإرهاب الدولي للسيطرة على النفط الشرق الأوسطي، ومن ثم توظيفه كورقة مساومة وضغط على القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وذلك طبقا لمقولة من يسيطر على النفط الشرق أوسطي يسيطر على ميزان التنافس الاقتصادي الدولي ومن ثم يسيطر على العالم.
3. **البعد الأمني:** من خلال دحر الجماعات الإرهابية والدول الراعية لها، فضلا عن حماية أمن الكيان الصهيوني باعتباره يشكل الحليف الموثوق والدولة الوظيفية الخادمة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

من خلال رصد وتتبع التطور التاريخي للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط يتضح أنها تتميز بالثبات والاستمرارية وليس بالتحول والتغير وإن وجدت هذه التغيرات فهي لا تعدو أن تكون سوى مجرد

(1) موسى الزعبي، ما الذي تغير في الحضارة الغربية الاستراتيجية أم التكتيك؟، ص 9.

مناورات تكتيكية ظرفية لتحقيق الهدف الاستراتيجي العام والثابت كما تم التخطيط له في الدوائر الأمريكية.

كما نسجل أيضا أن منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر شكلت مسرحا رئيسيا لمختلف أساليب وتكتيكات التدخل الدولي سواء كانت مباشرة من خلال تحريك الجيوش النظامية أو غير مباشرة عبر ممارسة الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية والتدخل في مضامين الصحافة والإعلام وفي قوانين الأسرة والمناهج التربوية وفي العمل الخيري، بل حتى الدين الإسلامي أصبح عرضة للتحديث والإصلاح ، الأمر الذي ساهم في إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على سيادة دول المنطقة، وإنما أيضا على حقها في تقرير مصيرها بشكل حر وسيد. وعليه إن ما تسميه الولايات المتحدة حربا على الإرهاب تحولت في واقعها إلى حرب شاملة على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط.

إن الأحادية الأمريكية التي قامت على قانون القوة لا قوة القانون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، أدت إلى إفراز نتائج عكسية من خلال تغذية دوامة العنف والعنف المضاد وزيادة مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي. وعليه فإذا كان الإرهاب ظاهرة عولمية يهدد المصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل فإن الآليات المحكمة والكفيلة بالقضاء عليه تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية متعددة الأطراف تتماشى والقانون الدولي بعيدا عن الاستراتيجيات الانفرادية الأمريكية التي أدت إلى تقويض الشرعية الدولية.

كما نسجل أيضا أن الحرب التي اعلنتها الإدارة الأمريكية على الإرهاب تحولت من خلال الممارسات الانفرادية إلى حرب شاملة على القانون الدولي، الأمر الذي أدى إلى أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية. وهو ما يؤكد أن هيمنة القوة وليس قوة القانون هي المعادلة الثابتة التي تحكم واقع العلاقات الدولية، وعلي فالقوة دائما هي التي تصنع الحقوق.

خاتمة

انطلاقاً من كل ما سبق تخلص الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

إن الظاهرة التدخلية تعكس في أبعادها المضامينية الشاملة، منطلق حركة القوة في السياسة الدولية سواء كانت عسكرية، اقتصادية أم دبلوماسية، كما يشكل التدخل الدولي إحدى الظواهر السياسية المعبرة عن التركيبة الفوضوية والتنافسية للنسق الدولي الذي يتسم بعدم قوة نفاذ القانون ومحدودية الموارد، الأمر الذي يجعل من التدخل كأحد الخيارات الاستراتيجية المطروحة لتحقيق الرهانات والمصالح الحيوية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للقوى الكبرى.

كما أن نظرية السيادة المطلقة زمنها قد ولى خاصة في ظل عولمة حقوق الإنسان وتكريس حق التدخل الإنساني والديمقراطي، ضف إلى ذلك التدخل بذريعة مكافحة الإرهاب عبر اللجوء إلى التأويلات الموسعة لنصوص المواثيق الدولية، وعلى هذا الأساس يمكن القول ان المتغيرات الدولية الراهنة جعلت من مبدأي عدم التدخل والسيادة قضية نظرية قانونية أكثر منها واقعية مجسدة على مستوى الممارسة الدولية. بيد أنه بإمكان الدول أن تحافظ على سيادتها باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وأن تعمل على عدم تحول أراضيها إلى ملاذات آمنة للإرهاب الدولي، ذلك أن حقوق الإنسان وكرامته تشكل قيماً تسمو على السيادة الوطنية. ولذلك فالمتغيرات الدولية التي أفرزتها العولمة تعمل في جانبها الأكبر على إعادة البناء الإيتيمولوجي لمبدأي عدم التدخل والسيادة الوطنية من حيث جعلهما أكثر مرونة ومشروطية بالشكل الذي يتوافق والالتزامات الدولية.

وعليه فالركائز المعيارية التي أقرها مؤتمر واستغاليا 1648 كقدسية سيادة الدولة ومناعة حدودها ، مبدأ عدم التدخل والمساواة بين الدول كقواعد قيمية ومعيارية منظمة للتفاعلات الدولية أصبحت في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة شديدة المرونة والهشاشة خاصة وأن التدخل أصبح حق ثابت يكفله القانوني الدولي، ولكن التحدي الرئيسي الذي يواجه هذا الحق هو أن واقع الممارسة الدولية يؤكد أن هذا الحق أصبح محل تسييس على نطاق واسع وبالأخص عندما يتم تغليب الرهانات الاستراتيجية والسياسية على الاعتبارات القانونية أثناء العمليات التدخلية ومن ثم التضحية بمبدأ السيادة الوطنية.

كما تكشف الدراسة أن الإرهاب الدولي أصبح في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2001 يشكل ورقة ناجحة تحركها القوة العظمى الأمريكية في الزمان والمكان المناسبين لشرعنة التدخل الدولي ليس فقط لاعتبارات أمنية ولكن أيضاً لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي والتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي عبر استكمال حلقات الانتشار العسكري الأمريكي عل وجه البسيطة، من خلال إقامة قواعد عسكرية كنقاط

ارتكاز في المناطق التي تحظى بأهمية بالغة على الصعيد الجيوستراتيجي ومن ضمنها المدار الجيوسياسي الشرق أوسطي.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التدخلات الأمريكية في اطار المناورة الاستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها في الدوائر الأمريكية بالحرب الكونية على الإرهاب لا تخلو من الأبعاد الجيوسياسية خاصة التحكم في الرهان الطاقوي الشرق أوسطي الذي أصبح يشكل ضرورة استراتيجية لتكريس السيطرة الشاملة على العالمي.

وعليه فثمة تداخل واضح في منطقة الشرق الأوسط بين النفط، الإرهاب وسياسات التدخل الدولي، خاصة في ظل بروز مقولة من يسيطر على مصادر الطاقة يتحكم في الاقتصاد العالمي ومن ثم يسيطر على العالم.

وعليه فالأهمية الجيواقتصادية والطاقوية التي تحظى بها المنطقة الشرق الأوسطية جعلتها تحتل مكانة مرموقة في سلم الاستراتيجية الكونية الأمريكية. ومن خلال رصد وتتبع التطور التاريخي للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط يتضح أنها تتميز بالثبات والاستمرارية وليس بالتحول والتغير وإن وجدت هذه التغيرات فهي لا تعدو أن تكون سوى مجرد مناورات تكتيكية ظرفية لتحقيق الهدف الاستراتيجي العام والثابت كما تم التخطيط له في الدوائر الأمريكية.

وبالنظر إلى ضخامة المصالح التي تمتلكها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فإن المؤسسة العسكرية الأمريكية تعتقد أن أمريكا تمتلك ليس فقط مصالح حيوية في المنطقة ولكن أيضا حقوقا سيادية، ذلك أنها تعتبر نفسها جزء من الجغرافيا السياسية وليست دولة غريبة ووافدة على المنطقة، وذلك بحكم تواجدها الراسخ وضخامة مصالحها الحيوية في المنطقة وفي هذا السياق يقول الدكتور عبد الخالق عبد الله: "هناك فرق بين الحقوق السيادية والمصالح الحيوية، فالحقوق السيادية تتضمن أن الولايات المتحدة هي جزء عضوي وأصيل وليس بطرف غريب وخارجي ووافد على النظام الإقليمي الشرق أوسطي والمؤسسة العسكرية الأمريكية تتعامل مع هذا النظام من منطلق أن للولايات المتحدة الحقوق نفسها التي تتمتع بها دول المنطقة وأنها شريك كامل في الحاضر والمستقبل والنفط والثروة وفي البقاء الدائم".

الواقع أن منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر شكلت مسرحاً رئيسياً لمختلف أساليب وتكتيكات التدخل الدولي سواء كانت قمعية مباشرة من خلال تفعيل استراتيجية الضربات الوقائية وتحريك الجيوش النظامية، أو غير مباشرة عبر ممارسة الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية، فضلاً عن التدخل في نظام الأسرة وقوانينها، وفي المناهج التربوية ومضامين الصحافة والإعلام وفي العمل الخيري، بل حتى الدين الإسلامي أصبح عرضة للتحديث والإصلاح، الأمر الذي ساهم في إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على سيادة دول المنطقة وأمنها القومي وإنما أيضاً على حق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل حر وسيد. وعليه إن ما تسميه الولايات المتحدة حرباً على الإرهاب تحولت في واقعها إلى حرب شاملة على سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط.

وعليه فإذا كانت سيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط ضحية للعبة صفرية في إطار الصراع القطبي والتنافس الاستراتيجي بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في حقبة الحرب الباردة، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة وتآكل الشيوعية كعقيدة أفضى إلى بروز أوراق جديدة تحركها القوى الكبرى لتبرير السياسات التدخلية في شؤون الدول ذات السيادة، كالحماية الدولية لحقوق الإنسان، والدفاع عن الحقوق الديمقراطية تارة ومكافحة الإرهاب الدولي ونزع أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى، الأمر الذي أدى إلى إفراز تداعيات خطيرة على سيادة دول المنطقة وأمنها القومي.

ولكن بالرغم من الضغوطات والسياسات التدخلية الانفرادية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة "الحرب الكونية على الإرهاب" إلا أن الأنظمة التسلطية في منطقة الشرق الأوسط دخلت في عملية مقايضة سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً للمعادلة التالية: "المعلومات الاستخباراتية والتعاون الأمني مقابل ضمان البقاء في السلطة" وفقاً لنظرية الحامي والزبون.

كما يلاحظ أن الولايات المتحدة عادة ما تلجأ إلى توظيف ملف الإصلاح السياسي والتبشير بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان كورقة مساومة وضغط على دول المنطقة لإجبارها لتقديم معلومات إستخباراتية والانخراط في التعاون الأمني مع الولايات المتحدة في إطار حربها الكونية على الإرهاب.

إذا كان الإرهاب الدولي ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان ومتحررة من كل قيد جغرافي وليست ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو بدين أو بحضارة بعينها بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، فإن الآليات المحكمة والكفيلة بالقضاء على الظاهرة تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية متعددة الأطراف تتماشى وقواعد الشرعية الدولية بعيدا عن الاستراتيجيات الانفرادية الأمريكية التي عادة ما تؤدي إلى إفراز نتائج عكسية من خلال تغذية دوامة العنف والعنف المضاد ومن ثم تصاعد مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي.

إضافة إلى ضرورة معالجة الأسباب العميقة المنتجة لديناميات الرفض والعنف الدولي، فضلا عن ضرورة التمييز بين الإرهاب وأعمال المقاومة المشروعة، وصياغة تعريف محدد للإرهاب يحظى بقدر من الإجماع الدولي ذلك أن غياب تعريف واضح للإرهاب لا يقل خطورة عن الظاهرة ذاتها. ولكن يبقى الإرهاب بلا تعريف ذلك أن المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى تقتضي ذلك.

الملاحظ أن الدوائر الاستراتيجية الأمريكية لجأت إلى إحياء تقليد الحرب العادلة كمفهوم ثيولوجي من القرون الوسطى في عصر ما بعد الحداثة من أجل إضفاء مسحة أخلاقي ودينية لحروبها الجائرة على الإرهاب ومن ثم الالتفاف حول القانون الدولي واستبدال الشرعية الدولية بشرعية أخلاقية.

كما نسجل أيضا أن الحرب التي اعلنتها الإدارة الأمريكية على الإرهاب تحولت من خلال الممارسات الانفرادية إلى حرب شاملة على القانون الدولي، الأمر الذي أدى إلى أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية. ولذلك فإن هيمنة القوة وليس قوة القانون هي المعادلة الثابتة التي تحكم واقع العلاقات الدولية، الأمر الذي يؤكد على صدقية المقولة التي تقر بأن "القوة دائما هي التي تصنع الحقوق".

قائمة المراجع

1. ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، بيروت: دار العودة، (د. ت. ن).
2. أبو غزلة حسن عقيل، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
3. الأشهب نعيم والحسيني مازن، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.
4. أفكيرين محسن، القانون الدولي العام، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.
5. أمبروز ستيفن، الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1937، ترجمة: نادية محمد الحسيني، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994.
6. الأميرال سيليريه بيير، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1988.
7. أمين هويدي: التحولات الاستراتيجية الخطيرة، البيروسترويكيا وحرب الخليج الأولى، مصر: دار الشروق 1997.
8. أوغلو أحمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
9. أيوبي نزيه وآخرون، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، الرباط: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2000.
10. باربر بنجامين، إمبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2005.
11. البيلوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.
12. بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
13. بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 1972.
14. برادلي تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: الدكتور عماد فوزي شعبي، بيروت: مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، 2004.

15. برستوفتزر كلايد، الدولة المارقة الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الوارق للنشر، 2006.
16. بركات نظام، وآخرون، مبادئ علم السياسة، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001.
17. بشارة مروان، بيل كلنتون، الحملة، الإدارة والسياسة الخارجية، بيروت: دار الساقى، 1993.
18. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
19. بوث كين وديون تيم، عولم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.
20. بوراس عبر القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009.
21. بوفر أندريه، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، تعريب: أكرم ديرى والهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1968.
22. بيبزون أحمد، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
23. بيلس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
24. تشومسكي نعوم، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2005.
25. تشومسكي نعوم، الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007، ص 53-60.
26. تود إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد اسماعيل اسماعيل، بيروت: دار الساقى، 2003.
27. جاد عماد، حلف الاطلطي، مهام جديدة في بيئة آمنة مغايرة، ط2، القاهرة: مركز الدراسات الأساسية والاستراتيجية، الأهرام 2010.
28. الجاسور عبد الواحد ناظم، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي والاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، بيروت: دار النهضة العربية، 2006.
29. جرجس فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
30. جمال مصطفى عبد الله السلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان: دار وائل، 2002.

31. جندلي عبد الناصر، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، القاهرة: مكتبة مدلولي ، 2011.
32. الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
33. حافظ عبد الرحيم وآخرون،: السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
34. الحوات محمد علي، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.
35. الحيايي نزار اسماعيل، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.
36. خلف محمد، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، ط2، بنغازي: مطابع دار الحقيقة، 1977.
37. خليفة عبد السلام الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية-الغربية، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 134-135.
38. الدقاق محمد السعيد، التنظيم الدولي، مصر: الدار الجامعية، (د.ت.ن).
39. دورتي جيمس وبالسستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة: الدكتور وليد عبد الحي، الكويت: كاضمة للنشر 2004.
40. الزعبي موسى، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001.
41. الزعبي موسى، ما الذي تغير في الحضارة الغربية الاستراتيجية أو التكتيك، ط1، دمشق: دار الشادي للنشر، 1995.
42. زلوم عبد الحي، أزمة نظام: الراسمالية والعولمة في مازق، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.
43. زهير الدين صالح، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.
44. زيادة رضوان، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية، الغرب، إيران، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.
45. سرحان عبد العزيز، مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1980.
46. سعادي محمد، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، الأزريطة: دار الجامعة الجديدة، 2009.

47. سعدي محمد، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
48. سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2008.
49. سويدان أحمد حسين، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
50. السيد مصطفى كامل، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.
51. السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
52. شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
53. شعبي عماد فوزي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دمشق: دار كنعان، 2003.
54. شفيق منير، علم الحرب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972.
55. شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.
56. الشميري عبد المولى، الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، السعودية: مطابع شاربريس للطباعة والنشر، 1992.
57. شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية، ترجمة: سمة محمد عبد ربه، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.
58. شيلينج توماس، استراتيجية الصراع، ترجمة نهزت طيب وأكرم حمدان، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
59. صافي عدنان، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، 1999.
60. العايد حسن عبد الله، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة، 2008.
61. عبد الغفار عباس سليم، مستقبل العقوبات الدولية بالأمر المتحدة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008.

62. عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، عمان: دار دجلة، 2009.
63. العريمي مشهور بخيت، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، عمان: دار الثقافة، 2009.
64. العساف سوسن، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
65. العليان عبد الله، الإسلام والغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005.
66. عمر حسن حنفي، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
67. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والأمبريالية الأمريكية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب 2005.
68. غريفيتس مارتين وأوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث 2008.
69. غليون برهان وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
70. غليون برهان، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دمشق: دار الفكر، 2005.
71. الغنيمي محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1972.
72. الغنيمي محمد طلعت، الغنيمي في قانون السلام، القاهرة، منشأة المعارف، 1973.
73. الفتلاوي سهيل حسين، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، عمان: دار الثقافة، 2009.
74. فرانس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
75. فهمي عبد القادر، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، 2006.
76. فهمي عبد القادر، النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عمان: دار وائل للنشر، 1999.
77. كلارك ريتشارد، في مواجهة جميع الأعداء، ترجمة: وليد شحادة، بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2004.
78. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1979.

79. كيسينجر هنري ، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
80. الكيلاني عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج3، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.
81. كينان جورج، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: عبد الإله الملاح، سورية: دار دمشق للطباعة والنشر، 1988.
82. اللاوندي سعيد، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
83. اللاوندي سعيد، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
84. ماكنامارا روبرت، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: 1970.
85. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
86. مراد محمد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
87. مسعد نيفين، قضايا حقوق الإنسان، الطريق إلى الديمقراطية، بيروت: دار المستقبل العربي، 2004.
88. المشاقبة أمين، سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
89. مقلد اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط4، الكويت: دار السلاسل، 1985.
90. ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مصر، مكتبة مدبولي، (د.ت.ن).
91. مهنا محمد نصر، علوم السياسة، الأصول والنظريات، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
92. ميتكيس هدى وعابدين السيد صدقي ، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004.
93. ميرل مارسيل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، 1993.
94. نافعة حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

قائمة المراجع

95. ناي جوزيف، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993.
96. ناي جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجرمي، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002.
97. النفيسي عبد الله، هل تنتهي مشكلتنا مع الغرب بتأمين مصالحه في المنطقة؟، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2007.
98. هارت غاري، القوة الرابعة: الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد التوبة، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.
99. هاس رينشارد وأوسيفيان ميجان ، العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: اسماعيل عبد الحكم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002.
100. هاس رينشارد، إستعادة التوازن استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
101. الهزيمة محمد عوض، قضايا دولية، عمان: (د.د.ن)، 2005.
102. هلال علي الدين، مطر جميل، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
103. هويدي أمين، أزمة الأمن القومي العربي ، لمن تدق الأجراس، القاهرة: دار الشروق، 1991.
104. ولد أباه السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

ب. المقالات والدوريات:

1. إبراهيم محمود أحمد، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 154، 2003.
2. أبو طالب حسن، هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟، السياسة الدولية، العدد 161 (تموز/يوليو)، 2005.
3. بخوش مصطفى، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، في: العالم الاستراتيجي، العدد 3، الجزائر مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ماي 2008.
4. برقوق سالم، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001، قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير في: العالم الاستراتيجي، العدد 6، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2008.

5. برقوق سالم، ابستومولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان في: العالم الاستراتيجي، العدد 08، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جانفي 2009.
6. البرهان أحمد سليم، اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 150، 2003.
7. بن عنتر عبد النور، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، شؤون الأوسط، العدد 66، صيف 2003.
8. بن عنتر عبد النور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005.
9. جاد عماد، الجدل حول توسيع الناتو، السياسة الدولية، العدد 129، يوليو، 1997.
10. جرجس فواز، الأمريكيون والإسلام، تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، المستقبل العربي، العدد 217، آذار 1997.
11. حسن الحاج علي أحمد، الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005.
12. حيدر محمود، تحولات الدولة الأمة في سجاليات الفكر الغربي، الفكر السياسي، العددان الثامن عشر-التاسع عشر، ربيع صيف، 2003.
13. خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين، دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة المفكر، العدد العاشر، 2013.
14. خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
15. دياب أحمد، أمريكا وروسيا: حدود الاختلاف وآفاق التعاون، السياسة الدولية، العدد 160، 2005.
16. ساحل مخلوف، إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في: العالم الاستراتيجي، العدد -6-، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر-2008.
17. سالم زرنوقة صلاح، الناتو بين مرحلتين، السياسة الدولية، العدد 129، يوليو، 1997.
18. سويلم حسام، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002.
19. عبد الخالق عبد الله، معضلة الأمن في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد الثاني، 2008.

20. هيدسون مايكل، مآزق الإمبريالية: إدارة المناطق الجامعة، المستقبل العربي، العدد 284، تشرين الأول (أكتوبر)، 2002.

21. وليام بولك، الواقع والخيارات في حرب العراق، المستقبل العربي، العدد 311، كانون الثاني/يناير، 2005.

ج. التقارير:

1. التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003،
2. تقرير كرايسز جروب، رقم 37 حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، محاولة لفهم التوجه الإسلامي، 2 آذار (مارس) 2005.
3. تقرير حول الشرق الأوسط الجديد، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008.

د. الرسائل والأطروحات:

1. لونيبي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
2. منصر جمال، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية - دراسة المفهوم والظاهرة-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011/2010.
3. برفوق سالم، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 1994.
4. بوعمامة زهير، سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007.
5. بوكرا إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: معهد الحقوق والعلوم الإدارية، مارس 1983.
6. عبود حسن، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير في الدراسات الشرق أوسطية، جامعة الأزهر (غزة): كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010.

7. كربولة عمرانى؁ الحركة الإسلامىة فى الجزائر؁ دراسة حالة حركةى مجتمع السلم والإصلاح الوطنى؁ مذكرة ماجستير فى العلوم السىاسىة؁ جامعة الجزائر: كلية العلوم السىاسىة والإعلام؁ 2004.

هـ. الملتقىة:

1. آخام ملكة؁ مهدي رحمانى؁ استعمال القوة فى الثورات والقلقل الداخلىة بىن ضوابط القانون الدولى واعتبارات المصالح الدولىة؁ فى: الملتقى الوطنى حول استعمال القوة فى العلاقات الدولىة بىن قوة القانون وهىمنة القوة؁ تىزى وزو: جامعة مولود معمرى كلية الحقوق والعلوم السىاسىة؁ 1-20 ماى 2013.
2. سى بشىر محمد؁ إشكالىة الأمن والقوة فى العلاقات الدولىة؁ دراسة حالة المبادرات الأمنىة فى غرب المتوسط وسلم القوى بىن ضفتى المتوسط؁ فى: الملتقى الوطنى حول استعمال القوة فى العلاقات الدولىة بىن قوة القانون وهىمنة القوة؁ تىزى وزو؁ جامعة مولود معمرى: كلية الحقوق والعلوم السىاسىة؁ 19-20 ماى 2013.
3. منصر جمال؁ بارة عصام؁ التدخل الإنسانى فى الممارسات الدولىة حقوق تحمىها القوة أو قوة تبرزها الحقوق؟؁ فى: الملتقى الوطنى حول استعمال القوة فى العلاقات الدولىة بىن قوة القانون وهىمنة القوة؁ تىزى وزو: جامعة مولود معمرى كلية الحقوق والعلوم السىاسىة؁ 19-20 ماى 2013.
4. يوسفى أمال؁ نحو تأصل شرعىة جدىة موازىة للشرعىة الدولىة؁ فى: الملتقى الوطنى حول استعمال القوة فى العلاقات الدولىة بىن قوة القانون وهىمنة القوة؁ تىزى وزو: كلية الحقوق والعلوم السىاسىة؁ 19-20 ماى 2013.

و. المواقع الإلكترونىة:

1. حسن نافعة؁ سىادة الدول فى ظل تحولات موازىن القوة فى النظام الدولى؁ على الموقع الإلكترونى: (تاريخ الدخول إلى الموقع: 2014/1/25).
« <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/avr2003/nafiaa.html> »
2. عادل زقاغ اعادة صىانة مفهوم الامن؁ برنامج البحث فى الامن المجتمعى؁ على الموقع الإلكترونى: (تاريخ الدخول إلى الموقع: 2013/12/30).
« <http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html3> »
3. ستىفن دولت؁ العلاقات الدولىة عالم واحد؁ نظرىات متعددة؁ ترجمة: عادل زقاغ وزىدان زىانى؁ على الموقع الإلكترونى: (تاريخ الدخول إلى الموقع: 2014/01/12).
« <http://www.geocites.com/adelzeggagh/IR-html> »

4. خارطة الدم، الخريطة الجديدة للشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الدخول إلى الموقع: 2013/11/25).

« <http://www.armed force journal.com>»

ثانيا - المراجع باللغة الفرنسية:

أ. الكتب:

1. Amin Samir, le monde arabe dans la longue durée, Ben Aknoun : édition Apic, 2011.
2. Aron Raymond, paix et guerre entre les nations, Paris : calman-lévy, 1975.
3. Barthélémy Courmont et Ribnikar Darko, les guerres asymétriques, Paris : édition Dalloz, 2009.
4. Batistella Dario, Théories des relations internationales, Paris : Presse des Sciences po, 2006.
5. Baudoui Remi, Géopolitique du terrorisme, Paris : Armand colin, 2009.
6. Baudouin Jean, Introduction à la science politique, Paris : édition Dalloz, 2004.
7. Benantar Abdennour, Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique, Algérie: CREAD, septembre, 2010.
8. Benantar Abdenour, Etats-Unis et le Maghreb : regain d'intérêt, Algérie : CREAD, 2007.
9. Benjamin Charles, La théorie de la guerre juste face au terrorisme et la lutte antiterroriste, Montréal : centre d'études des politiques étrangères et de la sécurité, 2007.
10. Chagnollaud Dominique, Science politique, éléments de sociologie politique, Paris : édition Dalloz, 2010.
11. Chateaux Jacques, La fin de l'ordre militaire et le retour des mercenaires, 1991-2001, France : Aix-en-Provence, institut d'études politiques, 2003.
12. Chauprade Aymeric, Géopolitique des Etats-Unis, Paris : édition ellipses, 2005.
13. Chautard Sophi, dictionnaire de la géopolitique, Paris : studyrama, 2008.
14. Collin Jean-Marie, Les armes nucléaires de l'OTAN, fin de partie ou redéploiement ? Bruxelles : groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 2009

15. Decaux Emmanuel, Droit international public, Paris : éditions Dalloz, 2010.
16. Dimitri Georges Lavroff, Histoire des idées politiques, Paris : éditions Dalloz, 1998.
17. Dorel Gérard, Atlas de l'empire américain, Etats-Unis : géostratégie de l'hyper puissance, Paris : Editions Autrement, 2006.
18. Dufourcq Jean et Laure Borgomano-Loup, Horizon de sécurité en Méditerranée et au Moyen Orient : communauté d'intérêts et défis communs, Rome : Collège de défense de L'OTAN, 2004.
19. Dupuy Pierre Marie, Yann Kerbat, Droit international public, Paris, éditions Dalloz, 2010.
20. Eric de la Maisonneuve et Jean Guellec, Un monde à repenser 11 septembre 2001, Paris : édition Economica, 2001.
21. Hervé Coutau-Begarie, Traité de stratégie, Paris : economica, 2003.
22. Holeindre Jean-Vincent et Geoffrog Murat, La démocratie et la guerre au XXIe siècle, Paris : éditions Hermann, 2012.
23. Lacoste Yves, Géopolitique, La longue histoire d'aujourd'hui, Paris : édition Larousse, 2009.
24. Lacoste Yves, Questions géopolitiques, l'islam, la mer, l'Afrique, Paris : la découverte et librairie Générale Française, 1988.
25. R. J. Dupuy, La souveraineté au XXe siècle, Paris : Librairie Armand colin, 1971.
26. Rambeaud Pascal-pierre, le moyen orient une région sous tensions, Paris : édition ellipses, 2011.
27. Tchikaya Blaise, Mémento de la jurisprudence, droit international public, Paris : édition Hachette, 2010.
28. Vaïsse Maurice, Les relations internationales depuis 1945, Paris : Armand colin, 2005.
29. Wicht Bernard, L'OTAN attaque, la nouvelle donne stratégique, Genève : éditions Chêne–Bourg, 1999.
30. Zerka Jean- Claude, Relations internationales, Paris : édition éllipses, 2007

ب. المقالات والدوريات:

1. Barthélémy Courmont, L'émergence de nouveaux acteurs asymétriques, Revue internationale et stratégique, N° 51, 3/2003.
2. Charles-Philippe David, L'invasion de l'Irak : les dessous de la prise de décision de la présidence Bush, Revue internationale et stratégique, N° 57, 1/2005.
3. Gareth Evans, Mohamed Sahnoun, La responsabilité de protéger, la commission internationale de l'intervention et de la souveraineté, décembre, 2001.
4. Jean Eichler, La guerre globale contre le terrorisme et ses conséquences pour les relations Euro-américaines, Revue internationale et stratégique, N° 63, 3/2006.
5. Karin Von Hippel, Définir les origines du terrorisme : un débat transatlantique ? revue internationale et stratégique, N 51, 3/2003.
6. Phillips Golub, Tentation impériale, le monde diplomatique, septembre 2002
7. Pierre Conesa, La violence au nom de Dieu, revue internationale et stratégique, N° 57, 1/2005.
8. Sebastiano Maffettone, Guerre juste et intervention en Irak, Raisons politiques, N°, 30, 2/2008.
9. Thierry Balzacq, Qu'est-ce que la sécurité nationale ?, Revue internationale stratégique, N° 52, 4-2003.

ج. المذكرات:

1. Baghzouz Aomar, Les relations Europe-Maghreb, mutations, enjeux, et implications, bilan d'un demi-siècle (1956-2006), thèse doctorat en sciences politiques, université d'Alger, faculté des sciences politiques et de l'information 2006-2007.
2. Zhekeyeva Aiman, La souveraineté et la réalisation de la responsabilité internationale des états en droit international public, thèse de doctorat en droit, Université Paris 12 Val de Marne, Février 2009.

ثالثا - المراجع باللغة الإنجليزية:

أ. الكتب:

1. Bull Hedly, The theory of the anarchical society, New York :Columbia University press.1977.
2. Buzan Barry, People, States and Fear , an Agenda for International Studies in the past Cold War End, Lynn Rimmer publisher, 1991.
3. Chomsky Noam, The rule of force in world affairs, London : pluto press, 2000.
4. Gilpin Robert, War and change in world politics, London: Cambridge University press, 1981.
5. Hans J. Morgenthau, Politics among nations, the struggle for power and peace, New-York: Alfred A. Knopf, 1985.
6. Hourani Albert and others, the modern Middle East, Los Angeles: California press, 1993.
7. John K. Cooley, An alliance against Babylon : The M.S, Israel and Irak, London: Ann Arbor, MI: Pluto press, 2005.
8. Lenezowski G., The middle east in world Affairs, New-York : Connell university press, 1982.
9. Mahnken and Thomas A. Keaney: War in Iraq, phanning and execution, New-York: Routledge, 2007.
10. Nye Joseph, Soft power, the means to success in world politics, New-York : public affairs, 2004.
11. Okumu Wafula and Botha Anneli, Understanding terrorism in Africa, South Africa: institute for security studies , 2008.
12. Perl Richard, Frum David, An end to evil, How to win the war on terror, Randon Haose, 2003.
13. Walzer Michael, Just and Unjust war, New-york: Basic Book, 1977.

ب. المقالات والدوريات:

- 1.Gaddis John Lewis, Grand strategy in second Term, Foreign affairs, January/February, 2005.

قائمة المراجع

- 2.Ken Booth, Security in anarchy, utopian realism in Theory and practice, International affairs ,vol 67, N° 3, Jul, 1991.
- 3.Kenneth Waltz, Structural realism, after the cold war, International security, vol 254, Issue 1, Summer 2000.
- 4.Ted Hopf, The promise of constructivism in international Relation Theory, international security, Vol. 23, N°1, summer 1998.

فهرس المحتويات

1 مقدمة

الفصل الأول:

المحددات المفاهيمية والنظرية لدراسة إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي.

16 مقدمة الفصل:

17 المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التدخل وسياسة القوة في العلاقات الدولية.

17 المطلب الأول: ظاهرة التدخل الدولي: المفهوم والتاريخ.

33 المطلب الثاني: معايير تصنيف ظاهرة التدخل الدولي: دراسة في الأشكال والأنواع.

39 المطلب الثالث: موقع الظاهرة التدخلية في النظريات القانونية والسياسية.

53 المبحث الثاني: دراسة إيتيمولوجية لمبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في العلاقات الدولية.

53 المطلب الأول: السياق التاريخي والنظري لمبدأ السيادة الوطنية.

61 المطلب الثاني: مبدأ السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة بين النص والممارسة.

71 المطلب الثالث: مبدأ عدم التدخل والمجال المحفوظ للدول.

79 المطلب الرابع: مبدأ عدم التدخل وحماية السيادة الوطنية.

81 المبحث الثالث: الإطار النظري لدراسة ظاهرة الإرهاب الدولي واستراتيجية الحروب غير المتوازية.

82 المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب الدولي: المفهوم والخطر.

92 المطلب الثاني: دراسة تأصيلية لمفهوم الاستراتيجية.

98 المطلب الثالث: الإرهاب الدولي والحروب غير المتوازية.

104 خلاصة الفصل

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي بين التحديات الأمنية ورهانات
السيطرة العالمية

106.....	مقدمة الفصل
107.....	المبحث الأول: التوجهات العامة للفكر الاستراتيجي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.
107..	المطلب الأول: تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي من نظرية الاحتواء إلى عقيدة الاستباق..
	المطلب الثاني: الخلفيات الفلسفية للحروب الاستباقية على الإرهاب: في إحياء مفهوم الحرب العادلة.
112.....	
117.....	المطلب الثالث: موقع الحرب الاستباقية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.
131.....	المبحث الثاني: السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر.
132.....	المطلب الأول: الحركات الإسلامية: المفهوم، التصنيف، والمرجعيات الفكرية.
	المطلب الثاني: التأصيل الأمريكي لفكرة الإرهاب الإسلامي ومصادر تهديد المصالح الحيوية
138.....	الأمريكية في الشرق الأوسط.
145.....	المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.
	المبحث الثالث: عولمة الحرب الأمريكية على الإرهاب ومشاريع السيطرة العالمية: الرهانات والفرص.
150.....	
	المطلب الأول: التركيبة الإيديولوجية للمحافظين الجدد وأثرها على توجهات السياسة الخارجية
151.....	الأمريكية.
156.....	المطلب الثاني: الأحادية الأمريكية ورهان السيطرة العالمية.
163.....	المطلب الثالث: البعد الجيوسياسي للحرب الأمريكية على الإرهاب:
168.....	المطلب الرابع: مستقبل النظام الدولي في ظل الحرب الأمريكية على الإرهاب.
175.....	خلاصة الفصل

الفصل الثالث

مضاعفات الاستراتيجية التدخلية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدولة
في منطقة الشرق الأوسط

177.....	مقدمة الفصل
177.....	المبحث الأول: دراسة جيوسياسية وإقليمية للمنطقة الشرق أوسطية.
178.....	المطلب الأول: في تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط.....
	المطلب الثاني: القيمة الاستراتيجية للمنطقة الشرق أوسطية وموقعها في العلاقات المكانية لقوى الهيمنة الدولية.....
185.....	المطلب الثالث: مكانة المنطقة الشرق أوسطية في سلم الاستراتيجية الكونية الأمريكية.
191.....	المبحث الثاني: الإرهاب الدولي وإشكالية التدخل والسيادة في منطقة الشرق الأوسط.....
198.....	المطلب الأول: نماذج من التدخل المباشر في مجال مكافحة الإرهاب الدولي - دراسة حالتية أفغانستان والعراق.....
200.....	المطلب الثاني: نماذج من التدخل غير المباشر كأداة للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي: قراءة في المبادرات الإصلاحية" مشروع الشرق الأوسط الكبير".
211.....	المطلب الثالث: انعكاسات التدخلات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة وأمن الدولة في منطقة الشرق الأوسط.....
220.....	المطلب الرابع: مآزق التدخلات الأمريكية في قوس الأزمات الإسلامي الشرق أوسطي.....
230.....	المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي بين قوة القانون وهيمنة القوة.
238.....	
238... ..	المطلب الأول: مشروعية التدخلات الأمريكية في القانون الدولي: حروب عادلة أم جائرة؟.
	المطلب الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من التدخلات الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي.....
245.....	

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف.....	253
المطلب الرابع: أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية.....	259
خلاصة الفصل.....	264
خاتمة.....	266
قائمة المراجع.....	271
فهرس المحتويات.....	287

ملخص الدراسة

شكّلت منطقة الشرق الأوسط أحد المجالات الجيوسياسية الأكثر تأثراً بالحرب الأمريكية على الإرهاب، باعتبارها مثّلت مسرحاً رئيسياً لمختلف أساليب وتكتيكات التدخل الدولي سواء كانت قمعية مباشرة من خلال تحريك الجيوش النظامية وفقاً للمنطق الكلاوزفيتري "الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى"، أو عبر تفعيل ميكانيزمات التدخل والاختراق غير المباشر بواسطة الضغوطات الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية والدولية...

الأمر الذي أدى إلى إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على سيادة دول المنطقة وأمنها القومي، وإنما أيضاً انتهاك حق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية بشكل حر وسيد، فضلاً عن الإجهاز على ما تبقى من النظام الإقليمي العربي. وعليه إن ما تسميه الولايات المتحدة حرباً على الإرهاب تحولت من خلال واقع الممارسات الدولية الانفرادية إلى حرب شاملة على السيادة الوطنية والشرعية الدولية.

ولذلك يحاول الموضوع محل البحث والدراسة تفكيك إشكالية العلاقة الجدلية والغير المتناسقة بين الاستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي والتي تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة وأزمة السيادة الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إطار المناورة الاستراتيجية الكبرى التي أُطلق عليها في الدوائر الأمريكية بالحرب الكونية على الإرهاب.

Résumé du mémoire

Le Moyen-Orient constitue l'un des espaces géopolitiques les plus influencés par la guerre américaine contre le terrorisme, du fait qu'il a été le théâtre principal des différentes formes d'interventions internationales, qu'elles soient directes, et ce par l'usage unilatéral des forces armées, ou indirectes par la mise en œuvre des différents mécanismes d'intervention indirecte à travers l'exercice des pressions diplomatiques et sanctions économiques... ce qui a engendré des répercussions dangereuses sur la souveraineté des Etats de la région et leurs sécurités nationales.

Et de ce fait, la guerre déclarée par l'administration américaine contre le terrorisme est devenue par la pratique internationale, basée sur l'unilatéralisme américain en matière de la lutte antiterroriste, une guerre totale contre la souveraineté nationale des Etats et la légalité internationale.

L'objet de l'étude donc, se focalise sur la problématique de la relation incohérente entre la stratégie unilatérale américaine en matière de lutte antiterroriste et la crise de la souveraineté nationale dans la région du Moyen-Orient, et cela dans le cadre de la grande manœuvre stratégique dite dans les cercles américains « guerre globale contre le terrorisme ».